



السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي
(2001-2011)

**American Foreign Policy Towards the Movements of
Political Islam in the Arab World
(2001-2011)**

إعداد الطالب
علي ديسان الهقيش

إشراف الدكتور
سعد فيصل السعد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم
السياسية

قسم العلوم السياسية
كلية الآداب والعلوم
جامعة الشرق الأوسط
يناير 2012

تفويض

أنا الطالب : علي دعسان الهقيش أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: علي دعسان الهقيش

التاريخ: ٢٠١٤/٤/١٤

التوقيع: علي دعسان الهقيش

قرار لجنة المناقشة

فوقشنت هذه الرسالة والموسومة بـ :

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي

(٢٠٠١-٢٠١١)

وأجيزت بتاريخ : ٢١ / ١ / ٢٠١٢

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع	الجامعة	أعضاء لجنة المناقشة
	الشرق الأوسط	١. د. سعد فيصل السعد (مشرفاً) (علاقات دولية)
	الشرق الأوسط	٢. أ.د. محمد رضا "محمود" خلف (رئيساً) (دبلوماسية)
	آل البيت	٣. أ.د. محمد عوض الهزايمة (ممتحناً خارجياً) (علاقات دولية)

شكر وتقدير

"وان شكرتم لا ازيدنكم"

الشكر للباري في علاه الذي قيض لنا مثل هذا ولولاه ما كان.
إلى أستاذي المشرف الدكتور سعد فيصل السعد الذي ما بخل
على من كنوز خبراته ومعرفته الواسعة كان خير مرشد ودليل .
وإلى الأستاذ الدكتور عبد الرؤوف زهدي عميد كلية الآداب
والعلوم الذي ذلل كل الصعاب التي اعترضت طريق هذه الرسالة
وإلى الأساتذة الذين نهلت من نبع علمهم
الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان
الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة
الأستاذ الدكتور محمد رضا "محمود" خلف
وإلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام الأجلاء

الإهداء

إلى روح والدي الذي شاركني فرحة نجاح أول سنين الابتدائية ورحل
إلى جوار ربه ، لتشاركني روحه الفرحة من جديد.
إلى والدتي....أطال الله عمرها نبع الحنان والمحبة من صنعت منا رجال
في أقسى ظروف الحياة، صاحبة الدعوات التي ما بخلت على بها
إلى زوجتي نبع الوفاء والمحبة، كل حرف في هذه الرسالة ينطق لها
بالشكر لأنها من كانت خلفه...لها وقفات لن أنساها ما حييت لأنها كانت
لي خير سند.

إلى أخوتي الذين شاركوني هذا الانجاز من ألفه إلى يائه
إلى ابنتي وأبنائي الذين أوجدوا لي الجو الدراسي لأصل إلى ما أنا فيه.
إلى الأخ الذي لم تلده أُمي محمد كاسب خطار الذي أوقدها شعلة في
طريقي لإكمال دراسة الماجستير.

إلى مؤسسة عبد الحميد شومان ممثله بمديرها العام والى الأستاذ غالب
مسعود مدير المكتبة وكافة موظفيها الذي وقفوا معي وقفة لا تنسى .
إلى كل من كان جانبي حتى تحقق هذا الانجاز من أهل وأصدقاء لهم مني
كل المحبة والتقدير.....وهذا ديناً لهم في عنقي لا تمحوه السنين.
إلى كل من كان خلف هذا الانجاز بالقليل أو بالكثير.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
ك	ملخص اللغة العربية
ل	ملخص اللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
1	تمهيد
2	مشكلة الدراسة
2	أهداف الدراسة
3	أهمية الدراسة
3	فرضيات الدراسة وأسئلتها
4	حدود الدراسة
4	مصطلحات الدراسة
6	الإطار النظري
8	الدراسات السابقة
12	منهجية الدراسة

13	الفصل الثاني ماهية السياسة الخارجية الأمريكية والإسلام السياسي وحركات الإسلام السياسي
15	المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية:
18	المطلب الأول: التعريف بالسياسة الخارجية
20	المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية
30	المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
35	المبحث الثاني: الإسلام السياسي مفهومه وموقفه من أحداث الحادي عشر من أيلول
37	المطلب الأول: مفهوم الإسلام السياسي
39	المطلب الثاني: الأصولية الإسلامية في العالم العربي
44	المطلب الثالث: موقف الحركات الإسلامية بعد 11 سبتمبر 2001
47	المبحث الثالث: حركات الإسلام السياسي في العالم العربي
49	المطلب الأول: الأخوان المسلمون
52	المطلب الثاني: جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية
56	المطلب الثالث: حركة حماس والجهاد الإسلامي
61	المطلب الرابع: حزب الله
64	المطلب الخامس: القاعدة

70	الفصل الثالث الولايات المتحدة الأمريكية والإسلام السياسي
71	المبحث الأول: الخطاب الأمريكي الأيديولوجي والثقافي تجاه الإسلام السياسي
72	المطلب الأول: السياق الفكري والأيديولوجي الأمريكي تجاه حركات الإسلام السياسي
81	المطلب الثاني: صراع المصالح بين الولايات المتحدة والحركات الإسلامية
84	المطلب الثالث: الدور السياسي العربي والإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية
88	المبحث الثاني: نظرة الأمريكيين إلى الإسلام والمسلمين
89	المطلب الأول: نظرة وسائل الاعلام الأمريكي للإسلام السياسي
92	المطلب الثاني: دور جماعات الضغط الإسرائيلية في التأثير على السياسة نحو الاسلام السياسي
97	المطلب الثالث: موقف المحافظين الجدد من الاسلام السياسي
103	الفصل الرابع موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركات الإسلام السياسي
105	المبحث الأول : سياسة الولايات المتحدة تجاه الإخوان المسلمين
106	المطلب الأول: علاقة الإخوان المسلمين بالثورة المصرية 1952
109	المطلب الثاني: علاقة الإخوان المسلمين بالسلطة في فترة حكم أنور السادات
112	المطلب الثالث : السياسة الخارجية الأمريكية نحو الإخوان المسلمين
118	المبحث الثاني : موقف الولايات المتحدة من تنظيم القاعدة
119	المطلب الأول : التدخل العسكري ضد تنظيم القاعدة بعد 2001

121	المطلب الثاني :حروب جديدة اقتصادية وسياسية ضد (القاعدة)
132	المطلب الثالث: موقف إدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما من تنظيم القاعدة
136	المبحث الثالث : الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من حزب الله
137	المطلب الأول : حزب الله بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001
139	المطلب الثاني : السياسة الأمريكية تجاه حزب الله
143	المبحث الرابع : الولايات المتحدة وموقفها من حركة حماس
144	المطلب الأول : العداء الأمريكي لحركة حماس نتيجة لصراعها مع دولة إسرائيل
147	المطلب الثاني : الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من حماس بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية
153	المبحث الخامس: جبهة الإنقاذ الجزائرية:
154	المطلب الأول : السياسة الأمريكية تجاه جبهة الإنقاذ الجزائرية
155	المطلب الثاني : تصنيف جبهة الإنقاذ الوطني في لائحة المنظمات الإرهابية
158	الفصل الخامس موقف الولايات المتحدة من الثورات العربية
160	المبحث الأول : دور الإدارة الأمريكية تجاه الثورات العربية والانتخابات الديمقراطية في مصر
165	المبحث الثاني : موقف الولايات المتحدة من الانتخابات والديمقراطية في المغرب
171	المبحث الثالث : موقف الإدارة الأمريكية من الانتخابات في تونس

172	الخاتمة
174	النتائج
177	التوصيات
178	المراجع

ملخص

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي

2011-2001

إعداد الطالب

علي دعسان الهقيش

إشراف: الدكتور

سعد فيصل السعد

هدفت الدراسة إلى تحليل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001. والتعريف بالمواقف الأمريكية من الثورات العربية 2011 ووصول بعض حركات الإسلام السياسي إلى السلطة. وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي : ما مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركات الإسلام السياسي في العالم العربي (تنظيم القاعدة، حزب الله، حماس، جبهة الأنقاذ الوطني، الإخوان المسلمين)؟

وتكتسب دراسة السياسة الخارجية الأمريكية أهمية كبيرة من منظور فهم طبيعة السياسة الدولية نظراً لتأثيرها المباشر على نسق العلاقات الدولية، وقد كان لهذه السياسة تأثيرها الفعلي على الرأي العام العالمي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول على توجهات السياسة العالمية نحو الإسلام والمسلمين، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الربط بين الإرهاب والإسلام والمسلمين نتيجة لسلوكيات بعض الحركات الإسلامية المتطرفة مما أدى إلى تأثير ذلك على العلاقات العربية والإسلامية الأمريكية

وقد خلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الحركات السياسية الإسلامية المعاصرة ككتلة واحدة متجانسة وبالتالي إصدار أحكام ذات طابع تعميمي عليها، فهذه الحركات وإن كانت تتفق في تبنيتها للإسلام كمرجعية أساسية تشق منها نظرياتها السياسية فإنها تختلف فيما بينها في الآليات التي توظفها في تفعيل هذه النظريات، وضمن هذا الإطار ينبغي فهم مواقف هذه الحركات المتفاوتة من ظاهرة العنف السياسي، وتوصي الدراسة بضرورة أن تتعامل الولايات المتحدة مع حركات الإسلام السياسي بطريقة موضوعية. فقد ظهرت الأحزاب الإسلامية في المنطقة برمتها، كفاعلين رئيسيين وكفائزين محتملين عند السماح لهم بالتنافس بدون قيود. ويطبق بعض هذه الأحزاب برامج محافظة ويعد بتطبيق الشريعة.

Abstract

American Foreign Policy Towards the Movements of Political Islam in the Arab World 2001–2011

Prepared by:

Ali Das,an Al-Hgeash

Supervised by:

Dr. Sa'd Faisal Al Sa'd

The study aimed to analyze the tendencies of American foreign policy towards the Islamic movements after the events of the 9th of September 2001. American attitudes and the definition of the Arab revolutions of 2011 and reach some of the movements of political Islam to power. Through the answer to the question: What did the United States of movements of political Islam (al-Qaeda, Hezbollah, Hamas, the National Front, the rubble, the Muslim Brotherhood)?

And gaining a study of American foreign policy of great importance from the perspective of understanding the nature of international politics due to their direct impact on the pattern of international relations, has had this policy their actual impact on world public opinion after the events of the 9th of September on the trends of world politics towards Islam and Muslims, where the United States tried linkage between terrorism and Islam and Muslims as a result of the behavior of some radical Islamic movements which led to the impact on the relations of Arab and Islamic States of America

The study concluded that the United States of America consider Islamic political movements of contemporary as a single homogeneous and therefore sentences nature generalized them, these movements, although they agree in the adoption of Islam as a reference key derived from theories of political, they differ in the mechanisms that employed in making such theories, and within this framework should understand the positions of these disparate movements of the phenomenon of political violence, the study recommends the need to address the United States Islamist parties on normative grounds. Islamist parties have emerged in the region as a whole, as actors and the main winners at the potential to allow them to compete without restrictions. And apply some of these parties with conservative is apply the law.

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

تمهيد:

حاولت الإدارة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر الحد من التوترات وردود الأفعال الغاضبة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ضد المسلمين الذين يحملون الجنسية الأمريكية والذين لا يحملونها، ومراقبة ردود الفعل من قبل العالم الإسلامي والربط بين الإسلام والإرهاب، وقد استخدم الرئيس الأمريكي السابق "بوش" كلمة "صليبية" في رده على هجمات 11 أيلول 2001، مما أوجع مشاعر التشدد الإسلامي وذكرهم بالحملات الصليبية التي قام بها الغرب ضد المسلمين في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وبذلك تحولت صورة العرب والاسلام في أذهان الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بالذات إلى صورة مشوهة.

إن أحداث 11 من أيلول، وما بعدها من تطورات، أوجت مشاعر المجتمع الأمريكي ضد الإسلام، أو ما يسمى بالأصولية الإسلامية، حتى إن المسلمين الأمريكيين والمقيمين من المسلمين لم يسلموا من العنف والملاحقة والمطاردة من قبل الجهات الرسمية والشعبية، ولقد كان لوسائل الإعلام ومراكز البحوث، وخاصة الصهيونية منها، دوراً كبيراً في تأجيج هذا الكره والعداء ونقله وتعميمه على منطقة الشرق الأوسط .

وقد توسعت النظرة الأمريكية لأهمية الأيديولوجيا في حربها على الإرهاب، وبدأ التركيز على ضرورة التدخل في الجوانب الثقافية والتعليمية للشعوب الأخرى، وخاصة العربية والإسلامية لمنع ظهور التيارات الدينية التي تقف موقف النقيض من ثقافة العولمة وتعمل على التصدي لفكر الغرب وحضارته وكانت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى سياسة الردع والاحتواء مع الإتحاد السوفيتي والدول المعادية الأخرى، وتقوم هذه السياسة على إقناع العدو بضرورة الابتعاد عن تهديد الأمن والمصالح الأمريكية خوفاً من اللجوء إلى الأسلحة النووية والتدمير الشامل، وبعد انهيار الإتحاد السوفيتي اتجهت السياسة الأمنية الأمريكية آنذاك نحو تقليل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً في الخارج وظهر هناك نوع من التوافق الدولي نحو تجنب الحرب والعمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

لكن ما حدث بعد أحداث 11 أيلول هو تحول هذه الإستراتيجية نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب، وتبني سياسة الضربات الوقائية الإستباقية لظهور تهديدات من جانب مجموعات مسلحة، والعمل على توسيع دائرة الحرب لتشمل دول بعيدة عن الولايات المتحدة الأمريكية جغرافياً مثل: العراق وأفغانستان مع السعي لتشكيل تحالفات عسكرية متعددة الأطراف والتخلي عن سياسة العزلة وفي الوقت نفسه احتفظت السياسة الأمريكية لنفسها بحق

استخدام الأسلحة النووية بشكل محدود ضد الدول التي تعتبرها الإدارات الأمريكية دولاً مارقة ترعى الإرهاب وتحدد وتهدد السلم العالمي بامتلاكها أسلحة الدمار الشامل، وبذلك اكتشفت أمريكا أنها تواجه تهديداً من نوع جديد يستهدف الكيان والوجود الأمريكي عبر استخدام أسلحة وهجمات غير متوقعة بهدف تحقيق خسائر مادية وبشرية كبيرة.

من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إتجاه حركات الاسلام السياسي في الوطن العربي ومن أهمها حركة الاخوان المسلمين التي اصبح لها دور فاعل في الحراك السياسي في المنطقة العربية بعد الثورات العربية، وكذلك بعض الحركات الاخرى حزب الله، حماس، جبهة الأنفاذ الوطني، وتنظيم القاعدة.

أولاً: مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة من التحولات التي أعقبت الحادي عشر من أيلول 2001 وبرزت اهتمامات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إتجاه العالم العربي، كونه مركز لانطلاق الحركات الإسلامية، وهنا يبرز تساؤل هل الأمر عائد لأن الولايات المتحدة الأمريكية مصالح في المنطقة و كذلك مواقفها من القضايا العربية وخصوصاً الصراع العربي الاسرائيلي؟ أو لاسباب تتعلق بتهديد الاسلام للحضارة الغربية؟ أو ان الادارة الأمريكية قد قامت بتخطيط مسبق لكي يجدوا الذريعة لرسم سياسة المنطقة تلبى طموحاتهم التي يهيمن عليها البعدين الأمني والاقتصادي.

ثانياً: أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. التعريف بالسياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها على مستوى العالم العربي والإسلامي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001.
2. دراسة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الحركات الإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001.
3. التعريف بالمواقف الأمريكية من وصول بعض حركات الإسلام السياسي إلى السلطة بعد 2011.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تكتسب دراسة السياسة الخارجية الأمريكية أهمية كبيرة من منظور فهم طبيعة السياسة الدولية نظراً لتأثيرها المباشر على نسق العلاقات الدولية، وقد كان لهذه السياسة تأثيرها الفعلي على الرأي العام العالمي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول على توجهات السياسة العالمية نحو الإسلام والمسلمين، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الربط بين الإرهاب والإسلام والمسلمين نتيجة لسلوكيات بعض الحركات الإسلامية المتطرفة مما أدى إلى تأثير ذلك على العلاقات العربية والإسلامية الأمريكية، من هنا فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها للأسباب التالية :

1. ضرورة البحث في واقع السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي كمساهمة علمية لتسليط الضوء على تطور السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه هذه الحركات والتي تمثل جزء من سياستها إتجاه العالم الإسلامي.
 2. يتطلب فهم السياسة الخارجية الأمريكية وعلاقتها مع العالم العربي وتحليل كافة المتغيرات المؤثرة على هذه العلاقات في بداية مرحلة جديدة للعلاقات العربية الأمريكية بعد التحولات السياسية في المنطقة العربية عام 2011 وثورات "الربيع العربي".
- ويمكن أن تساعد هذه الدراسة الباحثين والدارسين وصانعي القرار في المنطقة العربية للتعرف وفهم واقع ومستقبل العلاقات الأمريكية مع العالم العربي من خلال تحليل الدوافع والمتغيرات التي يمكن أن تؤثر على علاقاتها مع المنطقة العربية.

رابعاً: فرضيات الدراسة وأسئلتها :

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية :

- إن السياسة الخارجية الأمريكية تتخذ مواقف عدائية إتجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي والإسلامي.
 - أثرت وسائل الإعلام وجماعات الضغط واللوبي الصهيوني على مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي.
- إن السياسة الأمريكية إتجاه الحركات الإسلامية في العالم قد أثارت جدلاً ونقاشاً واسعاً حول حقيقة وابعاد هذه السياسية ، من هنا فإن الدراسة تسعى للإجابة على التساؤلات التالية:
- ماهية السياسة الخارجية الأمريكية؟
 - ما الخطاب الأمريكي إتجاه الإسلام السياسي؟
 - ما المحددات المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه حركات الإسلام السياسي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول؟

- ما مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركات الإسلام السياسي (تنظيم القاعدة، حزب الله، حماس، جبهة الأنفاذ الوطني، الإخوان المسلمين)؟
- ما مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية ووصول بعض حركات الإسلام السياسي إلى مراكز السلطة؟

خامساً: حدود الدراسة

الحدود الزمنية : تحدد الدراسة في البحث في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إتجاه الحركات الإسلامية في العالم العربي بعد أحداث 11 أيلول وحتى نهاية عام 2011.

الحدود المكانية: تنحصر الدراسة بتحليل توجهات صانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الحركات الإسلامية في العالم العربي.

سادساً: مصطلحات الدراسة :

الإسلام السياسي: مصطلح استخدم لوصف حركات تغير سياسية، فالإسلام هو الدين الوحيد الذي استطاع وفي أيامه الأولى أن يوجد نواة لمؤسسات اجتماعية وخدمية داخلياً وخارجياً على عكس الديانات الأخرى، لكن الغرب يرونه مجموعة من أفكار وأهداف سياسية والتي تستخدم من جماعات يطلق عليها الإعلام الغربي (المسلمين الأصوليين).

ويعرّف كذلك الإسلام السياسي بأنه مجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية والتي تستخدم من بعض المسلمين، ويطلق عليهم الأصوليين لأنهم يؤمنون بأن الإسلام ليس ديانة فقط وإنما عبارة عن نظام سياسي اجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة، جاءت الحركات الإسلامية المعاصرة نتيجة حتمية ومنطقية لعدم تطبيقهم الجزئيات وتفصيل الشريعة الإسلامية، واستبدال الشريعة الإسلامية بالقيم والمبادئ الغربية. (جابر، 1994: 6-7)

ويعرف الباحث الإسلام السياسي على أنه أحد المفاهيم السياسية الحديثة التي تعبر عن تبني فئات وشرائح من المسلمين للشريعة الإسلامية كأسلوب ومنهج حياة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد أصبح هذا المصطلح أكثر رواجاً بعد أحداث 11 من أيلول.

-الأصولية الإسلامية: تعود جذور مصطلح الأصولية إلى الفكر المسيحي البروتستانتي الذي ظهر في نهاية القرون الوسطى وتعرف الأصولية المسيحية على أنها مذهب فكري بروتستانتي ظهر في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، يشدد هذا المذهب

على الحقيقة الحرفية للكتاب المقدس، أي أنه يفسر الكتاب بشكل لفظي غير قابل للتأويل الأدبي أو التاريخي. (ويكبيديا، 2011)

تعتبر كذلك مظلة لمجموعة واسعة جداً من الحركات بعضها متعصبة وبعضها منقرد، وبعضها يمثل تعددي؛ وبعضها مؤازر لبعض العلوم، وبعضها متصادم للعلم، وبعضها في المقام الأول مكرس للعبادة والآخر سياسي، وبعضها ديمقراطي، وبعضها سلطوي، وبعضها هادئ، وبعضها يلجأ إلى استخدام العنف".

يعرف الباحث الأصولية الإسلامية على مجموعة من الحركات السياسية التي ظهرت في العالم العربي والإسلامي وتعمل من منطلق الدعوة الإسلامية والعودة إلى كتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بهدف اصلاح وتغيير اوضاع المسلمين في العالم العربي والإسلامي، ويعتمد بعضها على الوسائل السياسية الديمقراطية في نشر افكاره ومنها جماعة الاخوان المسلمين، بينما يعتمد بعضها الاخر على العنف كما في تنظيم القاعدة .

السياسية الخارجية

أن السياسة الخارجية (مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف محددة في إطار الوسائل لتلك الدولة) (شمبش، 1988:341) ومن الباحثين من عرفها على أنها (سلوكيات الدولة إتجاه محيطها الخارجي. وقد تأخذ هذه السلوكيات أشكالاً مختلفة موجهة نحو دولة أخرى، أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر، أو نحو قضية معينة). (حتي، 1985:157)

ويعرف الباحث السياسية الخارجية على أنها تحويل أهداف الدولة العامة إلى قرارات محددة أي أن ما تروجو الدولة تحقيقه فان دوائر السياسة الخارجية تجعله ممكناً في ظل المعطيات المتوفرة، وهذه السياسة الخارجية والتي تكون من صنع الأفراد والجماعات لكنهم أصحاب صفات اعتبارية كونهم ممثلين للدولة ويفترض أن لهم دراية بصناعة القرار وبالتالي فانه حتى يخرج القرار للواقع فلا بد أن يحدث هناك بين صناعات القرار والبيئة الداخلية التي ينتمون إليها وهي دولتهم.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً : الإطار النظري

تهدف السياسة الخارجية الأمريكية للحفاظ على العديد من المصالح والتي من أهمها تعزيز مكانتها العالمية، بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم والحفاظ على مكانتها باعتبارها القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين، وقد وضع "المحافظون الجدد" تقريراً إستراتيجياً في عام 1996 يحدد التوجهات السياسية والإستراتيجيات للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، والمتمثلة في الدعم المطلق لإسرائيل ومنع قيام دولة فلسطينية، وإزاحة النظام العراقي من السلطة كهدف أساس لهذه الإستراتيجية وصولاً إلى ضرب سورية وإيران واحتواء سائر الأنظمة العربية، وإعادة هيكلة المنطقة بما يتوافق مع الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية. (الشاهر، 2009:2)

وقد ساعد اليمين المتشدد في السياسة الأمريكية على زيادة ثقة الولايات المتحدة الأمريكية في إمكاناتها الذاتية، وتساعد قناعتها بقدراتها العسكرية على التحرك المنفرد لفرض سياساتها وتحقيق مصالحها الخاصة على الساحة الدولية وخضوع سياستها الخارجية لمتطلبات سياستها الداخلية والاستجابة لدواعي الانتخابات سواء الكونجرس أو الرئاسة الأمر الذي استوجب الانصياع لشروط الشراكة بين اليمين المحافظ الأمريكي وجماعات الضغط الصهيونية على اعتبارهما أهم تكتل بين القوى الانتخابية الداخلية وتراجع الولايات المتحدة عن التزاماتها الدولية، وجاءت أحداث 11 أيلول 2001 والتي تم استغلالها من قبل الإدارة الأمريكية بذكاء كبير، فعملت على كسب العالم إلى جانبها لتغطية حروبها تحت غطاء محاربة الإرهاب. (Albright,2005)

لقد مثلت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 نقطة تحول في السياسة الأمريكية إتجاه العالم بشكل عام والعالم الإسلامي بشكل خاص، وقد شهدت الولايات المتحدة تضامناً عالمياً لم يسبق له مثيل، لجهة الاستعداد لتقبل قيادتها مواجهة الإرهاب في العالم. وكان يمكن للإدارة الأمريكية أن تستفيد من هذا التأييد في خلق أوسع جبهة عالمية لمكافحة الإرهاب، لكنها أعلنت نفسها فوراً المسؤولة الوحيدة عن مكافحة الإرهاب، وحددت جملة مبادئ وقواعد جديدة في العلاقات الدولية كان أبرزها إمكان إعلان حرب وقائية تشنها الولايات المتحدة في أي مكان في العالم ترى فيه تهديداً لأمنها، واستخدام كل الوسائل بما فيها التدخل العسكري وتغيير الأنظمة السياسية القائمة، واستحداث "قيم أخلاقية" تصنف الدول على أساس الخير والشر، وتكريس قاعدة: "من ليس معنا فهو ضدنا". (Albright,2005)

توسعت النظرة الأمريكية لأهمية الايديولوجيا في حربها على الإرهاب، وبدا التركيز على ضرورة التدخل في الجوانب الثقافية والتعليمية للشعوب الأخرى، وخاصة العربية والإسلامية، لمنع ظهور التيارات الدينية التي تقف موقف النقيض من ثقافة العولمة وتعمل

على التصدي لفكر الغرب وحضارته وكانت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى سياسة الردع والاحتواء مع الاتحاد السوفيتي والدول المعادية الأخرى. (بركات، 2002:5)

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وجه الإعلام العالمي اهتمامه نحو الحركات السياسية التي توصف "بالإسلامية"، وحدث في هذه الفترة الحرجة نوع من الفوضى في التحليل أدى بشكل أو بآخر إلى عدم التمييز بين الإسلام كدين وبين الاجتهادات في تفسير وتطبيق الشريعة الإسلامية مرتكزاً لها، وعدم التركيز هذا أدى إلى انتشار بعض المفاهيم التي لا تزال آثارها واضحة من تعميم تستخدمه أقلية في العالم الغربي إتجاه العالم الإسلامي بكونها تشكل خطراً على الأسلوب الغربي في الحياة والتعامل . (الدباغ، 2007:3)

يعتبر مصطلح الإسلام الأصولي من أول المصطلحات التي تم استعمالها لوصف ما يسمى "بالإسلام السياسي" حيث عقد في سبتمبر 1994 مؤتمر عالمي في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية باسم "خطر الإسلام الأصولي على شمال إفريقيا" وكان المؤتمر عن السودان وما وصفه المؤتمر بمحاولة إيران نشر "الثورة الإسلامية" إلى إفريقيا عن طريق السودان، تدريجياً بعد ذلك وفي التسعينيات من القرن الماضي وفي خضم الأحداث الداخلية في الجزائر تم استبدال هذا المصطلح بمصطلح "الإسلاميون المتطرفون" واستقرت التسمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على الإسلام السياسي. (ناصر الدين، 2009)

الإسلام السياسي مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره "نظاماً سياسياً للحكم"، ويمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية والتي يستخدمها مجموعة "المسلمين الأصوليين" الذين يؤمنون بأن الإسلام "ليس عبارة عن ديانة فقط وإنما عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة"، وتعتبر دول مثل إيران والسعودية ونظام طالبان في أفغانستان والسودان، والصومال أمثلة على هذا المشروع مع ملاحظة أنهم يرفضون مصطلح "إسلام سياسي" ويستخدمون عوضاً عنه "الحكم بالشريعة" أو "الحاكمية الإلهية". يتهم خصوم الحركات الإسلامية هذه الحركات بأنها "تحاول بطريقة أو بأخرى الوصول إلى الحكم والاستفراد به، وبناء دولة دينية ثيوقراطية وتطبيق رؤيتها للشريعة الإسلامية"، وتلقى فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية بدقائقها وتفاصيلها في السياسة عدم قبول من التيارات الليبرالية أو الحركات العلمانية فهي تريد بناء دول علمانية محايدة دينياً، وأن تكون مسألة إتباع الشريعة الإسلامية أو غيرها من الشرائع شأنها خاصاً بكل فرد في المجتمع لا تتدخل فيه الدولة. (حمو، 2011:5)

ثانياً : الدراسات السابقة

ومن أبرز الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة ما يلي:

1- دراسة (جرجس، 1997م) الموسومة (الأمريكيون والإسلام السياسي)، هدفت الدراسة إلى تحليل منهجي وعلمي لفهم الرأي العام الأمريكي للإسلام وتأثير هذا الفهم على السياسية الخارجية الأمريكية إتجاه العالم الإسلامي بشكل عام والعرب بشكل خاص، عملياً تطورت السياسة الأمريكية إتجاه الإسلام السياسي- كما يرى- بشكل إيجابي، ويمكن تعريف السياسة الأمريكية في التطبيق، كما يلي:

- إن الولايات المتحدة قد حددت، أن تنامي الحركات الإسلامية عامل تهديد مباشر وغير مباشر للمصالح الأمريكية وحلفائها.

- بالنسبة للحركات الإسلامية فإن سياسة الولايات المتحدة تؤكد على المقولات التالية:

- محاربة الإرهاب مع عمل أمني قوي داخل وخارج العالم الإسلامي.

- إصلاحات سياسية تدريجية في عدد كبير من الدول تتمحور في السماح بالحريات الفردية ثم الانتخابات، وعادة تترك واشنطن القرارات العملية بهذا الخصوص في يد شركائها من الحكومات الصديقة وظروفهم.

2- دراسة (طلال، 2001) الموسومة "تنميط الإسلام في التصورات الغربية بين الأصولية والفوبيا"، تكمن مشكلة البحث في العلاقة التي يؤول الباحث جاهداً أن يبينها في ثلاث مراحل في الفكر الغربي إتجاه الإسلام والمسلمين واستجابة لمشكلة البحث المركبة وهكذا كانت الصورة الغربية عن الإسلام والمسلمين نمطية سلبية سيطرت عليها الاستعلائية والعنجهية والاستخفاف بالآخر وقد سادت هذه القوالب الذهنية المنتقصة للآخر في فترة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث كان العرب والمسلمون يعيشون فترة من الانحطاط والتقليد الأعمى وظهور النزاعات القومية بين الأتراك والعرب .

كانت أوروبا تحقق إنجازات هائلة في ميادين العلم والتقنية والسياسة والاقتصاد والفكر بفعل الثورة الصناعية والتمدد الاستعماري والامبريالي أن علاقة القوة التي سيطرت على التفاعلات الغربية مع المسلمين قد عكست سيطرة الغرب على العلم والمعرفة بينما كان العرب يعيشون عصوراً من التخلف والرجعية.

وبما أن الاستشراق الغربي قد تحول إلى مدارس فكرية وذهنية وإيديولوجية وأكاديمية، وتشكل ضمن إطارات بنوية وهيكلية دمجت القوة مع المعرفة، فإن هذه الصورة النمطية السلبية لم تكن فقط محصورة بالعرب والمسلمين، وإنما عممت على الشرق كله حتى وصلت إلى الهند والصين واليابان.

3- دراسة (البرصان، 2002) الموسومة "انعكاسات أحداث 11 أيلول 2001 على العلاقات الأميركية السعودية"، شهدت العلاقات الأمريكية السعودية أزمة غير مسبقة بعد أحداث 11 أيلول 2001، ورغم أن العلاقات بين الدولتين قد تعرضت في السابق لبعض التوتر، ولا سيما عند حظر النفط في حرب أكتوبر 1973، في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز، إلا أن التوترات السابقة في العلاقات الأمريكية - السعودية كانت تتم في الخفاء وبسرية، ولا تظهر علناً، وإن تمت الإشارة إليها، فإنها لا ترقى إلى مستوى الأزمة الحادة التي يتحدث عنها الطرفان الآن.

لقد دفع كلا الطرفين باتجاه ظهور الأزمة الحالية في العلاقات الأمريكية-السعودية إلى العلن، وأصبحت الحملة الإعلامية الأمريكية شديدة الوطأة على المملكة العربية السعودية التي تعتبر الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها، وخلال محور التحالف الأمريكي الذي أدى إلى تحرير الكويت عام 1991.

وقد أخذت الحملة الأمريكية العنيفة في الصحافة الأمريكية وبعض الصحف الأوروبية، ولا سيما البريطانية، تمس العلاقات مع النظام السعودي، وهو النظام القائم على الشرعية الدينية التي تبنتها الدولة السعودية منذ قيام الدولة السعودية الأولى، واعتبرت هذه الحملة الإعلامية من أخطر الحملات الإعلامية الموجهة كما حدث إبان الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، وقد عبر غازي القصيبي السفير السعودي السابق في لندن عن هذه الحملة التي يصفها بالهجمة التي لم يعرفها تاريخ العلاقات السعودية الأمريكية بقوله: "يمكننا القول إنه باستثناء مصر أيام قناة السويس والعراق أيام الأزمة العراقية-الكويتية لم تتعرض أي دولة في العالم كله لهجوم عنيف مُركّز من الإعلام الأمريكي والغربي يماثل الهجوم الذي تعرضت له المملكة خلال الشهور السابقة للدراسة ويذهب السفير السعودي إلى ربط الحملة الإعلامية بالحكومة الأمريكية "وهكذا تحولت الحملة الصهيونية الاستخبارية إلى سياسة فعلية تتبناها الحكومة الأمريكية، وإن كانت لا تعترف بتبنيها"

4- دراسة (عقلان، 2003) الموسومة "السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الحركة الإسلامية في المنطقة العربية".

إن المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها الساحة العالمية في مطلع التسعينات من القرن المنصرم، وفي مقدمة ذلك انهيار المنظومة الاشتراكية، أحدثت سياسة كبيرة مست بيئة النظام الدولي سياسياً وأيدلوجياً في الصميم، منذرة الولايات المتحدة بالعديد من التحديات في البقاء في منصب الزعامة العالمية. وخلصت هذه الدراسة إلى أن "الخطر الإسلامي" لا يتضمن أي دلالات حقيقية كما توحى به العبارة من معنى وإنما يندرج في سياق الإفرازات السياسية التي أعقبت انتهاء مرحلة الحرب الباردة وتراجع الإيديولوجية الماركسية والمصالح

الأمريكية في المنطقة العربية وفي مقدمة ذلك النفط وإسرائيل ودعم الوضع القائم، قد زادت من أهميتها بعد انتهاء الحرب الباردة، ولكن تلاشى القطب السوفييتي من المعادلة الدولية، وما كان يشكله من خطر مزعوم في معظمه، جرد الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً من أقوى الحجج والمبررات التي كانت تتذرع بها للوصول إلى تلك المصالح وممارسة الهيمنة والتدخل في شؤون المنطقة. لذا كان لا بد من إيجاد (بعبع) آخر يبرر ويسوق للرأي العام الأمريكي والعالمى مواصلة مثل هذه الهيمنة ويدعم الولايات المتحدة للممارسة دور الشرطي العالمى فوق الاختيار على الإسلام ممثلاً (بالأصولية الإسلامية) من بعض الأيدلوجيين من أنصار الحرب الباردة والعملاء الخارجين المتصهينين أساساً وهذا في الواقع لا يكشف عن دهاء سياسي أمريكي بقدر ما يوحي بعقم وتكلس الفكر الأمريكي وفشله في مواكبة مستجدات عالم ما بعد الحرب الباردة.

5- دراسة (سلامة، 2008) الموسومة "بتأثير أحداث 11 سبتمبر في المفهوم الأمريكي للأمن القومي". يرى الباحث أن الأولويات الخاصة للاجهزه البيروقراطية قبل 11 سبتمبر لم تكن تتجه إلى إخراج منتج سياسات الأمن القومي الذي تشكل بعد 11 سبتمبر.

فقد أدت الأحداث إلى اضطراب نفسي لصانع القرار الرئيسي أثر في قراراته للأحداث وفرض عليه التزامات ليس خضوعاً لقراءة عقلانية وإنما اندفاعاً لحاجات نفسية، وفرضت الأحداث على البيروقراطية - المفترض بها العمل ضد التنافس للوصول إلى أفضل القرارات - العمل في ظل ضغوط نفسية ووظيفية أجبرتها على الاندفاع في سلوك التوائم والتكيف مع احتياجات صانع القرار الذي كثف الضغط عليها وفرض عليها حالة من شبه التبعية، ففي الوقت التي تعرضت فيه البيروقراطية الرسمية لهذه الإجراءات تمتعت فيه بعض المكاتب أو ما أطلق عليه (كولن باول) "الدكاكين الاستخباراتية" التي خرجت عن حدود متابعة وهيمنة السلطات الرقابية. فتحركت في دوائر وفضاء واسع تم ملؤه بالكثير من قواعد العمل غير المكتوبة وغير الرسمية والخارجة عن القانون.

وخلصت الدراسة إلى أن النماذج الثلاثة (الفاعل العقلاني، والمساومة البيروقراطية، فكر الجماعة) لم تعمل في خطوط متوازية في الدفع نحو إنتاج مفهوم يتسق مع مفهوم الأمن لإدارة بوش بعد 11 سبتمبر، أي انه من خلال تتابع سلوك وخطاب الإدارة قبل 11 سبتمبر القومي لا يتضح وجود نية مبيتة للسعي إلى تحقيق ذات الأهداف التي تحركت إليها الإدارة إياها بعد الأحداث، وذلك يشكك في النظريات التأميرية التي نسجت بشأن الأحداث.

فلم يتضمن الخطاب السياسي للرئيس بوش في الأشهر الثمانية لإدارته قبل الأحداث أهدافاً ونوايا تتوافق مع منتج المفهوم الأمن القومي بعد 11 سبتمبر - على الأقل على مستوى الخطاب المعلن.

6- دراسة "ستيفن والت" (2006)، والموسومة (اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية).

لم تشر نتائج أي دراسة سابقة حول تأثير اللوبي اليهودي داخل الولايات المتحدة الأمريكية جدلاً وصخباً أكاديمياً بل وسياسياً مثلما أثارته استنتاجات والت وميرشيمر، وهو الأمر الذي أثار على الكاتبين حفيظة اللوبي اليهودي ومناصري إسرائيل بالولايات المتحدة ، وهو ما توقعه الكاتبان مسبقاً، الأمر الذي دفعهما في مقدمة دراستهما إلى الإشارة بأن نتائج دراستهما لن تروق للكثيرين وقد يرفضها القراء ، لكن الأدلة التي تعتمد عليها هذه الاستنتاجات لا تبدو محل شك أو خلاف، إذ اعتمد الباحثان في تحليلهما على أعمال أكاديميين وصحفيين إسرائيليين يتمتعون بمصداقية في إلقاء الضوء على هذه القضايا، وإلى جملة من الحقائق قدمتها منظمات إسرائيلية ودولية حقوقية موضع اعتبار.

فمعلومات الدراسة موثقة ومدعومة بالأرقام والإحصاءات والشواهد التي تقع في حجم أكبر من حجم الدراسة ذاتها.

خلاصة الدراسة تقول بأن المصلحة الوطنية الأمريكية هي الهدف الأول للسياسة الخارجية الأمريكية، لكنه خلال عدة عقود، خاصة منذ حرب الأيام الستة عام 1967، أصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل هي مركز السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وأدى اقتران الدعم الدائم لإسرائيل ومحاولة نشر الديمقراطية في المنطقة إلى إثارة الرأي العام العربي والإسلامي، وعرض أمن الولايات المتحدة للخطر.

7- دراسة سلوى (دهمش، 2008) الموسومة "باتجاهات الخطاب الصحفي المتعلق بالحركات الإسلامية"، تم اختيار نموذج تولمن في تحليل بعض نصوص الخطاب الصحفي المتعلق بالحركات الإسلامية، حيث تنطبق مفاهيم هذا النموذج على أي حجة في أي مجال أو حقل معرفي، والذي يختلف هو فقط محتوى أو مضمون الحجة من مجال معرفي إلى آخر (الخطب السياسية والقانون والإعلام). حيث تحددت المشكلة البحثية في التعرف على اتجاهات الخطاب الصحفي نحو الحركات الإسلامية، دراسة تحليلية مقارنة على عينة من موقعي صحيفتي الأهرام المصرية، والهيرالد تريبيون الأمريكية باستخدام أسلوب اللوبي الأسبوع الصناعي المركب، وقد تم سحب العينة في الفترة من 11 سبتمبر 2001 حتى 16 مارس 2006.

وقد كشف التحليل عن اهتمام صحف الدراسة بالحركات الإسلامية، وإن اختلف حجم ونوعية هذا الاهتمام باختلاف الحركة التي وجه إليها حيث أوضح التحليل الكمي استحواذ تنظيم القاعدة على أكبر نسبة تمثيل من حجم العينة (48.50% في الأهرام، و68.1% في الهيرالد تريبيون).

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها ركزت على تحليل السياسية الخارجية الأمريكية ومحاربتها للجماعات الإسلامية وليس دول تتمتع بالسيادة، فهذه الحركات تتخذ مجموعة من الأدوات والوسائل التي يمكن من خلالها نشر أفكارها وآراءها من خلال استخدام بعض الوسائل العسكرية التي أصبحت تهدد الأمن والاستقرار العالمي، فمعظم الدراسات السابقة قد ركزت على الأصولية الإسلامية كمفهوم سياسي يعبر عن الحركات الإسلامية التي تتخذ من العنف وسيلة لتحقيق أهدافها ولم تتناول بالتحليل المواقف الأمريكية من حركات الإسلام السياسي ، كذلك تتميز هذه الدراسة بالفترة الزمنية التي تغطيها والتي شهدت أحداثاً سياسية مهمة على الصعيد الدولي والإقليمي . علاوة على أنها أخذت بعين الاعتبار مسيرات ثورات الربيع العربي ونتائج بعضها وعلاقتها ببروز بعض حركات الإسلام السياسي بدءاً من فوز حزب العدالة في المغرب وحزب النهضة الإسلامي في تونس علاوة على بواكر فوز الإسلاميين في مصر بنسبة وصلت 65% في المرحلة الأولى من انتخابات 2011.

منهجية الدراسة:

لضرورات الدراسة سيتم الإعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** يعني هذا المنهج بتسلسل الأحداث تاريخياً وبعرض العوامل والمتغيرات التي لعبت أدواراً بارزة في ذلك التسلسل وعلى هذا فإنه سيتم وفق هذا المنهج عرض مفهوم الإرهاب عرضاً تاريخياً، واستعراض مراحل تطور السياسية الخارجية الأمريكية ، ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية من الإسلام والمسلمين قبل وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول .

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يقوم هذا المنهج على تحليل الظاهرة موضوع الدراسة تحليلاً دقيقاً وعلى تحديد المتغيرات المتعلقة بها ومحاولة الخروج بعدد من التوصيات يمكن أن تحكم طبيعة ومسار الظاهرة قيد الدراسة حيث يعني هذا المنهج التعمق في دراسة متغيرات الظاهرة والعلاقة الداخلية التي ترتبط بها الأجزاء وبيان وظيفة كل متغير وكيف تفاعلت تلك المتغيرات وشكلت كلاً واحداً، مما يقود إلى تحليل الظاهرة تحليلاً نقدياً يؤدي إلى الخروج باستنتاجات دالة. كما أن المنهج التحليلي يحدد وظيفة كل جزء وما يمثله من ثقل ومساهمة في الدور العام الذي يقوم به الكل ثم معرفة المراحل التي تمر بها السياسية الأمريكية إتجاه الإسلام بعد أحداث الحادي عشر من أيلول .

الفصل الثاني

ماهية السياسة الخارجية الأمريكية والاسلام السياسي وحركات الإسلام السياسي

تمهيد:

على الرغم من التغييرات التي طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا أن هذه السياسة بدأت تتحدد وترسم قبل ذلك بعقود. كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت "المحفز الاستراتيجي" بعد الحرب الباردة، والذي تمثل بالتهديد السوفيتي، والخطر الشيوعي، فاتجهت أنظار السياسة الأمريكية إلى تصوير الأصولية الإسلامية "الإرهاب" كتهديد ليس فقط لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بل للقيم الديمقراطية الغربية عموماً، محددة بذلك ملامح "المحفز الاستراتيجي الجديد". وتعود أهمية هذا المحفز في دولة تعتمد الديمقراطية طريقاً للحكم، لضمان استمرار التأييد والدعم الشعبي لسياسة التفوق العسكري النوعي.

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتمثل نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين بعد أن أتاحت الفرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتحديد معايير "المحفز الاستراتيجي" "الإرهاب العالمي من وجه النظر الأمريكية، والذي تحتاج إليه الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية، لتسترجع مرة أخرى لهجتها القوية في سنوات الحرب الباردة "من ليس معنا فهو ضدنا". وتشير الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط إلى أن الحرب على الإرهاب هو التحدي الحاسم الذي يواجه هذا الجيل تماماً مثله مثل الكفاح ضد الشيوعية والفاشية تحديات الأجيال السابقة". أي أن الولايات المتحدة لم تعد تواجه خصماً استراتيجياً أو بلداً وحيداً أو متحالفاً عبر الحدود وإنما بات خطر الإرهاب قادماً من قبل خلايا إرهابية مزروعة داخل البلدان المختلفة، مما يعني أن الجغرافيا السياسية أصبحت محور الارتكاز في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الباردة (الحسيني، 2010: 17).

بدأت مراكز الفكر والرأي الأميركية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تولي اهتماماً لدراسة الحركات الإسلامية داخل العالم الإسلامي وخارجه، أي بعد أن وصلت تهديداتها للأراضي الأميركية والعديد من الدول الأوروبية بل والإسلامية ذاتها؛ فتنوعت وتعددت الكتابات والدراسات والبرامج البحثية المهمة بدراسة "الإسلام السياسي" سعياً إلى كشف ماهيته وسبر أغواره لتقديم فهم أعمق له، وهو ما اهتمت به المراكز والبرامج البحثية الأكاديمية. في حين ركزت دراسات وكتابات أخرى على تقديم مقترحات وسياسات للإدارة الأميركية للتعامل مع الحركات الإسلامية من جهة، وتقييم السياسات التي اتبعتها

الإدارات على أرض الواقع من جهة أخرى. وانقسمت تلك الكتابات إلى تيارين رئيسيين: أولهما داعٍ إلى العمل العسكري في التعامل مع الحركات الإسلامية غير مميز بين الحركات الإسلامية المتطرفة والمعتدلة؛ انطلاقاً من أن كليهما يمثل تهديداً للأمن والمصلحة القومية الأميركية بصفة خاصة والمصالح الغربية بصفة عامة. أما التيار الثاني فيتبنى رؤية مغايرة إذ يدعو لضرورة الانفتاح الأميركي على الحركات الإسلامية في ظل تفرقه بين المعتدلين والمتطرفين الإسلاميين، وتوافر مصلحة متبادلة بين الطرفين (الأميركي والإسلامي المعتدل) في حال تحالفهما وتعاونهما.

إن سياسة الولايات المتحدة إتجاه منطقة الشرق الأوسط لم تتغير حتى وإن غيرت التكتيك، ولكن يبقى الهدف واحداً بإحكام السيطرة على هذه المنطقة لضمان إحكام السيطرة على مصادر النفط وأمن دولة إسرائيل ورسم خريطة المنطقة بما يضمن تحقيق تلك الأهداف، والولايات المتحدة لا تخفي ذلك في تصريحاتها الرسمية. فيما بين توجيه ضربة عسكرية للأنظمة والتي أطلق عليها دول "محور الشر" غير المتجاوبة مع السياسة الأمريكية، وتقديم الدعم للدول المتعاونه تبقى الولايات المتحدة غير متنازلة عن تحقيق أهدافها في هذه المنطقة حتى وإن اضطرت لخوض حرباً جديدة في المنطقة، أو تقديم العون والمساندة لحليفاتها إسرائيل لشن هذه الحرب. خصوصاً وأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتقلد المحافظين الجدد السلطة في تلك الفترة قد أرسى قواعد تكتيكية جديدة اتسمت بعسكرة السياسة الخارجية الأميركية إتجاه منطقة الشرق الأوسط والتي توصف بالشراسة.

ويتناول هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني: الإسلام السياسي

المبحث الثالث: حركات الإسلام السياسي في العالم العربي

المبحث الأول

السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية

ظهرت العديد من التعريفات لمفهوم السياسة الخارجية ومن أبرز هذه التعريفات هو نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة نشاطها طبقاً للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطان أساسيان من الأنشطة (المدخلات والمخرجات)، ومن وجهة نظر أخرى، هناك تعريف يذهب إلى أن السياسة الخارجية هي (تلك الأفعال وردود الأفعال الرسمية التي تبادر بها أو تتلقاها وترد عليها لاحقاً الدول ذات السيادة بهدف تغيير أو خلق ظروف أو مشكلة جديدة في خارج حدودها السياسية). (George,2003:6)

برزت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها قوة دولية كبرى تؤثر في التطورات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وتتأثر بها، بدأت تسهم بدور متعاظم في مستقبل هذه المنطقة الحيوية بالتفاعل معها، تأثيراً وتأثر بالتغيرات الداخلية والتوجهات الخارجية في دول المنطقة. (شحاتة، 1995: 4).

أدى الازدهار الاقتصادي المتسارع إلى ازدهار التجارة الخارجية الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى الاهتمام بالعلاقات الدولية وبروز الحاجة إلى تشكيل سياسة خارجية أمريكية قوية على الصعيد الدولي، لذا تعاونت الجماعات ذات المصالح لفتح أسواق خارجية وراء البحار وهكذا فإن تنامي القوة الصناعية الأمريكية والتجارة الخارجية قد خلق الاهتمام بالسياسة الخارجية وبدأ تحديد الدور الأمريكي في إطار العلاقات الدولية (حسن، 2005:

12)

وبعدما تمكنت الدولة الجديدة من بسط سيطرتها على كامل أرضها بدأت في التوسع في مجالها الاستراتيجي باتجاه المحيطين الهادي والأطلسي وهكذا توسعت أمريكا من الداخل إلى الخارج بعكس التوسع الأوروبي حيث كان التوسع إلى المستعمرات أولاً ثم نهب الثروات والعودة إلى الداخل لبناء القوة الذاتية.

إن نظرة الولايات المتحدة الأمريكية للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية تستند على المصلحة القومية العليا، وهذه المصلحة تركز على ثلاثة أمور الثروة، القيم/ الدين والقوة (ضيف الله، 2003: 12)

ولقد أدى تحالف السياسة ورجال الدين والمال في أمريكا إلى رسم الخلفية الفكرية الحاسمة للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية والتي أثرت بشكل مباشر على السياسة الخارجية ودورها في العلاقات الدولية (حسن، 2005 : 12).

فقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة معسكر الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت تراجع أهمية ونفوذ دول أوروبا الرأسمالية الاستعمارية وزيادة قوة الحكومة الأمريكية وثرائها في القيام بتوجيه الأحداث الدولية، وبالتالي أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية إطاراً لتكريس التحالفات الغربية وصياغة مصالح الدول الغربية وأداة لمواجهة الشيوعية وحركات التحرر الثورية.

وقد كانت نتيجة حالة التنافس بين قطبي النظام الدولي المتمثلين في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقاً توسعاً أمريكياً تمثل في محاولة السيطرة على أوروبا من خلال تقديم الدعم الاقتصادي لها بموجب خطة مارشال، و ثم من خلال إنشاء حلف الناتو وما استتبعه ذلك من تواجد عسكري أمريكي في القارة الأوروبية وإتباع سياسة الاحتواء في إطار تلك العلاقات.

وقد قامت الولايات المتحدة بالتوسع نحو الجنوب، حيث اتسم هذه التوسع بإنشاء أحلاف عسكرية مع كل من اليابان، استراليا، نيوزيلندا، الجمهورية الكورية والفلبين، ودخولها صراع مع الاتحاد السوفييتي سابقاً في مناطق النفوذ المتسارع عليها بين القوى العظمى في أفريقيا والشرق الأوسط، أما عن السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة فتظل استثنائية وتحمل بذور عدم الاستقرار وبشكل عام يمكن النظر إليها على أنها تقوم على تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية والإبقاء على حالة التفوق العسكري بتطوير أنظمة دفاعية وعسكرية تضمن لها القيادة، وتعمل على تحييد القدرات العسكرية للدول الكبرى في العالم وهذه السياسة ما هي إلا استمراراً لا انقطاعاً لسياسة الولايات المتحدة تاريخياً (هياجنة، 1999: 33)

ولفهم تطور الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للعالم، بشكل عام، وللعالم العربي بشكل خاص، لا بد من الإشارة إلى ملاحظة مهمة، أكد عليها معظم المتخصصين في العلاقات الدولية، وعلى رأسهم عالم السياسة الأمريكي "هانز مورجنثاو" تقول هذه الملاحظة إن "مفهوم الهيمنة والسيطرة على العالم، والذي يعكس في باطنه شعوراً دفيناً بالتميز والتفوق الحضاري والثقافي كان المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، وأن هذا المفهوم يعد المفتاح لفهم السياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة فيدرالية وحتى الآن" (هياجنة، 1999: 33-34).

فعندما هيأت الظروف للولايات المتحدة الأمريكية أن تتحول بعد الحرب العالمية الثانية، إلى قوة عالمية أولى، في نظام دولي ثنائي القطبية، ثم إلى قوة عالمية وحيدة، في نظام أحادي القطبية، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، كان من الطبيعي، أن تنظر الولايات المتحدة إلى الكون كله باعتباره منطقة نفوذ يحق لها وحدها أن تتدخل في أي بقعة فيه.

ولأن العالم العربي يقع جغرافياً خارج نصف الكرة الغربي، فقد ظل حتى بداية الحرب العالمية الثانية، خارج دائرة النفوذ والاهتمام الأمريكي المباشر أو غير المباشر، غير أنه ما إن بدأت تتطلع لدور كوني، حتى دخل العالم العربي في بؤرة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعين عليها حينئذ، صياغة رؤية لمصالحها في المنطقة، تتلاءم مع رؤيتها ومع سياستها الكونية الجديدة، وفي هذا السياق، يبدو واضحاً أنه كان لدى الولايات المتحدة حين بدأت تنهياً للمنافسة على قيادة النظام العالمي، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أداتين جاهزتين للنفوذ إلى المنطقة هما: إسرائيل والنفط، ويمكن أن يضاف أيضاً الطبقة الحاكمة العربية (قبلان، 2005: 37-38).

ترتكز مصالح الولايات المتحدة الأمريكية النفطية على عناصر وأبعاد مركبة، فهناك أولاً البعد الاقتصادي الخاص بمصالح شركاتها النفطية، وما تحقق من ورائها من أرباح ضخمة، وهناك ثانياً، البعد الأمني الخاص بضمان استمرار تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بأسعار معقولة، وهناك ثالثاً، البعد الاستراتيجي الخاص بالنفط كآلية من آليات التحكم والسيطرة على النظام الدولي، والذي قد يعزز في ظروف معينة، بمحاولة السيطرة المباشرة عليه، وعدم الاكتفاء بمنع القوة المنافسة أو المعادية من السيطرة عليه أو الاقتراب منه. غير أن هذا الوضع قد تغير تغيراً جذرياً مع اندلاع حرب أكتوبر 1973، بعد أن تمكنت الدول العربية ولأول مرة من استخدام النفط كورقة ضغط سياسي في صراعها مع إسرائيل. وهذا التطور الخطير، لعب دوراً كبيراً في إعادة تشكيل رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة العربية، وكان قرارها، ألا تدع ذلك يحدث أبداً مرة أخرى، حتى ولو اضطرت إلى احتلال منابع النفط ذاتها، وإلى أن تنتهياً هذه الفرصة قررت العمل على عدة جبهات: تفتيت النظام العربي، والحيلولة دون تماسكه في إدارة الصراع، دعم إسرائيل وتحويلها إلى قوة إقليمية كبرى، وتضييق الخناق أكثر على النفوذ السوفييتي في المنطقة، وعندما سقط وانهار المعسكر الاشتراكي، زالت أهم العقبات، التي تعترض طريق الولايات المتحدة للتطلع للسيطرة على منابع النفط في المنطقة (صلوخ، 2002: 17-18).

وسيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التعريف بالسياسة الخارجية:

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية بعد 11 سبتمبر

المطلب الأول: التعريف بالسياسة الخارجية

إن محاولة وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تكتنفه بعض الصعوبات، خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة نفسية، وطنية، ودولية، بالإضافة إلى اعتبارات معرفية وأخرى منهجية. ويذهب الدارسون إلى تحديد مشكلتين تحول دون التمكن من تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية:

أولاً: أن السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها، وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات، بحيث يرى في هذا السياق تعريف *Pol Spirit* الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها: "مجموعة الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً أن تتعامل مع الدول الأجنبية". (سليم، 1998: 8)

ثانياً: اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس وهذا بحسب رؤية كل الإتجاه لموضوع السياسة الخارجية، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.

ولكن بالرغم من هذه العقبات يرى أن هناك محاولات جادة من طرف الباحثين لوضع حدود مفاهيمية للسياسة الخارجية، ونسوق فيما يلي بعض هذه التعاريف:

لمحاولة الخروج من هذه الإشكالية، حاول *Charles Hermann* تعريف السياسة الخارجية بأنها: "تلك السلوكيات الرسمية التي يتبناها صانعو القرار "الرسميون" في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى" وقدم *James Rosenau* تعريف أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله: "إنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة" (سليم، 1998: 11)

أو بأنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي، بشكل يتفق مع الأهداف المحددة سلفاً" إذ يبدو أن السياسة الخارجية هي مجموع سلوكيات صانعي القرار في البيئة الخارجية. وتقوم السياسة الخارجية لأي كيان دولي على أساس اعتبارات توجه علاقاته مع الكيانات الدولية الأخرى، وبالتالي فإن الأداء السلوكي للسياسة الخارجية لا بد أن يتضمن بالضرورة مجموعة من الوسائل والأهداف والغايات التي تلعب دوراً حاسماً في تحديد الكيفية التي يتم التعامل وفقاً لها مع الأطراف الخارجية (تلي، 2010: 15-18)

إن السياسة الخارجية، وبعيداً عن إشكاليات وضع مفهوم مستقر وموحد، تعبر عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة و قنوات معينة، يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف. لتكون السياسة الخارجية عبارة عن: كل تجمعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي.

تأسيساً على هذا المفهوم المختصر للسياسة الخارجية حيث يلاحظ أن إسقاطه على موضوع السياسة الخارجية الأمريكية يمكن من التعرف على شكل ومضمون السياسة الخارجية الأمريكية وفقاً للمحددات الآتية:

تشكل برامج السياسة الخارجية الأمريكية أساس جدول الأعمال الذي يعكس الدور الذي يتم السعي من أجل القيام به، وحالياً توجد دول تؤكد على خيار "عدم الانحياز" ودول أخرى اختارت مبدأ الانحياز واعتمدت رهان الانضمام إلى الأحلاف الدولية التي تقودها الدول الكبرى. هذا، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد اختارت لنفسها القيام بدور القوة العظمى الرئيسية الوحيدة المهيمنة على النظام الدولي، ويلاحظ ان تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على رهان القيام بهذا الدور، قد برز بوضوح في خطاب وسلوك السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي.

وفي هذا المجال يرى الباحث أن السياسة الأمريكية منذ الاستقلال كانت ولا زالت تبحث دائماً عن تحقيق مصالحها ، وعندما ادركت بأن العالم العربي هو من سيرسم خارطة العدو الجديد وجهت النظر إليه من خلال محورين:

الأول : السيطرة على الخيرات التي يكنزها الوطن العربي وتقويض أركانه من أجل بقائها مسيطرة عليه .

الثاني: وضع العالم العربي نصب عينيها من خلال كسب ود الزعماء العرب في صفهم والقضاء على أي حركات إسلامية تهدد مخططاتها.

سعت السياسة الخارجية الأمريكية إلى عدم إبقاء مفهوم الهيمنة الأمريكية على العالم ضمن الإطار الجامد الساكن، فقد عمدت الولايات المتحدة إلى استخدام برامج وجدول أعمال السياسة الخارجة المتميزة بأجندتها الرامية إلى جعل الهيمنة الأمريكية مشروعاً حركياً ساخناً متكاملًا مفروضاً على النظام الدولي على أساس اعتبارات الأمر الواقع، ويشير مصطلح السياسة الخارجية إلى مجموعة السلوكيات الخارجية للدولة والتي تسعى إلى تحقيقها من خلال الأدوات العسكرية والاقتصادية مما يساعد على تحقيق أهدافها والتي تنطلق من مقومات وعناصر القوة التي تمتلكها الدولة وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية وسائل القوة القادرة على التأثير في النظام الدولي بما امتلكته من مقومات عسكرية وسياسية ساهمت في الهيمنة على

النظام الدولي وتتناثر السياسة الخارجية الأمريكية بمحددات وعوامل داخلية وخارجية والتي سيتم تناولها في المطلب الثاني. (تلي، 2010:6)

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية

إن العوامل التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية تتضمن إجمالاً المتغيرات والمحددات الداخلية والخارجية، حيث تقوم المتغيرات الداخلية بدور مؤثر سلباً وإيجاباً في السلوك السياسي الخارجي لأية دولة، ويتوقف هذا التأثير على طبيعة هذه المتغيرات من جهة وكيفية إدراك تأثيرها من قبل صانع القرار السياسي الخارجي من جهة ثانية (الرمضاني، 1991:62).

وتعرف العوامل الداخلية بأنها: "مجملة المتغيرات الموضوعية التي تنتج عن طريق التعامل مع غيرها من مثيلاتها الداخلية والتي اصطلح على تسميتها بالخصائص القومية للدولة وقد شكلت هذه الخصائص ما يعرف بنظرية الخصائص القومية (الموقع الجغرافي، القوة الاقتصادية، عدد السكان)، وتفترض هذه النظرية أن السلوك الخارجي للوحدة الدولية يتحدد في ضوء خصائصها القومية وإن تفاوتت هذه الخصائص بين دولة وأخرى يؤدي إلى تفاوت في السلوك الخارجي لتلك الدولة." (الرمضاني، 1991:62-63).

أما العوامل الخارجية (الدولية) فهي تلك العوامل الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطانها أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى وتشمل تلك المتغيرات النسق الدولي والمسافة الدولية والتفاعلات الدولية والموقف الدولي ويركز المتغير النسقي على تفسير سياسة الوحدة الدولية بالنظر إلى خصائص النسق الدولي ومن ذلك تأثير حالة الاستقطاب الدولي في السياسة الخارجية للدولة استناداً إلى المسافة النسبية بين الدولة محل التحليل والوحدات الدولية الأخرى المتعاملة معها، أما متغير التفاعلات الدولية فيختص بتفسير السياسة الخارجية للوحدة الدولية على ضوء سياسة الوحدات الأخرى إتجاهها ويركز الموقف الدولي على الخصائص التي تميز الموقف الخارجي الذي تضع السياسة الخارجية في إطاره: (سليم، 1998:138).

من هنا لا يمكن الفصل بين المحددات الداخلية والخارجية لأن كل منهما مكمل للآخر، فالعوامل الداخلية هي التي تؤثر في العوامل الخارجية وتتأثر بها ، والتي من أهمها ما يلي :

أولاً: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تكتسب العوامل الداخلية دوراً مهماً في السياسة الخارجية الأمريكية والتوجهات، والاستراتيجية والاهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها ، ومن أهم العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية ما يلي :

- العامل الاقتصادي :

أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تستند في سيطرتها على العالم إلى ثلاثة محاور أساسية هي: قوة السلاح، قوة المال (الاقتصاد)، النفط والمواد الأولية، فالاقتصاد الأمريكي هو اقتصاد إنتاجي وخدمي يقوم على الصفقات والأوراق المالية والاستثمارات في هذا المجال ، وبناءً على ذلك فإنّ هذا النوع من الاقتصاد لا يعكس الصورة الحقيقية للوضع الاقتصادي وإن كان يتأثر ببعض جوانبه. (باكير، 2005:6)

ومن الملاحظ أن الفائض المالي تحول إثر هجمات 11 من أيلول ومن ثم الحرب على أفغانستان واحتلال العراق إلى عجز قياسي تاريخي غير مسبوق، وهو ما يعني مبدئياً انهيار القوة الاقتصادية، ففي حين كان بيل كلينتون قد حقّق للولايات المتحدة في فترة حكمه في دورتين متتاليتين (1992-2000) أطول فترة ازدهار ورخاء اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، فقد تدهور الوضع الاقتصادي في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن نتيجة إستراتيجية الحرب على القاعدة وهجمات 11 أيلول، وقد ساعد الأداء الاقتصادي السيئ لإدارة بوش على زيادة هذا التدهور الاقتصادي وتسارع وتيرته ويشير الجدول التالي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الأحداث السياسية التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية

جدول (رقم 1) يوضح مدى تراجع المؤشرات الاقتصادية في ولاية الرئيس بوش الأولى، مقارنة بولاية كلينتون الثانية:

المؤشرات الاقتصادية	إدارة كلينتون الثانية	إدارة بوش الأولى
متوسط معدل النمو الإجمالي	4,2 % سنوياً	2,2 % سنوياً
المتوسط السنوي للتضخم	1,6 %	1,9 %
المتوسط السنوي لمعدل البطالة	4,4 %	5,5 %
الفائض التراكمي في الموازنة	463,3 مليار دولار	1200 - مليار دولار

المصدر : باكير، علي حسين(2005)، هل يؤدي تخطب الاقتصاد الأمريكي إلى انهيار الإمبراطورية؟، مجلة العصر.

ومن المؤشرات على سوء الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: فقد انخفضت قيمة الدولار إلى أدنى مستوى له أمام الجنيه الإسترليني منذ 12 عاماً. وقد انخفض إلى أدنى مستوياته على الإطلاق أمام اليورو وباقي العملات. وضعف الدولار قد يؤدي إلى المزيد من الضعف الاستراتيجي في الاقتصاد الأمريكي، إضافة إلى وقف تدفق رؤوس الأموال. إن القرار العراقي بالتحول من الدولار إلى اليورو أزعج الإدارة الأمريكية، لما يشكله من تهديد لقوة الدولار الاقتصادية كعملة احتياط في احتساب سعر برميل النفط. ويضيف كلارك أنه بات من الضروري السيطرة على منابع النفط لمنع دول أوبك من تسعير برميل النفط باليورو كما فعل العراق. (Clark, 2003 : 54)

سجل الاقتصاد الأمريكي في العام 2004 نمواً بنسبة 8 %. لكنه مازال أقوى من الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد الياباني. ويشترى المستهلكون الأمريكيون بضائع مستوردة بكميات متزايدة. وتقوم الدولة بالافتراض من أجل تمويل الصفقات التجارية، ويشير التقرير الوطني لسياسة الطاقة في الولايات المتحدة الذي نشر عام 2001 إلى أن الولايات المتحدة استهلكت 25% من النفط المنتج في العالم، وتشير التوقعات أنه في العام 2020 فإن الولايات المتحدة سوف تستورد 64% من احتياجاتها من النفط. (Grenzier,28:2002)

وتعاني الولايات المتحدة من عجز في الميزانية والميزان التجاري وهو ما ساعد على انخفاض سعر الدولار إلى مستويات قياسية أمام اليورو وأثار مخاوف بشأن الاقتصاد. وكان

التعهد بخفض العجز في الميزانية من الأمور التي اعتمد عليها بوش في حملته لإعادة انتخابه. ووصل العجز في الميزانية الاتحادية عام 2004 إلى 400 مليار دولار أما عام 2005 فقد تتجاوزت 521 مليار دولار. وقالت الولايات المتحدة أنها ملتزمة بسياسة الدولار القوي لكن ضعف الدولار كان له أثر على الصادرات الأوروبية والآسيوية وأدى إلى دعوات لتدخل أمريكي لدعم العملة. (www.bbcarabic.com, 2007)

ويعد هذا العجز الأكبر الذي تشهده الولايات المتحدة الأمريكية منذ شهر يونيو 2009 علماً أن أكبر عجز شهري شهدته البلاد قد سُجل في شهر فبراير 2009 عندما أعلنت الحكومة زيادة العجز في ميزانيتها ووصله إلى 193.9 مليار دولار. وقالت وزارة الخزانة الأمريكية إن العجز في يونيو 2009 وصل إلى 94.3 مليار دولار مقارنة بالفائض المالي في الشهر ذاته من عام 2008 الذي وصل إلى 33.5 مليار دولار. وكان مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي توقع أن يصل العجز في الشهر الماضي إلى 97 مليار دولار. (حجازي، 2011:5)

لهذا أرى أن هذا التفاوت هو تركيز الولايات المتحدة عام 2008 على شأنها الداخلي والذي قاد لتلك المكاسب، أما في عام 2009 فإن الأمر عاد للتحوّل الخارجي الذي أرهق الميزانية وبالتالي تحقق هذا التحوّل من الفائض المالي إلى عجز خلال عام واحد. إن مؤشرات تدهور الاقتصاد الأمريكي ظهرت بسرعة تفوق التوقعات، وهو ما حدا بلجنة رقابة حكومية إلى دعوة إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، إلى إعادة "اختبارات الضغوط" على المصارف، واستشهدت لجنة إشراف الكونغرس في أحدث تقاريرها ببيانات معدل البطالة لشهر مايو 2009، كمؤشر على عدم تحقيق تلك الاختبارات غايتها. ومع انكماش سوق العمل، فإن معدلات البطالة قد بلغت رقماً قياسياً عند 9.4 في المائة، هو الأعلى منذ 26 عاماً، ويفوق تكهنات الجهة المنظمة للعمل المصرفي التي وضعت "اختبارات الضغوط". وحددت 8.9 في المائة، كأسوأ سيناريو خلال العام الجاري. وطالبت اللجنة الحكومية، التي تضع تقارير شهرية عن "برنامج إنقاذ الأصول المتعثرة" أو "تارب" وهو برنامج للحوافز استحدثته الإدارة الأمريكية لمساعدة الشركات المتعثرة، بالمزيد من الشفافية إزاء تلك الاختبارات. لأن تدهور الأسواق المالية في الولايات المتحدة كان السبب الأساس في الركود الاقتصادي. فالارتفاع في الأسواق المالية أدى إلى نمو يدفعه الاستهلاك وزيادة في الاستثمار عبر الاستدانة في الشركات. أما الانهيار في الأسواق المالية فقد أوجد فائضاً في الطاقة الإنتاجية مما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال. وعليه فإن الدين المتزايد للحكومة والشركات والأفراد يزيد من عدم الاستقرار في الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. وإن رفع القيود عن الأسواق المالية أضعف قدرة المراقبة والسيطرة على

المعاملات المالية وأضاعته الخط الفاصل بين قانونية المعاملات وأخلاقياتها مما أدى إلى تفاقم الفضائح المالية التي تهدد مصداقية النظام المالي المعمول به. (باكير، 2005)

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م ضربة حقيقية للاقتصاد الأمريكي، ليس فقط لأنها تسببت بسقوط برجى التجارة، وأثرت على أعمال آلاف الشركات الاقتصادية، وتسببت في هز البورصة، فهذه أهون الأمور، بل لأنها أجبرت الإدارة الأمريكية على أن تنتهج سياسة جديدة في العالم تتمثل في زيادة الأمن، واحتلال بعض الدول، وتحمل نفقات الاحتلال، وتقديم المعونات لدول العالم لضمان مساندتها لسياساتها، بالإضافة إلى السياسة المالية الداخلية التي أدت إلى زيادة الأعباء على الحكومة وزيادة عجزها الاقتصادي. (الشاهر، 2009: 17-19)

كل تلك الأمور مجتمعة أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية الأمريكية، التي لم تكن قوية بالدرجة المطلوبة للوقوف في وجه مثل هذه التحديات، والخروج سالمة، أو على الأقل بخسائر معقولة بعد هذه الأحداث. قامت الولايات المتحدة باحتلال أفغانستان من ثم العراق، ورصدت أموالاً كبيرة وميزانيات ضخمة لتحقيق هذا الهدف، كما قامت برصد مبلغ "غير نهائي" بقيمة 87 بليون دولار لتمويل الحرب على العراق، ما أدى إلى انتكاسة أخرى في الاقتصاد الأمريكي، لقد أدت هذه السياسات الأمنية إلى تآكل المخزون المالي الفيدرالي لأمريكا، وقصت الفائض المالي الذي كان بحوزتها بعد نهاية حكم كلينتون، كما أثرت بشكل سلبي على الاستثمارات داخل أمريكا نفسها، حيث أحجم الكثير من أصحاب رؤوس الأموال عن إقامة مشاريع اقتصادية، كما ورفعت نسبة البطالة بين الشعب. (خليل، 2004: 3)

وكانت وكالة الأنباء رويترز قد نشرت في تاريخ 26 آب 2004: أن جماعة أمريكية مناهضة للحرب على العراق رفعت ساعة إلكترونية وسط نيويورك قبل أيام من مؤتمر الحزب الجمهوري الذي سيرشح بوش للانتخابات الرئاسية، وهذه الساعة تسجل الكلفة المالية المتصاعدة للحرب على العراق. وثبتت الساعة الإلكترونية في ساحة تايمز سكوير وسجلت في بدايتها 134,5 مليار دولار، في حين سيزداد الرقم 117 مليون دولار يومياً، أي بمعدل 7,40 ملايين دولار كل ساعة، وهو ما يعادل (122,820) دولاراً كل دقيقة. وقد أعلن الذين قاموا بهذا العمل بأن الشعب الأمريكي أولى بهذه الأموال وصرّفها على الخدمات العامة أو برامج خدمة السلام العالمي ومحاربة الأمراض المستعصية. (كنعان، 2005: 143)

ومن هذا المنطلق فإن الانهيار الاقتصادي هو نتاج اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية بشؤون الغير وترك شأنها الداخلي عرضة للانهيار.

العامل العسكري:

كما كانت الشيوعية العدو للدود للغرب فقد كانت بالمقابل الحافز الأساسي للتفوق بين الغرب الرأسمالي بقيادة أمريكا للعقيدة العسكرية والاستراتيجية. ولقد خلقت الشيوعية للعالم الغربي حرباً باردة متوترة، دفعته فيها إلى مضمار سباق التسلح وتطوير متلاحق للاستراتيجيات العسكرية وابتكار الأنظمة الدفاعية والأمنية والتنافس في المجال العسكري بعامّة وغزو الفضاء بخاصة. (الشطي، 2002: 29-30)

إن جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير الأسلحة وتوسيع الخطط العسكرية والاستراتيجية إستمر بالوتيرة نفسها إن لم يكن أكثر تطوراً في العديد من مناطق العالم. وذلك بفضل الشعور بالقوة والسيطرة وتحقيقاً للمصالح المختلفة، وتمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم فهي تخصص ميزانية سنوية ضخمة وصلت (440) مليار دولار في عام 2006، وهذا يعني أن الإنفاق العسكري الأمريكي وصل إلى نصف الإنفاق العسكري العالمي وعشرة أضعاف الميزانية العسكرية الروسية. (حموده، 2006: 54)

وقد أدى اتساع التفوق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية إلى إمكانية الانتشار العسكري بناءً على التدخلات القهرية والودية في إطار اتفاقات إقليمية أو ثنائية في مختلف أنحاء العالم، هذا وقد وصل تعداد الجيش الأمريكي حوالي المليونين ليكون الجيش الوحيد القادر على خوض حربين في موقعين مختلفين من العالم في الوقت نفسه. (نعمان، 2003: 14)

وتؤكد الولايات المتحدة على المكانة الحاسمة للقوات العسكرية الأمريكية في نجاح سياستها الخارجية واستراتيجيتها للأمن القومي، وفي الدفاع عن المصالح الأمريكية الحيوية (وتشمل الدفاع عن إقليم الولايات المتحدة الأمريكية ومواطنيها وحلفائها وأزدهارها الاقتصادي) ومصالح الولايات المتحدة الهامة التي لا تهدد بقاء الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها تؤثر بشكل عام على الرفاه الاقتصادي والمصالح ذات الطابع الإنساني. (عوني، 1997: 96-97)

أما ما يتعلق بأحداث 11 سبتمبر 2001 فقد أدت إلى إعطاء الأولوية المطلقة لأغراض الدفاع عن الأمن القومي بما في ذلك الاستعداد لخوض حرب طويلة ضد الإرهاب وأصبح الدفاع يتفوق في أهميته على أهداف الرفاه الاقتصادي. (خليل، 2005: 22)

أعطت الولايات المتحدة القوة العسكرية الدور الأساسي والمحوري في مواجهة الإرهاب فيما تتجاهل الأدوات والوسائل الأخرى. إن السياسة الخارجية الأمريكية أصبحت مرتبطة بشكل عضوي بوجود ما تسميه المجمع العسكري الصناعي أو لوبي السلاح، الذي جمع الثروة والإمكانات المادية الطائلة. واستطاع هذا المجمع استيعاب الإعلام والحزبين

الرئيسين والكونغرس الأمريكي والسلطة القضائية في أمريكا وفي عدد من دول العالم.(زياده،
2007 : 80-81)

تم استخدام الدين كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية طوال مرحلة الحرب
الباردة، ولكن بعد تصاعد تأثير تيارات اليمين الديني والسياسي في تشكيل وصياغة السياسة
الخارجية أصبح الدين يمثل إطاراً مرجعياً لها. (عبد الشافي، 2005: 150)
إن أول صعود لليمين السياسي المحافظ لحكم الولايات المتحدة الأمريكية كان مع
وصول الرئيس رونالد ريغان عام 1980 إلى البيت الأبيض. فقد تم تأسيس برامج سياسية
واقتصادية وثقافية على أساس تحالفات مع الحركة المسيحية الأصولية وفقاً لمبادئ دينية
محافظة ودعم غير مشروط لإسرائيل. (الحسن، 2000: 190)

تأثرت السياسة الخارجية الأمريكية بمجموعة من المحددات الداخلية التي تؤثر على
توجه السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه مختلف الأحداث والقضايا الدولية حيث شكل عامل
الدين في فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن محدداً رئيسياً في العلاقات السياسة الخارجية
الأمريكية ونتيجة للأزمة المالية العالمية فقد أصبح العامل الإقتصادي محدد رئيسي في
توجهات السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه مختلف دول العالم وخصوصاً الدول العربية وقد
برز العامل العسكري في هذه المرحلة امتداداً للمراحل السابقة إمتداداً لعالمي الدين
والاقتصاد والنزعة الاستعلائية كقوة مهيمنة ، وقد برز العامل الديني أكثر بعد 11 أيلول
خوفاً من العدو الجديد "الأصولية الإسلامية".

ثانياً: تأثير العوامل الخارجية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

يركز التحليل للسياسة الخارجية من منظور النظام الدولي اهتمامه على المستوى الكلي
للتحليل (Macro Level of Analysis) وينصب الاهتمام الرئيس على التغييرات في البيئة
الدولية التي تنفذ فيها الدول سياستها الخارجية. وهنا يشار إلى أن أي تغييرات في مزايا النظام
الدولي ستؤدي إلى تغييرات في السلوك الخارجي للدول التي تكون هذا النظام. (هياجنة،
1999: 33)

لقد بدأ التركيز فعلياً على طبيعة النظام الدولي كعامل مستقل يفسر السلوك الدولي، مع
بداية اهتمام المدرسة السلوكية في تطور دراسة العلوم السياسية في نهاية الخمسينيات وبداية
الستينيات من القرن الماضي. وقد ركز هذا التطور الذي استمد جذوره من المدرسة الواقعية
الجديدة على كيفية تقسيم القوة في النظام الدولي، وكيفية تأثير هذا التقسيم في سلوك الدولة في
الساحة الدولية. (F.K, Jacek, 1980:15)

وإن كانت السياسة الخارجية للنظام الدولي الجديد هي سياسة خارجية "أمريكية" فلا بد
من التعرف إلى محددات هذه السياسة المتعلقة بطبيعة النظام الدولي وتركيبته.

المحدد الأول: بنية النظام الدولي

بعد الحرب العالمية الثانية ساد نظام دولي جديد اعتمد على الثنائية القطبية، إذ تزعمت العالم دولتان رئيستان هما الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة للمعسكر الرأسمالي، والاتحاد السوفييتي ممثلاً للكتلة الاشتراكية. وكانت نتائج الحرب قد رسمت خارطة السياسة للعالم بأسره، حيث توزع القطبان الرئيسان الهيمنة السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية على العالم. إضافة إلى ذلك كان اكتشاف السلاح النووي بما يحمله من قوة تدميرية هائلة، والاستخدام المبكر له في هيروشيما ونجازاكي على يد الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة للحرب قد صاغ بشكل تفصيلي وحاسم مفردات النظام العالمي الذي ساد بعد الحرب واستمر حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين. (الشاهر، 2009: 45)

مع نهاية الحرب الباردة تغيرت خارطة العلاقات الدولية جذرياً، وشكل انفراد الولايات المتحدة بالقوة والهيمنة في عالم خاضع لمسار تشكل بصورة سريعة وخطرة، التحدي الأبرز للولايات المتحدة التي وجدت لأول مرة في تاريخها مصاعب جمة في تحديد رؤيتها الإستراتيجية على الرغم من انتصارها الباهر في حربها الطويلة مع المعسكر الشيوعي المهزوم. وبعد نهاية الحرب الباردة مباشرة، رفع الرئيس بوش الأب شعار "النظام العالمي الجديد" الذي يعني بالنسبة إليه ثلاث دلالات: (الشاهر، 2009: 46)

1- انتصار القيم الليبرالية والديمقراطية على الأيديولوجية التوليتارية الشيوعية، مما يسمح بتعميم هذا النموذج وانتشاره آلياً بفعل هذا الانتصار وبأثره على ما بينت تجربة أوروبا الشرقية.

2- تحقق الشروط الموضوعية لتفعيل الشرعية الدولية مما يمكن من حل النزاعات الموروثة من الحرب الباردة وفق مبادئ القانون الدولي ضمن آلية الهيئة الأممية المرشحة للتوطد بعد أن انتفت قيود التوازن التي كانت تحد من فاعليتها.

3- اضطلاع الولايات المتحدة بدور الراعي الأمني للنظام الدولي في صيغته الجديدة، من حيث مقتضيات السلم العالمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة.

أما حقبة الرئيس كلينتون فقد اتسمت بالالتزام إزاء القضايا الخارجية بالعمل على بناء منظومة دولية منسجمة ومتعاضدة مع توطيد دور الهيئات والمؤسسات الدولية في الرهانات العالمية الكبرى، وفق ثلاثة مبادئ محورية هي:

1- البحث عن التوافق بين القوى الفاعلة على المسرح الدولي.

2- الاستناد لقواعد ومعايير القانون الدولي.

3- التدخل الإنساني لحماية حقوق الأقليات المهتدة بالإبادة الجماعية. وإطفاء الصراعات

الأهلية وإنقاذ المجموعات المهتدة بالمجاعة في الدول الفقيرة.

لهذا فإن بحث الولايات المتحدة عن بقاء زعامة العالم بيديها دفعها لكل تلك الاجراءات التي تحقق ذلك حتى لو قادت لإستنزاف قدراتها العسكرية وانهيار منظومتها الاقتصادية.

المحدد الثاني: النفط ودوره في السياسة الخارجية الأمريكية

النفط عماد الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو نقطة الضعف التي تخشى أن تؤتى من قبلها. ففي الولايات المتحدة ينام الناس ويصحون على استهلاك البترول، حيث يبلغ نصيب المواطن الأمريكي من النفط عشرة أضعاف نظيره في أي بقعة من العالم، وحيث أن سعر جالون البنزين يمثل لهم كل صباح اهتماماً يفوق أي اهتمام آخر بأحوال العالم. (عبد الجليل، 2003: 40)

وقديماً قال جورج كليمنصو (مهندس اتفاق سايكس بيكو): "إن النفط ضروري كالدّم". وفي عام 1924 قال الرئيس الأمريكي كولدريج: "إن تفوق الأمم يمكن أن يقرر بوساطة امتلاك النفط ومنتجاته". وتأتي أغلب الواردات الأمريكية من النفط من منطقة الشرق الأوسط، وهو ما وضع المنطقة في بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف القرن الماضي. وليس أدل على ذلك من تعبير الجنرال أنتوني زيني عندما كان قائداً للقيادة المركزية الأمريكية عام 1999 حين ذكر أن: "منطقة الخليج وما تحويه من كميات هائلة من احتياطات النفط، تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل (Free Access) في الإقليم والاستفادة من هذه الثروة الهائلة". (JAMES, 2002: 2)

وعليه فإن النفط يشكل أحد الأدوات المهمة التي يمكن أن تشكل أداة ضغط سياسي من الممكن استثمارها من قبل الدول العربية والتي تشكل احد اهم مصادر الطاقة في الوطن العربي لو احسنت ادارة ذلك .

يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز نحو 5,7 ملايين برميل يومياً. وهو ما يشكل نحو (9,8%) من الإنتاج العالمي، كما تبلغ الاحتياطات الأمريكية المؤكدة من النفط نحو 30,4 مليار برميل بنسبة تبلغ (2,9%) من الاحتياطي العالمي. وتستهلك الولايات المتحدة ربع الإنتاج العالمي للنفط تستورد نصفه، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو 27,31 مليون برميل يومي ونحو 29,17 مليون برميل يومي عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ (1,7%) في المتوسط. ولذا فإن الولايات المتحدة ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها، وتحديداً (68%) منها، بحلول عام 2025 وذلك مقارنة بـ (55%) عام 2001 و(42%) عام 1990، وذلك وفق بيانات إدارة الطاقة الأمريكية. (الشاهر، 2009: 51)

ويرى العديد من الخبراء أن نسبة الاعتماد الأمريكي على الخارج في تلبية احتياجاته النفطية لا تمثل مشكلة وليس لها تأثير في أمن الطاقة الأمريكي ما دامت هذه المصادر آمنة ومستقرة، ولكن يحدث العكس عندما تزداد المخاطر من عدم استقرار مصادر النفط الخارجية، وهو ما قد يؤثر في الأوضاع الاقتصادية الأمريكية بشكل عام. وبالنظر للوضع الحالي نلاحظ أن الولايات المتحدة تمتلك حصانة جيدة في مواجهة أي أزمة طاقة، وتثبت الخبرة التاريخية أن مرونة الولايات المتحدة في تأمين مصادر وارداتها النفطية قد ارتفعت من 62 % عام 2001، كي تصل إلى نحو 76% عام 2002. (James, 2003 : 3)

ويرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر أن هناك احتمالات ومخاطر لصدمات عسكرية ومناقسات عنيفة على موارد الطاقة. وفقاً لذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعيد ترتيب مناطق مختلفة من العالم وهيكلتها على قاعدة "تدفق إمدادات النفط والغاز" وذلك باستخدام آلتها العسكرية، خاصة أن الإنفاق العسكري الأمريكي هو الأول في العالم، بالإضافة للنصيب الأعظم للولايات المتحدة من التجارة الدولية، مما أعطاهم الثقة والقدرة على ممارسة الخيارات العسكرية بيسر في إدارتها لسياستها الكونية. هذا الدور الأمريكي الحالي أدخلها في طور استعماري جديد غيرت بسببه اسم العدو الذي تحاربه ليصبح "الإرهاب". ومن المثير أن خريطة الإرهاب والدول المارقة هي ذات الخريطة الرئيسية للمناطق الحيوية للنفط والغاز، سواء في الشرق الأوسط أو أوراسيا أو القرن الإفريقي. وقد حددت وزارة الدفاع الأمريكية (البننتاجون) قائمة التهديدات للمصالح الأمريكية في مجال الطاقة منذ خمسة عشر عاماً وهي: (هويدي، 2006: 96)

- 1- الدول أو الجماعات التي تمتلك أسلحة كيميائية.
 - 2- الدول أو الجماعات التي تمتلك أسلحة بيولوجية.
 - 3- الدول المارقة التي تمتلك أسلحة ذرية أو في سبيلها لذلك.
 - 4- محاور الشر التي تعتمد على وسائل الإرهاب والتخريب واختطاف الطائرات.
- وقد أضيف لهذه القائمة بعد أحداث 11 سبتمبر "تنظيم القاعدة".

(Michael , 2005: 95)

وفي خطابه عن حالة الاتحاد في مطلع عام 2006 أشار الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إلى أن الولايات المتحدة أصبحت بحاجة متزايدة للنفط، الذي يستورد من أنحاء غير مستقرة في العالم. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تعتمد على النفط الخارجي بشكل هائل وذلك لسد استهلاكها اليومي الذي يزيد عن 20 مليون برميل.

وهذا الوضع خلق للولايات المتحدة تخبط في اتخاذ القرارات لحماية منابع النفط خوفاً من العدو القادم لو قبيض له السيطرة عليها. وبالتالي تكون انعكاساته سلبية على الشأن الأمريكي الداخلي.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر

أولاً: تعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقطة تحول مهمة في السياسة الأمريكية إتجاه العالم، حيث عملت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن، التي كان يسيطر عليها تيار المحافظين الجدد، على استغلال هذه الأحداث وتوظيفها لتعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم، وإعادة صياغة النظام العالمي وفق أسس ومبادئ جديدة في العلاقات الدولية تخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى، كان أبرزها إعلان حرب وقائية تشنها الولايات المتحدة في أي مكان في العالم ترى فيه تهديداً لأمنها، حسب زعمها، واستخدام كل الوسائل بما فيها التدخل العسكري وتغيير الأنظمة السياسية القائمة واستحداث قيم أخلاقية تصنف الدول على أساس الخير والشر، وتكريس قاعدة: "من ليس معنا فهو ضدنا" (الشاهر، 2009: 66).

ثانياً: أن جوهر السياسة الخارجية الأمريكية هو تحقيق المصلحة القومية العليا، وأن التوسع الأمريكي الإمبراطوري ليس وليد أحداث 11 سبتمبر، وإنما هو مرافق لمسيرة أمريكا تاريخياً؛ فالقوة مكون أساس من مكونات النموذج الأمريكي، لكن هذا التوجه اكتسب أبعاداً أكثر خطورة منذ وقوع هذه الأحداث، التي مثلت فرصة لتطبيق أفكار المحافظين الجدد الداعية إلى استخدام كل عناصر القوة المتاحة لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم، وهو الأمر الذي عبر عنه وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد بوضوح قائلاً: "إن الحادي عشر من سبتمبر أحدث ذلك النوع من الفرص التي وفرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم، كما ساهمت تلك الأحداث في إضفاء نوع من المشروعية على عملية الاستفراء بالسياسة العالمية من قبل الولايات المتحدة، وتكريس نظام القطبية الأحادية الذي ولد فعلياً بعد حرب الخليج الثانية عام 1991. (الشاهر، 2009: 66-67).

ثالثاً: وقد وجد هذا التوجه الأمريكي ترجمته في العديد من المواقف والسياسات التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن، وإعلان ما عُرف باسم الحرب على الإرهاب، تلك الحرب التي لم تحدد هدفاً واضحاً لها، وقسمت العالم إلى محورين لا ثالث لهما، وفقاً لرؤيتها وبما يتناسب مع تحقيق مصالحها محور خير يتبع الولايات المتحدة ويقف بجوارها في هذه الحرب، ومحور شر يضم الدول التي تتبنى توجهات معارضة للتوجهات الأمريكية، أو ترى واشنطن أنها تشكل تهديداً لأمنها ومصالحها. وتبني استراتيجية الهجمات الوقائية، التي تضمنتها وثيقة الأمن القومي الصادرة في عام 2002، والتي منحت الولايات المتحدة بموجبها الحق لنفسها في إعلان الحرب ضد أي دولة تعتقد أنها يمكن أن تمثل خطراً

محتماً عليها في المستقبل. وأن تبني هذه الاستراتيجية يجعل الولايات المتحدة ذاتها تظهر للكثير من دول العالم بمنزلة خطر راهن ومعلن، وأنها تشكل عاملاً من عوامل عدم الاستقرار في العالم لأنها تتجاهل أسلوب حل الأزمات بالوسائل الدبلوماسية والسياسية، وتعتمد فقط على الوسائل العسكرية لتكون الحرب بديلاً للسياسة، كما أن تبني الولايات المتحدة لهذه الاستراتيجية سيدفع دولاً أخرى إلى تبني المنطق نفسه، وهذا ما يهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي.

رابعاً: وعلى الرغم من أن الحرب على أفغانستان تمت بتأييد دولي واسع تحت شعار مكافحة الإرهاب الدولي الذي يمثله تنظيم القاعدة الذي كان يتخذ من الأراضي الأفغانية قاعدة انطلاق له، حيث أن الغزو الأمريكي لأفغانستان يمثل امتداداً طبيعياً للاستراتيجية الأمريكية المعلنة منذ عقدين، والتي تهدف إلى السيطرة على نفط منطقة بحر قزوين واحتواء الاتحاد السوفيتي السابق ووريثته روسيا الاتحادية، وإضعاف الموقع الإقليمي لإيران، لافتاً إلى أن هذه الحرب تعد غير مشروعة؛ لأنها تخطت ميثاق الأمم المتحدة وتعريف العدوان لعام 1974، وذلك عندما صورت الهجمات عليها وكأنها اعتداء من الدولة الأفغانية، في حين أن منفي اعتداءات 11 سبتمبر انطلقوا من داخل الأراضي الأمريكية، ولم يأتوا من أفغانستان. والسبب يعود لأن الفكرة منبعها من هناك وأن نفذت بأيدي عربية.

خامساً: ومن مزاعم الإدارة الأمريكية لتبرير حربها غير المشروعة على العراق واحتلاله عام 2003. فالمزاعم الخاصة بامتلاك العراق لأسلحة دمار شامل لم تستند إلى أدلة قوية، ولم تقرها فرق التفتيش الدولية التابعة للأمم المتحدة، بل استندت إلى أكاذيب وتلفيقات متعمدة من جانب رموز هذه الإدارة. أما المبرر الخاص بتغيير نظام الحكم الديكتاتوري في العراق وإقامة نظام ديمقراطي حر، فإنه يعد خروجاً عن القانون الدولي الذي ينص صراحة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، مشيراً إلى أن الاحتلال الأمريكي للعراق لم يكن سوى جزء من رؤية استراتيجية أمريكية لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط من منظور المصلحة القومية الأمريكية، استناداً إلى فكرة مؤداها أن احتلال العراق وإقامة نظام حكم ديمقراطي علماني فيه سيكون مقدمة للتغيير الشامل في العالم العربي (الشاهر، 2009 : 68).

علماً بأن الغاية هي حماية منابع النفط حين أصبح العراق خطراً عليها ولا يعينها طبيعة نظام الحكم في العراق وإنما هي ذرائع لتحقيق غايتها الأصلية.

لقد شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 تحدياً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية ولأمنها القومي، ولذلك لا بد من مراجعة سياستها فيما يتعلق بالأمن القومي، والتي أثبتت فشلها بعد التفجيرات التي حدثت في الحادي عشر من أيلول، وقد عبرت الولايات المتحدة عن نيتها لإجثاث الإرهاب من العالم، ويمكن القول: "إن الحرب ضد الإرهاب هي حرب من نوع جديد تتطلب تغييراً في طبيعة القوات العسكرية والتكتيكية التي تستخدمها والفلسفة العسكرية بصورة عامة. وإنها تتطلب زيادة في ميزانية الدفاع وتدريباً متخصصاً في مواجهة الإرهاب وكذلك إعطاء حرية أكبر للقادة العسكريين في الميدان وضرورة إنشاء قوة خاصة لمواجهة العمليات الإرهابية". وقد طالب بعضهم بزيادة ميزانية الدفاع بحوالي 100 مليار دولار سنوياً، إضافة إلى ما طلبته وزارة الدفاع لعام 2003 وهو 347 مليار دولار لمواصلة المتطلبات الجديدة للقوات الأمريكية. (كمال، 2002: 59)

وبعد تحضير دقيق وتحليل مركز، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ستة وعشرين يوماً من الهجمات الانتحارية على واشنطن ونيويورك عن بدء عملية (العدالة الدائمة) التي أعلن الرئيس جورج بوش الابن أنها تستهدف القضاء على الإرهاب في العالم، وبدأت معها أول حروب القرن الحادي والعشرين، ويبدأ معها أيضاً العصر الأمريكي للاستعمار المباشر، بعدما كانت الولايات المتحدة تخوض الحروب ضد أعدائها بالوكالة. فمن هو العدو من وجهة النظر الأمريكية؟ كانت الإدارة الأمريكية، وبخاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، قد حددت بعض "أعدائها" وطلبت من دول العالم أن تتبنى عداء هؤلاء "الأعداء" بوقوف تلك الدول مع الإدارة الأمريكية وإسهامها، بشكل من الأشكال، في محاربة هؤلاء "الأعداء" الذين منهم على سبيل المثال وليس الحصر: (الشاهر، 2009: 89)

- 1- الإرهاب: حيثما كان وفي أي زمان، ومكافحة تنظيماته وجماعته والدول أو الأنظمة التي تؤوي تلك التنظيمات والجماعات التي تساعد بأي شكل من الأشكال.
- 2- الدول أو الأنظمة التي تمتلك أو تصنع أسلحة تدمير شامل، باستثناء إسرائيل. ومن هذه الدول في منطقة الشرق الأوسط: العراق وإيران وليبيا وسورية.
- 3- الأصولية الإسلامية: بمختلف مدارسها وفئاتها وتنظيماتها. وهذه الأصولية، حسب التفسير الأمريكي لها وفهمه إياها، مبنوثة في بعض أنحاء المنطقة.
- 4- أعداء إسرائيل، والتي تتمثل من وجهة نظرهم بالمنظمات والدول التي لا تعترف بإسرائيل.
- 5- الحضارة الإسلامية: عندما وقعت تلك الأحداث أعلنت جميع الدول العربية والإسلامية إدانتها ورفضها وحرزها لوقوعها، ومشاركتها الأمة والدولة الأمريكية في مصابهما، ولكن جرى

تصوير العرب والمسلمين على أن منهم تلك الفئة التي قامت بتلك الأحداث، وجرى الحديث عن صفات الحضارة الإسلامية وتاريخها .

ولعل أكبر تأثيرات أحداث 11 أيلول 2001 أنها جعلت القائمة الأمريكية للدول التي ترعى الإرهاب عديمة الجدوى، بل أصبح استخدامها محرراً سياسياً. فمعظم المتهمين بالتورط في هذه الأحداث أتوا من بلاد صديقة للولايات المتحدة. فلا معنى بعد الآن لاستهداف الدول الموجودة على قائمة الإرهاب إلا لأسباب سياسية ستكون فجوة. لذا فإن الولايات المتحدة بدأت تحول اهتمامها ضمناً من الدول المتهمه برعايتها للإرهاب إلى الشعوب المشتبه في "تفريخها" للإرهاب، وقائمة الدول الست والعشرين التي يطلب من مواطنيها إتباع إجراءات خاصة وطويلة لدخول الولايات المتحدة يشير إلى ذلك. وبعد الأحداث مباشرة أعلنت الإدارة الأمريكية بقيادة جورج بوش الابن الحرب على "الإرهاب"، وأن هذه الحرب ليست حرباً أمريكية على الإرهاب بل هي حرب العالم كله ضده، أو معركة الحضارة على حد تعبير الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن. وعلى هذا الأساس والمبدأ فعلى كل دولة وأمة وكل حركة أو مجموعة سياسية أن تختار: إما أن تكونوا معنا وإما أن تكونوا مع الإرهابيين ، ومن الواضح أن الولايات المتحدة، وتحت تأثير إدارة اليمين المحافظ الجديد، أصبحت تنزع إلى اختصار أولوياتها العالمية في ثلاثة أهداف رئيسية هي: (برهان ، 2005: 257)

- تأكيد القيادة الأمريكية للعالم.

- الاحتفاظ بالنفوق الدولي الاستراتيجي والاقتصادي.

- بسط النفوذ والتوسع الخارجي.

ويخلص الباحث إلا أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية قد تغيرت بعد عام 2001 حيث أصبح محاربة الإرهاب أحد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وتثبيت الهيمنة الأمريكية على العالم والسطيرة على منابع البترول وتغيير أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وتعاملها مع الدول وفق هذه الأهداف، فقد دخل التاريخ الأمريكي منعطفاً جديداً في 11 سبتمبر 2001 حيث ساهمت هذه الأحداث في تغيير المعتقد الأمريكي بأن أمريكا آمنة، بعيدة عن مشاكل العالم كله ومخاطره. إن فكرة السيطرة على العالم عند صانع القرار الأمريكي فكرة قديمة متجددة، فتارة تتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة التدخل الإنساني وتارة تتدخل تحت ذريعة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتارة أخرى تتدخل تحت غطاء مكافحة الإرهاب. ومع الإشارة إلى أن التدخلات العسكرية الأمريكية كانت في البداية محصورة في مجالها الإقليمي الأمريكيين لكنه سرعان ما أمتد التدخل في مرحلة الحرب الباردة وما تلاها ليشمل العالم أجمع. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يتوجب قيام سياسة داخلية أساسها سيطرة الأجهزة الأمنية، وسياسة خارجية تسعى إلى إعادة هيكلة العالم وإعادة

تنظيمه وفق المصالح والأهداف الأمريكية، لقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى ظهور مشروع أمريكي جديد يهدف إلى إعادة صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود والتوازنات العالمية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. ومن هذا المنطلق جاء "مشروع الشرق الأوسط الجديد" الذي تبناه "المحافظون الجدد" وتم الإعلان عنه في يونيو عام 2004 من قبل مجموعة الدول الثماني الكبرى ، وكان الهدف المعلن منه نشر الديمقراطية والاصلاح السياسي في المنطقة العربية إلا أن الهدف الحقيقي له كان إعادة رسم خريطة المنطقة بما يساعد على الهيمنة عليها وان تصبح اسرائيل جزءاً من المنظومة الاقتصادية والسياسية.

المبحث الثاني

الإسلام السياسي مفهومه وموقفه من أحداث الحادي عشر من أيلول

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وجه الإعلام العالمي أهتمامه نحو الحركات السياسية التي توصف "بالإسلامية"، وحدث في هذه الفترة الحرجة نوع من الفوضى في التحليل أدى بشكل أو بآخر إلى عدم التمييز بين الإسلام كدين وبين جماعات اسلامية تتخذ من بعض الاجتهادات الفقهية في تفسير وتطبيق الشريعة الإسلامية مرتكزاً لها. مما أدى الى حدوث خلط في المفاهيم بين الاسلام الحقيقي وبين ما تتبناه بعض الجماعات من أفكار وسلوكيات لا تعكس واقع الاسلام الصحيح .

يعتبر مصطلح الإسلام الأصولي من أول المصطلحات التي تم استعمالها لوصف ما يسمى اليوم "إسلام سياسي" حيث عقد في سبتمبر 1994 مؤتمر عالمي في واشنطن في الولايات المتحدة باسم "خطر الإسلام الأصولي على شمال أفريقيا" وكان المؤتمر عن السودان وما وصفه المؤتمر بمحاولة إيران نشر "الثورة الإسلامية" إلى أفريقيا عن طريق السودان تدريجياً وبعد ذلك وفي ضوء تطور الأحداث الداخلية في الجزائر تم استبدال هذا المصطلح بمصطلح "الإسلاميون المنطرفون" واستقرت التسمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على الإسلام السياسي (باروت، 2003: 2).

أن نشوء ظاهرة الإسلام السياسي يرجع إلى المستوى الاقتصادي المتدني لمعظم دول العالم الإسلامي حيث بدأت منذ الأربعينيات بعض الحركات الاشتراكية في بعض الدول الإسلامية تحت تأثير الفكر الشيوعي كمحاولة لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد ولكن انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً خلف فراغاً فكرياً في محاولة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وقد انطلقت الأفكار التي ادعت بأن تفسير التخلف والتردي في المستوى الاقتصادي والاجتماعي يعود إلى "ابتعاد المسلمين عن التطبيق الصحيح لنصوص الشريعة الإسلامية وتأثر حكوماتهم بالسياسة الغربية" وقد لعبت القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي واحتلال إسرائيل للاراضي العربية كل هذه الأحداث وتزامنها مع الثورة الإسلامية في إيران وحرب الخليج الثانية مهدت الساحة لنشوء فكرة أن السياسة الغربية "مجحفة وغير عادلة إتجاه المسلمين وتستخدم مفهوم الكيل بمكيالين". (باروت، 1994: 13)

وإن موضوع الإسلام السياسي من الموضوعات التي لا يوجد حولها إجماع أو أنفاق استراتيجي في السياسة الأمريكية، وقد شكل هذا الموضوع أبرز القضايا الجدلية حول الشرق الأوسط في إدارتي كل من بوش الأب وكلينتون، وما زال من الموضوعات الحية القليلة التي تستهوي عدداً كبيراً من المتخصصين.

ومن وجهة النظر الأمريكية، هناك فرق بين الإسلاميين المعتدلين والمتطرفين، فالإسلاميون المسالمون هم من يحاولون تطبيق قيمهم الدينية في المشاكل الداخلية والمتطرفين الذين يستخدمون العنف داخلياً وخارجياً ، في حين أن الولايات المتحدة لا تعارض الإسلاميين المعتدلين وإنما الإسلاميين الذين يستخدمون العنف في المناطق الداخلية والخارجية. (أبو رمان، 2011: 5)

ولتحليل مفهوم الإسلام السياسي كأحد المفاهيم السياسية الحديثة ، وظهور الأصولية الإسلامية في العالم العربي وموقفها من أحداث الحادي عشر من ايلول سوف يتم تقسيم المبحث الى المطالب التالية :

المطلب الأول: مفهوم الإسلام السياسي

المطلب الثاني: الأصولية الإسلامية في العالم العربي

المطلب الثالث: موقف الحركات الإسلامية بعد 11 سبتمبر وحدود مستقبلها.

المطلب الأول: مفهوم الإسلام السياسي

يتهم خصوم الحركات الإسلامية هذه الحركات بأنها "تحاول بطريقة أو بأخرى الوصول إلى الحكم والاستفراد به، وبناء دولة دينية ثيوقراطية وتطبيق رؤيتها للشريعة الإسلامية". وتلقى فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيرها في السياسة عدم قبول من التيارات الليبرالية أو الحركات العلمانية، فهي تريد بناء دول علمانية محايدة دينياً، وأن تكون مسألة أتباع الشريعة الإسلامية أو غيرها من الشرائع شأنًا خاصاً بكل فرد في المجتمع لا تتدخل فيه الدولة (جعفر وعبد الله، 2000: 140). لهذه الأسباب لا بد أن نتعرف على ماهية الإسلام السياسي وهي:

الإسلام السياسي بالمفهوم الغربي يمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية التي تستخدمها مجموعة يطلق عليها الإعلام الغربي "الإسلاميون المتطرفون" الذين يؤمنون بأن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط، وإنما هو نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات الدولة. (زيادة، 2000: 59)

والإسلام السياسي تمييزاً له عن الإسلام الديني، يرى فيه الغرب استغلال الدين لتحقيق الأهداف السياسية. فالدين يجب أن يكون شأنًا فردياً بين العبد وربه، لا دخل له في الحياة العامة ولا سيما السياسية منها، ويعتقد الغرب أن الدين يجب أن ينفصل عن الدولة ولا يجب أن يكون للدين دور في الحياة العامة للأفراد .

إن عملية تعريف الإسلام السياسي وما يتعلق به من مصطلحات أخرى كالأصولية والصحة الإسلامية والتطرف الإسلامي والإرهاب الإسلامي أو فوبيا الإسلام تنطوي على إشكال مفهومي يعزى للتشابه، والتداخل بين هذه المفاهيم، والاختلاف بين الباحثين والأكاديميين في مقاربتهم، رغم الخطوط العريضة التي تجمع ما بين جميع التعريفات. (البرغوثي، 1998: 5)

نظراً للتعددية في الرؤى والتصورات والاستراتيجيات لدى حركات الإسلام السياسي فإنه من الأولى أن نطلق عليها حركات الإسلام السياسي بدلاً من إفرادها بحركة واحدة للإسلام السياسي أو المسلمين. بل يذهبون إلى أبعد من ذلك ويقولون إن إضفاء صبغة السياسي على الإسلام تحدث خطأً وتشويشاً يتعلق أساساً بأن مصطلح الإسلام السياسي هو مصطلح يقسم الإسلام كدين، وهو أمر مرفوض لدى المسلمين . بل حتى إن مصطلح الشرق الأوسط نفسه فيه إشكالية، فالدول العربية هي دول شرق الأوسط كما تسميها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب إضافة إلى وجود إسرائيل كجزء من منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى ضم دول أخرى خارج الوطن العربي مثل إيران وأفغانستان وتركيا في سبيل طمس الهوية العربية الإسلامية. (جعفر وعبد الله، 2001: 3-4).

يرى الدكتور إبراهيم أبو عرقوب بأن الإسلام السياسي هو الإسلام الذي يدعو إلى المزج بين الدين والسياسة في الشؤون المحلية والعالمية، ويرى في مبدأ «دع ما لله لله»، وما لقيصر لقيصر» شذوذاً عن طبيعة الإسلام كدين شامل للدين والدنيا. فالإسلام السياسي، أو حركات الإسلام السياسي بمجملها لا تؤمن بفصل الدين عن الدولة وتسعى في إستراتيجيتها وبرامجها إلى إقامة دولة إسلامية تطبق الإسلام كدين ودولة ونظام حياة. (السينو، 2011:5).

يقول عبد القادر عودة، في «كتاب الإسلام وأوضاعنا السياسية و"الإسلام ليس ديناً فحسب وإنما هو دين ودولة وفي طبيعة الإسلام أن تكون له دولة، فكل أمر في القرآن والسنة يقتضي تنفيذه قيام حكم إسلامي ودولة إسلامية، لان تنفيذه كما يجب غير مأمون إلا في ظل حكم إسلامي خالص ودولة إسلامية تقوم على أمر الله، وقيام الإسلام نفسه في الحدود التي رسمها الله وبينها الرسول صلى الله عليه وسلم يقتضي قيام دولة إسلامية تقيم الإسلام في حدوده المرسومة، وذلك منطق لا يجده إلا مكابر.» (عودة، 1999: 79-80).

وأكثر ما جاء به الإسلام لا يدخل تنفيذه في اختصاص الأفراد وإنما هو من اختصاص الحكومات، وهذا وحده يقطع بأن الحكم من طبيعة الإسلام ومقتضياته وأن الإسلام دين ودولة (عودة، 1999: 80).

ويؤكد على هذه النظرة التكاملية لتعاليم الإسلام بشأن الحكم والسياسة سيد قطب في تفسيره لآية «إن الحكم إلا لله، أمر إلا تعبدوا إلا إياه» (سورة يوسف: الآية: 40)، فالآية من وجهة نظر قطب تربط ما بين الحكم والعبادة باعتبارها جزءاً منه، لا عنصراً خارجياً يتم مزجه بها، أما استخدام مصطلح إن الحكم إلا لله فهو مقصور عليه سبحانه بحكم الوصية، إذا الحاكمة من خصائص الإلوهية ومن ادعى الحق فيها فقد نازع الله سبحانه وتعالى الوصية سواء ادعى هذا الحق فرد أو طبقة أو حزب أو هيئة أو أمة أو الناس جميعاً في هيئة صورة منظمة عالمية. وادعاء هذا الحق لا يكون بصورة واحد، ولكنه يدعى هذا الحق وينازع الله فيه بمجرد أن يبتعد عن تطبيق شريعة الله ويستمد القوانين من مصدر آخر، والأمة في النظام الإسلامي هي التي تختار الحاكم فتعطيه شرعية مزاوله الحكم بشريعة الله، ولكنها ليست مصدر الحاكمة التي تعطى القانون شرعيته، إنما مصدر الحاكمة هو الله (قطب، 1987:60).

يركز الإسلام السياسي عموماً على أن السياسة جزء من الدين وأن الممارسات الإنسانية وكافة جوانبها يجب أن تخضع للمعايير العقيدية، وتطبيق المفهوم الجهادي للوصول إلى الأهداف المنشودة. (شبكة النبأ المعلوماتية، 2007)

كما يدعو الإسلام السياسي إلى إعادة البناء الأيديولوجي - الدنيوي للإسلام بما يتلاءم مع التشريعات العقائدية بالإضافة إلى تفعيل سيادة العدالة واعتماد قواعد التعامل في النطاق

الداخلي والممارسات الخارجية على النص القرآني ، والإسلام السياسي الذي يرى في الإسلام ديناً ودولة يرى أن تراجع الدور الحضاري للمسلمين هو نتيجة حتمية ومنطقية لعدم تطبيقهم لجزئيات وتفصيل الشريعة الإسلامية واستبدال هذه الشريعة بالقيم والمبادئ الغربية، وبالتالي فإن أي دور مستقبلي للإسلام والمسلمين يجب أن يرتكز على تطبيق كامل للشريعة في المجتمع الإسلامي بكل مظاهره بما في ذلك نظام الحكم(السينو، 2011: 6-7).

والإسلام السياسي هو فهم للإسلام كدين شامل متكامل يحتوى على ما يصلح البناء عليه لإقامة نظام سياسي متميز بهويته الإسلامية، حيث تطبق المعايير العقائدية والدينية على كل مناحي الحياة، وأن الفهم الغربي للإسلام قد تأثر الى حد كبير بالتوجهات السياسية والمصالح الغربية التي تعبر عنها وسائل الاعلام ، وهذا لا ينفي أن استخدام العنف من بعض الجماعات الاسلامية المتطرفة قد ساهم في ترسيخ هذه الصورة .

المطلب الثاني: الأصولية الإسلامية في العالم العربي

أولاً : تعريف الأصولية لغةً واصطلاحاً

لا يوجد أي تفصيل لمصطلح لأصولية في معاجم اللغة العربية ، بل نجد جذرها اللغوي وهي كلمة : أصل ، والنسبة إليها : أصولي . قال في مختار الصحاح للرازي محمد بن أبي بكر : (مختار الصحاح ، للرازي : 32). [الأصل : واحد الأصول . ورجل أصيل: أي ، محكم الرأي ، وقال ابن منظور في لسان العرب : الأصل : أسفل كل شيء ، وجمعه: أصول ، وأصل الشيء: صار ذا أصل (ابن منظور: 155) .

وجاء في الموسوعة الميسرة أن مصطلح الأصولية في الإسلام مصطلح محمود غير مذموم، فهو يطلق على العالم بأصول الفقه، وأصول الدين علم العقيدة والتوحيد فيقال : عالم أصولي، كما يقال: فقيه، ومفسر، ومحدث ويرى الدكتور يوسف القرضاوي أنه لا مانع من قبول مصطلح الأصولية باعتباره يعني العودة إلى الأصول، والتي هي الكتاب والسنة، والتمسك بهما عملياً، ويقول : إن كان التمسك بالإسلام الصحيح عقيدة وشريعة ومنهاج حياة، والدعوة إليه، والاعتزاز به، والدفاع عن مبادئه، ومما سبق عرضه تجدر الإشارة إلى اختلاف معنى الأصولية في الثقافة العربية الإسلامية، عنه في البيئة الغربية، لاختلاف ظروف كل منها من حيث النشأة، والفكر، والعقيدة، ولأنه في البيئة الإسلامية رمز لأهل الاجتهاد والاستنباط، ويطلق على علمين هامين هما : علم أصول الدين، وعلم أصول الفقه، بينما في البيئة الغربية، مصطلح يشير الى الاسلامي الاصولي المتطرف. (حسن، 2010: 7)

إن هذا المصطلح غريب عن البيئة الإسلامية ، ودخل عليها بقوة الإعلام الغربي، ولأن الغرب عموماً ، والولايات المتحدة خصوصاً ، تحاول أن تلتصق بالحركة الإسلامية، وصف الحركة الأصولية بمدلولها الغربي ، الذي هو على النقيض تماماً عن دلالات هذا المصطلح في البيئة الإسلامية . فالإسلام لا يعرف كلمة تدل على الأصولية بمفهومها الغربي ، فلا يبرر الإسلام الإكراه في الدين ، بل الواقع أن الإسلام يدعو إلى عقائده الخالصة، ودعوته الشاملة بالحكمة والموعظة الحسنة ، الى كل من يريد أن يدخل الى الاسلام.

لذلك فإن استعمال هذا المصطلح (Fundamentalism) في توصيف بعض الحركات الإسلامية، من قبل العقل الغربي وبعض المتأثرين به ليس صحيحاً، لأن هذا الاستخدام لم يأت في سياقها السياسي والاجتماعي والثقافي الذي نشأ فيه هذا المصطلح، ولأن الإسلام وحركاته السياسية لم يعرف هذا المصطلح، لا تاريخياً، ولا فقهاً، وأي اتجاه مغالط عن الحقيقة إنما ينبئ عن تبعية فكرية، إن لم يكن أحد أوجه الاغتراب، والتبعية الحضارية للأنموذج الغربي.

هو مصطلح يستخدم لوصف الأيديولوجيات الدينية واعتبر أن الدعوة هي العودة إلى "الأساسيات" للإسلام و القرآن و السنة . ويعتبر هذا المصطلح مثيراً لكثير من الجدل من قبل أولئك الذين يفترضون أن كل المسلمون أصوليون ومن قبل البعض الآخر وهو مصطلح يستخدم من قبل الغرب ينظر إلى الاتجاهات من داخل الإسلام .

ولعله من الضروري أستعراض تصورات رموز الحركة الأصولية الإسلامية المعاصرة بشقيها السني والشيوعي لمعنى ومفهوم الحركة الأصولية، حيث يرى حسن البنا أن الأصولية تعني أن "المسلم مطالب بحكم إسلامه أن يعني بكل شؤون أمته" (البنا، 1984: 159)، أي أن البنا يعتبر أن الأصولية تعني امتداد الإسلام إلى كل مناحي الحياة. وأما سيد قطب فهو يعتبر أن الأصولية تعني الرجوع "مباشرة إلى الشريعة الإسلامية، إلى مبادئها العامة وتشريعاتها الكلية، نستلهم منها حلولاً تطبيقية لمشكلاتنا المعاصرة" (قطب، 1987: 60).

وأما محمد حسين فضل الله فهو يدعو إلى "إبداع منهج لحركة إسلامية جديدة تعمل بكل قوة ووعي وتدقيق من أجل أن يكون الإسلام قاعدة للفكر والعاطفة والحياة" (فضل الله، 1990: 10).

ويرى بعض الباحثين الغربيين امثال جراهام فولير حيث يصف الأصولية الإسلامية أنها تختلف عن الإسلام ولكنها مجموعة فرعية العنصر الأكثر ارتباطاً بالمحافظين

الإسلاميون ". و صورتها الأكثر تشدداً "تشمّل" الوهابية ، و أحياناً أيضاً تشير إلى السلفية. (فولبير ، 2003 :44)

وعليه فإن عيب الأصولية في الأشخاص المتخصصين لها لأن المنهج هو العودة لجذور الإسلام لكن بعض مايطبق يشوه صورة الإسلام الصحيح المبني على القرآن والسنة النبوية .

ثانياً: نشأة الأصولية الإسلامية

انتقل مصطلح الأصولية إلى البلاد الإسلامية من الاعلام الغربي لوصف الجماعات الاسلامية، وقد تداول الاعلام العربي هذا المصطلح بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 ، كما أستعملته الأوساط السياسية والإعلامية والثقافية في الغرب، للإشارة إلى حالة اليقظة الإسلامية في مختلف أرجاء العالم الإسلامي ، إن إطلاق اسم الأصوليين على العديد من الناس قد أصبح شائعاً في الكتابات السياسية والصحفية مع نهاية عام 1980م وكانت الصحف الأمريكية تنشر الكثير عما يتم تسمية بالمد الأصولي، كما أن هذه الفترة شهدت تنامي الصحوة الإسلامية وظهور المظاهر الإسلامية كالحجاب والحية والدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وهذا كله جعل الغرب يعيش في حالة من القلق نتيجة تنامي المد الاسلامي وخصوصاً بعد فوز حركة الاخوان المسلمين في مصر وتونس بنسب جيدة في الانتخابات التي جرت 2011.(المقدم،2011:2)

يقابل مصطلح التطرف في الاستخدام كلمة الأصولية وقد عرف هذا المصطلح في إسرائيل كما اشارت دراسة وثائقية نشرت عام 1985 بعنوان عداة اليهود للحركة الإسلامية فيها بعض ما ينشر في الصحف اليهودية وأذيع على الإذاعات الإسرائيلية، تذكر الأخبار التخوف الكبير من المتمسكين بالإسلام ووصمهم جميعاً بالتطرف، وبعض هذه الأخبار والمقالات متقدم في تاريخه، مما يشعر بأن اليهود من أوائل من استخدم مصطلح التطرف، وأنهم الذين أسسوه لتلامذتهم، و قد عرف دور إذاعة لندن في نشر مصطلح الأصولية ، وعلى أية حال فسواء نشره اليهود اوغيرهم فمن المؤكد أن انتقال هذا المصطلح إنما كان عبر الإعلام الغربي الذي يتحدث عما أسماه. ظاهرة الأصولية الإسلامية، متأثراً في تسميته هذه بالخلفية الموجودة عند الغربيين عن ظاهرة الأصولية النصرانية.(لويس ، 1993 :105-109) .

لهذا فإن الأصولية هي كلمة دخيله على الإسلام مصدرها الاعلام الغربي طرحها لاهداف سياسية ترتبط بتغيير صورة الاسلام الصحيح ولتحقيق غاياته بالسيطرة على الوطن العربي وموارده .

ثالثاً: تطور الأصولية الإسلامية

ظهرت قضية الأصولية في الفكر الغربي منذ نجاح آية الله الخميني في إسقاط وطرد الشاه محمد رضا بهلوي ، وتأسيس دولة الثورة الإسلامية الإيرانية 1978-1979 لأن هذه الدولة قد اتصفت بظاهرتين : الأولى أنها إسلامية، والثانية أنها ثورية سعت إلى تصدير نموذجها عبر الحدود وأعلنت عدائها المبكر للشيطان الغربي بزعامة الشيطان الأكبر أمريكا .

أن الحركات الإسلامية في المنطقة من المغرب والجزائر غرباً إلى باكستان وأفغانستان وأندونيسيا شرقاً مروراً بمصر والسودان وفلسطين ولبنان والخليج في المنتصف قد وجدت في الثورة الإسلامية الإيرانية، مصدراً للإلهام فأخذت منها المدد والعون المادي والمعنوي، رغم الإختلاف المذهبي بين ما هو سني وما هو شيعي ، كذلك فقد واكب ذلك صعود موازي لأصولية إسلامية أخرى تأسست في شبه الجزيرة والخليج العربي ، استلهمت المبادئ الأصولية للحركة الوهابية فإنطلقت حاملة هذه الرؤى إلى دول الجوار مدعومة بسلاحي الفقه والمال هادفة إلى إقامة نظم حكم إسلامية وممارسة الإرهاب المسلح أحياناً أخرى ، على نحو ما فعلت تنظيمات الجهاد والجماعة الإسلامية والتكفير والهجرة وغيره في مصر، ثم في الجزائر والسودان. (شبكة النبا المعلوماتية، 2007)

إن الإحباطات التي فجرت وغذت الأصولية يمكن إجمالها في الآتي:

(البشري، 1989:174)

- ضعف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة العربية والإسلامية .
- رفض السياسات التي تتبناها الانظمة السياسية العربية ، واتباعها للمواقف والسياسات التي يملئها الغرب .
- المعايير المزدوجة للدول الغربية إتجاه قضايا المنطقة والتي غالباً ما تؤيد إسرائيل على حساب الحقوق العربية .

أطلق تعبير (التعصب الديني) fundamentalism على فرق إنجيلية برزت في مطلع القرن العشرين في الولايات المتحدة ، تدعو إلى العودة إلى أصول المسيحية ، والتمسك بالنص الحرفي ، تقول الموسوعة الكاثوليكية عن كلمة fundamentalism إنها إتجاه لبعض الأوساط البروتستانتية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، تحافظ بصرامة وتشبث على العقيدة التراثية ضد تيار الحداثة ، بل ضد أية محاولة تأخذ في الاعتبار بالوقائع التاريخية أو العلمية ، وقد تكونت هذه الحركة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1918م، باسم : الجمعية الأصولية المسيحية العالمية. وتشير إلى مذهب ديني تم التعبير عنه في وثيقة من خمس نقاط هي : اعتبار النصوص الإنجيلية نصوصاً منزلة، والإيمان بألوهية المسيح ،

والإيمان بمولده العذري، والإيمان بمعنى وأهمية الفداء في وفاة يسوع ، والثقة يقينا في عودة المسيح قريبا ليحاكم البشر وانتشر هؤلاء الأصوليون عن طريق المؤسسات الإنجيلية ، في معظم البلدان الأنجلوسكسونية ، وعن طريق منظمة الشباب الدينية المسيحية وكل الحركات الإحيائية أصولية ، ومنها : حركة بيلي جراهام. (حسن، 2010: 5)

وعرفت الموسوعة الميسرة بأنها : حركة بروتستنتية ظهرت في الغرب في القرن التاسع عشر الميلادي ، بعد مؤتمر نياجرا عام 1895م ، لتحياي من جديد أفكار أصحاب عقيدة المجيء الثاني للمسيح . وقد ظهرت لهم كتيبات بعنوان الأصوليات دعوا فيها إلى التمسك بالتعاليم الدينية القديمة ، والقول بألوهية المسيح ، وعصمة الكتاب المقدس عن الخطأ ، ووجوب الأخذ به حرفياً ، وولادته - عليه السلام - من مريم ، كما دعوا إلى الفدية من الأعمال المنكرة ، وإلى الإيمان بقيامة المسيح من بين الأموات بجسمه ، وعودة تجسده ثانية ، بالاضافة إلى رفض كل النظريات العلمية الحديثة في علم اللاهوت ، وكذلك الدراسات التي تنتقده أو تناقض ما فيه - ولذلك عرفت بمذهب العصمة الحرفية - كما ترفض الفصل بين الدين والدولة ، مما يؤدي إلى زيادة اهتمامها بالجانب السياسي ، والسعي إلى تكوين الأحزاب السياسية ، والوصول إلى السلطة بغية سن القوانين والشرائع المؤيدة لمذهبهم ، ويمكن أيضاً إضافة اعتقادهم بالنبوءات الانجيلية التي تقود حسب اعتقادهم إلى استيلاء اليهود على فلسطين، والقدس ، شرطا للعودة الثانية للمسيح. (القرضاوي، 1987: 16)

وفي الفترة من عام 1895م إلى عام 1910م ضعفت حركة الأصوليين ، وإن ظلت حيوية في البعثات التبشيرية للبلدان غير المسيحية ، إلا أنها عادت للازدهار ثانية عقب الحرب العالمية الأولى، وخاصة في الفترة من عام 1920م إلى عام 1930م ، حين اتحدت مختلف التيارات المسيحية لتخليص المدارس والكنائس من المدرسين الذين يدافعون عن التطور ، ولمحاربة تدريس الداروينية في التعليم العام.

أن مسمى الحركات الإسلامية يشمل في الوقت الحالي ثلاثة أصناف :

أولاً: الحركات الإسلامية السياسية ، والمقصود بها هنا ذات الخلفية الإخوانية، مثل حركة الإخوان المسلمين في مصر، والمغرب العربي، وهذه حركات سلمية، تميل إلى العمل من داخل النظام السياسي والاجتماعي السائد، وتسعى إلى دفعه إلى التغيير بروح إصلاحية لا ثورية. ويمكن القول إن هذه الحركات اتخذت قرارا إستراتيجيا منذ السبعينيات بتفادي الصدام المباشر مع خصومها، واعتماد منهج التدرج والنضال المدني، بالتعاون مع القوى القومية والوطنية المعارضة.. لذلك لا عجب أن أجمعت هذه الحركات على إدانة الهجمات يوم 11 سبتمبر، لأن هذا الأسلوب من المنازلة لا ينسجم مع رؤيتها ومنهجها في العمل .

ثانياً: الحركات الإسلامية السلفية، الإخوان المسلمون، القطيبيون، حركات الجهاد المسلح وهي تقليدياً ذات منحى تعليمي إرشادي، ولم تكن تهتم بالسياسة كثيراً ولا تحسن ألاعيبها.. لكن التطورات الاجتماعية والسياسية في الجزيرة العربية خلال العقد الأخير تكشف عن مخاض جديد في الحركات السلفية، جعلها أكثر تسيساً وأعمق وعياً بالحدث اليومي.. وقد تبنت هذه الحركات - بعد تجاوز أيام الصدمة الأولى - موقفاً أكثر "تفهماً" لما حدث ضد أميركا، دون أن تؤيده بشكل صريح.. وربما كان من أسباب ذلك أيضاً موقف تلك الحركات السلفية من الوجود العسكري الأميركي في الخليج (الشنقيطي، 2010: 2)

ثالثاً: الحركات الجهادية الثورية، وهي سلفية الفكر في الغالب الأعم، لكنها تختلف عن السلفيين التقليديين في موقفهم من الحكام، وميلهم إلى الخضوع للأمر الواقع، وعزوفهم عن السياسة. كما تعتبر أن الحركات السياسية الإخوانية تغالي في التحوط والمحاذرة، مما حولها إلى جزء من الواقع، لا بديلاً عنه كما هو المفترض.

اعتاد الكتاب والباحثين في الغرب على إطلاق تعبير الأصولية الإسلامية على حركة الصحو الإسلامية، في محاولات لربطها بالحركة الأصولية المسيحية المتعصبة، التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية مع كل سلبياتها التي زرعتها في الضمير الأمريكي بصورة خاصة، والغربي المسيحي بصورة عامة، ومما يلفت النظر في هذا المجال، تركيز الخطاب الاتهامي على الأصولية الإسلامية دون غيرها من الأصوليات المعاصرة التي سبق ذكرها. والأصولية ليست مصطلح ولكن كمفهوم سائد متداول لدى الرأي العام، وفي الخطاب العربي المعاصر، ارتبطت به مفردات اشتق بعضها من فعل أصل أصالة.

المطلب الثالث: موقف الحركات الإسلامية بعد 11 سبتمبر

منذ اللحظات الأولى بعد هجمات 11 أيلول على مركز التجارة العالمي في نيويورك ووزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن، بادرت أغلب الحركات الإسلامية عبر العالم إلى إدانة الهجمات وينبغ هذا الموقف من اعتبارين: (الشنقيطي، 2011: 5)

أولهما: اعتبار أخلاقي يجد جذوره في فلسفة الجهاد في الإسلام، التي ترفض استهداف غير المقاتلين، وتمنع قتل النساء والأطفال، وإتلاف الأموال بغير حق لقد نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن قتل الأطفال والشيوخ والنساء، وذلك لأن هؤلاء لا يشاركون في القتال، ولقد مر الرسول - صلى الله عليه وسلم - بعد إحدى المعارك ليتفحص القتلى فرأى امرأة مقتولة فغضب وقال: "ما كانت هذه لتقاتل، أدرك خالداً فقل له لا تقتلن عسيفاً ولا ذرية". رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

الثاني: اعتبار سياسي وهو أن الطريقة التي تم بها الهجوم يصعب تبريرها والدفاع عنها من وجهة نظر سياسية، مهما يكن الموقف الأخلاقي منها، نظراً لإجماع العالم كله على رفضها.

إن من المفارقات الكبرى التي تكشفت عنها تلك الأحداث أن الأمن لم يعد مسألة فنية، بل قضية سياسية بالدرجة الأولى. فبينما كانت الفرقاطات والمدمرات وحاملات الطائرات الأميركية تجوب المحيطات عبر العالم، وهي تطوق أعداء أميركا وتحمي أصدقاءها.. أصيبت أميركا بضربة قاتلة ، وفي حالة العلاقة بين الحركات الإسلامية والغرب خصوصاً أميركا فإن ذلك يقتضي من الولايات المتحدة التحلي عن إ تجاهل هذه القوى الاجتماعية الصاعدة، وإعادة التفكير في العلاقة بها على المدى البعيد، بشكل يخدم السلم والتعايش -إن لم تكن الصداقة الخالصة ممكنة- ورفع الظلم الذي يثير حفيظة الحركات الإسلامية في فلسطين والعراق وغيرهما، إن العلاقة بين الحركات الإسلامية والغرب ستتطور حتى وإن استمر التفكير الأميركي التقليدي مسيطراً، تغذية اللوبيات اليهودية واليمينية التي تكره رؤية الأمور سائرة في هذا الاتجاه .

إن ما نتج عن تلك الأحداث من تحول مفهوم الأمن من مسألة فنية إجرائية إلى أمر سياسي، سيؤثر على تفكير الحكام في البلاد الإسلامية، بنفس الدرجة التي أثر بها على التفكير الأميركي، ولربما بشكل أكبر.. ولا بد أن منظر البنّتاغون متحطماً، ومركز التجارة العالمي محترقاً، قد أثر في نظرة الحكام في البلاد الإسلامية إلى أمنهم وبقائهم. وليس بمستغرب أن تكن "المساعدات الفنية" الأميركية في مجال الأمن، لم تعد بنفس الدرجة من الأهمية والمصداقية في نفوس أصدقاء أميركا من حكام الدول الإسلامية، بعد يوم 11 أيلول. فإذا كان المتكفل بالأمن لم يعد آمناً، فإن المعتمدين عليه لن يرتاحوا إلى تلك الطريقة في التأمين، تتباين المواقف السياسية بين المنظمات الإسلامية إتجاه الحرب في أفغانستان ويعود هذا الخلاف في التصور والمنطلق الإستراتيجي حول دور المسلمين: (الشنقيطي، 2004: 2)

- فهل سيرضى المسلمون الأميركيون والمسلمين المقيمين من جنسيات اخرى أن يكونوا مجرد مرشدين للسياسة الأميركية الحالية في العالم الإسلامي، يرشدون الرئيس بوش على اجتناب عبارات مثل "الحرب الصليبية" مثلاً، وهي أمور تخدم الإستراتيجية الأميركية أكثر مما تخدم المسلمين أم سيكون دورهم أجدى وأبعد أثراً ، فيسعون إلى تغيير الإستراتيجية الأميركية في المنطقة، وجعلها أكثر إنصافاً وعدلاً، وبذلك يفتحون الباب إلى تقاهم بعيد المدى بين الحضارتين، ويتحولون إلى "جسر" حقيقي عبر المحيط.
- وهل المطلوب منهم "إرضاء" أميركا من خلال تتصلهم من أي أعمال عنف ضدها وأي مقاومة لسياساتها، مشروعة كانت أو غير مشروعة، ثمنا للاعتراف بـ"أميركيتهم"، أم المطلوب منهم هو "إفهام" أميركا جذور الشر، وأسباب العداء لها في العالم الإسلامي.

يبدو أن الخيار الإستراتيجي لم يتضح بعد في أذهان المسلمين على الأراضي الأمريكية، الذين لا يزالون ينتمسون دوراً لهم في المجتمع الأميركي، ولم يعرفوا بعد كيف يستغلون الإمكانيات الواسعة التي يوفرها لهم، وربما كانت الحرب النفسية التي شنتها عليهم وسائل الإعلام الأميركية بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول قد أسهمت في حشرهم في موقع دفاعي، ففقدوا المبادرة وروح المبادرة، وقد أشار أحد المسلمين الأميركيين بمرارة إلى أن العديد من الكنائس الأميركية تتلو صلواتها من أجل ضحايا الحرب من المدنيين الأفغان، لكن المساجد في أميركا لا تفعل ذلك الآن، وهي مقارنة ذات دلالة في هذا الشأن.

أصبحت العلاقة بين الإسلام والغرب من أهم القضايا الإستراتيجية والسياسية منذ نهاية الحرب الباردة لكنها أصبحت بعد أحداث 11 سبتمبر أهم قضية كونية تلك الأحداث التي هزت بقوة كبرياء القوة العظمى في العالم وغرورها وكشفت عن الوجه الحقيقي للغرب في علاقته بالعالم الإسلامي فما كان يعد له في الخفاء أصبح مكشوفاً ولم تعد الخطط والاستراتيجيات قيد البحث في الدهاليز والغرف المغلقة وإنما أصبحت مشاعاً لوسائل الإعلام الغربية تتداولها مرئية ومسموعة بلا اي تحفظات أو قيود.

المبحث الثالث

حركات الإسلام السياسي في العالم العربي

يمتاز مفهوم الحركات السياسية الإسلامية بنوع من الغموض وهو مفهوم فضفاض و إشكالي، فمجرد محاولة التأسيس والتأطير لهذا المفهوم "يلزم الباحث بمسلمات وافتراضات عدة تبدأ من قبول الوصف الذاتي لهذه الحركات بأنها إسلامية، وتمر عبر رسم الحدود بين إسلامية هذه الحركات ولا إسلامية غيرها" وبما أننا نتحدث عن طيف واسع من الحركات والجماعات والتنظيمات التي تنضوي تحت هذا المفهوم، فإن أي تعميم لن يكون دقيقاً أو صائباً، أن "مصطلح الحركات الإسلامية - ويفضل بعض الباحثين مصطلح الأصولية ترجمة عن المصطلح الإنجليزي Fundamentalism بينما يفضل آخرون تعبير الإسلاموية ترجمة عن المصطلح الإنجليزي Islamism - يطلق على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء، ووتتصارع في سبيل هذا المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت في الامتثال لتعاليم الإسلام" (شبكة النبا المعلوماتية، 2007)

أن حركات الإسلام السياسي هي تلك الحركات التي "تصرح بهدف معلن هو السعي بشتى الوسائل المتاحة لإقامة الدولة الإسلامية التي مضمونها تطبيق الشريعة الإسلامية، وتملك بنية تنظيمية علنية أو سرية، وتحظى بدعم جماهيري يختلف من قطر لآخر ومن ناحية لأخرى من حيث الحجم والفعالية لكنه صالح لأن يتخذ أساساً لإقامة النظام السياسي الإسلامي المنشود (السيد، 1995: 38-40).

إن الحركات الإسلامية على نوعيها النضالي منها والمعتدل الذي يمتلك فيه "بنية تنظيمية صلبة قد تكون هي التجربة الحزبية الأولى في الوطن العربي بالمعنى اللينيني للحزب، ولأنها أحزاب عقائدية وفي الأكثر غير مشروعة لذلك تعمل سراً وتعرض باستمرار لضغط السلطات، وباستثناء الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين بمصر لما عُرِفَتْ به الحركات الإسلامية فيه من الشخصيات الكاريزمية البارزة، فالكاريزما فيها هي كاريزما الجماعة التي يسودها مبدأ الطاعة للأمر أو المرشد الذي يتم إختياره عن طريق الانتخاب والبيعة، وأما مصادر فكرها فهي من القرآن والسنة، وفيما عدا هذين المصدرين تختلف المرجعيات باختلاف التنظيم، فالراдикаليون المناضلون - وهم موجودون في كل الحركات إلا أنهم منفصلين عن التيار الرئيسي أو إلى جانبه - يرجعون بالإضافة للقرآن والسنة إلى ابن تيمية وابن كثير وابن قيم الجوزية من القدامى وإلى سيد قطب من المحدثين، أما جماعات التيار الرئيسي فتعتمد على الاجتهاد أيضاً والتركيز على الاستمداد المباشر من القرآن والسنة، لكنها تتجنب منذ الثمانينيات سيد قطب وتعود للإفادة من تراث الإصلاحية

الإسلامية مزوجة في ذلك بين منهج مقاصد الشريعة ومنهج التأصيل والمنهج القياسي التقليدي في مقارنة النصوص وتنزيلها على الوقائع" (السيد، 1995: 39).

أما رفعت سيد أحمد فيرى أن الحركة الإسلامية هي "نظام منفتح وغير مقيد وعالمي النطاق يقوم فيه الأفراد أو المجموعات من المسلمين بالعمل عن وعي في سبيل إعادة توحيد الأمة في إطار نظام سلوكي وعملي ذي هدف". (أحمد، 2005: 100)

وأما أوليفيه روا فيرى أن الحركة الإسلامية تشتمل على "مجموع المجموعات الناشطة المعاصرة والتي تشترك - مهما بلغ تفرقها - في إدراج عملها ضمن إطار المفاهيم التي وصفها مؤسس حركة الإخوان المسلمين المصريين حسن البنا وأبو الأعلى المودودي الذي أنشأ في شبه القارة الهندية "حزب جماعت إسلامي"، أما الفكر الشيعي الثوري فإنه يشترك مع الإخوان المسلمين في نقاط عديدة إلا أنه يبقى ذا خصوصية أنه أكثر يسارية وأكثر ارتباطاً برجال الدين، وكان من ملهمي هذا الفكر آية الله الخميني وآية الله باقر الصدر وآية الله طالقاني وعلي شريعتي" (روا، 1994: 14) .

وسيتم تقسيم المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: الإخوان المسلمون

المطلب الثاني: جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية

المطلب الثالث: حركة حماس والجهاد الإسلامي

المطلب الرابع: حزب الله في لبنان

المطلب الخامس: تنظيم القاعدة

المطلب الأول: الأخوان المسلمون

هي عبارة عن جماعة إسلامية، تصف نفسها بأنها "إصلاحية شاملة" تعتبر أكبر حركة معارضة سياسية في كثير من الدول العربية، خاصة في مصر، أسسها حسن البنا في مصر في أذار عام 1928م كحركة إسلامية وسرعان ما انتشر فكر هذه الجماعة، فنشأت جماعات أخرى تحمل فكر الإخوان في العديد من الدول، ووصلت الآن إلى 72 دولة توجد في كل الدول العربية ودولاً إسلامية وغير إسلامية في القارات الستة . (ويكيبيديا، 2011)

بدأ نشاط الإخوان المسلمين في مصر كحركة جامعة شاملة تُعنى بالإصلاح الاجتماعي والسياسي، أسسها حسن البنا عام 1928 في مدينة الإسماعيلية وما لبثت أن انتقلت إلى القاهرة .في ثلاثينيات القرن العشرين، وقد زاد التفاعل الاجتماعي والسياسي للاخوان المسلمين وأصبحوا في عداد التيارات المؤثرة سياسياً واجتماعياً.وفي عام 1942 وخلال الحرب العالمية الثانية عمل الاخوان على نشر فكرهم في كل من الأردن وفلسطين، كما قام الفرع السوري بالانتقال إلى العاصمة دمشق في عام 1944.وبعد الحرب العالمية الثانية، قام الاخوان المسلمون بالمشاركة في حرب 1948 لتحرير فلسطين بكتائب انطلقت من كل من مصر بقيادة البطل أحمد عبد العزيز والصاغ محمود لبيب والشيخ محمد فرغلي وسعيد رمضان ومن سوريا بقيادة مصطفى السباعي ومن الأردن بقيادة عبد اللطيف أبو قورة وكامل الشريف ومن العراق محمد محمود الصواف وفلسطين الحاج أمين الحسيني مفتي القدس وحلت الجماعة في أعقاب عودة مقاتليها من حرب فلسطين من قبل محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء المصري آنذاك، بتهمة "التحريض والعمل ضد أمن الدولة". (القرضاوي، 2006)

وتعتمد الحركة في تمويلها على مواردها الذاتية ، بمعنى أن الإخوان يعتمدون على تمويل أعضاء الجماعة للقيام بالأنشطة المختلفة التي يمارسها الإخوان، ووفقاً للنظام الأساسي للجماعة فإن أعضاء الجماعة مقسمين، على حسب ما تصنفهم الجماعة، إلى مؤيد ومنتسب ومنتظم وعامل، على التوالي ووفقاً لآليات تحددتها الجماعة يتم تصعيد العضو من مرحلة إلى أخرى أو من تصنيف إلى آخر، وذلك بعد اجتياز عدد من الاختبارات السلوكية والتثقيفية داخل الجماعة، ومن ذلك يلتزم العضو بدفع اشتراك شهري للجماعة، يقتطعه من دخله الشهري، ويستثنى من ذلك الإخوان المصنفين كمؤيدين والطلاب وأصحاب الرواتب الضعيفة . كما أن بعض الأنشطة التي يمارسها الاخوان تمول نفسها ذاتياً مثل المستشفيات ودور الرعاية التي تقدم خدماتها نظير رسوم الخدمة (نوفوستي، 2009).

نشأة حركة الاخوان المسلمين واهدافها :

طبقاً لمواثيق الجماعة فإنها "تهدف إلى إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي من منظور إسلامي شامل في مصر وكذلك في الدول العربية التي يتواجد فيها الاخوان المسلمون مثل الأردن والكويت وفلسطين وغيرها من الدول العربية كما أن الجماعة لها دور في دعم عدد من الحركات الجهادية التي تعتبرها حركات مقاومة في العالمين العربي والإسلامي ضد كافة أنواع الاستعمار أو التدخل الأجنبي، مثل حركة حماس في فلسطين، وتسعى الجماعة في سبيل الإصلاح الذي تنتشده إلى تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ثم الحكومة الإسلامية، والدولة وفقاً للأسس الحضارية للإسلام من منظورهم. وشعار الجماعة " الله غايتنا، والرسول قدوتنا، والقرآن دستورنا، والجهاد سبيلنا، والموت في سبيل الله اسمى أمانينا."

ويتم انتخاب المرشد العام عن طريق مجلس الشورى العام ويجب أن يكون قد مضى على انتظامه في الجماعة أحياناً عاملاً مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة هلالية ولا يقل عمره عن أربعين سنة هلالية، وبعد انتخابه يبايعه أعضاء الجماعة وعليه التفرغ تماماً لمهام منصبه للعمل بالجماعة، فلا يصح له المشاركة في أي أعمال أخرى عدا الأعمال العلمية والأدبية بعد موافقة مكتب الإرشاد عليها، ويظل المرشد في منصبه لمدة ست سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة، ويختار المرشد العام نائباً له أو أكثر من بين أعضاء مكتب الإرشاد العام، وفي حالة وفاته أو عجزه عن تأدية مهامه، يقوم نائبه بعمله إلى أن يجتمع مجلس الشورى العام لانتخاب مرشد جديد، وكذلك يمكن لمجلس الشورى العام أن ينحى المرشد إذا خالف واجبات منصبه.

يرفض الإخوان المسلمون الاعتراف بإسرائيل فيقول محمد مهدي عاكف المرشد العام السابق للجماعة: "هذه المسألة ثابتة من ثوابت الجماعة وليست محل جدل أو نقاش"، مشيراً إلى أن «إسرائيل في نظر الجماعة مجرد كيان صهيوني مغتصب للاراضي العربية والإسلامية المقدسة، قام باغتصاب ارض فلسطين وارااضي عربية لاقامة الدولة اليهودية ، وقد شارك الاخوان منذ البدايه في حرب فلسطين ضد إنشاء الدوله العبريه، مما كان له أكبر الأثر في اضطهاد الجماعة تاريخياً بسبب دورهم في حرب فلسطين ، وكان له أكبر الأثر في تاريخ الجماعة أيضاً وأدبياتها حيث تبنت قضية فلسطين تماماً في الأناشيد والفكر واستراتيجية التوجه الفكري العام، وبعد قيام ثورة 25 يناير 2011 في مصر، أعلن المرشد العام محمد بديع كما أعلن غيره من ممثلين لكافة القوى السياسية الإسلامية، أن كامب ديفيد لا تراجع عنها وان كان من الممكن تعديل بعض البنود، وهو مماثل لقول وزير خارجية مصر ما بعد الثورة نبيل العربي، ويبدو هذا واضحاً كرساله لإسرائيل وللقوى الدولييه بأنهم لن يأتوا لدمار

الدولة العبرية كما هو مشهور عن الإسلاميين عامة. ويظهر هنا تناقض بين مبادئها العامة وإعلانها أن كامب ديفيد لا تراجع عنه. وقد ذكر مفوض العلاقات السياسية الدولية لدى جماعة الإخوان المسلمين، في حديث أجرته معه صحيفة المصري اليوم في 27 مايو سنة 2008 في سويسرا، أن عدد الإخوان المسلمين في العالم "تجاوز المائة مليون" فرد حسب آخر إحصاءات الجماعة عام 2007، وقد ذكر هذا العدد من قبل في مقابلة مع قناة الجزيرة في برنامج بلا حدود. (الخالدي، 2010: 8)

وقد ظهرت بعض الانشقاقات في الحركة نتيجة لمواقفها السياسية ومنهم أيمن الظواهري زعيم جماعة الجهاد الإسلامي في مصر الذي ألف كتاباً بعنوان "الحصاد المر: الإخوان المسلمون في ستين عاماً" ينتقد فيه الجماعة بشدة ويتهمها بالخلل والانحراف ويعطي أمثلة على تأييد الإخوان للحكام في مصر، ومواقفهم المؤيدة للدستور والديمقراطية ورفضهم العنف وقبولهم بالأحزاب العلمانية وغير الإسلامية، وقبولهم ومشاركتهم في عمليات تداول السلطة والتنافس عليها سلمياً، وقبولهم بالقوانين والأنظمة والتشريعات القائمة في مصر والعالم الإسلامي. ويجد الظواهري أن الجماعة لم تكتف بعدم تكفير الحكام بغير ما أنزل الله، بل تجاوزت هذا الاعتراف بأقوالها وأفعالها بشرعية هؤلاء الحكام وتركت هذا الفهم يستشري في صفوفها، بل واعترفت الجماعة بشرعية المؤسسات الدستورية العلمانية والبرلمان والانتخابات والديمقراطية: رضيت جماعة الإخوان بالاحتكام إلى الديمقراطية وسيادة الشعب والانتخاب كطريق للتغيير والوصول إلى الحكم حتى قال حسن البنا إن مؤاخذتهم على الدستور يمكن تغييرها بالطرق التي وصفها الدستور نفسه، أي الأسلوب الديمقراطي»، ويرى الظواهري أن الجماعة نبذت العنف الذي هو الجهاد في سبيل الله "حسب قوله" وتبرأت ممن يتبنون العنف ولو من أتباعها، ويعتبرها مخالفات شرعية كبيرة رافقت تأسيس الجماعة وقامت عليها ومتهما الجماعة بعدم جهاد الحكام معلقاً على جهاد الإخوان في فلسطين وحرب السويس»: ثم إن القتال في فلسطين أقل وجوباً من قتال الحكام المرتدين لأن قتال المرتد مقدم على قتال الكافر الأصلي، ولأن تحرير فلسطين والبلاد الإسلامية المحتلة يكون بعد إقامة حكم الله. (الجزيرة نت، 2006)

وقد أدرجت عدة دول غربية جماعة الإخوان المسلمين ومنظمات مرتبطة بها "كمنظمة إرهابية" من بين هذه الدول روسيا الاتحادية التي أدرجت الجماعة في 28 يوليو 2006 ضمن قائمة ضمت 17 منظمة تصنفها كإرهابية كما أدرجت جمعية الإصلاح الاجتماعي الكويتية مستثنية حركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني من القائمة، لكن الحكومة الأردنية أكدت أن الجماعة في الأردن هي تنظيم سلمي ينبذ العنف والإرهاب وقالت "حركة الإخوان المسلمين في الأردن بالذات هي حركة شرعية تعمل تحت مظلة دستور

وقوانين الأردن وهي ذات خصوصية أردنية تميزها عن أي تنظيم آخر يحمل ذات العنوان".
 وطالب مجلس النواب الأردني السلطات الروسية بالعودة عن قراره هذا. (الحايك، 2011)
 كذلك اعتبر تقرير أمريكي صدر في 2008 عن "المشروع الأميركي الاستقصائي لمكافحة الإرهاب" بأن جماعة الإخوان "تستغل نشاطها لبناء قاعدة دعم كبيرة داخل الطبقات الفقيرة بمصر وأن لها دوراً في تعزيز الإرهاب ضد مصالح أمريكا" "وأنهم ما زالوا يتحركون برأي مؤسس الجماعة حسن البناء، بأن الإسلام سوف يسود العالم، وأنهم الإخوان يسعون إلى استعادة الخلافة الإسلامية"، لكن محمد حبيب النائب الأول للمرشد آنذاك أبدى استغرابه لما ورد في التقرير، قائلاً: هل هناك ارتباط ما بين التواصل مع الجماهير ومحاولة رفع المعاناة عنها، والحرب على الإرهاب هذا أمر يستحق منا الاستغراب والدهشة (ويكيبيديا، 2011)

وكذلك قامت كازاخستان باعلان جماعة الإخوان المسلمين وجمعية الإصلاح الاجتماعي في الكويت ضمن قائمة ضمت 12 منظمة دولية تصفها بالإرهابية .وفي 7 مايو 2009 أعلنت وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي والتي تشارك فيها روسيا وكازخستان وبييلوروسيا وأرمينيا وقرغيزيا وطاجيكستان وأوزباكستان قامت بتوسيع قائمة المنظمات الإرهابية إلى 31 متضمنة جماعة الإخوان المسلمين (نوفوستي، 7 مايو 2009).

المطلب الثاني: جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية

وهي حركة إسلامية سلفية في جوهرها، تتنادي بالعودة إلى الإسلام، باعتباره السبيل الوحيد للإصلاح والقادر على إنقاذ الجزائر مما تواجهه من أزمات اجتماعية، واقتصادية، واستعمار فكري وثقافي، والمؤهل للحفاظ على شخصية الشعب الجزائري المسلم بعد احتلال دام 132 سنة وترك انعكاسات حضارية عميقة على البلاد كلها بظاهرة التغريب وغرس الثقافة الفرنسية في المجتمع الجزائري ، الأمر الذي حفز مجموعة من العلماء للتحرك لمواجهة حالة تردّي الأحوال والدعوة إلى الإصلاح الديني والسياسي والاجتماعي وهو حزب سياسي جزائري سابق، تم حله بقرار من السلطة الجزائرية ، وقد تم إنشاء الجبهة في أذار 1989 بعد التعديل الدستوري وإدخال التعددية الحزبية الذي فرضتهما الانتفاضة الشعبية في أكتوبر 1988 واعترفت الحكومة الجزائرية رسمياً بها في مطلع شهر سبتمبر، 1989 ويتأسس الجبهة الجزائرية منذ تاريخ تأسيسها الشيخ عباسي مدني، وينوب عنه الشيخ علي بلحاج (حلمي، 2003: 15).

ففي 12 نوفمبر 1982م اجتمع مجموعة من العلماء منهم: الشيخ أحمد سحنون والشيخ عبد اللطيف سلطاني والدكتور عباسي مدني ووجهوا نداءً من 14 بنداً يطالب بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية ويشجب تعيين نساء وعناصر مشبوهة في القضاء، ويدعو إلى اعتماد توجه إسلامي للاقتصاد، ويرفض الاختلاط في المؤسسات، ويدين الفساد، يطالب بإطلاق سراح المعتقلين ويندد بوجود عملاء أعداء للدين في أجهزة الدولة. (عثمان، 2001:13).

الجدور الفكرية والعقائدية:

تعد آراء جمعية العلماء في الجزائر منذ ابن باديس وحتى الإبراهيمي الجدور الفكرية لجهة الإنقاذ من حيث الرجوع إلى الكتاب والسنة ونهج السلف الصالح، وكذلك كتابات حسن البنا وسيد قطب وغيرهما من القواعد الفكرية للنهضة الإسلامية التي تعتمدها الجبهة. وقد انشغلت الحركة بأمور السياسة على حساب التربية، ونشر العقيدة الصحيحة والعلم النافع بين أفراد المجتمع الجزائري، إضافة إلى تبنيها فكر الثورة المخالف لمنهج أهل السنة في الدعوة. ولعل ما وصلت إليه الأحداث في الجزائر قد دفعها إلى إعادة النظر بطريقة تعاملها مع ما يجري من أحداث على الساحة الجزائرية قد دفعها إلى تبني سياسة الحوار بدل العنف. (الحواري، 2007:9).

وبدأ اعتقال عناصر الجبهة القيادية والشبابية وإيداعهم في سجون نائية في قلب الصحراء حتى يتوقف المد الإسلامي. وأصدرت المحكمة الإدارية قراراً بحل الجبهة ومنع نشاطها حتى يمكن اتخاذ كافة الإجراءات لمصادرة مكاتبها، وقد استقال الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بعد الفوز الساحق للجبهة، وتولى الحكم الرئيس محمد بوضياف الذي اغتيل ولا زالت الأحداث تتوالى بشكل متلاحق؛ حتى تولى الحكم عبد العزيز بوتفليقة الذي هدأت الأمور في عهده (الحواري، 2007:11).

أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر حركة إصلاح إسلامية سلفية في مجملها، دعت إلى تحكيم الإسلام في شتى مجالات الحياة، ورأت ضرورة التزام رئيس الدولة بتطبيق الشريعة الإسلامية طالما أنه يحكم شعباً مسلماً، وتدعوا إلى إصلاح النظام التعليمي والأمني والإعلامي في ضوء عقيدة الإسلام السمحة. (الحواري، 2007:33)

التأسيس وأبرز الشخصيات:

في نهاية السبعينات بدأ الظهور العلني لشباب الإسلام في الجامعات الجزائرية وغيرها وتقاسم العمل الإسلامي المنظم في مدة ما قبل 1988م ثلاث جماعات وهي: جماعة الإخوان الدوليين بقيادة الشيخ محفوظ نحاح وجماعة الإخوان المحليين بقيادة الشيخ عبد الله جاب الله، وجماعة الطلبة أو جماعة مسجد الجامعة المركزي أو أتباع مالك بن نبي بقيادة الدكتور محمد بوجلحة ثم الشيخ محمد السعيد.

الشيخ أحمد سحنون، أحد تلاميذ الإمام عبد الحميد بن باديس، وقد شارك في حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي، ودعا بعد الاستقلال إلى تحكيم الإسلام؛ لأن الجزائر دولة إسلامية، وتولى تخريج مجموعات من الدعاة والعلماء. وقد اعتقل ووضع رهن الإقامة الجبرية حتى عام 1984م. ومن أبرز أهداف رابطة الدعوة ما يلي: (عثمان، 2003: 5)

- إصلاح العقيدة.
- الدعوة إلى الأخلاق الإسلامية.
- تحسين الاقتصاد المنهار في الجزائر.
- النضال على مستوى الفكر.

الأيدلوجية التي تتبناها جبهة الإنقاذ الجزائرية :

تقول جبهة الإنقاذ أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان، ويشمل جميع مجالات الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها وتلتقي الجبهة مع حركة الإخوان المسلمين في بعض مبادئها ومنها ضرورة تحكيم شرع الله والعودة الى القران الكريم والسنة النبوية في اصلاح امور المسلمين ، و تؤكد الجبهة أن إطار حركتها ودعوتها هو الكتاب والسنة، في مجال العقيدة والتشريع والحكم. لذا فإن نموذج فكرها هو التيار السلفي في التاريخ الإسلامي، قدمت الجبهة مذكرة إلى رئيس الجزائر في 7 آذار 1989م تتضمن مبادئها وبرنامجه السياسي والاجتماعي، وتحتوي المذكرة ما يلي: (الاسلام اليوم، 2006)

- ضرورة التزام رئيس الدولة بتطبيق الشريعة الإسلامية طالما أنه يحكم شعباً مسلماً.
- استقلال القضاء بغرض الحسبة.
- إصلاح النظام التعليمي
- حماية كرامة المرأة الجزائرية وحقوقها في البيت ومراكز العمل.
- تحديد مجالات للإصلاح، ووضع جدول زمني لذلك.
- حل الجمعية الوطنية، والدعوة إلى انتخابات في غضون ثلاثة أشهر.
- تشكيل هيئة مستقلة لضمان نزاهة الانتخابات المحلية.
- إعادة الاعتبار لهيئة الرقابة المالية.

- إعادة النظر في سياسة الأمن.
- إلغاء الاحتكار الرسمي لوسائل الإعلام.
- وقف عنف الدولة ضد المطالب الشعبية.
- وضع حد لتضخم البطالة وهجرة الكفاءات وانتشار المخدرات.
- حماية المهاجرين الجزائريين وضمان التعليم الإسلامي لهم وتسهيل شروط عودتهم.
- التدخل لدى الصين والهند والاتحاد السوفيتي سابقاً وبلغاريا لوضع حد لاضطهاد المسلمين في أراضيها .
- وضع خطة لدعم الانتفاضة الفلسطينية ونجدة المجاهدين الأفغان.
- وتنتصح أفكار الجبهة ومبادئها في النداء الذي وجهه بعض العلماء كالدكتور عباسي مدني قائد الجبهة، وهو ما أطلق عليه نداء 12 نوفمبر 1989م ، وكذلك من بيانات الجبهة الموجهة للحكومة وللشعب الجزائري، ويمكن إيجازها فيما يلي:(سليمان،1992:80)
- ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والتربوية وغيرها.
- توفير الحرية للشعب ورفع الظلم والاستبداد.
- اعتماد الاقتصاد الإسلامي ومنع التعامل بالحرام.
- إعمال الشريعة في شأن الأسرة ورفض الأسلوب الفرنسي الداعي إلى التحلل.
- المطالبة بالاستقلال الثقافي، والتنديد بتزوير مفهوم الثقافة.
- إدانة إفراغ التربية والثقافة من المضمون الإسلامي.
- شجب استخدام الإعلام من قبل الدولة في مواجهة الصحوة الإسلامية.
- معاقبة المعتدين على العقيدة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- النهوض بالشعب إلى النموذج الإسلامي القرآني السني.
- الإشعاع على العقول بأنور الهداية وإنعاش الضمائر بالغذاء الروحي الذي يزخر به القرآن والسنة، وشحن الإرادة بالطاقة الإيمانية الفعّالة.
- العمل بالدين القويم لإنقاذ مكاسب الشعب التاريخية وثرواته البشرية والطبيعية دون إضاعة للوقت.
- العمل على وحدة الصف الإسلامي، والمحافظة على وحدة الأمة. قال تعالى: (وأن هذه أمّتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون). [سورة الأنبياء: الآية: 92] وقال صلى الله عليه وسلم: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً".
- تقديم بديل كامل شامل لجميع المعضلات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية، والاجتماعية في نطاق الإسلام. قال تعالى: (إن الدين عند الله الإسلام) [سورة آل

عمران: الآية: 19) وقال تعالى: (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم). [سورة الإسراء، الآية: 9].

– الإنقاذ الشامل، أسوة بالرسول صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى: (وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها). [سورة آل عمران: الآية: 103].
– تشجيع روح المبادرة وتوظيف الذكاء والعبقرية وجميع الإرادات الخيرة في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري.
ويرى الباحث أن فوز الجبهة في انتخابات المجالس التشريعية 1990 قد شكل خطراً حقيقياً من وجهة نظر الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وقد قامت الحكومة الجزائرية بالغاء الانتخابات فكان من نتائج ذلك بدأ اعتقال عناصر الجبهة القيادية والشبابية وإيداعهم في سجون نائية في قلب الصحراء حتى يتوقف المد الإسلامي. وأصدرت المحكمة الإدارية قراراً بحل الجبهة، مما يعني أن الغرب يقبل بالديمقراطية ولكن التي لا تؤدي إلى فوز الحركات الإسلامية كما حدث في الجزائر وكذلك فوز حماس وغيرها .

المطلب الثالث: حركة حماس والجهد الإسلامي

"حماس" هو الاسم المختصر لـ "حركة المقاومة الإسلامية"، وهي حركة مقاومة شعبية وطنية تعمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيق تحرير الشعب الفلسطيني وخلصه من الظلم وتحرير أرضه من الاحتلال الغاصب، والتصدي للمشروع الصهيوني المدعوم من قبل قوى الاستعمار الحديث. بعد أن وطد أركانها الإستعمار القديم.

وحركة "حماس" حركة جهادية بالمعنى الواسع لمفهوم الجهاد، وهي جزء من حركة النهضة الإسلامية، تؤمن أن هذه النهضة هي المدخل الأساسي لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وهي حركة شعبية إذ أنها تعبير عملي عن تيار شعبي واسع ومتجذر في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية يرى في العقيدة والمنطلقات الإسلامية أساساً ثابتاً للعمل ضد عدو يحمل منطلقات عقائدية ومشروعاً مضاداً لكل مشاريع النهوض في الأمة، وتضم حركة "حماس" في صفوفها كل المؤمنين بأفكارها ومبادئها المستعدين لتحمل تبعات الصراع ومواجهة المشروع الصهيوني (المركز الفلسطيني للإعلام، 2006).

نشأت "حماس" نتيجة تفاعل عوامل عدة عاشها الشعب الفلسطيني منذ النكبة الأولى عام 1948 بشكل عام وهزيمة عام 1967 بشكل خاص وتنتفع هذه العوامل عن عاملين أساسيين هما: التطورات السياسية للقضية الفلسطينية وما آلت إليه حتى نهاية عام 1987، وتطور الصحو الإسلامية في فلسطين وما وصلت إليه في منتصف الثمانينات (المركز الفلسطيني، 2006).

أخذ يتضح للشعب الفلسطيني أن قضيته التي تعني بالنسبة إليه قضية حياة أو موت، وقضية صراع حضاري بين العرب والمسلمين من جهة والصهاينة من جهة أخرى، أخذت تتحول الى قضية لاجئين فيما بعد النكبة ، أو قضية إزالة آثار العدوان، والتنازل عن ثلثي فلسطين فيما بعد هزيمة عام 1967، الأمر الذي دفع الشعب الفلسطيني الى انشاء منظمة التحرير الفلسطيني وفصائل المقاومة الشعبية (المركز الفلسطيني، 2006:4).

ولكن برنامج الثورة الفلسطينية الذي تجمع وتبلور في منظمة التحرير الفلسطينية تعرض في الثمانينات الى سلسلة انتكاسات داخلية وخارجية عملت على إضعافه وخلخلة رؤيته. وكانت سنوات السبعينات قد شهدت مؤشرات كثيرة حول إمكانية قبول م.ت.ف بحلول وسط على حساب الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وخلافاً لما نص عليه الميثاق الوطني الفلسطيني ، وتحولت تلك المؤشرات إلى طروحات فلسطينية واضحة تزايدت بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، والاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان ثم محاصرة بيروت عام 1982. وكان هذا الحصار أكبر إهانة تتعرض لها الأمة العربية بعد حرب عام 1967، رغم الصمود التاريخي للمقاومة الفلسطينية فيها ، إذ تم حصار عاصمة عربية لمدة ثلاثة أشهر دون أي رد فعل عربي حقيقي ، وقد نتج عن ذلك إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية وخروجها من لبنان، الأمر الذي عزز الاتجاهات الداعية للتوصل إلى تسوية مع العدو داخل المنظمة. وتضمنت طروحات التسوية التنازل عن قواعد أساسية في الصراع مع المشروع الصهيوني وهي: (حمدان، 1989: 125)

1. الاعتراف بالكيان الصهيوني وحقه في الوجود فوق أرض فلسطين.

2. التنازل للصهاينة عن جزء من فلسطين، بل عن الجزء الأكبر منها.

وفي مثل هذه الظروف التي لقيت استجابة من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، تراجعت استراتيجية الكفاح المسلح ، كما تراجع الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية. وكانت معظم الدول العربية تعمل على تكريس مفهوم القطرية بنفس فتوي بشكل مقصود أو غير مقصود، وذلك من خلال ترسيخ المفاهيم القطرية، خاصة بعد أن اتخذت الجامعة العربية قراراً في قمة الرباط عام 1974 باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (صالح، 1998:64).

وعلى الصعيد الدولي كانت الولايات المتحدة قد تقدمت خطوات واسعة بعيداً عن الاتحاد السوفيتي سابقاً في فرض إرادتها وهيمنتها، ليس على المنطقة فحسب بل على العالم بأسره، حيث كانت المشاكل المتفاقمة يوماً إثر يوم داخل الاتحاد السوفيتي سابقاً تتطلب منه الالتفات الى الوضع الداخلي فأنتج التركيز الشديد على ذلك تراجع اولويات الادارة السوفيتية وانسحابها التدريجي من الصراعات الإقليمية وترك الساحة للامريكيين، وقد انتهى الدور

السوفياتي في المنطقة بصورة لم تتوقعها الحكومات العربية وغالبية الفصائل الفلسطينية وأحق أضراراً بموقفها السياسي من الصراع (حمدان، 1989: 130).

شهدت فلسطين تطوراً واضحاً وملحوظاً في نمو وانتشار الصحوه الاسلاميه كغيرها من الاقطار العربية، الأمر الذي جعل الحركة الاسلاميه تنمو وتتطور ففكره وتنظيمياً، في فلسطين المحتلة عام 1948، وفي أوساط التجمعات الفلسطينية في الشتات وأصبح التيار الاسلامي في فلسطين يدرك أنه يواجه تحدياً عظيماً مرده إلى أمرين اثنين :

الأول : تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية في الدول العربية والاهتمام بمشاكلها الداخليه .
الثاني : تراجع مشروع الثورة الفلسطينية من مواجهة المشروع الصهيوني وإفرازاته إلى موقع التعايش معه وحصر الخلاف في شروط هذا التعايش.

وفي ظل هذين التراجعين وتراكم الآثار السلبية لسياسات الاحتلال الصهيونية القمعية ضد الشعب الفلسطيني، ونضوج فكرة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، كان لا بد من مشروع فلسطيني اسلامي جهادي، بدأت ملامحه في أسرة الجهاد عام 1981 ومجموعة الشيخ أحمد ياسين عام 1983 وغيرها ، ومع نهايات عام 1987 كانت الظروف قد نضجت بما فيه الكفاية لبروز مشروع جديد يواجه المشروع الصهيوني وامتداداته ويقوم على أسس جديدة تتناسب مع التحولات الداخلية والخارجية، فكانت حركة المقاومة الاسلاميه "حماس" التعبير العملي عن تفاعل هذه العوامل . (صالح، 1998: 72)

أسهم الوعي العام لدى الشعب الفلسطيني، والوعي المتميز لدى التيار الاسلامي الفلسطيني في بلورة مشروع حركة المقاومة الاسلاميه الذي بدأت ملامحه تتكون في عقد الثمانينات . حيث تم تكوين أجنحة لأجهزة المقاومة، كما تم تهيئة القاعدة الجماهيرية للتيار الاسلامي بالاستعداد العملي لمسيرة الصدام الجماهيري مع الاحتلال الصهيوني منذ عام 1986.

وقد أسهمت المواجهات الطلابية مع سلطات الاحتلال في جامعات النجاح وبيرزيت في الضفة الغربية والجامعة الاسلاميه في غزة، في إنضاج الظروف اللازمة لانخراط الجماهير الفلسطينية في مقاومة الاحتلال ، خاصة وأن سياساته ، وإجراءاته القمعية وأساليبه القهرية قد راكمت في ضمير الجماهير، نزعة المقاومة والاستبسال في مقاومة الاحتلال، وكان حادث الاعتداء الذي نفذه سائق شاحنة صهيوني في 6 كانون الأول 1987، ضد سيارة صغيرة يستقلها عمال عرب وأدى الى استشهاد أربعة من أبناء الشعب الفلسطيني في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين، إعلاناً بدخول مرحلة جديدة من جهاد الفلسطيني، فكان الرد بإعلان النفير العام. وصدر البيان الأول عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" يوم الخامس عشر من ديسمبر 1987 إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في جهاد الشعب الفلسطيني ضد

الاحتلال الصهيوني الغاشم ، وهي مرحلة يمثل التيار الاسلامي فيها رأس الحربة في المقاومة، ومع تطور أساليب المقاومة لدى الحركة التي شملت أسر الجنود الصهاينة. في شتاء عام 1989 وابتكار حرب السكاكين ضد جنود الاحتلال عام 1990 جرت حملة اعتقالات كبيرة ضد الحركة في ديسمبر/1990 ، وقامت سلطات الاحتلال بإبعاد أربعة من رموز الحركة وقياديينها، واعتبرت مجرد الانتساب للحركة جنائية يقاضى فاعلها بأحكام عالية (شريف، 2000:137) .

ودخلت الحركة طوراً جديداً منذ الاعلان عن تأسيس جناحها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام في نهاية عام 1991 وقد أخذت نشاطات الجهاز الجديد منحى متصاعداً، ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه، وفي ديسمبر 1992 نفذ مقاتلو الحركة عملية أسر الجندي نسيم توليدانو، وقامت على إثرها السلطات الصهيونية بحملة اعتقالات شرسة ضد أنصار وكوادر الحركة، واتخذ رئيس وزراء الاسرائيلي الاسبق اسحاق رابين قراراً بإبعاد 415 من قيادات الحركة وفي شباط 1994 أقدم مستوطن ارهابي يهودي يدعى باروخ غولدشتاين على تنفيذ جريمة بحق المصلين في المسجد الابراهيمي في الخليل مما أدى لاستشهاد نحو 30 فلسطينياً وجرح نحو 100 آخرين. فقد كان لحجم الجريمة وتفاعلاتها ان دفعت حركة "حماس" لاعلان حرب شاملة ضد الاحتلال الصهيوني وتوسيع دائرة عملياتها لتشمل كل اسرائيلي يستوطن الارض العربية في فلسطين لارغام الصهاينة على وقف جرائمهم ضد المدنيين الفلسطينيين العزل.

تعتقد حركة "حماس" أن الصراع مع الصهاينة في فلسطين صراع وجود فهو صراع حضاري مصيري لا يمكن انهاءه إلا بزوال سببه، وهو الاستيطان الصهيوني في فلسطين واغتصاب أرضها وطرد وتهجير سكانها (غسان، 1989:47).

وترى حركة "حماس" في الدولة العبرية مشروعاً شمولياً معادياً لا مجرد كيان ذي أطماع اقليمية، وهو مشروع مكمل لأطماع قوى الاستعمار الحديث الرامية للسيطرة على مقدرات الأمة وثرواتها ومنع قيام أي تجمع نهضوي في صفوفها عن طريق تعزيز التجزئة القطرية وسلخ الأمة عن جذورها الحضارية وتكريس الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى الفكرية عليها .

وترى "حماس" أن خير طريقة لإدارة الصراع مع العدو الصهيوني، هو حشد طاقات الشعب الفلسطيني، لحمل راية الجهاد والكفاح ضد الوجود الصهيوني في فلسطين بكل السبل الممكنة، وإبقاء جذوة الصراع مشتعلة، لحين استكمال شروط حسم المعركة مع العدو من نهوض الأمة العربية والاسلامية واستكمال أسباب القوة وحشد طاقاتها وإمكاناتها وتوحيد إرادتها وقرارها السياسي. والى أن يتحقق ذلك ، وإيماناً بقدسية فلسطين ومنزلتها الاسلامية،

وإدراكاً لأبعاد ومخاطر المشروع الصهيوني في فلسطين، فإن "حماس" تعتقد أنه لا يجوز بحال من الأحوال التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، أو الاعتراف بشرعية الاحتلال الصهيوني لها، وأنه يجب على أهل فلسطين، وعلى جميع العرب والمسلمين، إعداد العدة لقتال الصهاينة حتى يخرجوا من فلسطين كما هجروا إليها .

من هنا يمكن فهم دور العمل العسكري في مشروع حركة " حماس " ، فالعمل العسكري يشكل الوسيلة الاستراتيجية لدى الحركة من أجل مواجهة المشروع الصهيوني ، في ظل غياب المشروع العربي والاسلامي الشامل للتحريير سيبقى الضمانة الوحيدة لاستمرار الصراع وإشغال العدو الصهيوني عن التمدد خارج فلسطين، كما أن العمل العسكري في بعده الاستراتيجي يشكل وسيلة الشعب الفلسطيني الأساسية للإبقاء للدفاع عن حقوقه في فلسطين المحتلة، والحيلولة دون المخططات الاسرائيلية الرامية لنقل بؤرة التوتر إلى انحاء مختلفة من العالمين العربي والاسلامي. كذلك فإن العمل العسكري يعتبر أداة ردع لمنع الصهاينة من الاستمرار في إستهداف أمن الشعب الفلسطيني ، وهو ما أثبتته سلسلة الهجمات البطولية التي نفذتها الحركة رداً على جريمة الأرهابي باروخ غولدشتاين ضد المصلين في المسجد الابراهيمي .

شكلت حركة حماس كأحد الحركات السياسية الاسلامية التي تقوم على أسس دينية وتعمل الحركة من اجل الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني وقد استطاعت الحصول على نسبة عالية من الاصوات في الانتخابات التي جرت في الضفة والقطاع في 2006 مما تسبب في حدوث خلافات بين فتح وحماس مما دفع بالحركة الى السيطرة على قطاع غزة واصبحت الحكومة المقالة برئاسة اسماعيل هنية تمارس نشاطها على الساحة ، مما ادى الى محاصرتها وشن اسرائيل للحرب عليها في 2008 و2009 ، وقد تم أسر الجندي جلعاد شاليط في قطاع غزة حيث قادت اسرائيل جهوداً للافراج عنه وهذا قاد الى توقيع صفقة لتبادل الاسرى الفلسطينيين على دفتين .

المطلب الرابع: حزب الله

ظهر حزب الله على المشهد اللبناني كحزب سياسي وعسكري شيعي في الثمانينيات من القرن الماضي، وتحديداً عام 1985، وقد نشأ الحزب في ظل الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، ووسط الحرب الأهلية اللبنانية، تعود جذور الحزب إلى حركة أمل الشيعية التي أسسها الإمام موسى الصدر الذي تلقى تعليمه في المدارس الدينية في النجف، أن الوجود التنظيمي لحزب الله سبقه وجود منابع فكرية عقائدية تعود في غالبيتها إلى العراق، فهو يحمل آثاراً من الفكر السياسي والاجتماعي الشيعي، ولهذا فقد انخرط الحزب في الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية، وتمثل الجانب الاجتماعي في إقامة المدارس، والمستشفيات ودور الرعاية، وبذلك أصبح جزءاً من الحياة الاجتماعية والسياسية اللبنانية مما جعله قادراً على التكيف مع معطيات التحولات في الساحة اللبنانية.

لعب حزب الله دوراً كبيراً على الساحتين الداخلية والإقليمية، فظهر كقوة مقاومة لبنانية كبيرة تقاوم الاحتلال الإسرائيلي، ونجح في دفع إسرائيل إلى الانسحاب من الجنوب وإنهاء احتلال دام قرابة العقدين، لا بل أنه تفاوض مع الإسرائيليين في صفقة تبادل للأسرى مما أكسبه رصيماً في الشارع اللبناني وزاد من التفاف اللبنانيين من حوله. (النعماني، 2006:4).

ساهم حزب الله مساهمة فعالة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في لبنان مما عزز من موقعه داخلياً وساعد في تبديد الصورة السلبية للحزب، وانتقل الحزب نقلة نوعية بعد ما آلت مقاليد أمانته العامة للسيد حسن نصرالله الذي برع في رفع المستوى للخطاب السياسي للحزب وأولى القضية الوطنية جل اهتمامه ووضعها في مقدمة عمله السياسي، وانتقل بالمقاومة المسلحة للحدود مع إسرائيل وبات ينظر للحزب على أنه حزب وطني وليس حزباً طائفياً، وانخرط الحزب في الحياة السياسية اللبنانية بايجابية وشارك في الانتخابات والحكومة واستطاع أن يتخطى جمهوره الطائفي ويخاطب جميع اللبنانيين.

أما موقع الحزب في المشهد اللبناني فقد ورد " وعلى هذا الأساس فنحن في لبنان أمة ترتبط مع المسلمين في كافة أنحاء العالم برباط عقائدي وسياسي متين هو الإسلام ومن هنا فإن ما يصيب المسلمين نتحرك لمواجهته انطلاقاً من واجب شرعي أساساً وفي ضوء تصور سياسي عام تقرره ولاية الفقيه " وبهذا فهو يرفض النظام القائم في لبنان ويعتبره صنيعة للاستكبار العالمي ويدعو إلى قيام نظام إسلامي، إلا أنه لا يدعو إلى فرض الإسلام " إننا لا نخفي التزامنا بالإسلام وندعو الجميع إلى اختيار النظام الإسلامي لكن لا نريد أن يفرض الإسلام على أحد والنظام القائم هو تركيبة فاسدة لا ينفع معها الإصلاح " ومن لم يحكم بما

انزل الله فأولئك هم الظالمون"، ويلاحظ هنا انه أعطى لنفسه حق الدفاع عن الأمة الإسلامية في أي مكان. (المرهون، 2005:4)

يعتبر الحزب أن محاربة الولايات المتحدة هو حق مشروع لأنه يعتقد أنها وراء كل ما يحدث في المنطقة مع حليفها إسرائيل كما يرى الحزب أنه ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة والتضحيات وبهذا فلا خيار إلا المواجهة في الدفاع عن ارض وكرامة الأمة "ويطمح الحزب أن يكون لبنان جزءاً لا يتجزأ من الخارطة السياسية المعادية لأمريكا والاستكبار العالمي وللصهيونية العالمية، والتي يحكمها الإسلام وقيادته العادلة وهذا الطموح هو طموح أمة وليس طموح حزب، واختيار شعب لا اختيار عصابة" وللحقيقة فقد أجبرت مقاومة الحزب إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان عام 2000م.

نشأ حزب الله في ظل المقاومة اللبنانية والتي كانت قد بدأت بعيد الغزو الإسرائيلي للبنان 1982م، ولم تكن المقاومة مجرد عمل عسكري فحسب، بل عمل سياسي وشعبي استطاعت من خلاله أن تجبر القوات الإسرائيلية على الانسحاب من لبنان، ومع نشوء حزب الله بدأ صوت المقاومة يخبو ويعلو عليه صوت حزب الله وبدأت بذلك مرحلة جديدة من العمل العسكري كانت اشد وأقوى في تأثيرها مما دفع بالجيش الإسرائيلي عام 1985م إلى الانسحاب إلى الشريط الحدودي وإقامة ما عرف بالحزام الأمني. (المركز العربي، 2006: 91-97)

تعتبر البنية التنظيمية العسكرية للحزب من الأمور السرية للغاية ولم يتسنّ الحصول عليها، إلا أن المصادر أجمعت أن الجناح العسكري لحزب الله يتألف من جماعتين رئيسيتين هما: المقاومة الإسلامية التي كانت المسؤولة عن العمليات الاستشهادية ضد الأهداف الإسرائيلية والغربية، و حركة الجهاد الإسلامي والمسؤولة عن العمليات التقليدية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، ويتبع الجناح العسكري لقيادة مجلس الشورى المباشرة والذي يقرر نوع العمليات التي تقوم بها طرفي المقاومة. والمقاومة الإسلامية لا تمثل جيشاً مستقلاً بل عبارة عن عناصر شبه عسكرية تقاوم عند الحاجة ثم يعود كل إلى عمله مما يجعل من الصعوبة بمكان القضاء عليها. ويمتلك الحزب عدداً من مستودعات الأسلحة ومناطق التدريب في البقاع. أما بالنسبة للنشاطات العسكرية فتقع ضمن أربع إطارات أو أنواع هي: (Terril. 1987: 22-35)

- العمليات التي تهدف إلى تخليص المناطق الشيعية من أي وجود أجنبي وتمثلت هذه العمليات بعمليات الاغتيال والعمليات الاستشهادية ومن هذه العمليات: تدمير السفارة الأمريكية، معسكر قوات المارينز في بيروت، معسكر القوات الفرنسية، ومقر الحاكم العسكري الإسرائيلي في صور، ونتج عن هذه العمليات العديد من القتلى مما دفع بالقوات

الأمريكية والفرنسية إلى الانسحاب من لبنان، أما قوات الاحتلال الإسرائيلي فقد انسحبت إلى الشريط الحدودي إلى ما عرف بالحزام الأمني.

- العمليات التي تهدف إلى دعم إيران في حربها ضد العراق ومن هذه العمليات تدمير السفارة العراقية في بيروت، والسفارتين الأمريكية والفرنسية في الكويت في محاولة لثني الكويت عن تقديم الدعم للعراق، هذا بالإضافة إلى بعض التفجيرات في باريس لإجبار فرنسا على وقف تزويد العراق بالأسلحة، وقد أدى وقف النار بين العراق وإيران إلى نهاية هذه الحملة.

- العمليات التي هدفت إلى تحرير عناصر وأتباع حزب الله مثل عملية خطف الطائرة الأمريكية لتحرير احد العناصر من السجون الإسرائيلية، وعملية خطف الطائرات الكويتية لتحرير عناصر الحزب الذين تم القبض عليهم في الكويت، إضافة إلى ذلك فقد تم اختطاف عدد من الأجانب في لبنان وكان معظمهم من الرعايا الغربيين.

- المعارك التي شنها الحزب ضد الحركات المنافسة للسيطرة على بيروت وقرى الجنوب، وكان حزب الله قد اصطدم مع الحزب القومي السوري للسيطرة على الطرق بين البقاع والجنوب اللبناني، كما اصطدم مع حركة أمل الشيعية للسيطرة على قرى الجنوب.

بناء على المصادر الأمريكية والإسرائيلية فإن لحزب الله ثلاثة فروع للعمليات الاستخباراتية وكما يلي: (Terril. 1987: 22-35)

أ. فرع استخبارات إسرائيل وهو معني أساساً بتجنيد العملاء وجمع المعلومات عن الأهداف والقواعد العسكرية الإسرائيلية، كما ويهتم الفرع بجمع المعلومات لصالح إيران والقيام بالتجسس اللاسلكي فرع الأمن الوقائي ومسئول عن الأمن داخل الحزب وكذلك الاستخبارات المعاكسة كما انه الفرع المسؤول عن مراكز التحقيق والسجون.

ب. فرع دعم الفلسطينيين وهو مسئول عن الفلسطينيين الذين يعملون ضمن مناطق حزب الله بناء على معلومات معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى حيث يقدم لهم التمويل والأسلحة، لكن من الممكن أن لا يكون وجود لمثل هذا الفرع نظراً لعدم قيام الفلسطينيين بعمليات من الجنوب اللبناني إلا إذا كان حزب الله قد نجح بتجنيد وإرسال العملاء إلى داخل الأراضي الفلسطينية لتقديم المشورة إلى بعض التنظيمات الفلسطينية.

مما تقدم يرى الباحث أن حزب الله نشأ في ظل بيئة محلية وإقليمية مكنت له موطئ قدم على الساحة اللبنانية، واستطاع الحزب أن يؤسس لقاعدة شعبية تجاوزت محيطه الشيعي واللبناني إلى محيطه العربي والإسلامي، فمن الحرب الأهلية اللبنانية إلى الثورة الإيرانية ثم

الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وفي ظل عجز النظام العربي من لعب دور فاعل في إيجاد حلول للواقع العربي برز الحزب وكأنه المدافع عن الحقوق والقضايا العربية.

المطلب الخامس: القاعدة

القاعدة أو تنظيم القاعدة هي منظمة أو حركة متعدد الجنسيات سنية إسلامية أصولية، تأسست في الفترة بين أغسطس 1988 وأواخر 1989 / أوائل 1990، تدعو إلى الجهاد الدولي. تتركز حالياً وبكثافة في اليمن، وخاصة في المناطق القبلية والمناطق الجنوبية، والمسمى بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب. هاجمت القاعدة أهدافاً مدنية وعسكرية في مختلف الدول، أبرزها هجمات 11 سبتمبر 2001، تبع هذه الهجمات قيام الحكومة الأمريكية بشن حرب على الإرهاب، تشمل التقنيات التي تستخدمها القاعدة الهجمات الانتحارية والتفجيرات المترامنة في أهداف مختلفة، والتي يقوم بها أحد أعضاء التنظيم الذين تعهدوا بالولاء لأسامة بن لادن أو بعض الأفراد الذين خضعوا للتدريب في أحد المخيمات في أفغانستان أو السودان، تشمل أهداف القاعدة إنهاء النفوذ الأجنبي في البلدان الإسلامية، وإنشاء خلافة إسلامية جديدة. وتعتقد القاعدة أن هناك تحالفاً مسيحياً - يهودياً يتآمر لتدمير الإسلام، كما تستبجح قتل المدنيين في سبيل الجهاد (الياسري، 2011:3).

استطاع التنظيم بعد هذه العملية القيام ببعض العمليات المنفرقة، ولكن ليس بقوة هجمات 11 سبتمبر، وجاء بعدها الرد الأمريكي قاسياً، فبدأ بإسقاط نظام طالبان الذي كان يحمي ويؤوي أعضاء القاعدة، ثم مطاردة أعضاء القاعدة في كل مكان في العالم، خاصة في أفغانستان وباكستان، إضافة إلى أخذ العديد من الإجراءات الأمنية والسياسية والإعلامية والاقتصادية ضد تنظيم القاعدة. لذلك، يمكن القول إن التنظيم قبل مقتل أسامة بن لادن قد مر بثلاث مراحل: (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006:85)

(أ) مرحلة التأسيس:

وهي المرحلة الأولى في حياة التنظيم، حيث تم التحالف بين بعض التيارات الجهادية وتكوين جبهة موحدة من أجل مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في أماكن متفرقة في العالم، مخالفين في ذلك مبدأ "العدو القريب أولي بالقتال من العدو البعيد"، فأصبح المبدأ الجديد المعمول به هو أن قتال العدو البعيد، المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين وإسرائيل، أولي بالقتال من العدو القريب، وهو الحكومات في الدول الإسلامية.

قال الصحفي "بيتر بيرجن" أنه حصل على وثيقتين من سرايفو في مكتب المؤسسة الخيرية الدولية، تشيران إلى أن المنظمة التي تأسست في أغسطس 1988، لم يسميها المجاهدون بهذا الاسم، وأن هاتين الوثيقتين تحتويان على محاضر الاجتماعات التي عقدت لتأسيس مجموعة عسكرية جديدة، وتحت اسم "القاعدة". "اتفق بن لادن مع المشاركين في تلك

الاجتماعات في 20 أغسطس 1988، على أن " القاعدة" ستكون الجماعة الرسمية التي تجمع الفصائل الإسلامية التي هدفها رفع كلمة الله والانتصار لدينه. وكانت هناك قائمة شروط للعضوية مثل السمع والطاعة وحسن الخلق والتعهد بطاعة القادة .وفقا لرايت، فاسم "تنظيم القاعدة" لم يستخدم في التصريحات العلنية مثل فتوى 1998 لقتل الأمريكيين وحلفائهم، ذلك لأن "وجودها كان لا يزال سرياً." وذكر رايت أن القاعدة تشكلت في 11 أغسطس 1988، في اجتماع مع عدد من كبار قادة الجهاد الإسلامي المصري مثل سيد إمام الشريف وأيمن الظواهري وعبد الله عزام مع أسامة بن لادن، حيث اتفق على توظيف أموال بن لادن مع خبرة منظمة الجهاد الإسلامي، ومواصلة الجهاد في مكان آخر بعد أن انسحب السوفييت من أفغانستان (Wright, 2008: 56-61) .

وفي أبريل 2002، أصبح اسم المجموعة "قاعدة الجهاد". وكان ذلك "... نتيجة لعملية الدمج بين فرع الجهاد في مصر بقيادة أيمن الظواهري مع بن لادن والجماعات التي تحت سيطرته، بعد عودته إلى أفغانستان في منتصف التسعينات من القرن الماضي " وفي البداية، كان الهدف من تأسيس القاعدة محاربة الشيوعيين في الحرب السوفيتية في أفغانستان، بدعم من الولايات المتحدة التي كانت تنظر إلى الصراع الدائر في أفغانستان بين الشيوعيين والأفغان المتحالفين مع القوات السوفيتية من جهة والأفغان المجاهدين من جهة أخرى، على أنه يمثل حالة صارخة من التوسع والعدوان السوفييتي. مولت الولايات المتحدة عن طريق المخابرات الباكستانية المجاهدين الأفغان الذين كانوا يقاتلون الاحتلال السوفيتي في برنامج لوكالة المخابرات المركزية سمي بـ "عملية الإعصار." في الوقت نفسه، تزايدت أعداد العرب المجاهدين المنضمين للقاعدة الذين أطلق عليهم "الأفغان العرب" للجهاد ضد النظام الماركسي الأفغاني، بمساعدة من المنظمات الإسلامية الدولية، وخاصة مكتب خدمات المجاهدين العرب، الذي أمدهم بأموال تقارب 600 مليون دولار في السنة تبرعت بها حكومة المملكة العربية السعودية والأفراد المسلمين وخاصة من السعوديين الأثرياء المقربين من أسامة بن لادن.

وكان عبد الله عزام وابن لادن قد أسسا مكتب الخدمات في بيشاور باكستان في عام 1984. ومنذ عام 1986، افتتح المكتب شبكة من مكاتب التجنيد في الولايات المتحدة، أبرزها كان مركز اللاجئين "كفاح" في مسجد الفاروق في شارع الأطلسي ببروكلين. ومن بين أبرز الشخصيات في مركز بروكلين، "العميل المزدوج" علي محمد الذي أطلق عليه جاك كلونان عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي اسم "المدرّب الأول لابن لادن". و"الشيخ الضريّر" عمر عبد الرحمن رائد عملية تجنيد المجاهدين في أفغانستان (الزرقاوي، 2005:4).

كما شهدت تلك المرحلة بناء الهيكل التنظيمي للقاعدة، حيث تم تحديد الأمير ومجلس الشوري ونائب الأمير، وكذلك تحديد اللجان التي يقوم عليها التنظيم، مثل اللجنة العسكرية، واللجنة المالية، ولجنة الشريعة، وكذلك لجنة الفتوى، ولجنة الإعلام. وبعد ذلك، تم الإعلان عن التنظيم في منتصف فبراير سنة 1998.

(ب) مرحلة النشاط والتنفيذ:

قام التنظيم خلالها بتنفيذ العمليات التي أنشئ التنظيم من أجلها، وهي العمليات التي كانت تستهدف في مجملها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وإسرائيل تحت مسمى "قتال اليهود والصليبيين"، والذي جعل من تنظيم القاعدة شبكة عابرة للحدود. وتأسس التنظيم من عدة تنظيمات من مناطق مختلفة من العالم ساعدت تنظيم القاعدة في أن يكون صاحب أذرع طويلة قادرة علي توجيه الضربات في مناطق مختلفة من العالم ما بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، إضافة إلي العملية الشهيرة داخل أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، وهي هجمات 11 سبتمبر.

يعتقد أن المجاهدين الأفغان في الثمانينات، كانوا مصدر إلهام لجماعات إرهابية في دول مثل أندونيسيا والفلبين ومصر والسعودية والجزائر والشيشان ويوغوسلافيا السابقة. ووفقاً للمصادر الروسية، يعتقد أن مرتكبي التفجير الأول لمركز التجارة العالمي عام 1993، استخدموا دليلاً كتبته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للمقاتلين في أفغانستان عن كيفية تصنيع المواد المتفجرة. كان مكتب الخدمات يوفر دوراً لضيافة المجاهدين في بيشاور في باكستان قرب الحدود الأفغانية، ومعسكرات شبه عسكرية للتدريب في أفغانستان لإعداد مجندين دوليين غير أفغان لجبهة الحرب الأفغانية، وقد أقنع عزام ابن لادن بالانضمام إلى مكتب الخدمات، الذي استخدم ماله الخاص وعلاقاته مع "العائلة المالكة في السعودية وأصحاب المليارات النفطية في الخليج"، لبذل المزيد من الجهد لمساعدة المجاهدين. (الحمادي، 4:2005)

لم يكن الدور الذي يقوم به مكتب الخدمات والمتطوعين المسلمين الأجانب، أو "الأفغان العرب" في الحرب كبيراً. فمن بين الـ 250,000 مجاهد أفغاني الذين قاتلوا السوفييت الشيوعيين والحكومة الأفغانية، لم يكن هناك أكثر من 2,000 مجاهد أجنبي في أي فترة من فترات الحرب في وقت واحد. ومع ذلك، فإن المجاهدين المتطوعين الأجانب، كانوا من 43 دولة وعدد الذين شاركوا في الحرب الأفغانية في الفترة بين عامي 1982 و 1992، كان 35,000. وفي نهاية الحرب، انسحب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان في عام 1989، وظلت حكومة محمد نجيب الله الأفغانية الشيوعية لمدة ثلاث سنوات بعد الحرب، قبل أن تسقطت على يد عناصر من المجاهدين. وأعقب ذلك حالة من الفوضى، في وجود قادة

المجاهدين الغير قادرين على الاتفاق على هيكل الحكم، الذين واصلوا تنظيم تحالفات تقاثل من أجل السيطرة على الأراضي، مما أحال البلاد إلى حالة من الدمار. مع نهاية المهمة العسكرية السوفيتية في أفغانستان، أراد بعض المجاهدين توسيع نطاق عملياتهم لتشمل مدّ الجهاد الإسلامي في أجزاء أخرى من العالم، كإسرائيل وكشمير. ولتحقيق تلك الطموحات، تشكلت عدة منظمات متداخلة ومتشابكة ومنها تنظيم القاعدة، الذي شكله أسامة بن لادن مع اجتماع أولي عقد في 11 أغسطس 1988 تمنى ابن لادن القيام بعمليات غير عسكرية في مناطق أخرى من العالم، ولكن في المقابل كان عزام يريد الاستمرار في التركيز على الحملات العسكرية. وبعد اغتيال عزام في عام 1989، انقسم مكتب الخدمات وانضم عدد كبير إلى تنظيم ابن لادن. في نوفمبر 1989، ترك علي محمد وهو رقيب سابق في القوات الخاصة في فورت براغ، نورث كارولينا، الخدمة العسكرية وانتقل إلى سانتا كلارا، كاليفورنيا، ثم سافر إلى أفغانستان وباكستان، وشارك في خطط ابن لادن. وبعد ذلك بعام في 8 نوفمبر 1990، داهم مكتب التحقيقات الفيدرالي منزل السيد نصير شريك علي محمد في نيوجيرسي، واكتشف الكثير من الأدلة على المخططات الإرهابية، بما في ذلك خطط لتفجير ناطحات سحاب في مدينة نيويورك أدين السيد نصير في عام 1993 بتفجير مركز التجارة العالمي، وبقتل الحاخام مائير كاهانا في 5 نوفمبر 1990. ويقال أن علي محمد في عام 1991، ساعد في تنسيق نقل أسامة بن لادن إلى السودان (Wright, 2006: 133-134)

بين عامي 1992 و1996، ارتكز أسامة بن لادن والقاعدة في السودان، بناءً على دعوة من حسن الترابي. وخلال هذه الفترة، ساعد بن لادن الحكومة السودانية، واشترى أو إنشأ عدة مؤسسات للأعمال وأقام معسكرات لتدريب المقاتلين، كان الظواهري وجماعة الجهاد الإسلامي المصري بمثابة النواة لتنظيم القاعدة، ولكنهم اشتركوا أيضاً في عمليات منفصلة ضد الحكومة المصرية، وكانوا أسوأ حظاً في السودان. ففي عام 1993، قتلت تلميذة صغيرة في محاولة فاشلة للجهاد الإسلامي المصري لاغتيال رئيس الوزراء المصري عاطف صدقي، وتحول الرأي العام المصري ضد تفجيرات الجماعات الإسلامية. ألقى الشرطة القبض على أكثر من 280 من أعضاء الجهاد وأعدم ستة. وفي عام 1995، كانت المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري حسني مبارك التي أدت إلى طرد الحكومة السودانية لحركة الجهاد في مايو 1996 من أراضيها. (Reidel, 2008: 52)

وتعتبر هذه فترة الازدهار والنشاط بالنسبة لتنظيم القاعدة، وهي أيضاً الفترة التي شهدت وجود تنظيمات تفرعت عن تنظيم القاعدة، وجماعات أعلنت ولاءها وتبعيتها له في أكثر من منطقة جغرافية من العالم، وبعضها كان يتلقى التعليمات على الأرجح مباشرة من القيادة المركزية للقاعدة، وبعضها الآخر كان يتحرك بقدر أكبر من الاستقلالية. ومن أبرز

المواقع الجغرافية التي شهدت تنظيمات متفرعة عن القاعدة: العراق، والسعودية، واليمن، والمغرب العربي، والقرن الإفريقي، وجنوب شرقي آسيا. (جريدة المصري اليوم، 2 مايو 2011:13)

(ج) مرحلة الهروب والاختباء:

وهي المرحلة التي أعقبت هجمات سبتمبر بعد الرد الأمريكي القوي، الذي تمثل بداية في إسقاط النظام القائم في أفغانستان وهو نظام طالبان، ثم مطاردة فلول القاعدة وقيادتها في أفغانستان وباكستان وكل دول العالم بمساعدة العديد من دول العالم، حيث إنه في هذه الفترة، كان كل ما يستطيع أن يفعله قادة القاعدة وأفرادها هو النجاة بأنفسهم من القتل أو الاعتقال. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، لم يكن للتنظيم أن يفعل أكثر من ذلك، وهو الحفاظ علي البقية الباقية من أفرادها، ورغم ذلك سقط العديد من قادة القاعدة في قبضة الولايات المتحدة، مثل أبي زبيدة الفلسطيني، وكذلك رمزي بن الشيبه اليمني الأصل، وعبدالسلام الحيلة وغيرهم، بالإضافة إلي قتل بعض القادة الآخرين.

هذا بجانب التضييق الشديد علي القاعدة وأفرادها اقتصادياً وعسكرياً وأمنياً، في ظل الملاحقة القوية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي سخرت كل ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في تتبع قيادات القاعدة وأفرادها، إضافة إلي المساعدة الاستخباراتية الكبيرة من العديد من دول العالم.

أصبحت أفغانستان بعد انسحاب السوفييت بلا سلطة حاكمة لمدة سبع سنوات، وعانت من القتال المستمر بين الحلفاء السابقين ومجموعات مختلفة من المجاهدين. وخلال التسعينات، بدأت قوة جديدة تظهر، وهي حركة طالبان التي ترجع أصولها إلى طلاب المدارس في أفغانستان، والذين تيتم الكثير منهم من جراء الحرب، وكثير منهم تلقوا تعليمهم في شبكة من المدارس الإسلامية المنتشرة سواء في قندهار أو في مخيمات اللاجئين على الحدود الأفغانية الباكستانية. وكان خمسة من قادة طالبان من خريجي مدرسة واحدة، دار العلوم الحقانية المعروفة أيضاً باسم "جامعة الجهاد"، التي تقع في بلدة صغيرة في أكورا خاتاك قرب بيشاور في باكستان، والتي كان يدرس بها الكثير من اللاجئين الأفغان. كانت هذه المؤسسة تعكس المعتقدات السلفية في تعليمها، ويأتي الكثير من تمويلها من تبرعات خاصة من الأثرياء العرب، الذين يتصل بهم بن لادن. وهناك أربعة من القيادات البارزة بما فيهم زعيم طالبان الملا محمد عمر مجاهد درسوا في مدرسة مشابهة في قندهار بأفغانستان. وفي وقت لاحق، انضم الكثير من المجاهدين إلى جانب طالبان لقتال محمد نبي محمدي رئيس حزب الحركة الانقلابية في فترة الغزو الروسي (Rashid, 2002:19).

كل هذه العوامل السابقة جعلت تنظيم القاعدة في حالة ركود شديد، بعد أن أصيب معظم أجزائه بالشلل أو باليتر.

لم يكن يدري أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، عندما ذهب إلى أفغانستان عام 1979 وهو أحد الشباب المسلمين العاديين الذين ذهبوا للجهاد في أفغانستان لنصرة الإسلام، أنه سوف يصبح أخطر رجل في العالم بعد 22 عاماً، وأن أكبر قوة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية سوف تحشد كل قوتها من أجل القضاء عليه. فأسامة بن لادن عندما ذهب إلى أفغانستان في بداية رحلته لم يكن يتمتع بأي مميزات قيادية معينة أو كاريزما خاصة، بل إنه ذهب إلى هناك كمن يستطلع الأمور ويقيم المواقف، ثم بدأ في الانخراط في صفوف المجاهدين العرب تحت قيادة الشيخ عبدالله عزام، حيث شارك في المعارك في الخطوط الأمامية، وتعرض لإصابة مباشرة في بعض المعارك، ثم بدأ يلعب دوراً مهماً في خدمة الجهاد الإفغاني عن طريق حشد الشباب المسلم من جميع دول العالم للجهاد في أفغانستان، وكذلك إنشاء معسكر الأنصار لتدريب الشباب علي القتال.

يرى الباحث هنا أن السياسة الخارجية الامريكية قد شهدت تطورات كبيرة ومتلاحقة أثرت في مجملها على العلاقات الدولية وتأثرت بالأحداث السياسية سواء على مستوى العالم الاسلامي أو في الاطار العربي ومنذ أن برزت حركات الاسلام السياسي إلى الساحة الدولية كفاعل مؤثر بعد أحداث الحادي عشر من أيلول فاصبحت للولايات المتحدة الامريكية مواقف وردود أفعال إتجاه هذه الحركات والتي حاول الباحث أن يعرف بأهمها وهي حركة الإخوان المسلمين وجبهة الانتقاذ الإسلامية الجزائرية وحزب الله وحركة حماس والجهاد الإسلامي والقاعدة. والتي إستطاعت أن يكون لها دور مؤثر وحقيقي في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه القضايا العربية والإقليمية والتي تحاول ترتيب أوقها السياسية وفق معطيات كل مرحلة وطبيعة الظروف السياسية التي تشهدها المنطقة العربية.

الفصل الثالث

الولايات المتحدة الأمريكية والإسلام السياسي

أدى انتهاء الحرب الباردة إلى تغييرات ملحوظة في السياسة الخارجية الأمريكية. فقد أصبح متاحاً أمام الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم التدخل في أي مكان في العالم دون عوائق باستثناء الاعتبارات الداخلية فقط. كما أدى انتهاء الحرب الباردة إلى ظهور قوى عالمية جديدة فرضت نفسها على اهتمام صانع القرار الخارجي الأمريكي. فلم يعد الحلفاء الأوروبيون بحاجة إلى المظلة النووية الأمريكية، وبالتالي فإنهم لن يظلوا تابعين تماماً للقيادة الأمريكية كما كان الحال من قبل. وأصبحت الأمور التجارية تحتل قائمة الأولويات لدى السفراء الأمريكيين في الخارج، مثلما كان الأمر بالنسبة لسفراء الدول الأوروبية الحليفة لسنوات طويلة.

ولعل من أبرز وأشد التحولات التي نتجت عن انتهاء الحرب الباردة هو تحول الموقف الأمريكي من الإسلام إلى النقيض. فقد كان ينظر إلى الإسلام خلال الحرب الباردة على أنه حليف لأمريكا في حربها ضد الشيوعية، على أساس أن حكومات الدولة المسلمة كانت تعادي الشيوعية الإلحادية عداً شديداً، وقد حاربت الولايات المتحدة الشيوعية كثيراً وفي كل مكان، ولعل آخر هذه الحروب، هو ما حدث في أفغانستان حيث تلقى المجاهدون الأفغان نحو ثلاثة بلايين دولار من المخابرات المركزية الأمريكية في حربهم لطرد الروس من بلادهم. وقدمت وسائل الإعلام الأمريكية هؤلاء المجاهدين إلى الشعب الأمريكي وإلى العالم على أنهم أبطال يناضلون من أجل الحرية، إتخذت الولايات المتحدة الأمريكية مواقف معادية لحركات الإسلام السياسي تعكس توجهات السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه المسلمين كنتيجة لآحداث الحادي عشر من ايلول وما ترتب عليها من حالة صدام بين الحضارة الغربية والإسلام ، ولتناول موضوع موقف السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الإسلام السياسي وحركات الإسلام السياسي سوف يتم تقسيم الفصل الى المبحثين التاليين :

المبحث الأول: الخطاب الأمريكي الأيديولوجي والثقافي إتجاه الإسلام السياسي

المبحث الثاني: نظرة الرأي العام الأمريكي إلى الإسلام والمسلمين

المبحث الأول

الخطاب الأمريكي الأيديولوجي والثقافي إتجاه الإسلام السياسي

شكّلت أحداث 11 سبتمبر بوصفه "إرهاباً" نتج عنه ما سُمي "الحرب على الإرهاب" - منعطفاً أساسياً وتحولاً جذرياً لنوعية الخطاب والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية، والأخطر من ذلك أن هذا التحدي قد أتى من كيان غير معترف به في كل من القاموسين: السياسي والدبلوماسي على الصعيد العالمي. ومقاربة السلوك الأمريكي في حربه المعلنة من منظور ديني يبدو صعباً؛ إذ يمكن تفسير الممارسات الأمريكية على أنها "حرب على الإسلام"

إن النظر إلى "الحرب على الإرهاب" ومجالاتها المتعددة من العسكري "الاستعمار"، والسياسي تغيير الأنظمة ونشر الديمقراطية، إلى الديني المحافظون الجدد يطالبون بالتجديد الإسلامي، وتغيير المناهج ومفرداتها مما يفرض التعامل معها برؤية مركبة لا يكفي فيها النظر في حدود "الأمن القومي الأمريكي" ومتطلباته فقط، بل لا بد أيضاً من استعادة عقيدة "التهديد الإسلامي" الكامنة مسبقاً في مخيلة الرأي العام الأمريكي والغربي والمتمثلة في أحداث سبتمبر وخطاب القاعدة، وفي تهديد وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة، وكذلك حضور حلم الإمبراطورية الأمريكية "المزدوج المقاصد في الشرق الأوسط: ببسط السيطرة على أرضه باعتبارها قلب العالم من بداية التاريخ وحتى حاضره ويمد يده إلى مكامن البترول تحتها باعتبارها محرك التقدم المضمون حتى هذه اللحظة وحتى حينما تحولت "الحرب على الإرهاب" من نيويورك إلى كابول، ثم من كابول إلى بغداد، "كانت هناك أحوال إنسانية، وصراعات سياسية، ومطالب إمبراطورية، وضرورات بترولية، ولوازم انتخابية" تقف وراء السياسة الأمريكية وحربها.

ومن ضمن هذه الرؤية المركبة تبدو الولايات المتحدة -ولا سيما "المحافظين الجدد"- معنية بالموضوع الأيديولوجي؛ تغييراً لمناهج تعليم، أو حضاً على تأويل أشد عصرية للدين في البلدان الإسلامية، أو نشراً وتعميماً لمنتوج أمريكا الثقافي، فضلاً عن "عقيدة" أمن إسرائيل التي تشكل ثابتة من ثوابت السياسة الأمريكية بغض النظر عن الإدارة الحاكمة في البيت الأبيض. ويتناول هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: السياق الفكري والأيديولوجي الأمريكي إتجاه حركات الإسلام السياسي

المطلب الثاني: صراع المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركات الإسلام السياسي

المطلب الثالث: الدور السياسي العربي والإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: السياق الفكري والأيديولوجي الأمريكي إتجاه حركات الإسلام السياسي

تحاول الولايات المتحدة إقامة علاقات صداقة وتعاون مع العالم الإسلامي، ومع الدول المسلمة من اندونيسيا شرقاً إلى المغرب غرباً، على أساس أن المسلمين يشكلون نحو خمس سكان العالم، ولكن على العكس من ذلك بدأت في الولايات المتحدة الحملة الموجهة ضد حركات الإحياء والصحوّة الإسلامية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، مإتجاهلة تماماً ضرورة التفرقة بين الحركات الإسلامية المتعددة، ومفترضة أن الصراع بين الصحوّة الإسلامية وبين الغرب ، لقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى ظهور المخاوف التي كانت ساكنة أثناء هذه الحرب إتجاه الإسلام. وقد عبر عن هذه المخاوف صامويل هنتجتون في مقاله الشهير "صراع الحضارات"، إذ قال إن الغرب سيدخل في صراع مع الحضارات التي تختلف في قيمها وفي مصالحها مع الحضارة الغربية. وأوصى بالحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي ودعمه خاصة في شرق وجنوب غرب آسيا التي تعد المركز الرئيسي للدين الإسلامي ، أن رؤية هانتجتون تتناقض مع رؤية أحد المفكرين المسلمين البارزين وهو الدكتور حسن الترابي الذي قال في حوار له بمركز دراسات الإسلام والعالم في فلوريدا سنة 1993: إن المستفيدين من النظام العالمي القائم اقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً وعسكرياً سوف يجدون أن الإسلام يمثل تحدياً لهم لأنه يدعو إلى العدل، ولن يسمح المسلمون بوضع العالم كله في بوتقة واحدة أو في نظام سياسي أو اقتصادي واحد. فمن منطلقات إنسانية يجب علينا السماح بمزيد من التعددية والحرية والتنوع، وأن نصل من خلال الحوار والتفاعل إلى التعاون ، (يوسف، 6:2001 8).

إن تحليل القوى المؤثرة على الحملة ضد الإسلام في الولايات المتحدة يوضح أن الأفكار التي يروج لها قادة إسرائيل حول الخطر الإسلامي، وقد وجدت من يتبناها ويروج لها سواء بين مؤيدي إسرائيل أو بين غيرهم، وتستهدف الحملة الدعائية التي تقوم بها إسرائيل ضد الإسلام في الولايات المتحدة الرأي العام الأمريكي بصفة عامة، وصانع القرار في الإدارة والكونجرس الأمريكي بصفة خاصة ، لتبني مفاهيم تحقق الاهداف الصهيونية في ضل ضعف قدرة الدول الاسلامية وعدم قدرتها على استغلال امكانياتها .

إن انتهاء الحرب الباردة لا ينبئ بقيام نظام عالمي جديد، بقدر ما ينبئ باشتعال النزعات الأصولية والقومية المتعصبة، إن الأيديولوجية الفاشية والأيديولوجية النازية التي كانت قائمة في الثلاثينيات من القرن الماضي ظهرت مرة أخرى في أماكن من العالم الإسلامي في صورة الأصولية الإسلامية، التي تشكلت في حركات شعبية ديكتاتورية ومعادية للغرب، والتي تستهدف تعليم الصليبيين الحاليين بعض الدروس في العنف المتطرف، ولا شك أن مناطق العالم التي تعاني حالياً من أعمال العنف هي المناطق التي يظهر فيها المتطرفون

الإسلاميون، فالغرب لا يمكن أن يسمح بأن يحل نمط من الديكتاتورية محل الآخر، أي أن تحل الأصولية الإسلامية محل الشيوعية.

ويركز فريق آخر من الصحفيين والكتاب على مهاجمة حكومات بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط التي تساند الإرهاب الإسلامي من وجهة نظرهم مثل إيران والسودان، وعلى سبيل المثال كتب ستيفن هولمز من واشنطن 2003 حول كيف أن الأصولية الإسلامية سوف تقلب موازين القوى في الشرق الأوسط، مكرراً الاتهامات الموجهة إلى إيران برعاية ودعم مراكز لتدريب الإرهابيين في الأراضي السودانية، ومنتقداً العلاقات العسكرية والاقتصادية القوية بين إيران والسودان، دون أن يذكر سبباً واحداً يمنع قيام مثل هذه العلاقات القوية بين دولتين مسلمتين. وفي هذا المجال يتبين أن هذا الصراع هو خوف من عدالة الإسلام كما جاء على لسان الترابي بأن عدالة الإسلام لها جاذبية لدى الشعوب الغربية حين ينظر لمبادئ الإسلام التي تقوم على العدل والمساواة والحرية هي التي تمثل الدين الإسلامي الصحيح بغض النظر عن التطبيق الحالي للإسلام من قبل بعض الجماعات. وستتم معالجة الموضوع بالنقاط التالية:

أولاً: السياق التاريخي

يعتبر عدد من المحللين أن أول مواجهة سياسية مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية مع الإسلام السياسي كانت مع الثورة الإيرانية، إذ لم تشهد العلاقة قبل ذلك مواجهات سياسية حقيقية، وإنما حالة من التوافق بين الطرفين في مواجهة الخطر الشيوعي - الذي كان يشكل الاعتبار الأول في سياق مصادر التهديد وفق الرؤية الأمريكية - وفي مواجهة الأنظمة العربية القومية المتحالفة إلى درجة كبيرة مع الاتحاد السوفيتي، حيث تحالفت الولايات المتحدة مع الأنظمة العربية المحافظة، والتي كانت على علاقة إيجابية عموماً بالحركات الإسلامية، وعلى الرغم من الصدمة التي أصابت السياسة الخارجية الأمريكية من حدثين رئيسيين في المنطقة مع بدايات عقد الثمانينات من القرن الماضي، وهما: (سليمان والشيشاني، 2002: 12)

الأول: الثورة الإيرانية 1979، وما صاحبها من أزمة الرهائن، والتي أربكت السياسة والمحللين الأمريكيين في بناء مقاربة عميقة للتعامل مع الحالة الإسلامية السياسية المتنامية بشكل كبير .

الثاني: مقتل السادات 1981، على يد مجموعة من جماعة الجهاد المصرية على خلفية اتفاقية السلام مع إسرائيل والتي رعتها أمريكا، إلا أن التوجه الأمريكي بقي على موقفه بعدم خلق مواجهة مع الإسلام السياسي، والتأكيد على اعتبار الخطر الشيوعي والأنظمة المتحالفة معه هو التهديد الرئيس للمصالح الأمريكية؛ بل ساهمت الولايات المتحدة في تقوية

وتعزيز الحركات الإسلامية الجهادية، ودعمها لمواجهة الاجتياح السوفيتي لأفغانستان عام 1981، وساعدت هي وحلفاؤها من الدول العربية الجهاد الأفغاني وزودته بالمال والسلاح والتسهيلات والدعم الإعلامي والسياسي، لدرجة أن الإعلام الأمريكي كان يطلق على المجاهدين الأفغان ومن معهم من العرب مصطلح "Freedom Fighters" وربما ارتبطت صورة الإسلام السياسي بشكل كبير لدى الحس العام الأمريكي في فترة الثمانينات من القرن الماضي بالخميني والقذافي، لما كان الإعلام الغربي يغرسه من صور وأفكار حولهما، إلا أنه ومع انتصار المجاهدين الأفغان، ونهاية الحرب الباردة، وما تلاها من تفرد أمريكي في الهيمنة على العالم، وما ارتبط بذلك من إعادة واشنطن لتعريف مصالحها في العالم وفي المنطقة، وإعادة ترتيب مصادر التهديد، وحرب الخليج الثانية التي رافقها وجود القوات الأمريكية في الخليج على بحر من النفط، وما تلا ذلك من مشروع التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، هذه البيئة الدولية والإقليمية الجديدة، خلقت بدورها تغييراً جذرياً في طبيعة العلاقة بين الإسلام السياسي والولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة العربية، وقد بدا أن هناك تعارضاً كبيراً بين مشروع كلا الطرفين في المنطقة، ولم يفترق كلا التوجهين الإسلاميين؛ "السلمي والجهادي" في رفض السياسة الأمريكية في المنطقة، وإن اختلف منهج كل منهما في مواجهتها. لقد شكلت حرب الخليج الثانية تحولاً حقيقياً في العلاقة بين الطرفين، حيث وقفت غالبية الحركات الإسلامية الشعبية ضد الولايات المتحدة، ونظرت إلى الوجود الأمريكي على أنه احتلال، ورفضت فيما بعد مؤتمر التسوية، وما تمخض عنه من معاهدات أوسلو ووادي عربة، بل إنَّ المواجهة انتقلت إلى الطابع العسكري، حيث اشتبكت مجموعات من الجماعات الجهادية مع القوات الأمريكية في الصومال عام 1993، وقامت بتفجير الرياض عام 1995، وتفجير الخبر عام 1996، وتفجير سفارتي الولايات المتحدة في كل من نيروبي ودار السلام عام 1998، وتفجير المدمرة الأمريكية كول عام 2001 في اليمن. وكان أسامة بن لادن قد أعلن في النصف الثاني من التسعينات 1998 تأسيس الجبهة الإسلامية لمقاتلة الصليبيين واليهود. في المقابل قامت الولايات المتحدة بالرد على عملية تفجير السفارتين من خلال قصف معسكرات القاعدة في أفغانستان، ومصنع الشفاء في السودان، والمضي في التنسيق الأمني مع الدول العربية، ومحاصرتها مالياً واقتصادياً من خلال ما يعرف بسياسة تجفيف منابع الأصولية . (جرجس، 1997:45)

تمخض عن هذه المواجهات والتناقضات السابقة أحداث 11 أيلول، والتي عبرت عن ذروة الأزمة بين الإسلام الجهادي وبين الولايات المتحدة، أدت هذه الأحداث إلى الحرب الأفغانية، والتي جاءت في سياق حرب طويلة الأمد أعلنتها الولايات المتحدة -يطلق عليها البعض الحرب الباردة الثانية- ضد الإرهاب .

ثانياً: الحرب الأفغانية

تعتبر الحرب الأفغانية أول حرب معلنة وصريحة بين الولايات المتحدة ومستودع القوة العسكرية لتنظيم القاعدة المتحالف مع طالبان، وقد انتهت المعركة بإزالة حكم طالبان، وبتشتيت قيادة القاعدة وتدمير قدراتها العسكرية، بالإضافة إلى أسر واعتقال عدد من قياديينها في جزيرة جوانتانامو، ثم ملاحقة أعضاء القاعدة والجماعات الجهادية في كل أنحاء العالم أكثر من ثمانين دولة، واعتقال أعداد كبيرة منهم في عدد من الدول. بينما قامت مجموعات تظهر المؤشرات والدلائل على أنها إسلامية، وقد تكون ذات صلة بتنظيم القاعدة، بعدة عمليات مثل تفجير ملهى بالي في إندونيسيا، وعمليات جزيرة فيلكا في الكويت، واغتيال الدبلوماسي الأمريكي في الأردن، وتفجيرات الرياض والدار البيضاء وغيرها، ومازالت المواجهة بين الولايات المتحدة ومعها تحالف دولي كبير تقوده ضد الإرهاب، من خلال استراتيجية الإدماج توحيد جهود المجتمع الدولي ضد الإرهاب، وبين شبكة القاعدة الهلامية الممتدة في أكثر من ثمانين دولة في العالم، فيما يطلق عليه بعض المسؤولين الأمريكيين حروب الشبكات. (سليمان والشيشاني، 2002: 10)

ثالثاً : مقارنة فكرية

يرى فواز جرجس أن هناك عاملين أساسيين يقفان وراء تحديد العلاقة بين حركات الإسلام السياسي وبين الولايات المتحدة الأمريكية وهما: عامل ثقافي وعامل سياسي/أمني، بالنسبة للجانب الثقافي فهناك صورة لدى فئة كبيرة من الرأي العام الأمريكي والنخب المثقفة والسياسية ترى أن الإسلام عبارة عن ثقافة عدائية، وأنه يتناقض بشكل كبير مع الديمقراطية، وترتبط هذه الفئة بين شكل الحكومة وسلوكها. أما على الجانب السياسي/الأمني فهناك رأي سائد لدى هذه الفئة الكبيرة الممتدة في مراكز صنع القرار الأمريكي والمؤسسات الثقافية والإعلامية ويطلق عليهم جرجس دعاة التصدي بأن الخطر الإسلامي حلّ مكان الخطر الشيوعي، وأن الحركات الإسلامية قد ورثت العداء من الأنظمة القومية السابقة ضد الأمريكيين، ورأوا أنّ الحركات الإسلامية هي التي تملأ الفراغ التهديدي بعد الحرب الباردة. أن الإسلاميين يتعاملون مع الديمقراطية كأداة للوصول إلى السلطة، وأنهم بعد ذلك لن يسمحوا باستمرار الديمقراطية والعملية الانتخابية التصويت لمرة واحدة، كما أنّ وصول هذه الحركات إلى السلطة يهدد المصالح الأمريكية الرئيسية في الشرق الأوسط: النفط وإسرائيل، حيث تعارض هذه الحركات مشروع التسوية الذي ترعاه الولايات المتحدة. (جرجس، 1997: 40).

ومن أبرز دعاة هذا الرأي مارتن أندريك الذي كتب في مقال له في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية 1993: بأنّ أمام العرب طريقين: إما مستقبل تنتشر فيه الأصولية

الإسلامية وتجتاح المنطقة أو مستقبل تسود فيه الليبرالية ويشاركه في هذا الرأي مجموعة كبيرة من الساسة والمنظرين الأمريكيين، لكن التنظير الفكري الأخطر في رسم مستقبل الصراع بين الحركات الإسلامية والولايات المتحدة جاء من صموئيل هانتغتون في كتابه صدام الحضارات، والذي تنبأ فيه بحرب كونية دينية قادمة، قطبها الرئيسين هما الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية المسيحية (Huntingto, 10:1997)

هذا الاتجاه السائد لدى النخبة المسيطرة والمهيمنة في المؤسسات السياسية والثقافية الأمريكية، تعارضه نخبة أخرى ترى ضرورة التمييز بين الإسلام المعتدل وبين الإسلام المتطرف، ولا تجد تناقضاً بين الإسلام وبين العملية الديمقراطية، بل وحمّلت هذه النخبة الإدارة الأمريكية وسياستها المتحالفة مع إسرائيل، والداعمة للأنظمة الفاسدة في العالم العربي مسؤولية المضمون الذي صنع 11 سبتمبر

في الطرف المقابل فإن الحركات الإسلامية، والتي باتت القوة الشعبية الهائلة في العالم العربي والإسلامي نظرت إلى السياسة الخارجية الأمريكية نظرة عدا، ورأت أنّ هذه السياسة التي تقوم على دعم إسرائيل، وتوفير كل وسائل المساعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية لها، وتدعم الأنظمة العربية القمعية الفاسدة في مواجهة الحركات الشعبية، وأنها تتدخل في خصوصيات الشعوب وخياراتها السياسية والحضارية، وترفض الديمقراطية عندما تأتي بالحركات الإسلامية خوفاً على مصالحها الخاصة وحماية لإسرائيل، ولا تميّز بين مقاومة الاحتلال الشرعية وبين الإرهاب، وتتجنّب الحديث عن إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل وتمارسه هي ضد العديد من الشعوب، حيث ضمت اللاتحة الأمريكية للمنظمات الإرهابية كل الحركات الإسلامية التي تقاتل لتحرير أرضها ومنها حزب الله وحماس والجهاد الفلسطيني.

في المحصلة أنّ هذه السياسات المشكّلة للسلوك السياسي الأمريكي في العالم العربي هي سبب العدا بين الحركات الإسلامية وبين الولايات المتحدة. وإذا كان انتقاد السياسة الخارجية الأمريكية قضية مشتركة بين أطراف الإسلام السياسي، فإنّ مواقفها تختلف في الكثير من المسائل، فقد عارضت أغلب الحركات الإسلامية أحداث 11 سبتمبر، كما رفض كثير منها عمليات قتل المدنيين الغربيين، ورفضت التعامل مع الغرب على اعتبار أنه وحدة واحدة ضد العرب والمسلمين، كما أنّ كثيراً من هذه الحركات لا تعتمد العمل العسكري، وإنما تنتهج الطريق السياسي السلمي المدني في التعبير عن مواقفها. (عاروري، 2002: 57)

أمام هذه الحالة من المواجهة بين الإسلام السياسي والولايات المتحدة، فإنّ الحرب الأمريكية على العراق قد أدت إلى زيادة حالة الغليان الشعبي والاحتقان الداخلي في العالم العربي على السياسة الأمريكية والحكومات العربية المتحالفة معها، والمطبّعة مع إسرائيل.

وهنا فإنّ الحركات الإسلامية قد قامت بعمليات مسلحة ضد القوات والمصالح الأمريكية، وسلمية كالمسيرات، والمظاهرات، والاحتجاجات، فهي المؤهلة بأن تقوم بالتعبير عن حالة القهر العام في العالم العربي، وبالتالي فإنّ المرحلة القادمة القريبة تطرح سؤالاً مباشراً عن سيناريوهات العلاقة بين أمريكا وحركات الإسلام السياسي. (Zunes ,13:2001)

ربعاً: الخطاب السياسي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول

من تحليل الخطاب الأمريكي الصادر عن الرئيس جورج بوش بعد 11 سبتمبر 2001 وحتى سبتمبر 2002، ومن خلال قراءة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة التي توجه بها بوش إلى الكونجرس في 20 سبتمبر 2002، يمكن تحديد مجموعة من الإدارات والتوجهات الإستراتيجية الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي تبلور في مجموعة الإستراتيجية الأمريكية العالمية فيما بعد 11 سبتمبر .

إن هجمات 11 سبتمبر 2001 هي ذات طبيعة مختلفة وجديدة لم يتعرض لها الشعب الأمريكي على هذا النحو من قبل، وهي بمثابة حرب شنها أعداء الحرية ضد الشعب الأمريكي، وبالتالي فقد جعل الخطاب الأمريكي أعداء الشعب الأمريكي أعداء لقيمة الحرية، التي اعتبرها بذلك قيمة لصيقة وقاصرة على الشعب الأمريكي " ففي الحادي عشر من سبتمبر قام أعداء الحرية بعمل حربي ضد بلادنا يقول الرئيس الأمريكي ، فلم يقع إعتداء خارجي على الولايات المتحدة الأمريكية بعد الإستقلال حيث كانت الحروب التي تقودها الولايات تقوم على أراضي أجنبية، وعرف الأمريكيون هجمات مباغته، إنما لم تستهدف أبداً من قبل آلاف المدنيين، كل ذلك حدث لنا في يوم واحد، فهبط الليل على عالم مختلف؛ عالم تتعرض فيه الحرية نفسها . للعدوان" (Bush, 2001:5)

تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية إدانة تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، والذي يأويه نظام طالبان باعتباره هو التنظيم المتهم بالقيام بهجمات سبتمبر، وأن هدف هذا التنظيم هو قتل اليهود والمسيحيين، وبذلك فالخطاب الأمريكي يرسي أساساً للصراع الديني ما بين تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإسلامية المشابهة من ناحية، واليهود والمسيحيين من ناحية أخرى باعتبارهما يقفان في جانب واحد ويشكلان فريقاً واحداً ، وإن كان هناك حرص على تأكيد أن هذه الجماعات هي جماعات مرفوضة من جانب الكثير من المسلمين ورجال الدين الإسلامي " إن تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن هو تنظيم إرهابي يمثل أحد فروع التطرف الإسلامي التي يرفضها الدارسون المسلمون وأغلبية رجال الدين الإسلامي، إنها حركة فرعية ترفض التعاليم السلمية للإسلام، ويأمر قائدها الإرهابيين بقتل المسيحيين واليهود، وقتل كل الأمريكيين، ولا يفرقون بين المدنيين والعسكريين، وإن هذه الجماعة وقائدها ترتبط بالعديد من المنظمات الأخرى في دول مختلفة، بما في ذلك تنظيم الجهاد

الإسلامي المصري والحركة الإسلامية في أوزباكستان، وإن هناك الآلاف من هؤلاء الإرهابيين في أكثر من ٦ دول، وقد تم تجنيدهم من جانب دولهم وجيرانهم، وتم إرسالهم لمعسكرات في أماكن مثل أفغانستان، حيث يتم تدريبهم على القيام بعمليات إرهاب، ويتم إرسالهم بعد ذلك إلى دولهم، أو إلى دول أخرى للتخفي فيها من أجل تخطيط وتدريب الشر والدمار، إن أسامة بن لادن له نفوذ كبير في أفغانستان، ويدعم نظام طالبان في السيطرة على معظم هذه الدولة .

ويحرص الخطاب الأمريكي على تأكيد أن عدو أمريكا هو شبكة الإرهاب الراديكالية، وكل حكومة تدعمهم وهم ليسوا بالتالي أصدقاءها من المسلمين في أماكن عديدة: إن عدو أمريكا ليسوا هم أصدقاءنا المسلمين الكثيرين، ولا هو الدول العربية العديدة الصديقة، إن عدونا هو الشبكة الراديكالية للإرهابيين وكل حكومة تقدم لهم الدعم وحين ينطرق إلى الحرب على الإرهاب فهو يؤكد أنها ستبدأ مع القاعدة، ولكنها لن تنتهي عندها، كما يؤكد أنها ستكون حربًا طويلة الأجل ولن تكون معركة واحدة، وسوف يتم تسخير كافة الوسائل المتاحة لكسب هذه الحرب، ويحذر الدول التي تأوي أو تساند الإرهاب بأنها سوف تعامل باعتبارها أعداء للولايات المتحدة الأمريكية، ويطلب من جميع الدول أن تتخذ القرار .

إما أن تكون مع الولايات المتحدة أو ضدها فلا خيارًا ثالثًا ولا طريقًا ثالثًا سيكون مقبولاً، وهو الأمر الذي يجسد الإرهاب السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة ضد دول العالم على اختلافها منذ أحداث ١١ من سبتمبر: فيقول إن حربنا على الإرهاب، وإن كانت تبدأ مع القاعدة إلا أنها لا تنتهي عندها، إنها لن تنتهي حتى يتم الوصول إلى كل جماعة إرهابية في العالم وإيقافها وهزيمتها، إن الأمريكيين لا ينبغي أن يتوقعوا معركة واحدة، ولكن حملة طويلة الأجل على عكس أي حرب أخرى شاهدناها.. إن كل دولة في كل منطقة الآن لديها قرار عليها أن تتخذ إما أن تكون معنا أو مع الإرهابيين، ومن الآن فصاعدًا فإن أي دولة تستمر في إيواء أو مساندة الإرهاب، سوف ينظر إليها على أنها نظام معاد للولايات المتحدة الأمريكية، ويضيف أننا سوف نوجه كل مورد ليكون رهن الإشارة؛ كل وسيلة للدبلوماسية، كل وسيلة للمخابرات، كل أداة لفرض القانون، كل نفوذ مالي، وكل سلاح ضروري للحرب من أجل تعطيل وهزيمة شبكة الإرهاب العالمية" (Bush, 2001:6)

ولكن بوش في هذا الإطار يؤكد في خطاب آخر له على أهمية الأداة العسكرية؛ حيث إن الاعتماد بصفة أساسية هو على الآلة العسكرية في الحرب ضد الإرهاب: "سنعمل مع حلفائنا وسنستخدم كل أداة.. إن أكبر رصيد لدينا في هذه الحرب هو المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة، وفي هذه اللحظة ينتشر ما يزيد على ٦٠ ألف جندي أمريكي حول العالم في الحرب على الإرهاب وفي إطار وثيقة الأمن القومي الأمريكي تؤكد الولايات المتحدة على

أولوية الدفاع والأمن باعتبارهما المهمة الأولى والرئيسية للحكومة الأمريكية، وتؤكد أيضا أن استخدام القوة وتحديدًا القوة العسكرية هي الوسيلة الأولى لتحقيق هذا الأمن، وهو الأمر الذي يؤكد مصداقية المدرسة الواقعية في فهم التحولات الجارية في الاستراتيجية الأمريكية العالمية: إن الدفاع عن بلادنا ضد أعدائنا هو الالتزام الأول والأساسي للحكومة الفيدرالية ... لقد أمسى الإرهابيون منظمين للتغلغل في المجتمعات المنفتحة، واستغلال التكنولوجيا العصرية ضدنا، وبغية هزيمة هذا التهديد، علينا استخدام كل أداة متوفرة في ترسانتنا العسكرية، وأنظمة دفاعية أفضل لوطننا، وفرض تطبيق القانون والاستخبارات، وجهودًا نشطة لقطع التمويل المالي عن الإرهابيين (Bush,10:2002)

حرصت الولايات المتحدة على تصوير الحرب ضد الإرهاب باعتبارها معركة الحضارة، وهو ما يشير إلى إصباح الطابع الحضاري على الصراع الذي تخوضه الولايات المتحدة ضد الإرهابيين الذين يهددون الحضارة الغربية عمومًا، كما حرصت على تأكيد انقسام العالم في هذه المرحلة الجديدة: إما مع أمريكا أو ضدها، من مع الولايات المتحدة هو العالم المتحضر أما من هو ضدها فهو العالم غير المتحضر أو الهجري، إنه صراع قوى الخير ضد قوى الشر، إلى جانب ذلك فإن الولايات المتحدة اتجهت نحو تأكيد عالمية هذه الحرب فهي حرب حضارية عالمية تشارك فيها دول العالم المختلفة إلى جانب الولايات المتحدة، لأن ما هو معرض للتهديد ليس فقط المصالح الأمريكية، بل هي الحضارة بمعناها الواسع وقيم الحرية والتسامح التي ينشدها الجميع: إن هذه ليست معركة أمريكا وحدها، وما هو مهدد ليس فقط حرية أمريكا، هذه معركة العالم، هذه معركة الحضارة، هذه معركة كل الذين يؤمنون بالتقدم والتعددية والتسامح والحرية، وتطالب الولايات المتحدة بمساعدة قوات الشرطة، وأنظمة الاستخبارات، والأنظمة المصرفية في كل أنحاء العالم (Bush, 12:2002)

تعتقد الولايات المتحدة أن الأخطار المشتركة والمتمثلة في الأعمال الإرهابية تعمل على توحيد الدول العظمى، وتعمل على توليد قيم مشتركة بينها، وفي هذا الصدد يشير الخطاب الأمريكي بصفة خاصة إلى روسيا والصين، باعتبار أن محاربة الإرهاب قد وحدت الجميع - رغم ما بينهم من اختلافات لمواجهة هذا الخطر.

وفي خطاب آخر يؤكد بوش أن مكن الخطر الأعظم الذي تواجهه الولايات المتحدة يتمثل في تلاقى الراديكالية والتكنولوجيا: يكمن الخطر الأعظم الذي تواجهه أمتنا عند مفترق طريقي الراديكالية والتكنولوجيا وفي هذا الإطار تحدد الولايات المتحدة الأمريكية كوريا الشمالية وإيران والعراق باعتبارها أنظمة ترعى الإرهاب، وتهدد الولايات المتحدة وأصدقائها بأسلحة الدمار الشامل، وهذه الدول تشكل محور الشر: إن كوريا الشمالية نظام يتسلح بالصواريخ وأسلحة الدمار الشامل؛ بينما أفراد شعبه يموتون جوعًا، وإيران تسعى

بنشاط للحصول على هذه الأسلحة وتصدر الإرهاب في حين تكبت قلة غير منتخبة الشعب الإيراني الساعي للحرية، أما العراق فيواصل التباهي بعوائه للولايات المتحدة وبمساندة الإرهاب، وقد خطط النظام العراقي طوال ما يزيد عن عقد من الزمن لتطوير الجمرة الخبيثة وغاز الأعصاب والأسلحة النووية، وهذا النظام وافق على التفتيش الدولي ثم طرد المفتشين من بلاده. إنه نظام لديه ما يريد إخفاءه عن العالم المتحضر، ويقول تشكل دول كهذه مع حلفائها الإرهابيين محور الشر، وهم يتسلحون لتهديد السلام في العالم. وبسعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل، تشكل هذه الأنظمة خطراً كبيراً ومتزايداً، ويمكن لهذه الدول تزويد الإرهابيين بهذه الأسلحة، موفرة لهم بذلك الوسيلة التي تماثل كراهيتهم ويمكن لها أن تهاجم حلفائنا وأن تحاول ابتزاز الولايات المتحدة، وسوف يكون ثمن اللامبالاة فاجعاً في أي حالة من هذه الحالات" ووفقاً لهذا المبدأ، ستقوم الولايات المتحدة بتوجيه ضربات وقائية مسبقة ضد تهديدات محتملة من جماعات إرهابية، أو من دول تحصل على أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية، بعد أن ثبت أن عنصري الاحتواء والردع اللذين قادا سياسة الولايات المتحدة منذ أن طرح ترومان مبداه عام ١٩٤٧ لم يعودا كافيين، ومعنى ذلك أن الهجوم الوقائي في هذه الأحوال لا يقوم على دليل مؤكد؛ فهو ليس ردّاً على هجوم فعلي، ولكنه سلوك هجومي في أساسه، وإلى جانب ذلك تؤكد الولايات المتحدة على أهمية الدفاع المضاد للصواريخ، ويرى أن هذا النظام إلى جانب الضربات الوقائية هما جناحا الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر لمواجهة تهديدات الأمن القومي الأمريكي لهذا يقول: "إننا لو انتظرنا التهديدات التي نشعر بها إلى أن تصبح واقعا ملموسا فسوف ننتظر طويلاً، سيتطلب أمننا من جميع الأمريكيين الشعور بالثبات والتفاؤل، وأن يكونوا مستعدين للقيام بالمبادرة متى دعت الحاجة. للدفاع عن حريتنا وعن أنفسنا" (عبد العظيم، 2002:17)

اعتمدت الولايات المتحدة خلال فترات طويلة من القرن الماضي في سياستها الدفاعية على مبادئ الحرب الباردة في الردع والاحتواء، ولا زالت هذه الاستراتيجيات تتطبق على بعض الحالات، ولكن الردع؛ أي التعهد برد انتقامي شديد ضد الدول الأخرى لا يعني شيئاً للشبكات السرية المؤلفة من إرهابيين لا دولة لهم ولا مواطنين يدافعون عنهم، أما الاحتواء فهو غير ممكن عندما يتمكن حكام ديكتاتوريون مختلون يملكون أسلحة دمار شامل إطلاق هذه الأسلحة بواسطة صواريخ، أو تقديمها سراً إلى حلفائهم الإرهابيين، وهما أولويتان جوهريتان للولايات المتحدة،

يضاف الى ذلك ان الحرب على الارهاب لن تحقق أهدافها اذا لم يتم البحث في الاسباب المؤدية للارهاب إن الخطاب السياسي الامريكي يقوم على أساس فكرة الصراع بين الحضارة الاسلامية والحضارة الغربية .

المطلب الثاني: صراع المصالح بين الولايات المتحدة والحركات الإسلامية

ظلت الإدارة الأمريكية أسيرة كثير من التقديرات بعضها شاع على أنه "أكاديمي" والبعض الآخر روجه بعض مسؤولي الإدارة و"متخصصي" الشرق الأوسط، في النظر إلى الحركة الإسلامية إما باعتبارها ظاهرة سياسية يجب التعامل معها أو توظيفها باعتبارها واقع عملي "موجود"، أو على أنها حالة استثنائية" عن السياق الغربي وبالتالي ليس هناك مبرر لفهمها وقراءتها من داخلها، إنما تركت "قدرها" باعتبار أن ما تقوله هو أقرب للغموض حيث من الصعب على العقل الأمريكي أن يفهمها، أو لأنها في النهاية ظاهرة "عالم ثالثة" قلما بذل الجهد والوقت الكافي للبحث في مضمونها وابعادها، رغم أن هناك كثيراً من مراكز الأبحاث والجامعات الأمريكية قد اهتمت بالظاهرة الإسلامية، وقدمت للمتخصص وصانع القرار الأمريكي مئات الكتب والأبحاث عن الحركات الإسلامية، إلا أن الاغلبية الساحقة من هذه الكتابات قرأت واقعاً، ولم تحلل ظاهرة. فقد ركزت على رصد معلوماتي وأحياناً استخباراتي لمسار حركات الإسلام السياسي، وقدمت نصحاً بالتحالف معها في بعض الأماكن، والهجوم عليها في أماكن أخرى تبعاً للحاجة وللمصلحة الأمريكية المباشرة. (الشوبكي ، 2005: 272-273).

وقد دعت الحاجة بالولايات المتحدة الأمريكية قبل 11 أيلول سبتمبر إلى التحالف مع بعض فصائل الإسلام السياسي في أفغانستان حين كانت المصلحة الأمريكية تقتضي أن تدعم المجاهدين العرب والأفغان الذي شكلوا بعد ذلك النواة الصلبة لنظام طالبان وشبكة القاعدة، وقد عادت الولايات المتحدة ونظرت إلى حركات الإسلام السياسي نظرة أكثر جديّة بعد 11 أيلول سبتمبر ولكن بصورة أكثر أحادية من المرحلة السابقة، حيث قسمت العالم إلى خير أمريكي وشر إسلامي، وبين إرهاب عربي وديمقراطية أمريكية.

وقد تمسكت الولايات المتحدة ببراعة مدهشة بمجموعة القراءات السطحية ليس فقط للظاهرة الإسلامية إنما أيضاً للثقافة الإسلامية، فالشعارات والأدعية الدينية كتوكلت على الله التي قالها الطيار المصري البطوطي "دليل" على أنه قام بعمل انتحاري وفجر الطائرة المدنية المصرية، والكتاتيب والمدارس الدينية هي كلها تمثل أهداف محتملة وبالتالي لا بد من حصارها وإن أمكن إغلاقها أو بالحد الأدنى تعديلها أو أمركة دروسها حسب وجهة النظر الأمريكية وقد غاب في كلا الحالتين أي قراءة موضوعية للظاهرة الإسلامية وللتمايزات الموجودة بداخلها والأسباب التي أدت إلى وجودها، وتلك التي دفعت نحو انتشارها، أو تلك التي دفعت ببعضها على تبني الأساليب العنيفة والكثير منها للوسائل السلمية، لصالح إما أحكام أمريكية قيمة مطلقة، أو تحالفات برامجاتية تحكمها فقط حسابات اللحظة. وعلى الرغم من دعم الولايات المتحدة لأقصى نماذج التشدد الإسلامي في أفغانستان بتحالفها مع الجماعات

الجهادية المختلفة التي حاربت الغزو السوفييتي سابقاً، إلا أنها وضعت هذا التحالف داخل إطار حسابات المرحلة وظروفها وليس وفق تصور إستراتيجي شامل للتعامل مع الظاهرة الإسلامية (الشوبكي ، 2005: 274).

أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي الذي يقوم بدور المرشد للاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر، يؤكد بشدة على أهمية الحلفاء باعتبارهم أساسيين للنجاح في الحرب ضد الإرهاب، ومن ثم كان تصميم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن وإدارته على بناء ائتلاف واسع النطاق منذ البداية لضرب القاعدة وطالبان، إن وجود القاعدة غير محدد وغير واضح، كذلك هناك إلى جانب القاعدة منظمات إرهابية أخرى ينبغي وضعها تحت المراقبة والمبادرة بالهجوم عليها إذا ما بدا أنها مستعدة لضرب الولايات المتحدة أو حلفائها، أو إذا اتضح أنها مستعدة للتحالف مع القاعدة، ولكن لن يكون دائماً من الممكن أو من الضروري أن تقوم الولايات المتحدة بهذا الهجوم .

ومن ثم فإن القوات العسكرية وقوات البوليس المتحالفة تعد أدوات أكثر ملاءمة للقبض على الإرهابيين الذين يعملون داخل حدودهم القومية من القوات الأمريكية؛ حيث إن لديها معلومات ليست لدى الولايات المتحدة، كما أنها تعلم الأرض والشعب بصورة أفضل . كذلك فالجهود ينبغي أن تبذل لإضعاف المنظمات الإرهابية عن طريق مهاجمة بناها التحتية؛ أي أن الطرق التعاونية والسرية يمكن أن تستخدم لحرمان هذه الجماعات من مدخل للأموال والعتاد (Posen,2002:43)

هذه الحسابات المرحلية هي التي حكمت أيضاً القراءة الأمريكية لحركات الإسلام السياسي في أعقاب اعتداءات 11 أيلول سبتمبر حيث اختزلت كل تعقيدات الظاهرة الإسلامية في جوانبها الأمنية والاستخباراتية فقط، وبالتالي نظرت إلى شبكة القاعدة باعتبارها تضم مجموعة من القتلة، وإلى مجمل فصائل الإسلام السياسي باعتبارهم إرهابيين أو إرهابيين محتملين.

وقد صاغ الأمريكيون موقفهم من تيارات الإسلام السياسي والتراث الثقافي والحضاري والإسلامي الذي ترعرعت في ظل هذه التيارات، في صورة اتهام يعتبر ضمناً أو صراحة الإسلام والمسلمين بأنهم هيكليةً وبحكم الطبيعة يميلون إلى العنف، وأن حضارتهم أدنى من الحضارة الغربية، أما عربياً فقد حاول العرب بكل الطرق أن يثبتوا أنهم مطيعون ويرفضون العنف، وانهم دعاة حوار مع الآخر لا صراع ، إن الهجوم الأمريكي في أعقاب اعتداءات نيويورك وواشنطن على حركات الإسلام السياسي بل ولأول مرة على النظم والمجتمعات الإسلامية جاء على خلفية تلك النظرة الأمريكية الاستثنائية بالمعنى السلبي للإسلام والحضارة الإسلامية ثقافة إسلامية ترفض بحكم الطبيعة الديمقراطية، وتقهقر المرأة،

وتعادي حقوق الإنسان، وكارهة للآخر الغربي أو تلك النظرة الاستثنائية بالمعنى الإيجابي التي عبر عنها خطاب الخصوصية العربية المنفردة والمنعزلة عن العالم (الشوبكي ، 2005: 277).

إن كل الحكومات التي تكون مساعدتها مطلوبة سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية ينبغي أن يتم التعامل معها ومن ثم شعوبها يستوجب أن تجد الولايات المتحدة طرقاً لكي تشرح من خلالها لشعوب هذه الدول كيف أن التعاون ضد هؤلاء الإرهابيين هو لصالحهم، ولكن المعضلة التي يمكن أن تواجه الولايات المتحدة في مجال تكوين الائتلافات المطلوبة لمواجهة الإرهاب هي عدم قدرتها على إرضاء جميع الدول المطلوب انضمامها للائتلاف ، والتي ربما يكون بعض أطرافها في صراع إقليمي واحد، ومن ثم لن تستطيع مكافأة أحدهم على حساب الآخر، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى استغلال علاقاتها على المستوى الدولي. (Posen, 2002: 51)

فقد تلاقت المصالح الأمريكية العليا مع مصالح الحركات الإسلامية على أرض أفغانستان، فمن جهتها أرادت واشنطن محاصرة الاتحاد السوفيتي واستنزاف قواه في حروب عصابات على أرض أفغانستان الوعرة، وفي الوقت نفسه قطع سبل التعاون بينه وبين الحكومات العربية، يخلق حالة استنفار عدائية ضده في تلك الدول ، ومن جهتهم استغل قادة الحركات الإسلامية الجهادية الموقف لصالحهم، ففر كثير منهم من بطش حكوماتهم وملاحقتها لهم إلى مكان يصعب ملاحقتهم فيه، ليس ذلك فحسب، إنما أيضاً استغلال ما فيه من إمكانات مادية وعسكرية لتنمية القدرات القتالية لعناصرهم واستغلالها فيما بعد الصراع الدائر بينهم وبين تلك الحكومات. وإذا كانت أمريكا سعت إلى توظيف الحركات الإسلامية الأصولية للإفادة منها تحقيقاً لمصالحها العليا، فإن أيديولوجية هذه الحركات، لم تكن لتقبل هذا الانتفاع الأمريكي ما لم يقابله انتفاع إسلامي مواز ومتكافئ يتوافق مع أهداف هذه الحركات وتصوراتها العقائدية. وأظهرت الرغبة نفسها في حرص الجماعات الإسلامية على تحييد الولايات المتحدة في صراع تلك الجماعات مع حكوماتها الإقليمية، والإفادة من الآليات الإعلامية في المجتمع الأمريكي، حتى أدرك الطرفان أنه لا بد من العودة مجدداً إلى نقطة التصادم بين الثوابت الاستراتيجية التي تكون في مجموعها مصالح لكل طرف. لقد كانت أحداث سبتمبر وما تلاها من أحداث تمثلت في الإطاحة بنظام طالبان الذي احتضن القاعدة، ثم الإطاحة بنظام صدام حسين في العراق، وضعفت أنظمة وقيم ونظم، وتبدلت رؤى وتقاطعات وتحالفات، ولم تزل أمريكا تبحث عن توازن يحكم علاقتها مع جماعات إسلامية على النمط التركي، ولم تزل جماعات الجهاد تهتف من جديد الموت لأمريكا.

المطلب الثالث: الدور السياسي العربي والإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية

لم تكن نظرة الحركات الإسلامية، خصوصاً العربية، بأفضل إتجاه الغرب والنموذج الغربي السياسي فوصفت الولايات المتحدة والغرب عموماً بالسعي للهيمنة من خلال التآمر والفكر المادي الإجرامي. بل إنهم يصفون الحضارة الغربية كاملة بأنها صناعة يهودية في الوقت الذي انعدمت فيه الدعاية وحملات التوعية العربية والإسلامية للغرب (شمعون، 1994: 36-37).

أن هناك أربعة أبعاد تقوم عليها وجهة النظر الإسلامية في الغرب، ثلاثة منها سلبية والرابعة إيجابية. أما الإيجابية فهي احترام الحركات السياسية وسعيها لاكتساب التقدم التكنولوجي في الولايات المتحدة والغرب، وترى معظم هذه الحركات بوجود الأخذ بأسباب هذا التقدم ومعرفته الاستفادة منه.

المنظور الأول: الرؤية النمطية من الجانب الإسلامي للغرب الذي يعتمد العلمانية كأيدولوجية عموماً، وإذا جاء الكلام حول أحد لا يمكن القول بأنه علماني كأن تكون الكنسية أو البابا مثلاً فإنهم يتحدثون عن المسيحية كدين محرف وليس كدين إلهي نقي. (البرغوثي، 1998: 1).

والمنظور الثاني: هو المنظور السياسي ببعده التاريخي ويتلخص في أن الغرب استعماري منذ زمن الحروب الصليبية، ورغم أن الولايات المتحدة لم تكن لاعباً رئيسياً على مسرح المنطقة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية فإن دعمها للاحتلال الإسرائيلي وصمها بنفس الصفة الاستعمارية التي تتسم بها دولاً غربية أخرى مثل بريطانيا وفرنسا.

وكذلك فإن الإسلاميين ينظرون إلى الولايات المتحدة، سيدة العالم الحالية والتي تلعب بأدوات العولمة والاقتصاد والاتصالات، من خلال هذا المنظور الاقتصادي ويرون في النظام الدولي الجديد نظام عبودية فإنه أنتقل من المستوى المحلي إلى مستويات عالمية. وقد أصبح الإسلام السياسي أبرز المعضلات التي تواجه السياسة الأمريكية خاصة في منطقة الشرق الأوسط. وإن موضوع الإسلام السياسي من الموضوعات التي لا يوجد حولها إجماع أو اتفاق استراتيجي في السياسة الأمريكية، وقد شكل هذا الموضوع أبرز القضايا الجدلية حول الشرق الأوسط في إدارتي كل من بوش الأب وكلينتون، وما زال من الموضوعات الحية القليلة التي تستهوي عدداً كبيراً من المتخصصين. (ابو رمان، 2003: 2).

فبعد انتهاء الولايات المتحدة الأمريكية من محاربة التهديد الحضاري الشيوعي، أبرزت الإسلام ليتم القضاء عليه من حيث إنه نظام شمولي، وإيقاء دوره الروحي الفردي. فكان على الولايات المتحدة العمل على القضاء على الحركات الأصولية مهما كانت، ومن هذا المنظور يمكن أن نرى التحالف في ضرب تلك الحركات في وسط آسيا، ومنه يمكن أن نفهم

وحشية شارون في القضاء على حركتي حماس والجهاد. ومهما قيل عن تخلف أو سوء تصرف القيادة الطالبانية، فإنها في نهاية الأمر كانت تشكل نواة لدولة سنية قد تتطور كثيراً داخلياً بحيث تشكل النموذج السني للدولة الإسلامية، بعدما تم حصار النموذج الإيراني ضمن الإطار المذهبي. وبالتالي فإن القضاء على تلك الحركة أمر حيوي للقضاء على الأمل في تقدم الإسلام إلى السيطرة على دفة الأمور (نقرش، 2002: 19).

يتطلب الوجود السياسي الفعال للحركات الإسلامية على الساحة الأمريكية، وعباً واقتناعاً من هذه الحركات، بأهمية دورها وقدرتها على التأثير على القرار السياسي الأمريكي، ليستجيب للمطالبها واحتياجاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، داخلياً وخارجياً، وبما يساهم في تحقيق الأهداف السياسية من هذا الوجود الإسلامي، والتي من بينها: إثبات الوجود للمسلمين جماعة من الجماعات التي يتكون منها الشعب الأمريكي، وتأمين حقوقهم في المجتمع الأمريكي، وتمكينهم من العيش بصورة تجعل ممارساتهم لحياتهم وشؤونهم الإسلامية، أمراً يحميه القانون، وتحترمه مختلف الجماعات التي يتكون منها هذا المجتمع (عبدالشافى، 2010: 8).

وكذلك إثبات الفاعلية والتأثير على المجتمع الأمريكي، وذلك بطرح الرؤية وتقديم الحلول الإسلامية للقضايا ذات التأثير والأهمية في مختلف المجالات الحياتية، التي يمر بها هذا المجتمع، هذا بالإضافة إلى التأثير على أجهزة ومؤسسات صنع القرار الأمريكي بما يخدم قضايا وتطلعات المسلمين، داخل المجتمع الأمريكي وخارجه.

تتوقف فاعلية الدور السياسي للحركات الإسلامية في المجتمع الأمريكي على العديد من المحددات التي يركز عليها وتؤثر في كفاءته وفعاليتها، وفي إطار هذه المحددات تم التمييز بين ثلاثة مجموعات أساسية؛ وهي تلك النابعة من الحركات الإسلامية ذاتها من حيث موقفها من المشاركة السياسية في المجتمع الأمريكي بصفة عامة، ومدى قدرتها على بناء المؤسسات السياسية ذات الطابع الإسلامي، ومدى توافر القيادة الإسلامية القادرة على توجيه وترشيد العمل السياسي للمسلمين في المجتمع الأمريكي من ناحية.

ومن ناحية ثانية تلك المحددات النابعة من المجتمع الأمريكي من حيث رؤيته لهذا الدور، وموقف النظام السياسي الأمريكي من هذا الدور وكذلك موقف جماعات المصالح القائمة في المجتمع الأمريكي، بالإضافة إلى القواعد والتشريعات القانونية التي تحكم العمل السياسي ليس للمسلمين فقط ولكن لمختلف الحركات والجماعات التي يتكون منها المجتمع الأمريكي.

ومن ناحية ثالثة تلك المحددات النابعة من البيئة الإقليمية والدولية المحيطة، والمتمثلة في التأثيرات المختلفة لأحداث الدولية والإقليمية وخاصة تلك التي ترتبط بالدول أو بالمصالح

الإسلامية، في مختلف دول العالم، وانعكاساتها على الدور السياسي للأقليات الإسلامية في المجتمع الأمريكي (عبد الشافي، 2010: 9) .

مع تعدد القضايا التي تشكل محاوراً لاهتمام الأقليات الإسلامية في المجتمع الأمريكي، تعددت التنظيمات والمؤسسات التي نشأت للدفاع عن حقوق ومصالح المسلمين، وبيان وجهة النظر الإسلامية في هذه القضايا، ورغم التعدد في التنظيمات والجمعيات الإسلامية في المجتمع الأمريكي، ومع الاعتراف بأهمية كل منها في تفعيل الدور السياسي للأقليات الإسلامية في هذا المجتمع، فإنه — لاعتبارات الدراسة وحدودها الزمنية والموضوعية — يتم التركيز على ثلاث منظمات فقط، من بين هذه المنظمات من حيث بيان نشأتها، وتطورها ودورها في العمل السياسي للجماعات الإسلامية في المجتمع الأمريكي، وتتمثل هذه المنظمات في: منظمة أمة الإسلام، والمجلس الإسلامي الأمريكي، ومجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية، وجاء اختيار هذه المنظمات نابغاً من عدة اعتبارات، من بينها، اتساع القاعدة التمثيلية لهذه المنظمات في أوساط المسلمين الأمريكيين، وفاعلية الدور السياسي الذي تقوم به في المجتمع الأمريكي.

يواجه الدور السياسي للجماعات الإسلامية في المجتمع الأمريكي بالعديد من التحديات، التي تتفاوت في طبيعتها ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية، وما بين مصدرها، ما بين تلك النابعة من هذه الأقليات ذاتها، أو تلك النابعة من البيئة المحيطة بها سواء أكانت من داخل المجتمع الأمريكي، أو من دول الأصول التي تنتمي إليها العديد من الجماعات والقوميات التي تتكون منها هذه الأقليات، وفي إطار هذا التعدد وذلك التشابك، فإنه في إطار التحديات التي تواجه الدور السياسي للأقليات الإسلامية في المجتمع الأمريكي، تم التمييز بين: (عبد الشافي، 2010: 10)

هذا بجانب التهديدات سواء النابعة من طبيعة القضايا التي تدافع عنها، أو النابعة من هيكل صنع القرار ومن البيئة السياسية الداخلية والتي من بينها: الصورة السلبية، واللوبي الصهيوني، والتيارات المسيحية الأصولية، والميليشيات المسيحية المسلحة، والجماعات والتيارات الفكرية المتطرفة، وما ينشر في وسائل الإعلام عنها .

والتحديات النابعة من البيئة السياسية الخارجية: ترتبط هذه التحديات بدرجة كبيرة بالقضايا والأحداث والتحويلات التي تشهدها الساحة العربية والإسلامية، والتي ينتمي إليها معظم المسلمين في المجتمع الأمريكي، وتؤثر على دورهم، وممارساتهم داخل المجتمع الأمريكي، ومن أبرز هذه الأحداث والتي تركت تأثيراً سلبياً على الدور السياسي للأقليات الإسلامية في المجتمع الأمريكي (الحرب العراقية الإيرانية بين 1980 و1988، والغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس 1990، وتطورات الصراع العربي الإسرائيلي،

وتطورات الأوضاع في عدد من الدول الإسلامية وما تشهده من حروب أهلية وأزمات داخلية وانتشار موجات العنف، واستغلال ذلك لتشويه صورة الإسلام في المجتمع الأمريكي، والخلافات والصراعات السياسية بين معظم الدول الإسلامية، والتي يتم تضخيمها، من جانب وسائل الإعلام المضادة، لتأكيد الصورة النمطية السائدة عن الإسلام والمسلمين في المجتمع الأمريكي .

المبحث الثاني

نظرة الأمريكيين إلى الإسلام والمسلمين

إن تحليل القوى الدافعة للحملة ضد الإسلام في الولايات المتحدة يوضح أن الأفكار التي يروج لها قادة إسرائيل حول الخطر الإسلامي، قد وجدت من يتبناها ويروج لها سواء بين مؤيدي إسرائيل أو بين غيرهم، وتستهدف الحملة الدعائية التي تقوم بها إسرائيل ضد الإسلام في الولايات المتحدة الرأي العام الأمريكي بصفة عامة، وصانع القرار في الإدارة والكونجرس الأمريكي بصفة خاصة.

ولعل من أبرز من تبنوا الأفكار الإسرائيلية المعادية للإسلام، مورتيمر زوكرمان رئيس تحرير صحيفة يو إس نيوز أند ورلد ريبورت US News & world report الذي كتب في 22 آذار 1993 يقول: "إن المسلحين الإسلاميين قد حلوا بالفعل محل الشيوعيين كعدو رئيسي للديمقراطية والليبرالية الغربية". كما كتب فيرجس بورديش مقالاً بمجلة ريدرز داغست يناير 1995 بعنوان "الحرب المقدسة تواجهنا"، انطلق فيه من أحداث العنف والحرب الأهلية في الجزائر ليحمل على الأصولية الإسلامية حملة شديدة، واعتمد في ذلك على آراء اثنين من أكبر مؤيدي إسرائيل وهما روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط التابع للوبي الإسرائيلي في واشنطن، ودانيال بايبس المدير السابق لمعهد بحوث السياسة الخارجية في فيلادلفيا، وقد نقل الكاتب عن دانيال بايبس قوله: "إن الأصوليين ليسوا مجرد مسلمين تقليديين، كما أن المتطرفين ليسوا مجرد مجرمين، ولكنهم مؤمنون متحمسون، وعندما يسمع الأصوليون انهم يمكن قبولهم طالما أنهم لا يستخدمون العنف فإنهم يقومون ببساطة بفصل أجنتهم السياسية عن أجنتهم العسكرية، وبهذه الطريقة يبعدون أية مسؤولية لهم عن أعمال العنف التي يقوم بها الجناح العسكري" (يوسف، 2001: 150).

ويتناول هذا المبحث المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول: نظرة وسائل الاعلام الامريكي للاسلام السياسي

المطلب الثاني: دور جماعات الضغط الإسرائيلية في التأثير على السياسة الامريكية نحو

الإسلام السياسي

المطلب الثالث: موقف المحافظين الجدد من الاسلام السياسي

المطلب الأول: نظرة وسائل الاعلام الامريكي للاسلام السياسي

هوجم المسلمون في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية وساهمت العديد من البرامج في تقديم صورة مشوهة عن الاسلام . ولعل من أبعث ما قدم إيمرسون برنامج عن الاسلام حيث قام بوضع إجابة أحد المسلمين وهو الدكتور سامي العريان الأستاذ بجامعة تامبا بفلوريدا عن أحد الأسئلة مكان سؤال آخر، واتخذها ذريعة لتأكيد صحة شعاراته المغلوطة وغير الصحيحة ضد الإسلام ، وقد أعاد إيمرسون المحاولة في مقال طويل نشرته صحيفة نيو ريبيك في 12 يونيو 1995، اتهم فيه الجماعات الإسلامية المتطرفة بإقامة مراكز سياسية ومالية وصناعية لها في الولايات المتحدة، وادعى أن مكتب التحقيقات الفدرالية FBI قد وضع متابعة هذه الشبكة على رأس أولوياته، وقد اعتمد اميرسون في اتهامه هذه على أقوال مصادر إسرائيلية ومصادر مجهولة ومسؤولين سابقين، ولم يعتمد على مصدر مسؤول فيدرالي واحد أو مسؤولي أمن لدعم هذه الاتهامات، وقد انتهز إيمرسون فرصة وقوع حادث تفجير مبنى الفدرالي بمدينة أوكلاهوما الأمريكية في 19 نيسان 1995 . ليعيد ترويج اتهاماته للمسلمين، ففور وقوع الحادث ظهر اميرسون أكثر من مرة على شاشات محطات التلفزيون القومية مؤكداً أن الإرهابيين المسلمين هم الذين ارتكبوا الحادث. لقد أثرت الحملة ضد الإسلام على قدرة الحكومة الأمريكية على انتهاج سياسة خارجية مرنة وبناءة إتجاه الحركات الإسلامية وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين لم يتبنوا فكرة المواجهة المحتمومة مع الإسلام، إلا أن هذه الحملة ألفت بظلالها على بعض السياسات الأمريكية، مثل معارضة وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم في بعض بلدان الشرق الأوسط حتى وإن كان هذا الوصول من خلال صناديق الاقتراع. وقد عبر عن ذلك إدوارد جرجيان مساعد وزير الخارجية السابق بقوله: "إننا لا نؤيد فكرة صوت واحد لشخص واحد مرة واحدة، كأن تسمح أنظمة الحكم الحالية بإجراء انتخابات حرة". (يوسف، 2001: 155-156).

أصبح ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها عدو للإسلام وذلك على المستوى العالمي، على أساس أن الحكومات التي تخشى من صعود ظاهرة الصحوة الإسلامية وتقمع الإسلاميين، مثل حكومات إسرائيل والجزائر ومصر وتونس، هي حكومات صديقة للولايات المتحدة. والولايات المتحدة تنظر إلى الإجراءات العنيفة التي تتخذها الحكومة المصرية ضد الإسلاميين في جنوب مصر والتي قام روبرت فيسك بتوثيقها بالصورة في صحيفة الإندبيندنت البريطانية نظرة مختلفة، لأن هذه الإجراءات هي الطريقة الوحيدة المناسبة للتعامل مع الأصوليين المتطرفين (يوسف، 2001: 159-160).

أن الإسلام أصبح هدفاً للهجمات الغربية وحقلاً خصباً لتشويه وسائل الإعلام العالمية التي ربطت بالمسلمين والإسلام كل نقيصة مثل العنف والإرهاب والأصولية بمناسبة وغير

مناسبة وذلك فإن الموقف الإسلامي من العولمة ينبغي أن يتم بالحذر والتعامل مع معطياتها بوعي وبصيرة. والخوف من العولمة ووسائل الإعلام ليس مقصوراً على المسلمين وإنما يشمل كثيراً من الدول بما فيها بعض الدول الغربية المشاركة في صناعة هذا الأمر. (حمادة، 2004:5).

أنت تفجيرات 11 أيلول 2001، مناسبة جديدة لأن تعبر العديد من وسائل الإعلام الغربية، سمعية بصرية أو مقروءة عن صورتها المبطنة إتجاه الإسلام والمسلمين، وذلك من خلال قراءة الصفحات الأولى من المجالات والجرائد الغربية أو من خلال قراءة محتوى الافتتاحيات والمقالات والمتابعات، سواء أكانت صحافية أو أكاديمية، حيث كانت صورة الإسلام والمسلمين في العديد من هذه المتابعات تخضع للتشويه والتحريف، وكان الأمر الشاذ فيها هو أن نجد متابعات منصفة، قليلة جداً ونادرة مقارنة مع ما كان سائداً في هذه المتابعات، ونذكر من هذه المتابعات المنصفة ما كان ولا يزال ينشره الصحفي البريطاني روبرت فيسك في جريدة الأندبنت أو الباحث الفرنسي فرانسو بورغا، أو المفكر الإيطالي إمبرتو إيكو على سبيل المثال، وهناك أيضاً بعض الباحثين الآخرين، لم يحظوا بنفس الاهتمام الذي حظي به العديد من المستشرقين والكتاب الغربيين، معروف عنهم إصدار تصريحات وتحاليل غير منصفة، في القضايا والملفات التي تهم العالم الإسلامي أو الوطن العربي.

تفرعت أصناف تشويه صورة الإسلام والمسلمين، بين التصريحات الأكاديمية والسياسية والإعلامية، وإذا كانت الصور التي ترسخها وسائل الإعلام مشوهة بسبب سيطرة اللوبيات الإعلامية اليهودية عليها، أو بسبب تواجد عقليات عنصرية متطرفة استغلّت أحداث نيويورك وواشنطن لكي تفرغ ذلك المكبوت من أجل تفعيل تشويه صورة الإسلام.

فقد كانت هذه الأحداث فرصة لبعض السياسيين الغربيين، والدينين لكي تمرر خطاب العنصرية والاستعلاء، وهذا ما جاء في تصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، والتي أثارت جدلاً شديداً عندما استخدم عبارات مثل "الحروب الصليبية" التي أعادت للذاكرة ذكريات المواجهة بين الإسلام والمسيحية، وقد أحسن الرئيس الأمريكي صنفاً عندما تراجع عن تصريحاته، وكذلك حينما قام بزيارة مسجد واشنطن والاجتماع مع ممثلي المسلمين الأمريكيين، كما قررت الولايات المتحدة تغيير إسم حملتها للقضاء إلى بن لادن والتي أطلقت عليها "العدل اللانهائي" حتى لا تحرج مشاعر المسلمين (البشاري، 2004: 12)

صحيح أنه صدرت بعض المبررات في الصحف العربية تشير إلى أنه في الغرب، يبقى المعنى الحرفي لكلمة "Crusade" هو حملة صليبية على العرب والمسلمين، لكن استخدامها اليوم في الدول الغربية الناطقة بالانجليزية لا علاقة له بأصل الكلمة، فهي تستخدم في وصف أي حملة شديدة مثل حملة مكافحة المخدرات أو تنظيف الشوارع أو حتى حملة

لتحسين الوضع الشخصي ... إلخ، ذلك لا يعفينا من التنبيه إلى خطورة صدور هذا التصريحات على لسان مسؤولين سياسيين كبار من أمثال الرئيس الأمريكي، أي أن هذه التصريحات قد تستغل في حال عدم التراجع عنها من أجل تمرير خطابات إعلامية وأكاديمية مليئة بالحقد والعنصرية، والإرهاب الفكري (حمادة، 2004: 22-23).

أهم الصور النمطية التي يتم ترويجها عن الإسلام في مختلف وسائل الإعلام الأوروبية:

جاءت صورة الإسلام بصفة عامة في وسائل الإعلام الأوربية المختلفة، سواء الصحف أو المجالات والإذاعات والتلفزيون صورة سلبية وسيئة ومشوهة في الغالب، فالصورة كانت منفرة، ولقد وصف المسلمون بأوصاف بدائية وهمجية، إلا في القليل جدا من المعالجات الإعلامية، والتي تبقى غير ذات تأثير مقارنة مع السائد، إضافة إلى كونها مرتبطة بصاحب التغطية الذي يكون موضوعياً في كل ما يقدمه وليس بالنسبة للقضايا الإسلامية فقط. كان هناك نزوع نحو ما يطلق عليه في لغة الإعلام "بشيطنة العدو"، والعدو هنا في العديد من الحالات يتمثل في الإسلام والمسلمين، ويقوم هذا المبدأ على التحويل المعنوي لهذا "العدو" إلى شيطان، أي شر مستطير ومتجسد، أو نزع الصفة الإنسانية عن العدو بحيث يستحق عقاباً صارماً يسمح للمضطهد أن يمارس اضطهاده على المضطهد، دون أن يكون مطالباً بتطبيق الشرائع وموائيق حقوق الإنسان المعروفة في التعامل مع البشر. (جعفر، عبد الله ، 2001:16)

ربط الإعلام الأوروبي بشكل كبير بين الإسلام كدين وبين ممارسات بعض الحركات الإسلامية المتشددة، وفي كثير من الأحيان لم يفرق هذا الإعلام بين المسلم المعتدل في ممارسته الدينية، وبين المسلمين المنتمين لجماعات إسلامية تختلف في أطروحاتها وفي حركيتها، ويتأرجح هذا الاختلاف ما بين الاعتدال والتشدد، وقد تم استغلال أحداث تورط فيها بعض الإسلاميين المتشددين من أجل إصاق تهمة الإرهاب بالإسلام والمسلمين، ولقد اعترف العديد من الإعلاميين بوجود صورة خاطئة عن الإسلام والمسلمين في مختلف وسائل الإعلام الأوروبية ، استخدمت وسائل الإعلام الأوروبية عدة وسائل لإبراز الصورة السيئة للإسلام والمسلمين، من قبيل العناوين المثيرة والتي تبعث الخوف والقلق لدى الرأي العام الأوروبي، والتكرار والاجترار المستمر خاصة في أحداث العنف والربط بين الإسلام والإرهاب، والضرب على وتر المشاعر والأحاسيس الإنسانية باستخدام صور وعبارات مؤثرة نفسياً وموحية بالمعنى الذي تسعى هذه الوسائل إيصاله وبتخاذ الموقف الذي تطمح إليه، ثم التأثير على المتتبع مستغلة جهله بالإسلام واعتماده على ما تقدمه له من معلومات وأحكام جاهزة، ومستغلة كذلك المصلحة الشخصية والقومية بتصوير المسلمين والإسلام على أنهم يشكلون الخطر والعدو.

ركزت وسائل الإعلام الأوروبية على بعض الأفكار الحديثة في الجوانب الخاصة بالإسلام والمسلمين، مثل فكرة "صدام الحضارات" التي قدمها المفكر الأمريكي صامويل هنتنغتون، والترويج الإعلامي على أن الإسلام هو العدو البديل للشوعية، إلى جانب قضية الأصولية والجماعات الإسلامية وإيديولوجياتها باعتبارها موضوعات مرتبطة بالإسلام والمسلمين. (حمادة، 2004: 25)

لم تستطع احتجاجات قادة وزعماء الأقليات المسلمة في أوروبا على الخصوص، رداً على المعالجات الإعلامية الخاطئة للإسلام والمسلمين والتي نتج عنها أحياناً تقديم اعتذارات رسمية من كبار المسؤولين في أجهزة الدول ببعض الدول الأوروبية من إيقاف هذه الحملات الإعلامية المسمومة ضد الإسلام والمسلمين، لأنه لا يمكن التحكم في وسائل الإعلام، والتدخل في عملها، وفق القوانين المعمول بها هناك. إلا أن بعض التحسن قد طرأ على قليل من المعالجات الإعلامية في هذه القضية، كما بدأت بعض الوسائل تتجه نحو الموضوعية في عرض القضايا الإسلامية، نظراً للتدخل النوعي القادم من لدن الأقليات الإسلامية في بعض الدول الأوروبية.

وعموماً يمكن تلخيص أهم عناوين الصور المغلوطة عن الإسلام في النقاط التالية:

1. الإسلام دين العنف والإرهاب.
2. الإسلام يضطهد المرأة وهنا يتم التركيز كثيراً على قضية الولاية والزواج والعصمة والقوامة.
3. المسلمون يعبدون إلهاً مختلفاً.
4. الإسلام انتشر بالسيف.

المطلب الثاني: دور جماعات الضغط الإسرائيلية في التأثير على السياسية نحو الإسلام السياسي

يعد مؤتمر منظمة آيباك أحد أهم الأنشطة التي تقوم بها أي جماعة ضغط بصورة سنوية على الساحة الأمريكية. وهذا الحدث يعتبر من أكبر التجمعات لكبار شخصيات المجتمع الأمريكي حيث ينضم إلى هذا المؤتمر زعماء الكونغرس، وأهم شخصيات البيت الأبيض، فقد جاء مؤتمر أهم منظمات اللوبي الإسرائيلي آيباك AIPAC اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة من الأحد 6 مارس - الثلاثاء 8 مارس عام 2006 وسط حشد هائل من قضايا جديدة أختلف معها المزاج العام للمؤتمر عما سبقه من مؤتمرات، ففوز منظمة حماس بالانتخابات البرلمانية الفلسطينية الأخيرة وتطورات الملف النووي الإيراني السريعة، إضافة إلى قرب موعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية ناهيك عن انتخابات التجديد النصفي بالكونغرس

بعد عدة شهور وتدهور الأوضاع بالعراق جعل من أجندة مؤتمر هذا العام مليئة بالمناقشات الهامة. (الحوالي، 2006:5)

تعد اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة المعروفة باسم جماعة "إيباك" أشهر جماعات الضغط اليهودية، وواحدة من أقوى خمس جماعات ضغط في واشنطن، وتقول جماعة إيباك عن نفسها في موقعها الإلكتروني أن دورها لا يتعدى تقديم المعلومات لصانعي القرار الأمريكيين، وتنفي ممارسة أي نوع من الضغوط على السياسيين الأمريكيين لحملهم على تأييد إسرائيل.

وتعد آيباك من أكبر مراكز النفوذ بالساحة السياسية الأمريكية. وهذا النفوذ ليس محدود للعاصمة الأمريكية، ففوة المنظمة قائمة على نشاطها الجاري بأحاء الولايات المتحدة حيث تتمتع اللجنة بالعديد من المكاتب المحلية خارج مدينة واشنطن. ففي أبريل 2004، وضعت خمس وخمسون دولة و220 منظمة غير حكومية نفسها في خدمة اللوبي الموالي لإسرائيل. ذلك في مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في برلين تحت عنوان: الوقوف ضد معاداة السامية والذي ناقش مكافحة العدا للسامية، وتشجيع التسامح، ودور التعليم، ودور وسائل الإعلام مع شبكة الإنترنت، افتتح المؤتمر الرئيس الألماني "يوهانس راو" وحضره وزراء خارجية على رأسهم كولن باول وممثلون عن دول عربية وإسلامية (الأردن ومصر والسعودية وقطر والمغرب) خلصوا إلى بيان وخطة عمل. المشكلة هنا ليست في تبني المؤتمر لمبدأ اقتراح العدا للسامية بالعداء للديمقراطية في بيانه الختامي، حيث لا ديمقراطية، مع أي شكل من أشكال العنصرية، لكنها في التركيز على تعريف جديد للعداء للسامية يشمل ما يترتب على السياسة الإسرائيلية! توجه جديد يحتل قلاع جديدة، ليس فقط على مستوى مجموعات الضغط الموالية لإسرائيل، ولكن أيضاً في القوى المتصاعدة لما يتعلق بالعداء للسامية والعديد من الأوساط الحكومية والحزبية والثقافية. (مناع، 2006:5)

في 2004/10/16، وقع الرئيس الأمريكي على قانون مراجعة معاداة السامية 2004 Review Act of 2004 Global Anti-Semitism وبعد ذلك بيومين قدم الكاتب الفرنسي جان كريستوف روفان Ruffin تقريره حول العنصرية والعداء للسامية لوزير الداخلية الفرنسي.

إن كان بوسع أي مراقب القول بأن ما جرى هو محض صدفة، كيف يمكن أن يفسر الهجوم المنظم على قناة المنار بعد كسبها الجولة الأولى أمام مجلس الدولة ثم حصولها على رخصة رسمية من المجلس الأعلى للسمعي البصري في فرنسا في 19 نوفمبر 2004؟ في اليوم نفسه، انطلقت في فرنسا حملة مضادة نتجت بعد 11 يوماً بطلب المجلس عينه من مجلس الدولة منع القناة في ظروف لا سابق لها. ومحاسبتها بطريقة أقل ما يقال فيها أنها

تكفي لمنع عشرين قناة تلفزيونية ناطقة بالعربية على الأقل دون سابق إنذار، يمكن متابعة فيلم من ثلاثين دقيقة تأسس المنع عليه. ثم بعد أقل من 72 ساعة صدر تصنيف القناة من قبل الإدارة الأمريكية على قائمة الإرهاب. من المؤكد، أمام مشهد كهذا، أن ثمة حالة استنفار وتعبئة تعيشها مجموعات الضغط الموالية لإسرائيل، وبتنسيق عال فيما بينها ومع الحكومة الإسرائيلية، من أجل إعادة رسم إستراتيجيات الحماية لدولة توسعية لم يعد بالإمكان الدفاع عن سياساتها العدوانية إتجاه شعب فلسطين. (حمدان، 1989: 56)

إن كانت جماعات الضغط الموالية لإسرائيل في أمريكا لها اسم ومؤسسات، ففي أوروبا ثمة مؤسسات تاريخية مرتبطة بالجالية اليهودية وأخرى واضحة الانتماء للحركة الصهيونية أو تعكس جغرافية الأحزاب السياسية في إسرائيل. وهي تركز عملها على عدة محاور أهمها:

- صناعة المثقف الأوروبي.
- السيطرة على السلطة الرابعة وإرهابها.
- إيجاد جماعات متابعة للأحزاب السياسية والرموز السياسية.
- التأثير في الأوساط غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان.
- التأثير في السلطة القضائية والقوانين .

يمكن القول أن البنية التنظيمية مرنة، أما أسلوب العمل فهو جد منظم وبعكس ما هو شائع، هناك أشخاص هم أصحاب دور فاعل في جماعة الضغط الموالية لإسرائيل من غير اليهود (مناع، 2005: 8)

كان أول تحول في الرأي العام الأوروبي إثر العدوان الإسرائيلي على لبنان. أسطورة الجيش الذي يدافع عن شعب يتعرض لخطر الإلقاء في البحر زالت. الجيش العبري يحتل عاصمة عربية في حرب غير دفاعية بكل المعاني. النداء الأساسي لأصحاب الضمائر كان: أن الأوان للتعامل مع إسرائيل كدولة مثل غيرها، دولة تمارس العدوان وتحتل أراضي الغير. لكن لم يكن التغيير من العمق بحيث يترك آثارا كبيرة. يومها، بدأ كلود لانزمان، رئيس تحرير "الأزمة الحديثة" بهجوم مضاد يقوم على أن ما يحدث لا يشكل خطرا على دولة إسرائيل فحسب، وإنما هو الوقود الأكثر خطراً اللاسامية. بعدها بعامين عاد شامير يتحدث بخطاب متطرف. يسأله محرر النشرة الرئيسية للقناة الأولى: لم لا تضمون الضفة الغربية وقطاع غزة فيجيب: "لا يضم المرء ما هو له". أما الموالون لإسرائيل فبدأوا يستعدون لمعركة صعبة، خاصة مع انطلاقة الانتفاضة الأولى. وكان الشعب الفلسطيني يكسب في صفوف الشبيبة واليسار غير التقليدي والمجتمع الأوروبي المولود بعد جرائم النازية. هذه الشرائح

التي ترفض عملية تحميلها ذنباً لم تقترفه وإن كانت تتعاطف بشكل كبير مع ملايين اليهود الذين كانوا ضحية أكبر مدرسة عنصرية في التاريخ المعاصر: النازية. (مناع، 2005: 6)

كان لحرب الخليج الثانية دوراً سلبياً كبيراً في ذلك، حيث خلطت الأوراق وعادت بصورة إسرائيل الضحية. لقد استغلت جماعات الضغط الموالية لإسرائيل فكرة بلع دولة عضو في الأمم المتحدة من جارها العربي، مع ترويج لا سابق له لخطر الكيماوي في الصواريخ العراقية على الأبرياء الإسرائيليين. "الهزيمة التي أصابت كل العرب" يوماً، مهدت لهجمة إسرائيلية أوربية جديدة على أساس تحجيم القرارات المناهضة للصهيونية في الأمم المتحدة، ضمن التوازن العالمي الجديد والانهيال الجماعي العربي.

هذا الاستنفار كان له أن ازداد منذ نجاح الولايات المتحدة وإسرائيل في 16 ديسمبر/ كانون الأول 1991 في إلغاء القرار 3379 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10/11/1975 والذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

لقد شهدت التسعينيات من القرن الماضي العديد من الندوات والتحركات التي وظفت مرحلة اتفاقيات أوسلو في إعادة تجميل صورة الدولة العبرية ومقاومة أشكال النقد والشجب المختلفة لسياستها. واكب ذلك نشأة اتجاه صهيوني يعتبر انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة انتصاراً لإسرائيل. وهو بالتالي يفترض أن يتم توظيفه في كل المجالات، بما في ذلك توسيع مفهوم معاداة السامية ليشمل كل انتقاد لدولة إسرائيل. (الحروب، 1996: 139)

تشهد أوروبا اليوم محاولة تحفيز ضد الرأي المخالف لأطروحات مجموعات الضغط الموالية لإسرائيل قائم على تعزيز إرهاب الإسلام وتقديم مناهضي العولمة بشكل شيطاني. بالطبع مع التذكير باستمرار بأن أوروبا مذنبه بحق اليهود، ولم تعذر بعد بتقديم الدعم اللازم لأول دولة يهودية في الأزمنة المعاصرة. كمثل على هذا التوجه، سآخذ كلمة ألقاها المحامي جان لوك ميدينا Medina في 16 ديسمبر 2004 وهو مسؤول الكريف CRIF في مدينة غرونوبل الكريف اختصار "المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا" يضع أمامه وفق تقديمه لنفسه ثلاث مهمات أساسية: الأولى النضال ضد كل أشكال معاداة السامية والعنصرية وغياب التسامح والنبذ، الثانية التأكيد على التضامن مع دولة إسرائيل ودعمه لحل سلمي في الشرق الأوسط والمحافظة على ذاكرة المحرقة النازية حتى لا تنسى الأجيال المقبلة الضحايا اليهود للبربرية النازية.

أن أهالي المنطقة قد اتهموا في القرن الرابع عشر اليهود بالطاعون الذي أصابهم. كذلك كان هناك تواطؤ مع عملية نقل أطفال يهود لمعسكرات الاعتقال النازية في 26 آب 1942. ثم ينتقل ليحدد بأن مهمة منظمته دحر الشعور المعادي للسامية ومحاولات المراجعة التاريخية. يبدأ الخطاب بنيل المراد عندما يصل للجالية الإسلامية في فرنسا. هنا يركز

المتحدث على أن تقريراً للمخابرات العامة يظهر أن جماعات التبليغ والسلفية أصبحت العنصر الأساسي في الأحياء الصعبة حيث تسيطر على أكثر من 200 حي في مراكز تجمع المنحدرين من أصول مغاربية. النتيجة بالطبع، هي انتاج واسع للمتطوعين لمحاربة القوات الفرنسية في أفغانستان وقوات التحالف في العراق. (أبو نصر، 2003:35)

إن كان للانتفاضة الثانية في انطلاقتها أن تضع أمام أنظار العالم هشاشة وتعارض الممارسات الإسرائيلية منذ أوصلو مع القانون الإنساني الدولي والحقوق الأولية للشعب الفلسطيني، فقد جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول لتبني كل صمامات الوقاية للتطرف الإسرائيلي من قبل الإدارة الأميركية. ففي الوقت الذي مورست فيه أبشع الجرائم بحق الفلسطينيين، أعطت الإدارة الأميركية الحماية السياسية الضرورية للدولة العبرية ضمن ما سمته الحرب على الإرهاب.

إلا أن هذا الغطاء السياسي لإسرائيل جاء في خضم تشكل جهات مقاومة جديدة لمناهضة السيطرة الأميركية. بعض هذه الجهات قدم من خلفيات يسارية ومن أنصار البيئة، وبعضها الآخر من حركات السلام والدفاع عن حقوق الإنسان، وقطاع واسع منها تحدر من التيارات الديمقراطية المختلفة التي وجدت في السياسة الأمنية الأميركية وإعلان حالة الطوارئ على الصعيد العالمي تهديداً مباشراً لكل المكتسبات الحقوقية والديمقراطية التي جنتها البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. (الحروب، 1996: 139)

هذه الاتجاهات أصبحت أيضاً مع التعنت الإسرائيلي قوة دعم معنوية كبيرة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. فلم يعد من الغريب الحديث عن إسرائيل كدولة عنصرية معتدية ومحتملة، بل واعتبارها المصدر الأول للخطر على البشرية اليوم عند شرائح واسعة من الرأي العام الأوروبي.

لكن من المؤسف أن تجد حكومات دول غربية نفسها مضطرة إلى أن ترضخ للضغوط، معتبرة هذه الأطروحات أساساً للتعامل مع ظاهرة العداة للسامية. ومن المؤسف أيضاً أن نجاح مجموعات الضغط في التأثير على الطبقة السياسية التقليدية قد انعكس بصيغ رد فعلية عند الجمهور الواسع في أوروبا. هذا الجمهور الذي يرى بأم عينيه التوظيف الرخيص لإحدى أهم المآسي المعاصرة في خدمة سياسات عدوانية. ففي بلد كفرنسا، نجحت المنظمات المدنية والمعادية للعنصرية في تعبئة قرابة 400 ألف شخص في 1989 بعد الاعتداء الآثم على مقبرة كاربتراس اليهودية، لم تعبئ تظاهرة مايو 2004 المستنكرة للعداء للسامية أكثر من 20 ألف شخص. لأن المواطن البسيط المناهض للعنصرية يشعر اليوم بأن المطلوب منه هو التستر على سياسة أرييل شارون والسكوت عن احتلال أراض عربية بالقوة وبناء المستوطنات والجدار الواقي. صحيح أن الإرهاب الفكري قد أجبر الآن مينارغ على

الاستقالة من منصبه في إذاعة فرنسا الدولية، إلا أن مؤلف "جدار شارون" أعطى أحد الكتب الأوسع مبيعاً في العام الماضي. حيث ثمة تعاطف عفوي يتجاوز المؤسسات.

المطلب الثالث: موقف المحافظين الجدد من الإسلام السياسي

تدعى هذه المجموعة اسم المحافظين الجدد والتي تتألف من مسؤولين سابقين، وكتاب، وصحفيين، وناشطين سياسيين وأساتذة جامعيين، وباحثين في خزانة الفكر، المعروفة باسم "Think Tanks" ويجمعهم تيار فكري واحد اسمه المحافظون الجدد" أو New Cons وهم مجموعة قليلة العدد، لكنها تتسم بنفوذ ضخم لا يتناسب إطلاقاً مع حجمها في حلبة السياسة الأمريكية، ولعل تأثيرهم ينبع من حقيقة سيطرتهم على افتتاحيات الصحف الأمريكية والتعليقات والتحليلات، التي تنشرها كما أنهم متغلغلون في كل برامج الحوار في شبكات التلفزيون الأمريكية.

لجأ المحافظون الجدد إلى تفادي ما وقع فيه الليبراليون من أخطاء في طرح أجندة واسعة من القضايا، لا تتيح لأحد التركيز لتأييدها. فركزوا طرحهم على عدد من القضايا الرئيسية، والإلحاح في ترديد المواقف منها بالشكل الذي يستميل الرأي العام الأمريكي من خلال التركيز على أهميتها للمصالح القومية لأمريكا أو للأمن الأمريكي، مع ربط الأهداف دائماً بما يحبه الأمريكيون من ماضيهم، فيكون من الأسهل تذكر أمجاد الماضي، بدلاً من هواجس المستقبل التي تنطوي عليها وعود الليبراليين، كما أن المحافظين الجدد أكثر ثراء من الليبراليين، وأكثر قدرة منهم على جمع التبرعات من المتعاطفين معهم في الشركات الأمريكية. وبعد تدبير الأموال، يتم استخدامها بذكاء لاجتذاب العقول في الجامعات والخبرات من كل مكان في أمريكا (الفضلي، 2006:10).

وكمثال على ذلك تمكنوا من تحييد وتغيير انتماءات الكثير من خبراء العلوم الاجتماعية الليبراليين بتخصيص اعتمادات ومنح ضخمة للأساتذة الراغبين في توجيه بحوثهم نحو دراسات تخدم أجندة المحافظين السياسية، واستهدفوا شباب الجامعات بتمويل دراسة طلاب القانون والإعلام والاقتصاد، لضمان أن الجيل القادم من قادة المجتمع الأكاديمي الأمريكي سيكون أكثر محافظة من المحافظين الجدد.

كما لم يسلم أعضاء الكونغرس من تأثير المحافظين الجدد الذين يستطيعون من خلال إغراق مكاتب المشرعين الأمريكيين برسائل الفاكس من نشاطهم خلق تصورات مبالغ فيها للتأييد الشعبي في دوائرهم الانتخابية لقضايا تهم المحافظين. فيصوت هؤلاء المشرعون لصالح تلك القضايا، ظناً منهم بأنهم يلبون رغبة الناخبين، بينما في الحقيقة يستغل المحافظون الجدد سلبية هؤلاء الناخبين وعدم اتصالهم المستمر بممثلهم في الكونغرس، فتظهر رسائلهم بالفاكس نسبة مضاعفة ترجح كفة آرائهم (الفضلي، 2006:12).

ولرغبة من المحافظين الجدد في التأثير المضاعف، سخروا عدداً كبيراً من مراكز الأبحاث المعروفة بخزانات الفكر للترويج لأجندتهم السياسية ومعتقداتهم الأيديولوجية، وأغدقوا عليها المنح بعشرات الملايين من الدولارات. وسرعان ما أصبحت تلك المراكز تصدر الأبحاث والتوصيات لصناع القرار والمشرعين الأمريكيين في كيفية التعامل مع القضايا الداخلية، والتحديات والمشاكل الخارجية مع بذل جهود مكثفة لشرح تلك الاجتهادات المحافظة من خلال وسائل الإعلام حتى تصبح بالتكرار والإلحاح، وكأنها باتت الخيارات الوحيدة لسياسة الأمريكية.

ومع ذلك، فإن الرئيس السابق جورج بوش لا يتبع باستمرار ما تروج له دوائر المحافظين الجدد، سواء في وزارة الدفاع أو في خزانات الفكر المحافظة. فقد يستخدم ما يروق له مما يطرحونه، ولكنه لا زال يستعين بالجنرال الدبلوماسي كولن باول في تنفيذ سياسته الخارجية.

ولعل من أكبر المفارقات في تشكيل حركة المحافظين الجدد في أمريكا أنها نشأت على أيدي مجموعة من أعضاء الحزب الديمقراطي الراضين لسياسة اعتبروها لينة مع الاتحاد السوفيتي سابقاً في سبعينيات القرن الفائت. وكان الدافع المحرك للحركة آنذاك هو معاداة الشيوعية، خاصة فيما يتعلق بمعاملة اليهود السوفييت، وانشقوا عن الحزب الديمقراطي والتحقوا بالحزب الجمهوري ورحبت بهم حكومة ورنالد ريغان في أواخر السبعينات من نفس القرن، والتحق بعضهم بمناصب في تلك الحكومة، مثل ريتشارد بيرل الذي شغل منصب مساعد وزير الدفاع وكان يلقب باسم "أمير الظلام" للتعبير عن خطة السياسي الممعن في التشدد والتطرف نحو اليمين، وبول وولفويتز الذي شغل منصب وكيل وزارة الدفاع ولا يزال (الخازن، 2005: 32).

هناك هدف أساسي تكشف عنه تصريحات بوش الأولى عقب أحداث سبتمبر، والتي تصف الحملة على الإرهاب التي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية شنها بأنها "حملة صليبية". وهذه ليست في رأي الكثيرين زلة لسان، ولكنها تعد تعبيراً دقيقاً عن موقف وعن تصور ينطلق منه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش، فهو يعني ما يقوله حرفياً، وذلك في ظل التوجهات الأمريكية البارزة منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي يطرح بقوة مقولة هانتجتون عن صراع الحضارات، حيث يرى الكثيرون، أن السياسات الأمريكية منذ 11 سبتمبر هي تجسيد دقيق لمقولة صراع الحضارات ولقد كرر هذه المقولة كثير من أقطاب حكومته، ووصفوا هذه الحرب بأوصاف مختلفة، تارة بأنها حرب بين قوى الخير والشر، وتارة بأنها صراع الحضارات إلى غير ذلك من الأوصاف التي تصب في النهاية في خانة الحرب الدينية. والواقع أن التوجهات الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة اتجهت نحو اتخاذ

الإسلام كعدو بديل في استراتيجيتها الكونية وسعت لخلق و تضخيم الخطر الإسلامي لإقناع العالم .بتوجهاتها العدائية إتجاه الإسلام.(عبد العظيم،2005:852)

ومن ثم، فقد طرحت فكرة صراع الحضارات، وقامت بمعاونة الصهيونية بشن حملة على الإسلام تقوم على وصفه بالإرهاب، وانطلاقاً من هذه الإستراتيجية تبنت الولايات المتحدة سياسة دعم الكيان الإسرائيلي، وضمن تفوقه المطلق، وتمكينه من الانفراد بالسلاح النووي في المنطقة. وامتداداً لهذه الإستراتيجية أطلقت إدارة بوش يد شارون وتركت له المسألة برمتها على كافة الأصعدة. وفي ظل هذا التصور التحليلي، فإن التساؤلات ينبغي أن تثار حول الانحياز الأمريكي المطلق للسياسات الإسرائيلية.

مع اشتداد المقاومة الفلسطينية اشتد في المقابل تأييد اليمين الأمريكي (السياسي الديني) لإسرائيل، خاصة وأنها تعد أحد الموضوعات الرئيسية لليمين الديني لاعتبارات منها مع ما يعتقد بعض "البيورليتانين" أن ما حدث لهم تاريخياً وخروجهم مطرودين من إنجلترا إنما يماثل ما حدث لليهود، وعليه لا بد من العودة إلى ما يعتبرونه وطنهم الأم كذلك يؤمن هؤلاء بضرورة تحقيق النبوءات والوعود الإلهية فيما يتعلق بإسرائيل، لذا نجد منظمات اليمين المسيحي من جانب وجماعات الضغط الموجه من جانب آخر تحمل مسؤولية الدفاع عن إسرائيل وذلك على النحو الآتي:

أ- **منظمات اليمين المسيحي:** ومن أبرزهم جيرري فولويل مؤسس منظمة الأغلبية الأخلاقية الذي أعلن مراراً أن الوقوف ضد إسرائيل هو معارضة لله، كما لا يجد حرجاً في الإعلان عن صهيونيته فيقول: "إنني صهيوني وأؤمن نظرياً ونبوءةً وسياسياً بأن أرض فلسطين والأردن هي للشعب الإسرائيلي، ولا أحبذ أن تتخذ إسرائيل أي قرار بإعادة أي أرض لجيرانها العرب. وهناك أيضاً بات روبرتسون مؤسس وزعيم شبكة الإذاعة المسيحية ومنظمة التحالف المسيحي حيث ينظر إلى العرب على أنهم أعداء الله، لأن يعتبر صراع العرب مع إسرائيل ومعارضتهم لها تحدياً لإرادة الله. وتعد منظمة الائتلاف المسيحي إحدى أهم المنظمات الأصولية في أمريكا ولها تأثير سياسي فاعل. (بيضون، 2003:40)

ب- **جماعات ضغط منظمة بشكل رئيسي من أجل إسرائيل والقدس:** ومن أبرزها "منظمة السفارة المسيحية الدولية - القدس" والتي تأسست في سبتمبر 1980 كرد من بعض الأفراد على سحب 13 دولة سفاراتها من القدس (حسن، 1973: 9)، وعلى رغم أن مصادر تمويل "السفارة" ليست معلومة، فمن المؤكد أنها تلقت على نحو قاطع أموالاً من المصادر المسيحية الاصولية المؤمنة بعصمة التوراة. وتنشط السفارة الآن فيما يزيد على الثلاثين بلداً في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وأستراليا ولها في الولايات المتحدة نحو عشرين قنصلية نشاطاتها وتحت الناس على شراء المنتجات الإسرائيلية وتبيع سندات إسرائيلية للجماعات الأصولية في

أمريكا للتبرع بالدم للقوات الإسرائيلية المسلحة، ويؤمن أعضاء المنظمة بأنهم حين يفعلون هذه الأعمال وغيرها نيابة عن إسرائيل فإنما ينفذون إرادة الله(حماد، 1981: 7).

ج. مؤسسة جبل الهيكل : وهي ذات أهداف صهيونية محددة حيث تهدف إلى إنشاء الهيكل في القدس ويقع مقر هذه المنظمة في لوس أنجلوس ، وتدعم اعمال الحفر في مدينة القدس وتوفر التمويل اللازم لذلك .

وعلى ضوء ما سبق نجد تأييد دعم غالبية حكام الولايات الأمريكية لإسرائيل حيث أعلن 42 حاكم ولاية في عام 2002 أن شعبي الولايات المتحدة وإسرائيل بنيا صداقة على القيم المتبادلة من التسامح والحرية والديمقراطية، وعندما تستهدف هذه القيم في مكان ما، فإنما هي مستهدفة في كل مكان وحتى الآن لم يتمكن التيار الرئيسي في الجسم الإنجيلي من التصدي للتيارات الأصولية والمتصهنية، التي تتعاون مع جماعات الضغط اليهودية في استمرار التعبئة لصالح إسرائيل حيث تتلاقى الطروحات السياسية بالتفسيرات الدينية على قاعدة "الوعد والأرض والملك ففي مطلع 2002 أطلق المتشددون الأمريكيون حملة عنوانها "ابن مستوطنة" إذ أن قناعتهم هي أن "الله" وهب الضفة الغربية وغزة للشعب اليهودي في الأزمنة القديمة (القشطيني، 1986: 13).

تنتطق رؤية السياسة الأمريكية من اعتبار ان أحداث 11 سبتمبر نقطة إنطلاق من أجل تغيير النظام الدولي، والتغيير المتصور هنا هو تغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغيير في أنظمة بعض الدول أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي، وعلى النحو الذي يكسر أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي وينشر مبدأ الحرية الذي اتخذته الولايات المتحدة معياراً لسياستها منذ لحظة إنخراطها في شؤون العلاقات الدولية. هذه الرؤية لا تقر إذن سياسة الإحتواء ولا توازنات القوى ولا إستراتيجيات الردع كما أنها لا تقدر القواعد القانونية التي قامت عليها حركة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والسبب في ذلك تغير الأساس الفلسفي للرؤية الأمريكية الراهنة لمستقبل النظام الدولي. وبحسب رؤية المحافظين الجدد يجب أن تبتعد الولايات المتحدة عن سياسة الحفاظ على الأمر الواقع وأن تتحول إلى قوة تتبنى التغيير في النظام الدولي، إن الرضا بالوضع الدولي كان يعكس فلسفة الحفاظ على الوضع القائم والشعور بالإرتياح والاسترخاء الذي كان بدوره أحد أسباب أو مصادر الأزمة الحالية التي تفجرت في 2001 وإذا كان هناك من درس يجب إستخلاصه من سبتمبر 2001 فإنه يتمثل لدى المحافظين الجدد ضرورة هجر سياسة الرضا عن الوضع القائم والسعي من أجل التغيير الدولي بتغيير الأنظمة الدكتاتورية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها الأنظمة الحاكمة في دول محور الشر كما تحددها

تلك الرؤية. ويضفي المحافظون الجدد على هذه الرؤية هالة من القدسية حين يشيرون إلى الرسالة السماوية والوحي الإلهي كمصدر لإيمانهم بهذه الرؤية وحماسهم لها (علوي، 2010). إن الاحتفاظ بالتفوق العسكري وزيادته يقنع الدول الكبرى الأخرى بجدوى الإنضمام إلى سياسة الولايات المتحدة أو على الأقل عدم السعي إلى موازنة القوة العسكرية الأمريكية، كما أنه يدفع الدول الصغيرة إلى إدراك مدى التعاون مع الولايات المتحدة، وإن الهزيمة السريعة والحاسمة عسكرياً لكل من ميلوسوفيتش في يوغسلافيا وطالبان في أفغانستان وحزب البعث في العراق ومع استمرار الأفراد الأمريكي قمة النظام الدولي واستمرار اتجاه واشنطن إلى نشر قيم الليبرالية والتغيير، ومع اتجاه الدول الديمقراطية إلى التعاون بينها سيؤدي في مفهوم رؤية المحافظين الجدد إلى استمرار التعاون الدولي ونشر الليبرالية، وإذا كان بإمكان القوة العسكرية الكاسحة تدمير الدول وإسقاط الأنظمة فإنها تكون أقل نجاحاً في مواجهة الفاعلين من غير الدول، لذلك اهتمت إدارة بوش كثيراً بتطوير استخدام المخابرات والقوات الخاصة والحرب الإعلامية كأدوات جديدة لتقويض حركات الإرهاب الدولي، بل وللتمهيد للتدخل العسكري التقليدي لإزاحة أنظمة دكتاتورية، كما اهتمت هذه الإدارة بمراقبة حركة أسلحة الدمار الشامل كي لا تقع في يد إرهابيين فضلاً عن متابعتها لحركة الإرهابيين أنفسهم (بيزون، 2003: 41).

ويقتضي تحقيق أهداف رؤية التغيير هذه، الاحتفاظ بالتفوق في القوة الاقتصادية على الدول الكبرى الأخرى، حقاً إن معدلات النمو الاقتصادي السنوي في الولايات المتحدة تنخفض كما أن أداء الاقتصاد الأمريكي في ظل إدارة بوش أخذ في التدهور إذ بلغ عجز الموازنة حوالي 400 مليار دولار بعد أن كانت قد حققت فائضاً قدره 150 مليار دولار عند آخر عهد كلينتون وبالطبع من شأن ذلك أن يضعف الاقتصاد الأمريكي وأن يضعف قدرة أمريكا على الاحتفاظ بقوتها العسكرية والسياسية الساحقة الراهنة، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة ما تزال في المقدمة من حيث القوة الاقتصادية مقاسه بالنتائج المحلي، الذي يبلغ أكثر من 10 تريليون دولار، وبما يعادل حوالي 23% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم كله لهذا فإن الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة قد واجه أزمة مالية تتعلق بالديون السياسية في عام 2011 . (عبد الشافي، 2010)

ويدرك المحافظين الإشارة إلى أدوات التغيير الدولي تتفاوت حسب الهدف، فتغيير الأنظمة هدف أصعب من هدف الإطاحة بنظام سابق وإعادة بناء دولة على أساس ديمقراطي في بلد غير ديمقراطي في الأصل هي مهمة صعبة، ومن أجل تيسير عملية تحقيق ذلك التغيير الصعب يدعو المحافظون إلى مراجعة سياسة المساعدات الأمريكية، وذلك بزيادة حجمها وبتوجيهها إلى البلد التي يعاد بناؤها ديمقراطياً ويدعون إلى تقليد الأساليب والأدوات

التي سبق أن استخدمت في إعادة بناء أوروبا لتغييرها بعد الحرب العالمية الثانية حين استخدم راديو أوروبا الحرة، ومشروع مارشال ، والتبادل التعليمي والطبي وإنشاء كراسي متخصصة في الشؤون الأوروبية بالجامعات وإحداث الموائمات اللازمة لاستخدام هذه الأدوات ذاتها من أجل تغيير العالم الإسلامي الذي يعتبر مصور الخطة الأكبر على الولايات المتحدة الأمريكية. (محايد، 1997: 3)

يشن المفكرون وصناع القرار الأمريكي حملة قوية على الإسلام فيصفونه بأنه دين معاد للديمقراطية . يقول جيلز كيل : إن الإسلام والديمقراطية متعارضان ، فالليبرالية لا تتفق مع الإسلام ويقول هنتجتون : إن الإسلام - في جوهره - ليس ديمقراطياً ويقول مارتن أندريك : إن وجود حكومة علي النمط الغربي في العالم العربي يعزز القوي السياسية المعادية للغرب . واعتبر برنارد لويس أستاذ هنتجتون أن الصراع مع الإسلام هو صراع حضارات وأنه صراع تاريخي مؤكد مع التراث اليهودي المسيحي للحضارة الغربية ومع تراثها العلماني وتوسعهما معاً ، وقد ساهمت العديد من الأسباب في ظهور الحركات الأصولية في الشرق ومنها الأسباب الذاتية والموضوعية التي ساعدت في تصاعد الأحزاب والحركات الأصولية في المنطقة العربية ومن أهمها: (الطويل، 2007)

أن وصول الجمهوريون وبالتحديد فئة "المحافظون الجدد" إلى السلطة في الولايات المتحدة، شكّل تحوُّلاً دراماتيكياً في السياسات الخارجية الأمريكية وبخاصة إتجاه الشرق الأوسط، والذي أدّى إلى تشكيل بيئة مواجهة وصلت إلى حدود استعمال القوة العسكرية في مواجهتها. فاجتياح إسرائيل على سبيل المثال للبنان في العام 1982.

أن فشل الأحزاب القومية العربية والشيوعية في تحقيق الآمال التي وعدت بها شعوبها، أدى إلى واقع اجتماعي سياسي تعبوي مختلف، سرعان ما تحولت الجماهير العربية والإسلامية عن أحزابها ومضت بإتجاه الأحزاب الراديكالية التصورات والتي تمثلت بالأحزاب ذات التوجه الديني وحتى المذهبي.

إن قدرة هذه الأحزاب التعبوية الهائلة بحكم الأدوات والوسائل التي تستعملها وبخاصة الدينية منها، جعلها بحراً كبيراً لاستيعاب جماهيرها في الوقت الذي تميّزت بحسن تقديماتها وحل مشاكل جماهيرها، الأمر الذي رسّخ فكرة نجاحها في الذاكرة الجماعية لمناصريها، وبالتالي تأييدها والاندماج في صفوفها بصرف النظر عن دقة أطروحاتها إتجاه الأزمات التي ينبغي اتخاذ مواقف فيها.

الفصل الرابع

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركات الإسلام السياسي

العلاقة بين الإسلام والغرب فيما يتصل بالجانب الحضاري والديني والثقافي قديمة منذ سعى الغرب إلى الدعوى لقيمة حتى صار له اتباع وعملاء، يدافعون عن هذه القيم وكانت مسألة الغزو الثقافي والفكري محورا أساسيا في علاقة الغرب بالعالم الإسلامي ولم يكن هناك غياب للروح الصليبية في علاقة الغرب بالعالم الإسلامي واعتبر الاستعمار نفسه جزءا من استمرار الحملات الصليبية وحين قدر للجيش الفرنسي أن تدخل دمشق ذهب الفرنسي "جور" لقبر صلاح الدين، وقال: ها نحن قد عدنا يا صلاح الدين! ولم يكف الفرنسيون والبريطانيون وغيرهم عن محاولة النفاذ إلى مصادر القوة في الإسلام لتحطيمها فكانت العلمانية وفصل الدين عن الدولة في تركيا وباكستان ثم على المستوى الفكري بكتاب علي عبد الرزاق الإسلام وأصول الحكم وكانت الدعوة لتحرير المرأة التي قادها قاسم أمين، والتي كانت تعني خلع المرأة المسلمة لحجابها كما كانت الدعوة إلى الاجتهاد والتي لم تكن إلا عنوانا لتطويع الشريعة ذاتها لتوافق متطلبات العصر الحديث ثم كانت اللغة العربية والأزهر ميادين للصراع مع الغرب ثم كانت القومية العربية التي روج لها بعض المسيحيين لتفتتت الدولة العثمانية وظلت معركة المصحف والإسلام والعقيدة حية لم تمت أبداً في الوعي الغربي، وظل العالم الإسلامي يمثل معضلة أمام الغرب لأن الإسلام بوصفه منهجا شاملا للحياة ظل يمثل حصنا لا يمكن القضاء عليه وكانت العودة للإسلام مرة أخرى في عقد التسعينيات تمثل بداية مرحلة جديدة في العلاقة بين الإسلام والغرب، أن الصراع الثقافي والحضاري الذي يقع الدين في قلبه كانت تقوم به دوائر ثقافية مثل الكنائس والجامعات أو الدوائر الثقافية في وزارات الخارجية أو حتى أجهزة المخابرات أما اليوم فإن الذي يقوم بتنفيذ معركة المواجهة هو قلب الإدارة الحاكمة في أمريكا فالإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الاسبق جورج بوش تهدف إلى إعادة رسم خريطة العالم الإسلامي على أساس ديني وثقافي وحضاري، وهي تستلهم تقاليد المدرسة الإنجليزية والفرنسية لكنها تتقدم بخطى واسعة وناجزة وبيدها القوة والقرار ولكن قبل الحديث عن هذه الخطط نحاول إلقاء الضوء على البعد العقدي في الصراع بين الإسلام والغرب عبر شهادات السياسيين ومتقنين غربيين في هذا السياق (حبيب، 2006: 201).

لم تتوقع أمريكا أن تسير حربها في أفغانستان بالسرعة التي سارت فيها منذ بدء العمليات العسكرية في تشرين الأول أكتوبر 2001م، بعد شهر من الهجمات التي شنها تنظيم القاعدة ضد نيويورك وواشنطن، فمع بزوغ فجر العام الجديد 2002م، كانت القوات الأمريكية قد أكملت عملياتها الضخمة في الجبال البيضاء في تورا بورا حيث حوشر مئات

من أعضاء القاعدة الذين التقوا حول زعيمهم أسامة بن لادن بعد سقوط حركة "طالبان". (الشوبكي، 2005: 54-55).

أن الأمريكيين اعتقدوا في الشهور الأوائل منذ 2002، أن عملياتهم في تورا بورا حققت أهدافها بالقضاء على تنظيم بن لادن الذين بقيت طائرات الـ (بي - 52) تدك مواقعهم على مدى أسابيع بقنابل ضخمة بعضها لم يستخدم منذ أيام حرب فيتنام، ولعل ما أثار بهجة الأمريكيين أكثر بسقوط تورا بورا كان اعتقادهم أن أسامة بن لادن نفسه لم ينج من الضربة، إذ أنه لم يظهر علناً منذ رصد الأمريكيون مكالمته له باللاسلكي يحض فيها مقاتلية على الصمود في تورا بورا ومما زاد الغموض أن الأمريكيين استطاعوا اعتقال بعض حراسه الشخصيين لكن هؤلاء لم يقدموا أي معلومات مؤكدة عن مصيره سوى القول: إنه كان معهم في المعركة. وسيتم مناقشة هذا الفصل ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول : سياسة الولايات المتحدة إتجاه الإخوان المسلمين

المبحث الثاني : موقف الولايات المتحدة من طالبان وتنظيم القاعدة

المبحث الثالث : الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من حزب الله

المبحث الرابع : الولايات المتحدة وموقفها من حركة حماس

المبحث الخامس: جبهة الإنقاذ الجزائرية

المبحث الأول

سياسة الولايات المتحدة إتجاه الإخوان المسلمين

قامت جماعة الإخوان المسلمين على يد الشيخ حسن البنا 1906-1949 في عام 1928، حيث جاء تأسيس الجماعة كرد فعل من قبل البنا على سقوط الدولة الإسلامية ممثلة بالدولة العثمانية وكامتداد لأفكار الإصلاح الإسلامي التي أطلقها جمال الدين الأفغاني في القرن التاسع عشر ثم تلميذه محمد عبده ف محمد رشيد رضا الذي تأثر به حسن البنا واستلهم منه - ومن غيره - طريقاً جديداً للعمل الإسلامي. (سعد، 1997:399)

ولقد أراد البنا لحركته الجديدة أن تتميز عن الجمعيات الدينية والحزبية الأخرى، فحدد معالم حركته هذه من خلال إحدى رسائله إلى أتباعه يقول فيها: "أنتم لستم جمعية خيرية ولا حزباً سياسياً، ولا هيئة موضوعية الأهداف محدودة المقاصد، ولكنكم روح جديد يسري في قلب هذه الأمة ينجيه بالقرآن، ونور جديد يشرق فيبدل ظلام المادة بمعرفة الله"، بل إن المرحلة الأولى من مراحل الجماعة وهي مرحلة النشوء والتأسيس أو ما أسماه الباحث بـ مرحلة المراوحة بين اللاعنف والعنف تمتاز بنوع من التطور الكيفي في طبيعة خطاب الحركة السياسي والفكري وفي مقاربتها لظاهرة العنف السياسي وموقفها منه بل وممارستها إياه ضد خصومها السياسيين.

وسيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: علاقة الإخوان المسلمين بالثورة المصرية 1952

المطلب الثاني: علاقة الإخوان المسلمين بالسلطة في فترة حكم أنور السادات

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية نحو الإخوان المسلمين

المطلب الأول: علاقة الأخوان المسلمين بالثورة المصرية 1952

في يوم الخميس 7 أغسطس 1952م أقيم مؤتمر الجامعات بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة فؤاد، حضره آلاف الطلاب والأساتذة وضباط الجيش، وكان الدافع لهذا المؤتمر هو حركة يوليو، فلا يُتصور أن تقوم هذه الحركة الكبرى دون أن يكون للشبيبة المثقفة والطلبة الواعية صوتٌ مسموع لتأييد الحركة وتوجيهها، وكان المؤتمر موفقاً من حيث الإعداد والتنظيم، ومن حيث المواضيع التي كانت مجال الحديث فيه. لقد كان الإخوان قوه من القوى المتواجده علي الساحة وقد قامت هذه الحركة مستغلة عمق الشعور الديني للمصريين وركود الحياة السياسية خلال الثلاثينيات وتطلع الشباب الي قضايا ومثل وطنيه وروحيه حيث تتطلع الشعوب المهزومه عادة الي الماضي المجيد وتشبثها به وحلمها باستعادته

ارتبطت الجماعة بعلاقات متنامية مع الملك فاروق الذي رأى فيها عوناً كبيراً له باعتبارها تنظيمياً يقاوم النشاط الشيوعي، وكان الملك فاروق في نفس الوقت يعمل على دعم وتمويل الجماعة لمواجهة حزب الوفد، ويعتبر أن جماعة الإخوان المسلمين هي الجماعة الوحيدة التي تحتمك إلى قواعد شعبية تستطيع أن تنافس الوفد في شعبيته، وبعد معاهدة 1936 ظهرت جماعة الإخوان المسلمين على المسرح السياسي عندما اشتد الصراع بين الملك و حزب الوفد، وكان على ماهر باشا رئيس الديوان الملكي والرجل القريب جداً من فكر وقلب الملك والمستشار الأكثر قرباً وتأثيراً على القصر على علاقة طيبة بالشيخ حسن البنا المرشد العام للجماعة وبعض أفراد الجماعة، وفي عام 1951 عقب إلغاء معاهدة 1936 وإعلان الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس صرح حسن الهضيبي لجريدة الجمهور المصري في 19 أكتوبر 1951 بقوله: "وهل تظن أن أعمال العنف تخرج الإنجليز من البلاد، إن واجب الحكومة اليوم أن تفعل ما يفعله الإخوان من تربية الشعب . . وذلك هو الطريق لإخراج الإنجليز". (محمد، 2011:5)

كما خطب المرشد العام في شباب الجماعة قائلاً: " اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم ". وقد رد عليه خالد محمد خالد - الكاتب الإسلامي في مجلة " روز اليوسف" بمقالة عنوانها "أبشر بطول سلامة يا جورج"، وجاء في المقال: "إن الإخوان المسلمين كانوا أملاً من آمالنا، ولم يتحركوا، ولم يقذفوا في سبيل الوطن بحجر ولا طوبة، وحين وقف مرشدهم يخطب منذ أيام في عشرة آلاف شاب قال لهم: " اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم " وقد يتسال المصريون . أفي مثل هذه الأيام يدعى الشباب للعكوف على تلاوة القرآن الكريم، ومرشد الإخوان يعلم أو لا يعلم أن رسول الله وخيار أصحابه معه تركوا صلاة الظهر والعصر من أجل المعركة، ويعلم أو يجب أن يعلم أن رسول الله نظر إلى أصحابه في سفره فإذا بعضهم راقد وقد أعياه الصوم، وبعضهم مفطر قام بنصب الخيام فابتسم إليهم ابتساماً

حانية راضية وقال : "ذهب المفطرون اليوم بالأجر كله، فلقد وجد الوطن فى التاريخ قبل أن يوجد الدين ، وكل ولاء للدين لا يسبقه ولاء للوطن فهو ولاء زائف ليس من روح الله" ليس انتقاصا من الدين بل لان الدين يحث على ذلك .

لقد حققت جماعة الاخوان نجاحاً بدا في بعض الاحيان كبيرا وواسعا ولكنه كان غالبا بين اشد الفئات تخلفاً سواء في القرية او المدينة ولكن الاخوان تخطبوا منذ البدايه ولم يقدموا تطبيقاً او تفسيراً إسلامياً لمشاكل العصر وحدثه ولم يقدموا برنامجاً واضحاً ومفصلاً للعمل الوطني والاجتماعي الثوري وفق مبادئ الاسلام ولم يستمروا بالثوره التي بداها المفكرون والمصلحون الاوائل كالأفغانى والكواكبي وغيرهما وكان سبب فشلهم الاول تخطبهم السياسي واستغلال كل القوى من السرايا الي حكومات الاقليه الي البريطانيين لهم في محاربة القوى الشعبيه الرئيسيه وهي الوفد وفي الحرب علي الشيوعيه.(محمد،2011:6)

كان الاخوان قوه متعصبه ومتعثره فكرياً وسياسياً وقد نفرت غالبية الشعب المصري الذي رسخ فيه التسامح الديني والسياسي بتعصبها ومجافاتها لروح العصر ولتخاذلها في تاييد الكفاح المسلح حينما اصبح واجباً وضروره قوميه، وفي خريف 1951 وبعد ثلاث سنوات من المحنة، شهدت اعتقالات شاملة، وتعذيبا واسع النطاق، وأحكاما قضائية بالإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة، عادت جماعة الإخوان المسلمين إلى النشاط رسمياً، فى ظل مرشد عام جديد، هو حسن الهضيبي، وبعد ثمانية أشهر من ذلك قامت ثورة 23 يوليو 1952 واستقبلها الإخوان بفرح غامر، إذ كان لهم - منذ بداية الأربعينيات من القرن الماضي - جناح عسكري فى القوات المسلحة والشرطة، وكان أكثر من نصف أعضاء مجلس الثورة، أعضاء سابقين أو حاليين أو متعاطفين مع الجماعة، كان من بينهم جمال عبدالناصر وكمال الدين حسين وخالد محيى الدين وحسين الشافعى فضلا عن عبدالمنعم عبدالروؤف ورشاد مهنا وآخرين من الصف الثانى لتنظيم الضباط الأحرار، وكانوا الهيئة الوحيدة التى عرفت بموعد الثورة قبل قيامها، وساهمت بمجهود مدنى فى حماية بعض المنشآت، وكان الإخوان يتحدثون فى مجتمعاتهم عن الأخ جمال والأخ كمال وغيرهما من الإخوة أعضاء مجلس قيادة الثورة.

وتتابعت إجراءات الثورة التى تحمل مجاملة فوق العادة للإخوان المسلمين، أعيد فتح التحقيق فى قضية اغتيال حسن البناء، ووضع الجيش يده على الذين دبروا الجريمة، وعرض مجلس قيادة الثورة على الإخوان أن يشتركوا بوزيرين فى حكومة محمد نجيب التى تشكلت بعد أسابيع من قيام الثورة، ولكن الاختلاف حول الأسماء حال دون تمثيلهم رسمياً فى الوزارة، ومع أن العفو عن الجرائم السياسية لا يصدر عادة عن ارتكبو جرائم عنف، فقد صدر عفو خاص عن عدد من أعضاء الجماعة الذين ارتكبو جرائم قتل، ومنهم المتهمون بتدبير جرائم قتل المستشار أحمد الخازندار، وقتل محمود فهمى النقراشى، وشمل العفو العام

الذى صدر بعد ذلك إسقاط العقوبة عن بقية المحكوم عليهم بارتكاب جرائم عنف من الإخوان المسلمين ولم يشمل هذا العفو الشيوعيين، الذين حكم عليهم فى قضايا لم تشهد أى منها واقعة عنف واحدة، بدعى أن الشيوعية جريمة اقتصادية وليست جريمة سياسية. (عيسى، 2011:8)

كان واضحاً خلال الشهور الثمانية عشر الأولى من حياة ثورة يوليو 1952، أن مجلس قيادة الثورة الذى لم يكن أعضاؤه ينتمون إلى حزب أو أحزاب سياسية مدنية قائمة، قرر أن يعتمد على الإخوان المسلمين، باعتبارهم الجماعة السياسية المنظمة التى يمكن أن يستند إليها فى مواجهة المخاوف التى ناوشت بقية القوى والأحزاب السياسية، من أن تتحول الثورة إلى حكم ديكتاتورى عسكري، وأن الإخوان سعوا للتحالف مع مجلس القيادة، ودعموه فى مواجهة المنتقدين له، انطلاقاً من القانون الثابت الذى حكم تحالفاتهم السياسية من قبل، وهو أن يتحالفوا مع القوى السائدة، وأن يدعموها ضد خصومها، لينتقوا فى ظلها، حتى تحين أمامهم الفرصة للانتقال من مرحلة التمكين إلى مرحلة التنفيذ.

وفى ظل هذا التحالف أنقذ مجلس قيادة الثورة الإخوان من الخضوع لقرار حل الأحزاب السياسية، الذى بدأ التمهيد له بإصدار قانون للأحزاب، ألزم الأحزاب القائمة بإعادة إشهار نفسها طبقاً لنصوصه، تقدم الإخوان بطلب لإشهار حزب باسمهم فاستدعاهم عبدالناصر وأبلغهم بأن الأحزاب التى سوف تشهر نفسها طبقاً للقانون الجديد سوف تخضع لقرار بحل الأحزاب يصدر بعد أسابيع ونصحهم بسحب الطلب.. ولم يعترض الإخوان على نية المجلس حل الأحزاب وأسرعوا يستردون الإخطار الذى تقدموا به، سعداء لأن الساحة الحزبية سوف تخلو لهم من دون منافس.

وفى ظل هذا التحالف ضد بقية الأحزاب والقوى السياسية، التى كانت تحاول دفع مجلس القيادة، إلى اتخاذ خطوات على طريق الديمقراطية، حاول الإخوان أن يسيطروا على مجلس القيادة، فطلب المرشد العام حسن الهضيبى من جمال عبدالناصر تشكيل لجنة مشتركة من الجماعة ومجلس قيادة الثورة، تعرض عليها الإجراءات والتشريعات التى ينوى المجلس إصدارها للتوافق عليها قبل إعلانها، والتأكد من مطابقتها للشريعة الإسلامية، لكن عبدالناصر رفض ذلك واعتبره وصاية على الثورة. (عيسى، 2011:10)

وبدأت المشاكل تتراكم بين الطرفين، وسعى عبدالناصر لإحداث انشقاق داخل جماعة الإخوان المسلمين، وشجع الجناح الذى كان يؤيده داخل صفوفها على التمرد على قيادة الجماعة، وسعى الإخوان للتحالف مع الرئيس محمد نجيب، واستغلال التناقض الذى كان قد بدأ يتسع بينه وبين أعضاء مجلس القيادة، واشترطوا عليه أن يترك منصب القائد العام للقوات المسلحة لأحد ضباطهم، وأن يتمسك بقرار حل الأحزاب، وأن يشكل وزارة يرضى عنها الإخوان مقابل دعمهم له ضد جمال عبدالناصر ولكنه رفض. وفى مواجهة إصرار الإخوان

المسلمين على رفض مطالب عبدالناصر المتوالية بحل «الجهاز الخاص» وحل تشكيلاتهم في القوات المسلحة والشرطة، أصدر مجلس قيادة الثورة في 14 يناير 1954 قراراً بحل جماعة الإخوان المسلمين.. وفي 4 فبراير 1954 قبل مجلس قيادة الثورة استقالة محمد نجيب.. ومع أن الجماعة قد عادت إلى نشاطها وأفرج عن المعتقلين من قادتها وأعضائها أثناء أزمة مارس 1954 إلا أنها اتخذت موقفاً محايداً من الصراع بين مجلس قيادة الثورة والقوى الديمقراطية التي كانت تطالب بعودة الجيش لثكناته وتسليم الحكم للمدنيين وعقد جمعية تأسيسية للنظر في مشروع دستور 1954 وإقراره، واختفت من الساحة تماماً حتى انتصر مجلس القيادة على هذه القوى وأحكم قبضته على الدولة، ثم بدأ المجلس بالتعامل مع حركة الإخوان المسلمين. (عيسى، 2011: 11)

المطلب الثاني: علاقة الإخوان المسلمين بالسلطة في فترة حكم أنور السادات

شكلت مرحلة السادات أو الجمهورية الثانية ساحة مارست فيها كل من السلطة السياسية والجماعة لعبة الاحتواء والمهادنة، حيث حاول السادات أن يخلق لنفسه ونظامه السياسي شرعية مختلفة عن الشرعية الثورية لنظام عبد الناصر، حيث أراد السادات توظيف الإخوان المسلمين سياسياً في مواجهة خصومه: سواء الناصريين والشيوعيين من جهة، أو الجماعات الإسلامية العنيفة التي خرجت من عباءة الإخوان بنسختها القطبية الراديكالية، وفي خلق شرعية دينية له عبر إطلاقه اسم الرئيس المؤمن على نفسه وهو ما يمثل تطبيقاً لما قاله لينين في المؤلفات حينما اعتبر أن "كل الطبقات القائمة تحتاج لتحافظ على سيطرتها إلى وظيفتين اجتماعيتين: الجلاد والكاهن". حيث يبدو أن السادات استخدم الإخوان المسلمين ليقوموا بوظيفة الكاهن إلى جانب الأجهزة الأمنية التي تقوم بدور الجلاد وهو الأمر الذي خلق داخل النظام السياسي توجهين يدعو أحدهما إلى منح الشرعية أو الاعتراف للجماعة مقابل قيامها بهذا الدور السياسي، في حين رفض التوجه الثاني مثل هذه المخاطرة، وفي المقابل وجد الإخوان في هذه الحاجة لدى النظام السياسي لدور الجماعة فرصة تاريخية في الحصول على فترة لالتقاط الأنفاس عقب المحنة التي تعرضوا لها، وفي الحصول على الشرعية من جديد، فتوجهوا إلى العمل السياسي السلمي، ولعبوا الدور السياسي المرسوم لهم بنجاح حيث عملوا على مواجهة الشيوعيين والناصريين في الجامعات وكل مواقع النشاط السياسي، كما عملوا على مواجهة أفكار العنف السياسي التي حملتها الجماعات الإسلامية الصاعدة مثل الجهاد، التكفير والهجرة، حيث كانت البداية بكتاب دعاة لا قضاة لحسن الهضيبي ثم كتابات بعض رموز الإخوان الآخرين، أي أن الإخوان لعبوا دور المكافئ أو المعادل الأيديولوجي للخصوم المؤدلجين للنظام السياسي آنذاك. (الهضيبي، 1977)

وقد طبع هذا الأمر مسار الجماعة بحالة من التآرجح بين الاعتراف و اللااعتراف، وقدم الجماعة كحليف سياسي للنظام حتى حدثت حالة الافتراق بين الجماعة والسلطة حينما توجه السادات إلى حلفاء جدد تمثلوا في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، وهو الأمر الذي بلغ مداه السياسي بزيارة السادات للقدس وتوقيع لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل في العام (1979)، مما أطلق رصاصة الرحمة على العلاقة السياسية الوظيفية التي سادت علاقة الإخوان بالنظام بعد أن دخل السادات منطقة المحرمات ، إلا أن الإخوان الجدد لم يلجأوا إلى العنف - وهو الجانب الذي غطته التيارات الإسلامية المقاتلة التي سعد نجمها في تلك الفترة - واستمروا في سياسة العمل من داخل النظام تحت ضغط هاجس الشرعية واستمرار سيطرة الحرس القديم أو تيار الشيوخ على قيادة الجماعة العليا، وهو التيار المحسوب على الاخوانية الكلاسيكية المعتدلة، واستمر هذا الاتجاه في عهد مبارك وحتى وقتنا الحاضر (2005)، مع تطور تكتيكي تمثل في محاولة الجماعة الاستفادة من الضغط الأمريكي نحو الإصلاح السياسي والديمقراطية في الشرق الأوسط، حيث حاولت الجماعة ركوب الموجة الأمريكية لتحقيق مكاسب سياسية في مواجهة النظام السياسي، وهو ما يمثل تكتيكاً إخوانياً جديداً يؤشر على مدى براغماتية الحركة، وانتقالها من حالة أو قالب الأيديولوجيا بصورتها الجامدة إلى أيديولوجيا مرنة. (القرضاوي، 1987:118)

ولقد انعكس هذا التوجه السلمي/ اللاعنفي على التنظيمات الفرعية للإخوان في العالم العربي والإسلامي، حيث التزمت تنظيمات الإخوان في الدول العربية بالخط العام للجماعة في المركز من حيث استبعاد خيار العنف السياسي ضد النظم السياسية الحاكمة لصالح خيار الاختراق والتدرج والعمل من الداخل من خلال استراتيجية تقوم على ما أسماه أنطونيو جرامشي بـ الهيمنة أو حرب المواقع بحيث تمارس الجماعة "ذلك النوع من السلطة غير العنيفة، فجماعة الإخوان لا تسعى إلى منازعة الدولة، على الأقل في تلك المرحلة، سيطرتها وسلطتها متجسدة في شكل جهاز الشرطة والنظام القضائي والسجون والجيش، حيث غالباً ما يكون الصراع في هذه المؤسسات فجاً وعنيفاً.. أما الجامعات والنقابات المهنية والاتحادات العمالية، وغيرها من المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والثقافية والمرجعيات الدينية والصحف ووسائل التعبير، فهي توفر أشكالاً من السلطة أكثر تهذيباً تميل بطبيعتها مناهجها الطوعية، أو على الأقل غير العنيفة، إلى حجب هدفها السياسي. ولذلك فإن جماعة الإخوان تسعى، تدريجياً وببطء واضح، إلى تحويل ممارسة السلطة من الدولة إلى مؤسسات المجتمع المدني، أو على الأقل جعل الاثنين يتشاركان في ممارسة السلطة". وقد استطاعت هذه الحركات بما تمتلكه من شعبية قوية لدى المجتمعات العربية من الوصول إلى البرلمان وقد تمثل ذلك بوصول حزب العدالة والتنمية في تونس إلى السلطة.

وفي ذلك يرى أحمد حسين حسن أن جماعة الإخوان المسلمين قد "قبلت قواعد النظام في العمل السياسي السلمي، وسارت تنتشط في قطاعات ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني على السواء. ومن ثم فإنه ليس لديها تعارضاً فقهياً أو شرعياً للعمل داخل القطاعات والأنظمة الرسمية القائمة مع أحكام الشرع، بل إنه لا بد وأن يظل العمل ينتشر حتى يحاصر النظام أو يجوفه فيسقط كورقة الخريف"، وهي في ذلك تختلف عن الحركات الإسلامية العنيفة والتي تقف خارج النظام وتتزع عنه شرعيته شكلاً ومضموناً ومن ثم "ووفقاً للأطر الإيديولوجية والأسانيد الفقهية والشرعية، العمل على إسقاطه والتخلص منه كلياً. ومن هنا مؤسسات المجتمع المدني ليست محلاً للهيمنة أو الصراع من قبل الجماعات الجهادية العنيفة".

ولقد شكّل هذا التوجه الاستراتيجي للجماعة، والذي عبّر عنه مأمون الهضيبي المرشد العام السابق للجماعة بقوله في تصريح لصحيفة السفير في 1993/9/7: "إن الإخوان هم القوة الرئيسية في البلاد، ولنا على استعداد لسلوك طريق العنف للتغيير السياسي وإنما نرتضي الخيارات السلمية، وإنما على استعداد للعمل في إطار التعددية وإعلان حزب الإخوان المسلمين"، شكّل هذا التوجه نسقاً عاماً أو خطأ عاماً للجماعة بتنظيماتها الفرعية التنظيمات القطرية بحيث تحول إلى محدّد أو ضابط سياسي لسلوك هذه التنظيمات داخل مجتمعاتها وإتجاه نظمها السياسية المختلفة، ولعل تجربة حركة مجتمع السلم/حمس بزعامة محفوظ النحاح في حينه، وهو التنظيم الجزائري للإخوان المسلمين، أثناء أحداث العنف السياسي التي اندلعت في بداية التسعينيات، وكذلك مشاركة الحزب الإسلامي العراقي بزعامة محسن عبد الحميد، وهو يمثل جماعة الإخوان المسلمين في العراق، في مجلس الحكم عقب سقوط بغداد، خير مثال على هذا الخط السياسي الإخواني، ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى تجربة الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين في سوريا بداية الثمانينيات من القرن الماضي في أحداث حماة 1982 حيث مارست الجماعة حالة من الثورة المسلحة ضد النظام السياسي السوري، وهو الأمر الذي أدى إلى قمع الجماعة وتفكيكها وشرذمتها وتجريمها حيث لا زال القانون السوري يحكم بالإعدام على كل من يثبت انتماءه للإخوان المسلمين حتى الوقت الحاضر. (علي، 1996،

ويقدم رفعت سيد أحمد نظرة نقدية لما أسماه بـ تنظيمات الرفض الإسلامي في مصر، أهمها: (علي، 1996)

أولاً: غياب أفق الاجتهاد الديني والسياسي والحضاري لدى هذه التيارات الغاضبة، بحيث يغلب على طروحاتها الغموض والعمومية دون تفصيل أو برنامجية.

ثانياً: تغلب نزعة الجهاد وقتال الحاكم على سواها من نزعات البناء الاجتماعي أو العقائدي أو السياسي، بحيث تصير هذه النزعة هي الهدف الرئيسي وهي كل الغاية لهذه التيارات، ولعل

هذا كفيل بإجهاض عملها السياسي وعدم مصداقيته جماهيرياً، وارتكازه على عشوائية الجماهير ومحاولات تغييبها.

ثالثاً: غياب مقولات أساسية من قبيل : التنمية، العدالة، الحرية، عن أدبيات هذه التيارات، ويعتبرها البعض منهم أنهما بمثابة مقومات غريبة لا يحق الأخذ أو الترنم بها، ولكنها في الواقع غير واردة في أغلب ما طرح من قبل هذه التيارات وإن كانت واردة لدى البعض من التيارات الإسلامية الأخرى التي لا تأخذ من العنف أداة وغاية في الوقت نفسه مثل لإخوان المسلمين.

رابعاً: الغياب الكامل لقضية فلسطين لدى التنظيمات الغاضبة، بل يذهب محمد عبد السلام فرج إلى أنها تأتي في مرحلة تالية للإجهاد على الحكام المسلمين الذين يحكمون بغير ما أنزل الله. خامساً: سهولة إيراد وتكرار الحكم بتكفير وتجهيل الأفراد والمجتمع في السلوك والاعتقاد.

ولقد وصل هذا التنظيم إلى ذروة مساره الحركي وصدامه مع السلطة السياسية بإغتياله للرئيس السادات فيما عرف بحادثة المنصة في العام 1981 حيث تم اعتقال قيادات التنظيم وإعدام بعضهم وعلى رأسهم مؤسسه محمد عبد السلام فرج، وقد تعرض التنظيم بعد ذلك لتطورين أساسيين: أولهما، تحالف تنظيم الجهاد في الخارج بقيادة د.أيمن الظواهري مع تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن في العام 1998 فيما عرف بـ الجبهة الإسلامية العالمية لمحاربة اليهود والصليبيين وهو الأمر الذي شكّل منعطفاً في استراتيجية التنظيم وتحويلاً لها من مقاتلة النظام السياسي/العدو القريب إلى مقاتلة الولايات المتحدة/العدو البعيد خلافاً لأفكار الفريضة الغائبة. وثانيهما، مبادرة وقف العنف التي دعا إليها القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية في مصر وبعض القادة التاريخيين لتنظيم الجهاد أبرزهم عبود الزمر من داخل السجن في العام 1997، والتي رفضتها قيادات الخارج وعلى رأسهم أيمن الظواهري، وإن حظيت بدعم ومباركة د. عمر عبد الرحمن المرشد الروحي ومفتي الجماعات الإسلامية الجهادية في مصر والزعيم التاريخي لتنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية والذي سجن عام 2005 في الولايات المتحدة الأمريكية عقب اتهامه بالمساهمة في محاولة تفجير مركز التجارة العالمي في العام 1993. (الزيات، 2003:14)

المطلب الثالث : السياسة الخارجية الأمريكية نحو الإخوان المسلمين

خلال فترة الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي جرت إتصالات سرية بين جماعة الإخوان المسلمين والإنجليز، وكان مسئول الإتصال بين الجماعة والمخابرات البريطانية هو رجل المخابرات البريطاني وليام بير، وأول إتصال بين جماعة الإخوان والأمريكيين قد تم في عام 1953 في عهد الرئيس الأمريكي أيزنهاور وقد تم في جامعة برنستون الأمريكية بترتيب خاص من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية السى آى إيه، وكان الهدف محاولة إسقاط جماعة الإخوان المسلمين لصالح الولايات المتحدة في التصدي

لخطر المد الشيوعي فى العالم العربى والشرق الأوسط إبان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى، وبعد الصدام بين الرئيس جمال عبد الناصر والإخوان المسلمين بعد حادث المنشية وإعتقال النظام الناصرى للألاف من أعضاء الجماعة والزج بهم فى السجون نجحت المخابرات الأمريكية فى تجنيد بعض قيادات الإخوان التى تمكنت من الهروب من مصر إلى السعودية للعمل على قلب نظام الحكم فى مصر ومحاولة إغتيال الرئيس عبد الناصر، وكان من بين هذه القيادات التى تم تجنيدها سعيد رمضان زوج إبنة الشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة، بل إن بعض الوثائق الغربية تكشف الدور الذى لعبته المخابرات الأمريكية فى تأسيس المركز العالمى لجماعة الإخوان المسلمين فى ميونيخ بألمانيا الغربية. (حجازي، 2011:9)

وطوال الثلاثين عاماً الماضية إستمرت الإتصالات السرية العلنية بين جماعة الإخوان المسلمين والأمريكيين، وفى الوقت الذى حاول الرئيس السابق حسنى مبارك إستخدام الإخوان المسلمين كفرازة للغرب بصفة عامة وللولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة وكانت أمريكا تستخدم جماعة الإخوان المسلمين كورقة للضغط على نظام الرئيس مبارك عند الضرورة، كما أن السفير الأمريكى السابق فى القاهرة فرانسيس ريتشاردسونى قد أكد فى تصريحات له أن الإتصالات الأمريكية مع جماعة الإخوان المسلمين تقتصر على نواب المعارضة فى مجلسى الشعب والشورى وبعض النواب المستقلين بإعتبارهم جزءاً من المعارضة (المصرى اليوم فى 24 مايو 2007)، كما أن نفس السفير الأمريكى السابق كان قد كشف عن إجراء اتصالات ولقاءات منتظمة بين سفارة بلاده وجماعة "الإخوان المسلمين" بدأت منذ عهد الرئيس الراحل أنور السادات فى نهاية السبعينيات من القرن الماضى وأكد ريتشاردسونى أنه شخصياً دأب على زيارة مقر الجماعة بمنطقة وسط البلد منذ أن كان موظفاً صغيراً فى السفارة الأمريكية بداية من ثمانينيات القرن الماضى وحتى أحداث 11 سبتمبر حيث أعلنت الجماعة عن عدم رغبتها فى مواصلة هذه اللقاءات ، وقال إن هذه اللقاءات تجرى بعلم وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس رغم إعلانها 2005 بالقاهرة عدم الاتصال بالجماعة خشية تأثر العلاقات مع مصر كحكومة. (حجازي، 2011:11)

وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001، وفى نطاق ما سُمى بالحرب على الإرهاب أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المنظمات الإسلامية ضمن قائمة المنظمات الإرهابية المحظور التعامل معها لكن لم تكن من بينها جماعة الإخوان المسلمين ، كما قامت إدارة الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش بحظر نشاط العديد من المنظمات والجمعيات الخيرية الإسلامية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وقامت بحظر دخول بعض الشخصيات الإسلامية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكان من بينهم الدكتور طارق سعيد

رمضان الباحث الإسلامى وحفيد مؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا، والذى يعيش فى سويسرا. وفى عهد الرئيس باراك أوباما واصلت الولايات المتحدة الإتصالات بجماعة الإخوان المسلمين من جديد، وعندما حضر الرئيس الأمريكى إلى القاهرة فى 4 يونيو 2009 لإلقاء خطابه الشهير للعالم الإسلامى فى جامعة القاهرة تم توجيه الدعوة رسمياً من قبل السفارة الأمريكية فى القاهرة لثلاثة من نواب الإخوان فى مجلس الشعب لحضور الخطاب، وقبل الخطاب بشهرين أى فى شهر أبريل حدث لقاء بين ممثلين عن الإخوان ومسئولين فى الإدارة الأمريكية وتكشف وثائق غربية وإسرائيلية عن أن الرئيس أوباما قام شخصياً بالتوقيع على قرار بإلغاء الحظر المفروض على الدكتور طارق سعيد رمضان والسماح له بدخول الولايات المتحدة، كما تكشف الوثائق أيضاً عن لقاء تم بين الرئيس أوباما فى البيت الأبيض مع ممثلين عن جماعة الإخوان على مأدبة إفطار فى شهر رمضان عام 2009، وتذكر بعض الوثائق أن الرئيس أوباما علق مازحاً لبعض مساعديه أنهم ممثلى الإخوان يحاولون تجنيده للإضمام للجماعة الإتصالات السرية والعلنية بين جماعة الإخوان المسلمين والولايات المتحدة كثيرة ومتعددة والتفاصيل أكثر، ولكن السؤال الذى يفرض نفسه الآن هو : لماذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية الآن الإعلان وعلى أعلى مستوى رسمى فى الحكومة الأمريكية عن إستئناف الإتصالات الأمريكية مع جماعة الإخوان المسلمين .(حجازي،2011)

الإجابة على السؤال السابق ليست كما ذهب بعض التحليلات فى الصحافة المصرية والغربية بأن الولايات المتحدة دولة براجماتية وتتعامل مع معطيات الواقع التى تقر بأن جماعة الإخوان المسلمين تمثل قوة فاعلة ومؤثرة فى الشارع المصرى الآن، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تكتشف هذه الحقيقة فجأة فهى تعلم القوة الحقيقة للإخوان منذ وقت طويل ودون أى مبالغات فى حجم هذه القوة، غير أن إعلان تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون بشأن إستئناف الإتصالات الأمريكية مع جماعة الإخوان المسلمين ينم عن حدوث تطور جديد وتغيير فى موقف إدارة الرئيس الأمريكى باراك أوباما من جماعة الإخوان ومن الموقف الأمريكى العام بشأن الفترة الإنتقالية الحالية فى مصر.

خلال أحداث الثورة المصرية من 25 يناير وحتى الحادى عشر من فبراير 2011 وبعد الإنقسام الحاد فى الإدارة الأمريكية والذى ظهر فى إجتماع مجلس الأمن القومى الأمريكى لبحث إتخاذ موقف أمريكى موحد إزاء الثورة المصرية والرئيس حسنى مبارك والذى حسمه الرئيس أوباما بتبنى وجهة نظر فريق الشباب من أعضاء المجلس بالإصرار على تخلى الرئيس مبارك عن السلطة فى الحال وتأييد الثورة فى مصر ، وجدت إدارة الرئيس أوباما أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجية فى الشرق الأوسط تتطلب الرهان على تأييد جماعة الإخوان المسلمين حتى لو وصلوا للحكم بعد إندلاع الثورات العربية

ومنها المصرية وبعد فشل الحكام الذين إعتمدت عليهم الولايات المتحدة سنوات طويلة فى الحفاظ على هذه المصالح، وقرر الرئيس أوباما قبول المخاطرة بالرهان على جماعة الإخوان المسلمين، رغم معارضة إسرائيل ورئيس وزرائها بنيامين نتنياهو واللوبي الصهيونى الموالى لإسرائيل فى الولايات المتحدة لهذا التوجه الجديد، وأيدت الإدارة الأمريكية كل الإجراءات التى إتخذها المجلس العسكرى الحاكم فى مصر مثل الإستفتاء الذى جرى فى شهر مارس الماضى على عدد من التعديلات الدستورية، وعلى إجراء الإنتخابات البرلمانية أولاً فى شهر سبتمبر 2011 فى موعدها، كان هذا هو الموقف الأمريكى المعروف لكن مع نهاية شهر مايو 2011 حدث تغير تكتيكى فى الموقف الأمريكى تجاه الإخوان وموضوع الإنتخابات البرلمانية فى مصر.

طوال الفترة التى أعقبت غياب الرئيس حسنى مبارك عن الحكم وتولى المجلس العسكرى إدارة شؤون البلاد خلال الفترة الإنتقالية كانت الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال تراقب الأحداث والتطورات فى مصر، ولاحظ الأمريكان أن سلوك جماعة الإخوان فى مصر بعد الثورة وبعد حل الحزب الوطنى الحاكم السابق بدأ يتسم بالتعالى والغطرسة وإستعراض العضلات بعد أن أصبحوا أكبر قوة سياسية منظمة فى الشارع المصرى وإستثمروا جيداً نتيجة إستفتاء 19 أذار 2011 وأصروا على إجراء الإنتخابات البرلمانية أولاً فى موعدها، وسلوكيات جماعة الإخوان المسلمين بالإضافة إلى الظهور المفاجئ بعد الثورة لجماعات السلفيين وكافة التيارات الدينية على المشهد السياسى المصرى كلها أثارت الشكوك والريبة والهواجس عند الإدارة الأمريكية، بالإضافة إلى الضغوط التى تمارسها إسرائيل واللوبي الإسرائيلى فى الولايات المتحدة على الرئيس الأمريكى باراك أوباما لتعديل موقف إدارته إتجاه جماعة الإخوان المسلمين، إزاء كل هذه التطورات أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أنها أرتكبت خطأً بالموافقة على إجراء إستفتاء 19 أذار 2011 الذى جرى على عجل بعد مرور أسابيع قليلة من خلع الرئيس مبارك، وقد أجريت الإنتخابات فى موعدها المحدد وقد حصل الإخوان المسلمين والتيار السلفى على أكثر من 65% من مقاعد البرلمان فتغير الموقف الأمريكى كلية وطالبت الإدارة الأمريكية بأمرين: ضرورة إجراء إستفتاء على الدستور أو دستور جديد أولاً، وعلى تأجيل موعد الإنتخابات البرلمانية لكن المشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس العسكرى الحاكم يرفض أى تأجيل للإنتخابات، ويريد أن يسلم السلطة إلى السياسيين فى أسرع وقت، وإزاء موقف المشير والمجلس العسكرى جاءت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون الأخيرة بالإعلان عن إستئناف الإتصالات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجماعة الإخوان المسلمين لإحراجهم داخلياً من

ناحية، و " فرملة" إندفاعهم وإصرارهم على إجراء الإنتخابات البرلمانية أولاً وفي موعدها من ناحية أخرى.(حجازي،2011:13)

كانت هذه المرحلة مرحلة استكشاف واختبار أثبت فيها الاسلاميين تعاونهم التام مع الولايات المتحدة الامريكية في حربها ضد الاتحاد السوفيتي، وان كان لكل منظوره الخاص الا ان المصالح السياسية والاستراتيجية اتفقت معا ولمدة 10 سنوات امكن للامريكان فيها الاعتماد الكلي على الفصائل الافغانية من خلال علاقات مباشرة او عبر المخابرات المركزية الامريكية ونظيرتها الباكستانية مع الفصائل وعبر 'الأفغان العرب' بتياراتهم، وعلى رأسهم الاردني من اصول فلسطينية د.عبد الله عزام الذي 'جاهد' وناضل وناجح عن دور الولايات المتحدة الامريكية حتى اتهم بالعمالة من صديقيه اللودين ونبذ منهما حتى قتل ومثل هذا يوجد في مراجعة حوارات عزام وبن لادن والظواهري على موقع عبد الله عزام مرحلة الاستشكاف بين الامريكان و'الاخوان' نجحت الا أن طرفي التطرف الاسلامي رسما خطا موازيا بعيدا عن الولايات المتحدة الامريكية اثر نصر الافغان. (العريان،2011:3)

أن الإتصالات التي درات بين الولايات المتحدة وجماعة الإخوان المسلمين في التسعينيات في القرن الماضي قد شملت لقاءات في مبني السفارة الأمريكية بالقاهرة وأخرى في مكتب الإرشاد في حي المنيل وأن بعضها جرى في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥. قالت المصادر أن بعض تلك اللقاءات لم تكن علي مستوي رفيع ولكنها جرت في أجواء تهدف إلي التعرف علي أفكار الجماعة فيما وفر تواجد نواب الجماعة في البرلمان فرصة للتعرف أكثر علي الروئ الخاصة بالإخوان المسلمين في السنوات الأخيرة، ومن المفهوم أن ما قصده وزير الخارجية الأمريكية من "استئناف" الاتصالات مع جماعة الإخوان هو إعتراف ضمني بوجود إتصالات في السنوات الأخيرة . قال مصدر أمريكي أنه من البديهي حدوث إتصالات بين الجانبين خارج نطاق السياسة الرسمية الأمريكية بناءً على طلب من الجناح الليبرالي في وزارة الخارجية ، والاستخبارات الأمريكية وشخصيات نافذة في وسائل الإعلام الأمريكية، فيما ينتقد التيار اليميني المحافظ تلك الإتصالات ويعتبرها بمثابة تقوية وتعزيز لوضع الجماعة- التي تقود التيار الرئيسي في الحركة الإسلامية- وهو ما يضيف الشرعية على جدول أعمال الجماعة الذي يدعو إلى أسلمة المجتمعات وانشاء دولة الخلافة وبالتالي السعي وراء تدمير اسرائيل- حسب رأي قوي اليمين الأمريكي .(ابراهيم،2011)

في مقابلة أخرى قال بروس رايدل، المستشار المقرب من البيت الأبيض، لثلاثة رؤساء أمريكيين حول مكافحة الإرهاب ورئيس لجنة مراجعة السياسة الامريكية في باكستان وأفغانستان بتكليف من أوباما عام ٢٠٠٩، أنه "لا يمكن إتجاهل الجماعة. إشراك الإخوان سوف يساعدنا في معرفة العناصر الخطرة التي تختبئ خلف الستار" في إشارة إلي التنظيمات

التي تنتهج العنف والتي تتشكك جهات أمريكية في إعتاقها النسخة المتشددة من فكر الجماعة . وأضاف "يصور البعض في الولايات المتحدة الجماعة بإعتبارها جماعة إرهابية وشريكاً لتنظيم القاعدة وهو تصور ليس صحيحاً تماماً". وحول طبيعة الإتصالات السابقة مع الجماعة وفقاً لعمله السابق بالقرب من البيت الأبيض، يقول رايدل "كانت هناك اتصالات في السابق مع عدد من الإخوان، وأتمني أن تكون الاتصالات المقبلة في مستوى أرفع ووجود السفارة الأمريكية الجديدة أن باترسون في القاهرة يمكن أن يفتح الباب امام اتصالات أكبر في المستقبل بحكم خبراتها الواسعة". وقال إن "مصر كانت نائمة واستيقظت، وعلى أمريكا أن تتأكد من نجاح الثورة المصرية من أجل تحقيق المصالح المشتركة للبلدين وأن تضع معايير للقوى التي تتعامل معها في مقدمتها نبد العنف وإحترام حكم القانون ولا يجب التعامل مع الرافضين لتلك المبادئ أو من يعملون ضد مبادئ "الربيع الديمقراطي العربي" .

المبحث الثاني

موقف الولايات المتحدة من طالبان وتنظيم القاعدة

مثل الإعلان عن "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين" سنة 1998 بداية الظهور الفعلي والإعلامي للتنظيم الذي عرف إعلامياً وأمنياً باسم القاعدة. وتشكلت الجبهة من تيارات جهادية من مناطق مختلفة من العالم الإسلامي، وهي تنظيم الجهاد المصري، وجمعية علماء باكستان، وحركة الأنصار الباكستانية، وحركة الجهاد في بنجلاديش. وقد حددت الجبهة هدفها في قتال الأمريكيين والصليبيين واليهود في أي مكان من العالم، الأمر الذي جعل تنظيم القاعدة تنظيماً عالمياً وعابراً للقارات، لأنه تكون من تيارات جهادية في مناطق مختلفة من العالم، إضافة إلى أن التنظيم أعلن أنه يستهدف اليهود والصليبيين والأمريكيين في كل مكان من العالم، مما جعله أخطر تنظيم علي مستوي العالم. (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006: 85)

وسيتم معالجة هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول : التدخل العسكري على تنظيم القاعدة بعد 2001

المطلب الثاني :حروب جديدة اقتصادية وسياسية ضد (القاعدة) وردود فعلها المباشر:

المطلب الثالث موقف إدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما من تنظيم القاعدة

المطلب الأول : التدخل العسكري ضد تنظيم القاعدة بعد 2001

توافر للتنظيم خبرة كبيرة في العمل العسكري، نظراً لوجود عدد كبير من الأفغان العرب في صفوف التنظيم الذين كانوا يملكون خبرات قتالية وتنظيمية كبيرة اكتسبوها من الحرب الأفغانية ضد السوفييت. وفي سعيه إلى تدريب أفراده على عمليات القتل والاعتقال والاختطاف، وكذلك العمل الاستخباراتي، استعان التنظيم ببعض الخبرات الأجنبية العالية، حيث نجح في استقطاب بعض ضباط الجيش السوفيتي بعد تسريحهم من الجيش، وذلك عن طريق أعضاء التنظيم من الجمهوريات الإسلامية السوفيتية سابقاً. وانطلاقاً من قاعدة أن غياب الدليل على الحياة لا يؤكد الوفاة أرسل الأمريكيون فرقة مختصة لجمع الحمض النووي "دي إن إي" من ضحايا القاعدة التي تلاشت جثث بعضهم بالكامل بفعل القصف الأمريكي، بل إن الأمريكيين لجأوا إلى نبش قبور حفرت حديثاً في تلك الجبال على الحدود الأفغانية - الباكستانية على أمل العثور على ما يؤكد أن زعيم القاعدة مدفون فيها.

وإزداد الغموض حول مصير بن لادن مع توزيع أنصار "القاعدة" في ربيع 2002م، شريط فيديو مصوراً يظهر فيه زعيم التنظيم وجواره زعيم جماعة الجهاد المصرية الدكتور أيمن الظواهري، لكن ذلك الشريط عزز الشكوك بوفاة بن لادن بدل أن يساعد في إقناع أنصاره بأنه حي، إذ تبين أن التسجيل تم في 2001م، أي قبل معركة تورا بورا، وأجرى معدو الشريط مونتاجاً له ليظهر وكأنه حديث . (الشوبكي، 2005، 60-61).

وفي الجانب اليمني لم يتمكن الأمريكيون من كتمان سر بمثل هذا الحجم، على الرغم من وعدهم السلطات اليمنية بأن ينسقوا معها مسبقاً ما يعلن في هذا الشأن، خصوصاً أن قرار قتل الحارثي اتخذه الجانبان بعدما أيقن الأمريكيون بأن اليمنيين غير قادرين على توقيفه، وهم كانوا حاولوا ذلك قبل شهر، لكن محاولتهم فشلت فشلاً ذريعاً عندما أطبق رجال القبائل على قوات الأمن التي حاولت محاصرته في منطقة حقرن آل جلال وقتلوا 18 من أفرادها.

لم تكد تمر أيام على قتل أبي علي الحارثي حتى وجه الأمريكيون ضربة قوية أخرى لتنظيم القاعدة من خلال حصولهم على مسئول عمليات التنظيم في كل الخليج عبد الرحيم الناشري المعروف بأسماء وكنى مختلفة والناشري وهو من أصول يمنية أو سعودية يعتبر أكبر قادة القاعدة الذين يسقطون في يد الأمريكيين بعد أبي زبيدة وكان موضوعاً ضمن قائمة أبرز 20 شخصاً في القاعدة. (الفاقي، 2007: 232)

لاشك في أن تنظيم القاعدة سوف يتأثر بمقتل زعيمه أسامة بن لادن، ولكن هذا التأثير لن يكون قويا بدرجة كبيرة، لأن التنظيم منذ الاجتياح الأمريكي لأفغانستان وسقوط نظام طالبان قد أصبح ضعيفاً لدرجة كبيرة بسبب الضربات القوية التي تلقاها علي يد الأمريكيين، والتي أدت إلي مقتل العديد من القادة والقبض علي آخرين، والبقية الباقية من التنظيم كل ما

تستطيع فعله هو النجاة بأنفسهم من قبضة الأمريكيين. فضلاً عن أن التنظيم قد تلقى ضربات فكرية قوية من قبل التيارات الجهادية التي قامت بمراجعات فكرية، مثل الجماعة الإسلامية المصرية، وتنظيم الجهاد المصري، وعلي رأسه سيد إمام الشريف، المنظر الأول للجهاديين في المشرق العربي، وكذلك مراجعات الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، وغيرها من المراجعات التي تمت في المنطقة، والتي مثلت بداية النهاية للفكر الجهادي في المنطقة العربية والعالم. أضف إلي ذلك أن نجاح الثورات العربية السلمية في بعض البلدان، مثل تونس ومصر، أثبت فشل المشروع الجهادي الذي تتبناه القاعدة وتريد تصديره إلي كل دول العالم. (الفاقي، 2007: 232)

الأمر الذي جعل تنظيم القاعدة يزداد ضعفاً على ضعف، حيث أصبحت صورة تنظيم القاعدة غير جيدة على الإطلاق بعد المراجعات الفكرية والثورات السلمية العربية، في الوقت الذي كان فيه التنظيم يعاني أصلاً الضعف الشديد بسبب الضربات التي تلقاها بعد أحداث 11 سبتمبر. ومن المعروف أن اسم تنظيم القاعدة قد ارتبط بقوة باسم مؤسسه وزعيمه أسامة بن لادن، بما فرض تساؤلاً مهماً بعد اغتياله عن مستقبل القاعدة بعد فقد قائدها وملهمها وزعيمها الروحي، والذي فرض على القاعدة بعض التحديات منها:

يجب تأكيد أن تنظيم القاعدة المنتشر في عدد من دول العالم ليس تنظيمياً واحداً، وإنما هناك ثلاث صور أو ثلاثة أشكال للقاعدة هي: (الفاقي، 2007: 232)

- القاعدة الأم، وهي التنظيم الأصلي الذي يقوده بن لادن، والذي أسس تحت مسمى "الجمهورية الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين".

- فروع القاعدة، وهي التي صدر أمر بإنشائها بأمر مباشر من أسامة بن لادن، والمثال الوحيد لها هو "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب". حيث يعد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب امتداداً فكرياً وأيديولوجياً لتنظيم القاعدة المركزي الموجود في أفغانستان بزعامة أسامة بن لادن، وبالتالي فهو يتبنى الاستراتيجية والأهداف نفسها التي تتمثل في ضرب الأهداف والمصالح الأجنبية والأمريكية، ولكنه لا يتلقى الأوامر من بن لادن.

- الصورة الثالثة للقاعدة هي نماذج القاعدة، وهي تلك التيارات المنتشرة في عدد من الدول الإسلامية، وتتنهج نهج القاعدة، وتعد أسامة بن لادن زعيماً روحياً لها، ولكنها لم تنشأ بأمر منه، وليست لها أي علاقة بالقاعدة الأم، وأشهر هذه النماذج "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

وبالتالي، فإن التأثير المباشر لمقتل بن لادن سوف يكون في تنظيم القاعدة الأم، وإن كان هذا التأثير معنوياً أكثر منه تنظيمياً، لوجود كفاءات تنظيمية عالية، مثل الظواهري

وسيف العدل وغيرهما، وأيضا لأن التنظيم مصاب بالفعل بما يشبه الشلل منذ فترة. (الفاقي، 2007: 232)

المطلب الثاني: الحرب الاقتصادية والسياسية الأمريكية ضد القاعدة أولاً: الحرب الاقتصادية

في موازاة حربهم العسكرية شن الأمريكيون أيضاً حرباً من نوع آخر استهدفت حرمان القاعدة من الأموال التي يمكن أن تصلها بطريقة غير مباشرة من مؤسسات وجمعيات خارجية، وهكذا لجأت إدارة بوش إلى تجميد أرصدة شخصيات ومؤسسات ومراكز حوالة بزعيم علاقتها بالإرهاب، وكانت تلك اللوائح تزداد كل بضعة أسابيع بحيث صارت تضم مئات الأشخاص والمؤسسات التي رفع العديد منها دعاوي قضائية ضد الإدارة الأمريكية بحجة الزجج بها في دعم الإرهاب.

وتقول الولايات المتحدة: أنها جمدت مع دول أخرى 112 مليون دولار من أرصدة لها علاقة بالإرهاب، وإن قرابة 160 دولة أصدرت أوامر بمنع التصرف بحسابات مصرفية يشتبه في علاقة أصحابها بالإرهاب 70 مليون دولار جمدت خارج الولايات المتحدة. ولقد شكك الكثيرون في هذه الحرب الأمريكية على أساس أنها تخلط بين الإرهاب والإسلام من خلال منع نشاط جمعيات خيرية بحجة أن بعض أموالها ذهب خطأ إلى القاعدة. وعلى مستوى آخر، وفي ظل انكفاء القاعدة أما لعدم القدرة وأما لأنها كانت مشغولة بالنقاط النفس والتحضير لعمليات جديدة بدا أن جماعات باكستانية تعتنق فكرها وترتبط بعلاقات وثيقة معها تولت القيام بالعمليات نيابة عنها، بدأت العمليات مبكراً، ففي كانون الثاني 2002م خطفت جماعة مسلحة الصحفي الأمريكي دانيال بيرل في كراتشي وقطعت رأسه. (الشوبكي، 2005، 64-65).

بعد ذلك تولت الاحداث العمليات التي تركزت في كراتشي وإسلام آباد واستهدفت في العموم أهدافاً يرتادها غربيون ومسيحيون باكستانيون أبرزها إلقاء قنبلة على كنسية بروتستانتية في إسلام آباد في آذار 2002م، مما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص بينهم أمريكيان. وفي مكان آخر تم تفجير كنيس الغربية في جربة التونسية والتي كانت العملية الأولى البارزة التي ردت فيها القاعدة خارج باكستان على الحرب الأمريكية ففي 11 نيسان 2002م، وخلال تفقد مجموعة من السياح الأجانب هذا الكنيس الذي يعد الثاني من حيث الأهمية لليهود الشرقيين السفارديم اقترب نزار نوار وهو أحد المرشدين التونسيين من المدخل وفجر صهريجاً مملوءاً بالوقود والمتفجرات، قتل في التفجير 21 شخصاً معظمهم سياح ألمان و 14 فرنسيين.

وفي إطار ردود الفعل أيضاً كانت ناقله النفط الفرنسية ليمبورج تقترب من ميناء في المكلا على خليج عدن في يوم 6 تشرين الأول 2002م، عندما لاحظ أحد ملاحيه قارباً صغيراً يقترب منها، ظل القارب يسرع في الإتجاه الناقله وما هي إلا لحظات حتى سمع من على متنها دوي انفجاري يأتي من وسطها وبدأت النار تتدلع فيها. لم يكن لدى تجارة ليمبورج شك في أن ما حصل عبارة عن عمل مدبر ضدها، لكن السلطات اليمنية رفضت بشدة هذه النظرية، تماماً كما فعلت في تشرين الأول 2000م، عندما انفجر زورق انتحاري بالسفينة الحربية الأمريكية كول في ميناء عدن وأدى إلى مقتل 17 من عناصر المارينز، ومثلما اضطرت بعد أيام إلى الإقرار بأن انفجار كول كان عملاً مدبراً، كان عليها هذه المرة أيضاً أن تقر بأن ما حصل لـ ليمبورج كان عملاً مدبراً أيضاً.

لم يوقع تفجير الناقله الفرنسية خسائر بشرية كبيرة، إذ لم يقتل سوى أحد ملاحتها البلغار، لكن آثاره الأخرى كانت ذات دلالات قوية، إذ أظهر الانفجار مدى الخطر الذي يمكن أن تشكله القاعدة لخطوط نقل النفط من الخليج إلى الأسواق العالمية، كما أظهر أن هذا التنظيم لا يزال ناشطاً في اليمن على رغم كل جهود حكومة الرئيس علي عبد الله صالح لضربه واعتقال أفراد (الشوبكي، 2005، 64-65).

اما في اندونيسيا فقد بدأ الخيط انطلاقاً من معلومات عن دراجة نارية كانت متروكة أمام مسجد في بالي وتبين أن صاحبها من أفراد الجماعة الإسلامية المعروفين، وبعد ملاحظته واعتقاله بدأ أفراد خليته يقعون بدورهم في قبضة قوات الأمن واحداً تلو الآخر، ومثل المتهمون لاحقاً جريمة بالي أمام المحققين، وعلى رأس المتهمين شقيقان هما عمرو سي ومخلص علي عمرو إضافة إلى مهندس العملية المعروف باسم أمام سامودرا الذي أكد للمحققين أن انتحارياً يدعى إقبال نفذها بعد دخوله بار بالي الذي سقط فيه معظم الضحايا (الشوبكي، 2005: 66).

ثم كانت ضربة القاعدة الجديدة في الأردن ففي صباح 28 تشرين الأول كمن مسلحون للدبلوماسي الأمريكي لورنس فوللي المسؤول في وكالة المعونة الأمريكية بو إيس إيد وعاجلوه بثمانية رصاصات في حديقة منزله في عمان في أثناء صعوده إلى سيارته متوجهاً إلى عمله، واتضح فيما بعد أن اثنين من تنظيم القاعدة هما اللذان نفذاهما، وهما الليبي سالم بن صويد والأردني فتحي إبراهيم وقيل: إنهما اعترفا بأنهما من القاعدة ونفذوا العملية بتكليف من فضيل نزال الخلايلة المعروف باسم أبي مصعب الزرقاوي، ومساعدته معمر أحمد يوسف، والزرقاوي مسئول بارز في القاعدة، وتعتقد السلطات أنه ينتقل في منطقة على الحدود العراقية - الإيرانية، ويقول مسؤولون ألمان: إن هذا الرجل المبتورة ساقه يعد من أخطر قادة القاعدة، ويعرف عنه أنه أجرى اختبارات على تنفيذ هجمات كيمياوية وبعد فترة قصيرة من

قتل فولى في الأردن، اغتيلت مبشرة أمريكية في صيدا، جنوب لبنان على يد مسلحين يشتبه في أنهم من الإسلاميين المتشددين، ثم وقعت في 2002/10/23م، عملية مسرح موسكو التي نفذها 50 استشهائياً من الشيشان تم قتلهم جميعاً بالغاز السام، وعلى الرغم من أن القاعدة لم تشارك في عملية المسرح مباشرة، إلا أنها أشادت بها في إطار بيان أشاد بعمليات أخرى حصلت في أنحاء مختلفة من العالم في تلك الفترة واستهدفت مصالح غربية (الشوبكي، 2005:66).

إن بروز "أسامة بن لادن" كقائد كاريزمي بين الأفغان العرب مستنداً على تاريخه الجهادي والقتالي في أفغانستان ودوره في توفير الدعم اللوجستي للمقاتلين وثروته الهائلة حيث ينتمي إلى عائلة سعودية ثرية، (خليل، 2000:114) و العامل الذي ساعده كذلك غياب "د.عبدالله عزام" عن الساحة باغتياله في العام 1989 مما أعطى الفرصة لابن لادن لتولي زمام الأمور وتولي قيادة الأفغان العرب، كل ذلك شكل منعطفاً هاماً في مسار هذه الظاهرة، إذ عمل "أسامة بن لادن" على استغلال قدراته المالية في بناء شبكة من البيوت الأمانة تحت مسميات مثل بيت الأنصار، بيت الشهداء، بيت القاعدة لاستقبال المتطوعين العرب وإيوائهم، وكذلك شبكة من معسكرات التدريب العسكرية معسكر صدى، معسكر جاجي، مأسدة الأنصار لتدريبهم على فنون القتال المختلفة، وهي الشبكة التي استمرت في العمل حتى بعد انتهاء الجهاد الأفغاني وطرد القوات السوفيتية عن أفغانستان. (جربوعه، 2001:16)

وقد شكلت هذه الشبكة نوعاً من التنظيم الواسع الذي يجمع الأفغان العرب وهو التنظيم الذي تطور ليصبح تنظيم القاعدة فيما بعد، وإن كانت معظم الكتابات والدراسات التي تناولت هذا التنظيم أو أسامة بن لادن لم تحدد تاريخاً محدداً لقيام تنظيم القاعدة كإطار تنظيمي واضح حيث أن تسمية القاعدة لم تظهر كاسم لتنظيم محدد المعالم إلا بعد أحداث 11/أيلول/2001، وإن كان قد ظهر قبل ذلك مسميات مثل بيت القاعدة أو سجل القاعدة، إلا أنه من الواضح أن القاعدة كنوع من التنظيم للأفغان العرب برزت في الفترة ما بين مغادرة القوات السوفيتية لأفغانستان ودخول قوات المجاهدين إلى كابول 1988-1992. (جربوعه، 2001:16)

وإلى جانب شبكة المعسكرات والبيوت الأمانة أنشأ "ابن لادن" شبكة من المؤسسات المالية والتجارية والاستثمارية لدعم التنظيم وهي الشبكة التي تنتشر في كثير من بلاد العالم وتحت مسميات مختلفة والتي أطلق عليها تقرير لجنة التحقيق في أحداث 11/أيلول المنبثقة عن الكونغرس الأمريكي باسم "السلسلة الذهبية"، إلى جانب تأسيس قاعدة لوجستية إعلامية خلفية في لندن تضم عدة منظمات إسلامية علنية مثل منظمة أنصار الشريعة بزعامة أبي

حمزة المصري وأبي قتادة الفلسطيني وحركة النصيحة والإصلاح بقيادة خالد الفواز. (تقرير لجنة التحقيق في أحداث 11 أيلول، 2004:43)

أدى وصول حركة طالبان في عام 1996 التي أرتبط "أبن لادن" معها بعلاقة جيدة إلى السلطة في كابول إلى نشوء نوع من التحالف بين تنظيم القاعدة والحركة، لا سيّما بعد ترك "أبن لادن" للسودان وعودته إلى أفغانستان، بحيث قدمت الحركة الدعم والحماية لابن لادن وتنظيمه، وقد كانت هذه المرحلة حاسمة بالنسبة للقاعدة إذ أنها وفرت لها مأوى وبنية تحتية مكنتها من الاستقرار والتخطيط والتنظيم وبناء هيكلها وشبكاتهما. (خليل، 2000:118)

حيث تحالف تنظيم القاعدة بزعامة ابن لادن مع تنظيم الجهاد المصري بزعامة "أيمن الظواهري" تحت مسمى الجبهة العالمية لمحاربة اليهود والصليبيين في العام 1998، وقد مثل هذا التحالف نقلة نوعية في مسار تنظيم القاعدة الفكري والتنظيمي. حيث يرى منتصر الزيات محامي الجماعات الإسلامية في مصر أن "العلاقة بين أسامة بن لادن والظواهري أشبه بعلاقة الجسد بالعقل"، ويفسر ذلك بالقول أن "أيمن الظواهري" عقل "أبن لادن" الذي يحركه ويحدد أفعاله، ويقول "الزيات" أن "الدور الذي كان يؤديه "أبن لادن" للجهاد الأفغاني قبل أن يلتقي بالظواهري لم يختلف عن الدور الذي نهضت به الأنظمة والجماعات العربية التي ساندت المجاهدين مادياً ومعنوياً وذلك خلال الفترة 1979-1986، حيث اقتصر دور أسامة بن لادن على تمويل الطعام والشراب والسلاح ومواقع التدريب"، ويرى "الزيات" أن "التحولات الفكرية لم تظهر لدى "ابن لادن" إلا بعد أن تعرف على الظواهري وإلتقاه للمرة الأولى في بيشاور في عام 1986 حيث اعتنق فكر الجهاد.

ويمكن ملاحظة أن التجربة الفكرية والتنظيمية الطويلة "لأيمن الظواهري" وتنظيم الجهاد قد تركت بصماتها الواضحة على تنظيم القاعدة، فعلى الصعيد الفكري أصبح خطاب القاعدة أكثر تأصيلاً وعمقاً وتسييساً، وتحول "الظواهري" إلى منظر وفيلسوف للتحالف الجديد، وأما من الناحية التنظيمية فقد تم نقل التجربة العسكرية والتنظيمية لتنظيم الجهاد إلى القاعدة وهو الأمر الذي أدى إلى بروز ما عرف بـ "الجناح المصري" باعتباره الجناح الأكثر سيطرة وراديكالية داخل القاعدة، بل ويمكن ملاحظة أن جميع القادة العسكريين للقاعدة كانوا ينتمون لتنظيم الجهاد المصري بدءاً من أبي عبيدة البنشيري "الذي مات غرقاً في بحيرة فكتوريا في كينيا في العام 1996" مروراً بـ أبي حفص المصري الذي قتل في أفغانستان في العام 2001 وانتهاء بـ سيف العدل والذي يدور الحديث إعلامياً وإستخبارياً عن كونه القائد العسكري المفترض للقاعدة. (أبو رمان، 2003)

أما من ناحية الأهداف فقد شكّل هذا التحالف انقلاباً فكرياً وإستراتيجياً لدى تنظيم الجهاد بزعامة "أيمن الظواهري" والذي قامت إستراتيجيته على أولوية قتال العدو القريب في

النظام السياسي المصري وعلى قتال العدو البعيد للولايات المتحدة الأمريكية أي داعمة النظام المصري.

لقد تم ربط شبكة إبن لادن بعدة حوادث إرهابية، وقد أعلن إبن لادن مسؤوليته عن محاولة تفجير موجهة ضد 100 من رعايا الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن في 1992/ كانون أول، الذين كانوا هناك لتقديم الدعم لقوى الأمم المتحدة العاملة في الصومال، وفي تشرين ثاني 1996 تبين أن حلفاءه قاتلوا ضد قوات الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال، وأنه قد زود المليشيات المضادة للولايات المتحدة الأمريكية بالأسلحة هناك في تشرين أول 1993، وكذلك فإن الأربعة حاملي الجنسية السعودية الذين اعترفوا بقيامهم بتفجير 13 تشرين ثاني 1995، ضد القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في الرياض أقروا على التلفزيون السعودي بأنهم استلهموا فكر "إبن لادن" ورايديكاليين إسلاميين آخرين. وكان ثلاثة منهم جنوداً محنكين في الصراع الذي كان دائراً في أفغانستان والبوسنة والشيشان، كما أن أعضاء منظمة "إبن لادن" ربما يكونون قد قدموا المساعدة في محاولة الاغتيال التي قامت بها الجماعة الإسلامية ضد الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" خلال زيارته لإثيوبيا في حزيران 1995. (أبو رمان، 2003:11)

ثانياً: الحرب السياسية

كان الدعم الأمريكي لطالبان في البداية سياسياً لإزاحة النظام الافغاني غير المستقر، والتحول إلى الدعم الإستراتيجي بسبب مشروع نقل الغاز من تركمانستان الذي لم يكن مضموماً قبل سيطرة طالبان على كابول في تموز عام 1997 م ، وتجلى هذا الدعم عندما أغلقت أمريكا السفارة الأفغانية في واشنطن التي كانت تحت سيطرة أنصار شاه مسعود ، واستقبلوا وفداً من الحركة في أعقاب انتصارها. وكان من ضمن أهدافهم أيضاً تقليص مصادر المخدرات والحد من تهريبها من أفغانستان ، واستئصال ظاهرة الأفغان العرب ، الذين يشكلون خطراً على الوجود الأمريكي في الخليج واحتواء إيران من الحدود الشرقية. (البرهان، 1996:9)

لكن حسابات الحقل الأمريكية لم تتطبق مع مبادئ المنطقة الأفغانية ، فقد سارت الأمور بعكس المخططات لواشنطن وحلفائها في أفغانستان ، لأن حكومة طالبان اندمجت مع "إبن لادن" وفتحت المجال بشكل واسع أمام الأفغان العرب، ولم تستطع حسم المعركة مع المعارضة الداخلية لتأمين الاستقرار الشامل وطريق الترانزيت النفطي والغاز إلى آسيا الوسطى، إن مثل هذا الوضع يتطلب تسوية إقليمية توافق عليها روسيا وإيران وترضي المجموعات الاثنية من غير الباشتون (أبو جاموس، 1996:89)

ومع هذه العوامل مجتمعة بدأ التحول الأمريكي في دعم إبن لادن بعد أن كانت منظمته نتاج أمريكي في زمن الحرب ضد السوفييت في أفغانستان وكانت فكرة باكستانية أفغانية مشتركة، في زمن التحالف الأمريكي الباكستاني وساعدت في نموها الأوضاع السائدة في الجمهوريات الإسلامية المستقلة .

فمع بدء الإنعطاف الأمريكي وتحرك قوى الشمال المعارضة نحو أوروبا طالباً المساعدة سجلت حادثة وكارثة : والحادثة كانت إغتيال "مسعود" بكاميرا متفجرة، وأما الكارثة فهي العمليات الإنتحارية في نيويورك وواشنطن، وهنا أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن أمنها الداخلي والإستراتيجي مهددان، وأن الوقت قد حان لإزاحة طالبان من السلطة تحت شعار الحرب ضد الإرهاب، وإنقلبت الجيوسياسة الأمريكية على نفسها وتبدو طالبان ومعهما " إبن لادن" وتحت مسمى القاعدة رحلة جديدة يراد لها أن تكون رحلة السقوط الكبير .

قام مجلس النواب الأمريكي في 2001/10/24 بإعطاء الضوء الأخضر النهائي لمجموعة من الإجراءات التي تعطي السلطات الفدرالية صلاحيات إضافية للمراقبة والقمع في إطار الحرب على الإرهاب ، مع اعتماد "مشروع القانون" الذي سمي " باتريوت أكتن " ووضع بعد تسوية تم التفاوض عليها مع مجلس الشيوخ في قراءة ثانية بأكثرية ساحقة من 357 صوتاً مقابل 66 كما إشتهل القانون على مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى مكافحة الأموال المرتبطة بالإرهاب وكان مجلس الشيوخ الأمريكي قد خول الرئيس الأمريكي وبأغلبية 98 صوتاً صلاحية إستخدام القوة ضد المسؤولين عن الهجمات الإنتحارية المدمرة ضد أهداف حيوية وإستراتيجية.(بيضون،2003:6)

ومن جهة أخرى حاولت الجمعيات الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية أن تقارن بين ما تفعله إسرائيل ضد الإنتفاضة بما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ضد طالبان وأفغانستان الأمر الذي لم يروق للرئيس الأمريكي وإدارته وهذا الأخير بدوره لا يحظى بتأييد أعضاء في الكونغرس خاصة لجنة العلاقات الدولية التي يعرف عن معظم أعضائها تأييدهم لإسرائيل ومن نشاط مجلس النواب الأمريكي التي تذكر في هذا الإطار قيام المجلس بإصدار "سندات حرب" لتمويل مجهود أعاده الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية ولأول مرة منذ أكثر من خمسين عاماً ولتشديد العقوبات الموجهة ضد الإرهاب تم إتخاذ إجراءات تتعلق بالتصت على الإتصالات الهاتفية لأشخاص يشتبه بهم في الضلوع في هذه العمليات مما يؤدي بالنهاية إلى تسهيل تبادل المعلومات بين أجهزة القضاء والاستخبارات. (بيضون،2003:6)

على إعتبار أن الإرهاب الدولي هو أحد أنواع الإرهاب ويمارس عبر الحدود ويكون موجهاً من قبل دول ومنظمات معينة ضد دول أخرى ورعاياها بل هو تكتيك سياسي يتعلق

بإتصافه بغاية الدقة والتنظيم من حيث اختيار الوقت والزمن لكسب أكبر قدر من التعاطف محلياً وإقليمياً ودولياً مما يجعل عملية التصدي له في غاية الصعوبة وتحتاج لاستخدام كل القدرات والأجهزة في الدولة.(البرهان،1996:14)

لهذا أمريكا اندفعت إلى هذه الحرب من أجل الرغبة في الثأر ومن أجل امتصاص السخط الشعبي والغضب السياسي الداخلي بعد أن فوجئ المواطن الأمريكي في صبيحة الحادي عشر من أيلول أن منظمة الأمن التي عاش عليها لسنوات قد إنهارت في لحظات، وتفسير ذلك أن المواطن الأمريكي كان يشعر على الدوام بالتفوق على الآخرين مما أدى إلى أن يسيطر على عقله وقلبه مشاعر الغطرسة والقوة، ويضاف إلى ذلك أن الأمريكي لم يخض حرباً على أرضه ضد عدو خارجي وفي المحصلة فإن أمريكا تهدف إلى تحقيق كسب سياسي وإعلامي ونفسي من وراء هذه الحرب بل أنها حرب دعائية تخاطب مشاعر المواطن العادي في أمريكا أكثر من أنها حرب حقيقية ذات أهمية واضحة وغني عن البيان أن أمريكا عندما تنتهي لضرب بلد ما تقوم بالإهتمام بالرأي العام الأمريكي كما حدث في حرب الخليج الثانية.(مجلة الوطن العربي،2001:31)

عادت الأحزاب المتناحرة لتجتمع في 7 آذار 1993 في إسلام آباد في باكستان بعد حرب ضروس ومعارك طاحنة في كابل، وتم توقيع اتفاقية عرفت باتفاقية إسلام آباد، وشاركت فيها السعودية وباكستان، ونصت الاتفاقية على أن لرباني رئاسة الدولة لمدة 18 شهراً، وقلب الدين حكمتيار يتولى رئاسة الوزراء، وأن يتم إيقاف إطلاق النار. ولكن الاتفاقية لم تنفذ بسبب اندلاع القتال من جديد بين رباني وحكمتيار بسبب الاتهامات المتبادلة بين الحزب الإسلامي والجمعية. في الأول من يناير عام 1994 تعرض برهان الدين رباني لمحاولة انقلاب بيد تحالف بين حكمتيار وعبد الرشيد دوستم وصبغة الله مجددي وحزب الوحدة الشيعي، ولكن الانقلاب فشل، من قبل أحمد شاه مسعود وتم تجديد فترة حكم رباني لعام آخر في يوليو 1994. وفي نوفمبر 1994 بدأت طالبان بالظهور، وخلال عامين سيطرت على معظم مناطق أفغانستان ودخلت كابول عام 1996 وأعلنت نفسها الحاكمة للبلاد بإزاحة رباني وحكمتيار الذي وقع مع رباني اتفاقية عام 1996 أيضا تقضي بالعمل المشترك واقتسام السلطة. واستمرت سيطرة طالبان حتى بدأت القوات الأمريكية بضرب قوات طالبان في 7 أكتوبر 2001 وذلك بسبب هجمات 11 سبتمبر 2001 التي استهدفت برج التجارة العالميين.

بدأت الحرب في أفغانستان في 7 أكتوبر 2001 من الجيش الأمريكي عملية الحرية المستديمة والجيش البريطاني عملية هرك شنت كرد فعل على هجمات 11 أيلول. فالهدف المعلن للغزو كان إيجاد أسامة بن لادن وآخرين من مناصب رفيعة في أعضاء القاعدة

ووضعهم في محاكمة، لتدمير كل تنظيم القاعدة وإقصاء نظام طالبان الذي يدعم ويعطي الملاذ الآمن للقاعدة. الولايات المتحدة بمذهب بوش أعلنت أنها كسياسة لن تميز بين المنظمات الإرهابية والدول، أو الحكومات التي تؤويها. وهناك عمليتان عسكريتان في أفغانستان تحاربان للسيطرة على الدولة، هما: عملية قوة الحرية المستديمة (OEF) وهي عملية حربية تضم بعض شركاء متحالفين وحاليا تعمل في المقام الأول في الشرق وأجزاء جنوبية من الدولة على حدودباكستان. قرابة 28,800 من القوات الأمريكية ضمن (OEF) . (سكاكني،2004:83)

العملية الثانية هي القوة الدولية الأمنية المساعدة (ISFA) التي أسست من قبل مجلس أمن الأمم المتحدة في نهاية ديسمبر 2001 لتأمين كابل والمناطق المحيطة. تولت الناتو السيطرة على (ISFA) في 2003. بحلول 23 يوليو 2009 كان ل (ISFA) قرابة 64.500 من القوات من 42 دولة مع إمداد الناتو مركز هذه القوة. للولايات المتحدة من القوات قرابة 29.950 في (ISFA).

أدت هجمات 2001/9/11 ضد مركز التجارة العالمي و البنتاغون في الولايات المتحدة إلى بروز عدد من التحديات الجديدة والفعلية لنظرية الدفاع عن النفس، فقبل 2001/9/11، لم يتمسك بالدفاع عن النفس ضد الإرهاب من أي دولة باستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل، وكان هذا الموضوع موضع خلاف بين الدول حيث كانت طائفة كبيرة جداً من الدول تشك في قيام الدفاع ضد الإرهاب الصادر عن الأفراد والجماعات. وقد شرعت الولايات المتحدة في 2001/10/7 إلى جانب عدد من الدول المتحالفة معها بعملية عسكرية دعيت بـ (Enduring Freedom) ، وذلك للردّ على هجمات 2001/9/11 للحيلولة دون استخدام أفغانستان كقاعدة إرهابية تنطلق منها هجمات إرهابية في المستقبل.

تثير الحجة الأساسية المستخدمة في تبرير هذه العملية ضد أفغانستان جملة من التساؤلات والتحديات القانونية ذات الصلة بالدفاع عن النفس، إن القواعد القانونية الناظمة للدفاع عن النفس تقرن فعل الدفاع بالضرورة وبالتناسب مع الهجوم المسلح الذي تعرضت له الدولة المدافعة، فهل العملية العسكرية ضد أفغانستان بسبب دعمها لمجموعة إرهابية يتوافر لها هذان الشرطان؟ وهل يمكن أن تستوعب فكرة "الهجوم المسلح" الأعمال الصادرة عن جماعات ليست الدولة التي تستخدم القوة ضدها هي المسؤولة عنها؟ وفي حقيقة الأمر، لم يفوض مجلس الأمن الدول صراحة أو ضمناً استعمال القوة ضد أفغانستان وقد يقال إنّ القرارين رقم 1368 و 1373 أشارا إلى ضرورة محاربة تهديد السلم والأمن الدولي الناجم عن الإرهاب بالوسائل المتاحة جميعها، إلا أن هذه الإشارة لم تنصرف إلى أفغانستان بعينها بل هي إشارة عامة تنصرف إلى عموم الأعمال الإرهابية. فمجلس الأمن لم يُجيز استعمال

القوة ضد أفغانستان، وفي المقابل لم تصدر أية إدانة منه أو من الجمعية العامة لهذه العملية. (الموسى، 2004:145)

بحلول عام 2011 ودع العالم العقد الأول من الألفية الثالثة. ومع زخم الأحداث التي ميزت هذه العشرية وصعوبة وضعها تحت طائلة الاختزال، فقد أفرزت تلك الأحداث أيضاً مجموعة من الظواهر التي قد تستمر تداعياتها في التأثير على النظام الدولي برمته. وبصرف النظر عن الخسائر المادية والتحليلات المتعلقة بالقوى الكامنة وراء هذه العملية، فمن المؤكد أن هذه الهزة التي تعرضت لها الولايات المتحدة أثرت بشكل جلي على السياسة الخارجية الأمريكية.

فتحت شعار الحرب على الإرهاب، قادت الولايات المتحدة الأمريكية حربين: الأولى ضد أفغانستان، والثانية ضد العراق. وعلى الجبهتين، إذا كانت الولايات المتحدة قد حققت نصراً سريعاً ضد نظام طالبان وضد نظام صدام حسين، فإنها أخفقت بشكل واضح في تدبير مرحلة ما بعد الحرب، كما تشير لذلك الصعوبات التي تعرفها الساحة العراقية والقلق السائد اليوم بشأن ما آلت إليه الحرب في أفغانستان. فالكثيرون يشكون في قدرة القوات الأمريكية المسنودة بقوات حلف الأطلسي على تحقيق نصر عسكري، وبالتالي يدعون إلى حل سياسي تشارك فيه حركة طالبان من خلال بعض معتدليها. وفي نفس الوقت فإن الممارسات الأمريكية، التي أعطت الأولوية للقوة، لم تسهم إلا في تأجيج الإرهاب، حيث أن دولا متعددة لم تنتج من شظاياها، كما هو الحال بالنسبة للمغرب وإسبانيا والأردن ومصر. (شريف، 2009:16)

أضاف إلى ذلك إعداد اللاجئين العراقيين والأفغان التي أخذت بالتزايد بعد عام 2006 وتكلفة الأسلحة، وأعمال القتال التي أنهكت الاقتصادين الأمريكي والبريطاني، واقتصاد العالم أجمع، حيث يرجع محللون بعض أسباب الأزمة المالية والركود العالمي عام 2008، إلى حربي العراق وأفغانستان وأن هذه الأسباب هي التي حملت الشعب الأمريكي، الذي كان يؤيد هذه الحرب، بقوة إلى التراجع عن رأيه فيها والمطالبة كذلك بالتغيير، وسحب القوات الأمريكية وهي أيضا التي دفعتهم إلى تفضيل باراك أوباما على خصمه الجمهوري الذي يوافق على سياسات بوش. وفي مايو 2010 قررت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما التخلي عن مصطلح "الحرب على الإرهاب"، والتركيز على ما وصفته بـ"الإرهاب الداخلي"، وذلك في إستراتيجيتها الجديدة للأمن القومي. ونصت الوثيقة على أن الولايات المتحدة ليست في حالة حرب عالمية على "الإرهاب" أو على "الإسلام"، بل هي حرب على شبكة محددة تتمثل في تنظيم القاعدة و"الإرهابيين" المرتبطين به. وقد حاول الرئيس الجديد إعادة تلميع صورة الولايات المتحدة من خلال خطابات أكثر انفتاحاً على باقي العالم، وأكثر رغبة في

تجسير الهوة التي خلفها سلفه، خاصة في مقارنته مع العالم الإسلامي. وقد عبر عن ذلك من خلال خطاب القاهرة في يونيو 2009 وكذلك عن طريق التزامه بإيجاد تسوية لنزاع الشرق الأوسط أن فعالية هذه الإستراتيجية محل جدل بين الخبراء . فمن وجهة نظر احد المراقبين السياسيين الأفغان فإن الجماهير قد نفذ صبرها حيال حرب مكافحة الإرهاب التي شنتها الدول الغربية. ويرى البعض أن عملية إعادة بناء الاقتصاد بأفغانستان تواجه بطئ شديد، ونسبة البطالة مرتفعة والوضع الامنى متدهور. وفي الوقت الراهن، لا يخرج الأجانب دائماً من منازلهم في أفغانستان، كما قل خروج المواطنين المحليين.

ثالثاً: الحرب الإعلامية الأمريكية

يعد لإعلام من أهم عناصر الحرب النفسية والمعنوية التي لا تقل أهميتها عن الحرب العسكرية.. هذا ما أدركته القوات الأمريكية بضرورة تغيير استراتيجيتها في إدارة حربها ضد المتمردين الأفغان الذين تفوقوا عليها في الحرب الإعلامية الدائرة في أفغانستان وكبدوها خسائر فادحة، لذا كان من الضروري التعامل معهم بالأسلوب ذاته. فمنذ مجيء الرئيس الأمريكي باراك أوباما للبيت الأبيض لجأت واشنطن وحلفاؤها للتحرك الاستراتيجي السريع لمواجهة دعاية المتمردين وحركة طالبان، فأنشأت العديد من الإذاعات في مناطق النزاع لكسب عقول الشعب وتحقيق الأهداف المرجوة.

تحاول الإدارة الأمريكية إصلاح آلتها الدعائية في أفغانستان وباكستان فيما تستخدم أدوات جديدة لمكافحة التشدد الذي نهجته كل من طالبان والقاعدة وغيرهما من الجماعات المتمردة لسنوات طويلة بالهيمنة علي موجات الأثير والإنترنت ونشر الدعاية المناهضة للولايات المتحدة. وفي التسعينيات من القرن الماضي قامت حركة طالبان بتغيير اسم الإذاعة الأفغانية وجعلتها إذاعة صوت الشريعة لكي يكون منبراً يدعو لفرض نظامها، كما فرضت حظراً على التلفزيون في المناطق التي تخضع لسيطرتها لأنها تراه مصدراً للفساد الأخلاقي واعتبرت الموسيقى نوعاً من الشبهات. لذا توافقت آراء قوات التحالف علي أن سلاح القوة بمفرده لا يمكن أن يسود كأسلوب للمعالجة ضد المتطرفين، وأنه من الضروري واللازم لمواجهة "خطر التطرف" بإشراك الشعب الأفغاني ونظيره الباكستاني في رسم استراتيجية المواجهة، ولن يتم تفعيل أدوارهم ومشاركتهم إلا عن طريق نجاح الإذاعات الأمريكية في هذه البلدان كنوع آخر من تأثير تدابير القوة بالطرق السلمية، خاصة أن القوات الأمريكية ستسحب من أفغانستان بحلول عام 2014 تاركة الأمر للقوات الأمنية الوطنية لقيادة العمليات العسكرية في كافة أنحاء البلاد، وهذا ما يؤكد علي أن الحرب ضد المتمردين ستكون حرباً معلوماتية أكثر من كونها حرباً قتالية، خاصة أن قوات التحالف تخسر دائماً في اشتباكاتهما أمام المتمردين الذين يعيشون وسط الأفغان نتيجة لسيطرتهم على كل نواحي الحياة. بالرغم

من ذلك إلا أن الولايات المتحدة توصلت إلى طريقة جديدة يمكن من خلالها التواصل أيضاً مع الأفغان من على بعد عقب قيامها بإجراء استطلاع، الذي أوضح أن ٢٩٪ من السكان يستمعون إلى الراديو كل يوم، ففي هذه المناطق الجبلية الوعرة، يصعب إنشاء محطات تليفزيونية لتنتقل الأحداث والأخبار فيعتمد سكانها على الإذاعة لمتابعة ما يجري حولهم، فهناك العشرات من الإذاعات الأهلية التي يقيمها الأفراد لبث ما يحدث داخل الإقليم أو المقاطعة التي يقطنونها، حتي أنهم يعتبرون الإذاعات بمثابة شريان الحياة بالنسبة لهم خاصة أنهم يعيشون في بلد لا يعرف حرية الصحافة إضافة إلي الحظر الذي تفرضه طالبان على الإنترنت، ولهذه الأسباب وضع المسؤولين الأمريكيون استراتيجيات الاتصالات التي تعتمد على إنشاء المزيد من أبراج البث الإذاعي وزيادة كفاءة الهوائيات المحمولة ومحطات إذاعية لبث الأخبار المحلية من أجل زيادة وتحسين قدرتها علي التواصل مع الأفغان وإغلاق مواقع الإنترنت لطالبان ومنع الوصول إليها، بعدما أجبرت الحركة، خلال تلك الفترة ، شركة الاتصالات علي إغلاق أبراج الهوائيات المحمولة، ووقتها استطاعت القوات الأمريكية أن تحبط هذه العملية وتصل للشعب الأفغاني عن طريق أحد شبابه الذي يدعى نور جان مانجال، والشهير ب"عبيد لاوانج" لبيث رسالة علي وجه السرعة من الاستوديو الخاص به، مكون من جهاز كمبيوتر وميكروفون ومكبرات صوت، لذا يعد بمثابة إذاعة أهلية، يستمع إليها أكثر من 50 ألف مستمع أفغاني. فمن منزله الصغير في أحضان الجبال بإقليم باكتيكا بجنوب شرق أفغانستان، يبث مانجال رسائل وأخبارا مكتوبة من قبل القوات الأمريكية للشعب الأفغاني، فهناك سيطرة علي هذه "المادة الإخبارية" لكسب تأييده واحتضان ودعم القوات الأفغانية وقوات حلف شمال الاطلسي "الناتو"، ولتحقيق هذه المهمة قامت قيادات الجيش الأمريكي بالاتفاق مع مانجال بقراءة وعرض روايات عن بطولات القوات الأمريكية والأفغانية لرفع معنوياتهم. (توفيق، 2011:5)

ولدعم هذه الفكرة وتأييدها أكثر قام الجيش الأمريكي بتوزيع 500 ألف راديو محمول يعمل بالطاقة الشمسية على السكان في جميع أنحاء البلاد للتواصل مع إذاعة مانجال، التي يصل عدد مستمعيها إلي أكثر من 50 ألف مستمع، بجانب الإذاعات الأمريكية الأخرى. ويعد مانجال أو لاوانج واحدا من أكبر الأسماء المتخصصة في بث موجات الراديو عبر الأثير، ويشتهر لاوانج بلعب موسيقى الباشتو التي منعت طالبان عزفها والتي كانت سبباً رئيسياً في إنشاء هذه الإذاعة الأهلية حتي يصل عزفه إلي الناس، بالإضافة إلي برنامجه الناجح الذي يقدم من خلاله نصائح ومعلومات زراعية للأفغانيين، حتي بات يتمتع بشعبية كبيرة داخل الإقليم وخارجه. ولهذا فعندما تشتبك القوات الأمريكية مع المتمردين أو أي جماعات، يكون هناك رد بشكل سريع لمواجهة ما تعتبر معلومات مضللة، من وجهة نظر

قوات التحالف، فيجلس مانجال لإذاعة ما يملي عليه من القوات الأمريكية ويبرر للأفغان العمليات العسكرية خاصة أن هناك ضحايا من قتلي ومعتقلين في صفوف المدنيين لهذه العمليات. ومن بين الأخبار التي يذيعها مانجال هي أن الناتو يعمل دائماً علي حماية المدنيين وتأمينهم قبل القيام بأي عملية عسكرية ضد المتمردين من حركة طالبان.

وفي الأشهر الأخيرة لتلك الفترة ، ومع اندلاع الحرب في باكتيكا ، صدرت تعليمات لمانجال إلي مضاعفة جهوده لرواية الصراع من منظور الجيش الأمريكي. فقبل أن يقوم المتمردين بوصف أعمالهم علي أنها محاولات بطولية لقهر "أعداء الله"، يذيع مانجال الحدث بطريقة مختلفة دون الهجوم علي أحد حتي يقتنع مستمعوه بحماسة الهجمات.

وبجانب الإذاعات الأهلية، عملت واشنطن علي تقوية الدور الإعلامي في المستنقع الأفغاني وإسلام آباد، حيث تسعى في دعم الإذاعات الأمريكية في المناطق المختلفة عن طريق التغطية الإخبارية ومناقشات السياسة العامة بشأن الأوضاع الأفغانية، والأخبار في أفغانستان من خلال المنظور الأمريكي والإقليمي والدولي. فقد قام كل من صوت أمريكا وإذاعة أوروبا الحرة (Radio Liberty) معاً بإنتاج برامج بلغة الداري والباشتو التي تبث عبر إذاعة AM من كابول صباحاً وعبر إذاعة FM في خمس مدن رئيسة بجميع أنحاء البلاد، وعبر الحدود علي الموجات القصيرة لضمان وجود إشارة مسموعة بجميع أنحاء البلاد. ولتفعيل التواصل مع الشعب الأفغاني، فقد قام صوت أمريكا ببث برنامج علي مدار ساعة يومياً بلغة الداري والباشتو ليكون مسموعاً ومفهوماً لجميع أنحاء أفغانستان. (توفيق، 2011:6)

المطلب الثالث : موقف إدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما من تنظيم القاعدة

يسيطر على النقاش داخل العاصمة الأمريكية "واشنطن" ومعظم العواصم الأوروبية تياران رئيسان حول الإستراتيجية المثلى لتعامل الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي مع الحرب الأمريكية في أفغانستان.

يدعو التيار الأول، والذي أضحى أكثر رواجاً في واشنطن مع تزايد الإخفاقات الأمريكية وإتقال كاهل الاقتصاد الأمريكي بتكلفة حرب باهظة، لسحب القوات الأمريكية من هذا البلد وترك إدارة شئونه لأهله مستنديين إلى الخبرة التاريخية في أنه عبر التاريخ لم تتمكن قوة من السيطرة على هذا البلد. ويرون أن علي واشنطن المساعدة في التوصل إلى تسوية سياسية تضم المعتدلين من حركة طالبان وتضمن عدم استخدام الأراضي الأفغانية لشن هجمات إرهابية ضد حلفاء الولايات المتحدة. ولكن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، حسب هذا التيار، لا يعني عدم السعي الأمريكي لملاحقة تنظيم القاعدة.

في حين يدعو التيار الثاني لضرورة وجود القوات الأمريكية في أفغانستان؛ لترابط الحرب الأمريكية في أفغانستان وتشابكها بعددٍ من القضايا المحورية والمهمة بالنسبة لواشنطن كالحرب على الإرهاب والصراع على الطاقة في آسيا الوسطى والملف النووي الإيراني ومواجهة المحور الصيني-الروسي، ولذا يدعون إلى زيادة القوات الأمريكية والدولية في أفغانستان للسيطرة عليها وتخليصها من تنظيم القاعدة وحركة طالبان. تبنى الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" وجهة نظر التيار الثاني. فمنذ حملته الانتخابية عام 2008 والرئيس الأمريكي يعلن أن أفغانستان أولوية للأمن القومي الأمريكي وأنها "حرب ضرورية". ومع دخوله البيت الأبيض غير الرئيس الأمريكي القيادة الأمريكية في أفغانستان بتعيين الجنرال "ستانلي ماك كريستال" قائداً للقوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان ليخلف الجنرال "ديفيد ماكيرنان" بعد أقل من سنة من توليه مهامه إثر خطأ كبير ارتكبه الجيش الأمريكي في غارات جوية أودت بحياة عشرات المدنيين في غرب أفغانستان. وإحداث تغيير في الإستراتيجية الأمريكية بحيث نُقل الاهتمام من العراق إلى أفغانستان والدعوة إلى زيادة القوات الأمريكية العاملة هناك. (عبد العاطي، 2010)

ففي السابع والعشرين من مارس 2009 أصدر البيت الأبيض إستراتيجية جديدة حيال أفغانستان وباكستان، ولكنها كانت إستراتيجية غير ناجحة من وجهة نظر "ماك كريستال" الذي قال في تقريره حول تقييم الوضع الاستراتيجي للنزاع الأفغاني: إن الإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان غير ناجحة" واصفاً الوضع هناك "بالخطير"؛ ولذا دعا في تقريره إلى مراجعة الإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان، وإستراتيجية القوات الدولية في معركتها مع حركة "طالبان"، مشيراً إلى أنه من الممكن تحقيق النجاح من خلال اتباع إستراتيجية معدلة.

وبعد جدل ونقاش بين أقطاب الإدارة الأمريكية خاصة بين وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" ونائب الرئيس "جون بايدن" والسفير الأمريكي في أفغانستان "كارل أيكبيرري" و"ماك كريستال" وعديد من الخبراء العسكريين، أدخل أوباما في الأول من شهر كانون الأول 2009 تعديلات على إستراتيجيته السابقة والتي عرفت إعلامياً بـ"الإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان". هذه الإستراتيجية تقوم بالأساس على إرسال 30 ألف جندي إضافي من القوات المسلحة الأمريكية إلى أفغانستان لتعزيز الجهود التي يبذلها 68 ألف جندي موجودين هناك بالفعل. (عبد العاطي، 2010)

وعن هدف تلك الإستراتيجية قال وزير الدفاع الأمريكي "روبرت جيتس" في شهادة له أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي في الثاني من كانون الأول 2009 أن هدف تلك الإستراتيجية بالأساس يتمثل في تعطيل وتفكيك وإحراق الهزيمة بالقاعدة في أفغانستان وباكستان والحيلولة دون قدرتها على تهديد أميركا وحلفائها من أي من البلدين في

المستقبل. ويضيف أن منطقة جنوب آسيا تُعدُّ بؤرة للتطرف العالمي، وموقعا رئيسيا لقيادة القاعدة والأرض التي تعتبرها العشرات من الجماعات الإرهابية المؤتلفة مع القاعدة وطنا لها. وفي تحول جديد في الإستراتيجية الأمريكية إتجاه أفغانستان وباكستان، وتيقن الإدارة الأمريكية أن القوة الصلبة Hard Power ليس بمفردها الحل للمعضلة الأفغانية، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية قبل أيام من توجهها إلى لندن لحضور مؤتمر دولي بشأن القضية الأفغانية عن إستراتيجية أمريكية جديدة. أو بعبارة أخرى تعديل جديد لإستراتيجية أوباما التي أعلنها في أوائل كانون الأول 2008، تركز تلك الإستراتيجية على بعد القوة الآخر وهو القوة الناعمة Soft Power. (عبد العاطي، 2010: 11)

فتحدثت الإستراتيجية الجديدة التي أعدها مكتب السفير "ريتشارد هولبروك" الممثل الخاص للولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان وباكستان عن أنه ستكون هناك زيادة كبيرة في أعداد الخبراء المدنيين المصاحبين للمساعدات المدنية. فمن المقرر أن يزيد عدد المدنيين الأمريكيين في أفغانستان إلى ثلاثة أمثالهم من 320 فردا إلى ما يقرب من ألف شخص في أوائل عام 2010؛ وسيأتون من طائفة عريضة من وزارات وهيئات الحكومة الأمريكية مثل الزراعة والعدل ومكتب التحقيقات الجنائية الفيدرالية وإدارة مكافحة المخدرات والمالية والأمن الوطني.

عملت القاعدة وفق نظرية العدو المشترك، ومن ثم لجأت إلى قتال أميركا رافعة شعارا سهلا ومفهوما وبسيطا وهو "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب" وبالتالي نفذت عمليتي "العليا" و"الخبر" وغيرهما في المملكة العربية السعودية، ثم كان تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام 1998، وبعدها الهجوم في عدن باليمن على البارجة يو إس إس كول في تشرين أول 2000، لتصل المواجهة ذروتها في أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، وهي المرحلة التي أعقبها تصعيد أمريكي وغزو لبلدين مسلمين أفغانستان ثم العراق. بعد سقوط طالبان في أفغانستان بدأت القاعدة تعد لخوض حرب عصابات شبيهة بحربها مع السوفييت ولكن بفارق مهم: وهو غياب الدول الحاضنة لهذه "المقاومة"، فبينما كانت هناك دول في زمن السوفييت تحتضن المقاومة، فإنها تكاد تنعدم في المرحلة الجديدة، من هنا راهنت القاعدة وطالبان على الحاضنة الاجتماعية الشعبية في مناطق القبائل والشرق الأفغاني البشتوني .

لا شك ان "الربيع العربي" يشكّل سؤالا محيرا للقاعدة والسلفية الجهادية. وهناك مقاربة حذرة مع هذه الظاهرة. فلا مراجعة فعلية للخطاب الايديولوجي وانما محاولة تكيف ايديولوجي للحضور في المسرح. ومن هنا بين مفكرى "القاعدة" ان هناك براغماتيون اكثر

مرونة من الظواهرى. وهؤلاء يرون بان انهيار الانظمة العربية يخدم اهداف القاعدة ولا يضرّ بها وان لم ينته الى حكم اسلامي.

تتشرك الولايات المتحدة الاميركية مع القاعدة حول كون "الربيع العربي" يشكل سؤالا محيراً. فميزان السياسة الخارجية الاميركية تأرجح في اتجاه الانظمة القائمة وفي اتجاه الثورات. فواشنطن غير واثقة من ضمان تعاطف الحركات الاسلامية مع قيام انظمة سياسية مدنية وديموقراطية. والتجربة التركية بهذا المعنى لا يمكن اعتمادها كمقياس ذلك ان جذور العلمانية قوية جداً في تركيا وبالتالي فان التطمينات التي يحاول الطيب اردوغان تسويقها حول قبول الاخوان المسلمين بسلمية التغيير والاعتراف بالآخر تتعامل معها الادارة الاميركية بالكثير من الحذر. ففي استطلاع للمعهد الدولي للصحافة انخفضت شعبية الرئيس باراك اوباما في مصر من 25% في العام 2008 الى 12% في 2010 في حين ان الثقة في بن لادن ارتفعت من 18% الى 21%. وهذا مؤشر على توسع الحركة الاسلامية باطيافها المختلفة. كما ان اندفاع السلفية الاسلامية نحو استخدام السيوف والخناجر في تحركات المعارضة السلمية في الاردن وتحديداً في الزرقاء وكذلك استخدام السلاح في سوريا يشكل دافعاً مقلقاً للولايات المتحدة الاميركية حول ما اذا كان موقف الحركات الاسلامية من الحراك السياسي هو مجرد استثمار مؤقت باتجاه تعزيز البنية الصلبة للقاعدة والحركات الجهادية السلفية. فالمنحى الايديولوجي العام هو الدعوة الى تحكيم الشريعة والعمل المسلح في التغيير ورفض العمل السياسي المدني السلمي ضمن الاطر الدستورية والقانونية المعمول بها في العالم العربي اليوم. (محفوظ، 2011: 23)

أياً يكن الأمر تكتيكياً هناك تخفيف في حدة النقد الايديولوجي المعروف ضمن ادبيات القاعدة والحركات السلفية ضد الديموقراطية باعتبارها نظاماً كفرياً غير اسلامي. كما انه تكتيكياً تبدي واشنطن "انفتاحاً" على الحركات الاسلامية. انما هذا لا يعني انها قريبة من المغامرة بالشراكة معها في السلطة السياسية طالما ليست في مواجهة مع السلفية الجهادية والقاعدة ولم تحسم امرها في كونها جزءاً من النظام الاقليمي الاميركي وفي استبعاد العداء لاسرائيل. فبمثل هذه الشراكة وعلى قاعدة هذه الشروط تصبح الحركات الاسلامية بوظيفة اخرى بما فيها الاخوان المسلمون. وهذا يستتبع تفكيراً لها واشتباكاً مع الآخر الاسلامي وغير الاسلامي.

المبحث الثالث

الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من حزب الله

تأسس حزب الله في عام 1982 من قبل دوائر شيعية لبنانية بشرت به أيديولوجية الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الخميني وهو الذي له سجل طويل من العنف ضد إسرائيل والغرب، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وكان الهدف الأول للحزب تأسيس جمهورية إسلامية في لبنان كجزء من جمهورية إسلامية أوسع في المنطقة، ولكن وبملاحظة أفراده أن بهذا الهدف الذي قد يكون غير قابل للتحقق فقد ركز الحزب على محاولة إنهاء إحتلال إسرائيل على 6-10 أميال أو ما يدعى بالنطاق الأمني في جنوب لبنان الذي تقطنه أغلبية لبنانية شيعية. (شريف، 2009:11)

خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي كان حزب الله راعياً أساسياً لمحاربة الوجود الغربي في لبنان وخصوصاً ضد الولايات المتحدة الأميركية، ومن المعروف وهو مشتبه به رئيسي في عملية تفجير شاحنة مفخخة في السفارة الأمريكية أبريل 1983 وتكنات جنود المارينز الأمريكيين في أكتوبر عام 1983 ، أدى إلى قتل 220 جندي أمريكي، و18 ملاح و3 موظفين في الجيش، وملحق السفارة الأمريكية في أيلول 1984، والتي حدثت كلها في بيروت، كما أنه إختطف طائرة (ت.و.أ. 847) في 1985، وقتل البحري "روبرت ستيم" الذي كان على متنها، كما كان الحزب مسؤولاً عن الإحتجاز للبعض إن لم يكن كل الرهائن الغربيين في لبنان خلال الثمانينات وأوائل عقد التسعينات من القرن الماضي .

وسوف يتم مناقشة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول : حزب الله بعد احداث الحادي عشر من ايلول

المطلب الثاني : السياسة الامريكية إتجاه حزب الله

المطلب الأول : حزب الله بعد احداث الحادي عشر من ايلول 2001

أولاً : الجانب اللبناني

فور وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م، بادر حزب الله بإدانة واضحة لقتل المدنيين مع إدانة واضحة لخطاب السياسية الأمريكية إتجاه العرب والمسلمين والتي أفرزت ردود الفعل العنيفة تلك، على قوائم الارهاب الدولي، لأنه ضد اسرائيل، ولأنه يدعم حركات المقاومة الفلسطينية الا أن الحزب لم يتلفت الى الضغوط بعد انتصاره العسكري الكبير على جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي انتهى بعد 18 عاما من الجهاد بهزيمة للجيش الاسرائيلي وخروجه من لبنان يوم 2000/5/25م، ومن يومها ظل الحزب يقدم ملفات ساخنة في مواجهة الضغوط الامريكية الاسرائيلي، وهي أربعة ملفات اعتبرها الحزب مبررات لاستمرار نضاله المسلح والسياسي ضد اسرائيل وفي مواجهة الضغوط الامريكية.

الملف الاول: مزارع شبعا المحتلة والتي تمثل 13% من مساحة الجنوب اللبناني وهي أرض لبنانية تئن تحت الاحتلال منذ 1967م.

الملف الثاني: الأسرى اللبنانيون وعددهم يصل الى (40) أسيرا وقد جرت بشأنهم مفاوضات بواسطة ألمانية للافراج عنهم في عملية تبادل الاسرى مع اسرائيلين يعتقلهم حزب الله.

الملف الثالث: الوجود الفلسطيني المهجر منذ 1967م وعددهم يصل الى 350 ألفا في مخيمات بئسة، وهو الوجود الذي يعتبره الحزب سببا في كافة الحروب الاسرائيلية ضد لبنان منذ 1987م. ولذلك يجب أن يحل فوراً.

والملف الاخير: هو استمرار الانتهاكات الاسرائيلية برا وبحرا وجوا، والتي لا يردعها سوى المقاومة.

هذه الملفات الساخنة، خلفت مبرراً ثابتاً لدى حزب الله لاستمرار تسليحة واستمرار مقاومة، ورفضه لحل جناحه العسكري المقاومة الاسلامية: حوالي 25 ألف مقاتل، وهو الامر الذي دفع أمريكا لوضعه على برنامج أبرز أعدائها في المنطقة خاصة بعد توارطها في المستنقع العراقي وإشاعتها أن للحزب علاقة بالمقاومة العراقية، وهو الامر الذي يطرح عدة تساؤلات عن مستقبل الحزب وواقعه.

ثانياً: الجانب الإسرائيلي والأمريكي

أن الامريكيين لن ينجحوا في مؤامراتهم ضد حزب الله وهذه الضغوط المتتالية عليه هدفها كما هو صرف أنظار العرب والمسلمين وفي مقدمتهم جماعات المقاومة بعيدا عن الشأن العراقي حتى تتفرغ أمريكا لالتهام هذه الفريسة بهدوء وبعيدا عن التوتر الذي قد ينجح أن ترك دون ردع ولو سياسي لحزب الله وسورية بهدف اشغالها بشؤونها واخافة الاخرين من العرب كي ينشغلوهم أيضا بشؤونهم بعيدا عن العراق.

هدف هذه الضغوط تحقيق مصالح لاسرائيل لعل أهمها الان هو قمع الانتفاضة عبر ما يسمى بخارطة الطريق والعودة البائسة لمارثون المفاوضات العبثي بين السلطة الفلسطينية والاسرائيلية مع تجفيف منابع الحركات الجهادية، وفي مقدمتها حماس والجهاد. (شريف، 2009:15)

أن الضغوط على سورية سوف يؤثر سلبيا على دعمها لحزب الله، ولكنه التأثير السلبي المرحلي، لأن ثمة متغير أصيل في هذا المشهد وهو الاحتلال الأمريكي غير الشرعي للعراق والاحتلال الإسرائيلي سواء لما تبقى من الجنوب اللبناني مزارع شبعا أو الجولان السورية، وهو الاحتلال الذي سيجعل من أي مخاطرة سورية لفض الارتباط أو لفك التحالف مع حزب الله، بمثابة خسارة كبيرة لها لن تعوض باعتبار أن الحزب في جهادة يمثل لها سندا وبقدر حاجة الحزب الى سورية بقدر حاجة الاخيرة اليه في صراعها القادم للحصول على حقوقها وايضا في أحداث الاستقرار المطلوب داخل لبنان المكون من 19 طائفة بينهما ميراث طويل من الفتن والصراعات.

لقد تم احتجاز 18 أمريكي كرهائن في لبنان والذين قتل منهم ثلاثة في 5/حزيران/1998 وأنكر قائد حزب الله بأن للجماعة أي علاقة بتفجيرات ثكنات المارينز أو إحتجاز الرهائن، ولكنه قال بأنه يؤيد تفجير الثكنات، التي لم يعرف فاعلها. (شريف، 2009:33)

في أوائل عقد التسعينات برهن حزب الله على قدرته في إدارة الإرهاب خارج نطاق الشرق الأوسط، ففي شهر مايو 1999، وجهت محكمة الأرجنتين العليا إتهاماً رسمياً لحزب الله بعد تحقيقات أجراها مسؤولون، عن تفجير 17/مارس/1992 للسفارة الإسرائيلية في بينوس آيريس، ولم يعلن حزب الله عن مسؤوليته عن الهجمة ولكنه وزع شريطاً عن السفارة يدل ضمناً على مسؤوليته عن التفجير وفي/أيار/1998 أخبرت الـ إف/بي/آي الأرجنتين بأنها تعتقد بأن حزب الله وبمساعدة دبلوماسيين إيرانيين كانوا المسؤولين عن تفجير 18/يوليو/1994 لمبنى الجمعية الأرجنتينية اليهودية في بينوس آيريس والذي نتج عنه ما يقرب من 100 قتيل. (زبيخنيو، 1999:69)

خلال زيارة لجنوب أميركا في أيار 1998 قال مدير الـ إف/بي/آي لويس فريه أنه يشك في قيام حزب الله ببناء شبكة داعمة له في البرازيل في منطقة حدودية بين الأرجنتين والباراغواي .

وفي السنوات القليلة الماضية ركز حزب الله جهوده على العمليات العسكرية ضد القوات الإسرائيلية الموجودة في ما تدعي إسرائيل أنه نطاق أمني في جنوب لبنان ويتبنى مقاتلو حزب الله والذين يعتقد أن عددهم يبلغ عدة آلاف يتبنون بتزايد مستمر أسلوب الهجمات

العسكرية التقليدية والأكثر فعالية ضد إسرائيل. مما ينتج عنه المزيد من القتلى الإسرائيليين، حتى أن القادة العسكريين أصبحوا يعتبرون الأمر غير قابل للإحتمال، وإن تكتيكات حزب الله الجديدة ساهمت في تزايد الرأي القائل بالانسحاب الإسرائيلي النهائي من لبنان، وقد وعد رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد المنتخب في 17/مايو/1999 في حملته الانتخابية بالانسحاب من لبنان خلال عام واحد. وفي حزيران، 1999 انسحب حليف إسرائيل: جيش لبنان الجنوبي من "جزين" وهي تقع في خارج النطاق الأمني (الحسن، 2000:109)

وذلك كاختبار للرؤية الإسرائيلية للانسحاب، وقد هدد الحزب باستخدام جزين كقاعدة إنطلاق لهجماته الجديدة على القوات الإسرائيلية، ولكنه لم يتحرك إلى القرية، ويمثل هذا التهديد مخاوف إسرائيلية أساسية بأن الانسحاب سيمكن حزب الله من مزيد من التقدم في الجنوب اللبناني مما سيصل بنطاق قنابله إلى الشمال الإسرائيلي، كجزء من جهودها في إظهار عدم ترحيبها بمحادثات سلام أحادية، بدأت سوريا في حزيران 1999 بالطلب من حزب الله للتخفيف من عمليات في جنوب لبنان، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعتبر عمليات حزب الله العسكرية ضد إسرائيل، أو الوجود الإسرائيلي في جنوب لبنان إرهاباً بل عمليات عسكرية. (الحسن، 2000:115)

يعتقد المراقبون الإسرائيليون بأنهم ليسوا متأكدين تماماً أن حزب الله قد حصل على صواريخ ستجر المضادة للطائرات الأمريكية الصنع من إيران، فإذا كان حزب الله حائزاً على السلاح فهو لم يستخدمه بعد ضد الطائرات الإسرائيلية، كما أنه من غير الواضح فيما إذا كان حزب الله يحسن صيانة هذه النوعية من الأسلحة. (عبد الله، 1997:126)

المطلب الثاني : السياسة الأمريكية إتجاه حزب الله

يبعث الإنسجام المطلق في الموقف السياسي والإعلامي الأميركي من منظمة "حزب الله" بوصفه فصيلاً إرهابياً من الواضح مع تصاعد الصراع أن ظاهرة التنظيم الشيعي أكثر تعقيداً من المعنى الإختزالي الذي يمكن أن تحتزنه عبارة "التنظيم الإرهابي"، ولا توجد مبررات كافية لتفسير هذا الموقف غير الدقيق، بما في ذلك دور الغضب الناتج عن الخسائر العسكرية والإستخباراتية الكبيرة التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية أواسط الثمانينيات في بيروت والتي وقع تحميلها -بدون أدلة حاسمة كما يشير الأميركيون أنفسهم- لحزب الله. (لابيفير، 2003)

ولكن يبدو أن أسباب هذه التوقعات المستخفة وغير الصائبة لا تتعلق بعوامل ومعطيات سياسية فحسب، بل تتعلق أيضاً بثقافة سياسية سائدة وعميقة التأثير خاصة بتمثل المنطقة العربية. (الحسن، 2000:190)

ممكن أن تتبع الولايات المتحدة نهجاً جديداً إتجاه لبنان إذا كانت ترغب في تأمين مصالحها في ذلك البلد وفي الشرق الأوسط على النطاق الكبير. لقد كان الهجوم الذي وقع عام 1983 ضد قوات المارينز الأمريكية في لبنان هو بداية النهاية لتدخل الولايات المتحدة في شؤون لبنان. فمنذ ذلك الحين، وباستثناء فترة وجيزة أثناء إدارة جورج و. بوش، كان هناك شعور قوي في واشنطن أن ثمن تدخل الولايات المتحدة مرتفع جداً، وأن المشكلات في لبنان لا تهدد المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. حتى عندما كان آتون مشكلات لبنان يزداد اضطراباً في مناسبات عديدة، وظهرت خطورة تورط أجزاء أخرى من المنطقة في الصراع، فقد ظلت الولايات المتحدة تفترض أنها يمكنها معالجة هذه المشكلات بوسائل زهيدة التكلفة. وعندما تدخلت الولايات المتحدة بالفعل خلال فترة إدارة جورج بوش، كان تدخلها غير متناسق ومفتقداً للغاية ولم يكن يستند إلى خطة طويلة الأجل، مما أفضى - ليس فقط - إلى تقويض الاستقرار في لبنان، بل وتقويض مصالح الولايات المتحدة نفسها في المنطقة.

هناك ثلاثة أسباب رئيسية تجعل واشنطن تعطي مزيداً من الاهتمام والانتباه إلى لبنان ومساعدته على معالجة مشكلاته في نفس الوقت الذي ترعى فيه أصولها هناك: أولاً، استقلال لبنان وسيادته يدعمان مصالح الولايات المتحدة الجيوسياسية في الشرق الأوسط عن طريق حرمان خصوم الولايات المتحدة - إيران وسوريا - من إمكانية استغلال لبنان لتحسين أوضاعهما الاستراتيجية في المنطقة على حساب الولايات المتحدة وحلفائها. ثانياً، عندما يتحقق للبنان الأمن والقوة على المستوى الداخلي ويصبح قادراً على حل مشكلاته أو تخفيف حدتها، فإن ذلك يعزز المصالح الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط، وكذلك مصالح حليفاتها - إسرائيل.

ثالثاً: أن الولايات المتحدة لها مصلحة استراتيجية في دعم البلدان الديمقراطية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. أضف إلى ذلك حقيقة أن لبنان دولة ديمقراطية حتى لو كانت ناقصة ذات دوافع ليبرالية وتلعب دوراً ثقافياً فكرياً مهماً في المنطقة، ولكنها محاطة بجيران صريحي العداة لها، هذه الحقيقة ينبغي أن تكون ضمن قائمة الاهتمامات الأمريكية .

ونظراً لأن لبنان يعاني من مشكلات داخلية - مثل السلطة المركزية الضعيفة - فضلاً عن المشكلات الخارجية - مثل التدخل المفرط في شؤونها الداخلية من جانب قوى خارجية - فإن أي سياسة أمريكية جديدة حيال لبنان يجب أن تحتوي على عنصر محلي وعنصر إقليمي. أما العنصر المحلي في السياسة الجديدة للولايات المتحدة إتجاه لبنان، فيجب أن يقوم على دعم ومساندة لبنان في بناء قوته واستقرارها الداخليين فبالرغم من أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID قد قدمت بالفعل مساهمات قوية لتعزيز قدرات الدولة اللبنانية، كذلك على واشنطن التركيز على الاستثمار في بناء جهاز عسكري وأمني وطني لبناني قوي وحديث. والواقع أنه ليس هناك قطاع في دولة لبنان أشد احتياجاً إلى الاهتمام العاجل من واشنطن من قطاع القوات المسلحة اللبنانية. فالجيش اللبناني الحالي غير قادر على تحمل مسؤولية الدفاع عن الدولة ضد التهديدات الرئيسية الداخلية والخارجية، نظراً لضعف ميزانيته وضعف التدريب وسوء التجهيز لقوته القتالية. لذلك، ولأن الأمن في لبنان يعاني من نقص الإمدادات، فإن جميع المحاولات الرامية إلى الإصلاح وبناء الدولة ستواجه صعوبات وستظل ناقصة ما لم يتحقق الأمن .

وأما العنصر الإقليمي في السياسة الجديدة للولايات المتحدة إتجاه لبنان هو أن يعمل على معالجة مشكلة التدخل الخارجي. فرغم أن حزب الله يُعتبر نتاجاً لضعف لبنان على المستوى الداخلي لأن الدولة اللبنانية لم تستطيع عبر تاريخها معالجة الاحتياجات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية للشبيعة اللبنانيين، فهو أيضاً نتاج للتدخلات إيران وسوريا في السياسة الداخلية للبنان. وفي واقع الأمر، فإن لبنان سيكون قادراً على الحد من التدخل الخارجي في شؤونه بشكل أكثر فعالية لولا علاقات حزب الله مع دمشق، ومع طهران على وجه الخصوص. لذلك، ينبغي أن يتمثل هدف واشنطن في اتخاذ التدابير الدبلوماسية التي تساعد على تحويل حزب الله إلى قوة فاعلة محلية محضة وإنهاء تدخلها النشط في الصراع العربي الإسرائيلي .

إن إيران وحدها - التي أنفقت كثيراً على حزب الله وقامت برعايته - في وضع يمكنها من بسط سيطرتها على الحزب. ولذلك ، فإن الولايات المتحدة لديها فرصة جيدة لاحتواء وترويض حزب الله عن طريق الدخول في محادثات مباشرة مع إيران. بيد أنه يجب على واشنطن أن تدرك أن إيران لن تقبل أبداً مطالب لنزع سلاح حزب الله على أي حال، الشعب اللبناني فقط هو الذي يمكنه نزع سلاح حزب الله. وأقصى ما يمكن أن تقوم به هو مطالبتها بالتوقف عن دورها الإقليمي واعتماد موقف أكثر اعتدالاً إتجاه إسرائيل وعملية السلام العربية الإسرائيلية. (Bilal, 2010)

ورغم أنه من الصحيح أن التوصل إلى تفاهم أمريكي إيراني يتضمن اتفاقاً بشأن حزب الله لن يلغي النفوذ السوري في لبنان وربما لا شيء آخر يفعل ذلك، فإن هذا التفاهم يمكن أن يحد من النفوذ السوري بشكل كبير. والسبب الرئيسي الذي جعل حزب الله يدافع عن المصالح السورية في لبنان على مدى السنوات الماضية هو أن سوريا ترسل أسلحة إلى الحزب وتسهل شحنات الأسلحة التي تأتي من إيران، مما يُمكن حزب الله من القيام بدور إقليمي فعال، بدلاً من أن يكون مجرد كيان محلي. ومع ذلك، إذا أمرت إيران حزب الله بإنهاء دوره الإقليمي والكفاح المسلح ضد إسرائيل، فإن الحزب لن يكون بحاجة لتلقي أسلحة من سوريا ولن يشعر بأنها ملزمة بالدفاع عن المصالح السورية في لبنان. وبدلاً من ذلك، فإنه سيركز على مصالحه المحلية، وأجندته الإسلامية، ودوره في السياسة اللبنانية .

المبحث الرابع

الولايات المتحدة وموقفها من حركة حماس

أن حركة المقاومة الإسلامية - حماس والتي نشأت في عام 1988م، بعد اندلاع الانتفاضة الأولى، وقادها الشيخ المجاهد أحمد ياسين، والذي كان يشرف وقتها على هيئات وجمعيات خيرية إسلامية أبرزها المجمع الإسلامي، هذه الحركة مثلت تعويضاً كبيراً في النقص الجهادي الذي أصاب حركة النضال الفلسطيني في التسعينيات من القرن الماضي، وقدمت من خلال عملياتها الجهادية والاستشهادية نموذجاً حياً على قدرة الشعب الفلسطيني ليستظل بالإسلام، أن يؤثر في مسار الأحداث ومستقبلها وتحولت الحركة مع توقيع اتفاق أوسلو 1993م، حتى اليوم مروراً بالانتفاضة الثانية إلى فاعل رئيسي في تحريك الأحداث ليس داخل فلسطين فحسب بل في المحيط الإقليمي والدولي، وأضحت توضع في قوائم ما يسمى بالإرهاب الدولي التي اخترعتها أمريكا لتسم بها كل القوى المجاهدة والمقاومة في العالم، وقدمت حماس ما يقترب من ألف شهيد وثلاثة آلاف أسير في الانتفاضة الثانية، واغتيل العديد من قادتها، وتعرض البعض الآخر لمحاولات لاغتيال ومنهم الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، ولكنها بالمقابل أفلقت العدو الصهيوني بعملياتها النوعية خاصة تلك التي كانت تنفذ داخل مدن ومستوطنات هذا إسرائيل وتوقع عشرات القتلى. (الشوبكي، 2005، ص136).

وسوف يتم معالجة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول : حماس والصراع مع دولة اسرائيل

المطلب الثاني : الولايات المتحدة الامريكية وموقفها من حماس بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية

المطلب الاول : العداء الأمريكي لحركة حماس نتيجة لصراعها مع دولة إسرائيل

إن حماس اليوم تمتلك فضلاً عن قيادة الداخل قيادة واعية سياسية في الخارج خالد مشعل، د. موسى أبو مرزوق وآخرين وهم يكملون الجهاد المسلح في الداخل بالجهاد السياسي في الخارج، ولكنهم أيضاً ليسوا بعيدين عن الضغوط العربية والدولية، بل ومحاولات الاغتيال الإسرائيلية لخالد مشغل نموذجاً في ظل أن هذه المحاولات ستتكرر في المستقبل وقد تزيد. (الشوبكي، 2005، ص137).

أما حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين فهي الضلع الثالث في مثلث النضال الفلسطيني أنشأها الشهيد المجاهد الدكتور فتحى الشقاقي نهاية السبعينات حين كان يدرس الطب في مصر جامعة الزقازيق واستطاع أن يجمع قرابة السبعين طالباً فلسطينياً من كافة جامعات مصر هم الآن القادة الفعليون للحركة داخل وخارج فلسطين ومنهم الأمين العام الحالي د. رمضان عبد الله شلح وتعد الأعوام من 1979 - 1981 هي ذروة التشكيل السياسي والفكري لهذه الحركة التي أقامها الشقاقي على مقولة عقائدية صلبة صارت محوراً لكافة فعاليات الحركة فيما بعد، وهي أن فلسطين ينبغي أن تكون القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية وأن: "فلسطين شهدت حركات نضالية طيلة الفترة من 1948 حتى 1978 ولكنها إجمالاً ورغم نبل هدفها كانت تقع في خطأ استراتيجي وهو أما فلسطين بغير إسلام أو إسلام من غير فلسطين أي أما حركات تقاوم العدو الصهيوني برؤية علمانية خالصة دون أي موقعية للإسلام داخل أفكارها ومنظوماتها الأيديولوجية حركة فتح، الشعبية، الديمقراطية وغيرها، وأما حركات إسلامية أسقطت تماماً النضال المسلح من قاموس حركتها السياسية واكتفت بالدعوة والأعمال الإصلاحية دون انتهاج الفعل المسلح، جاء الشقاقي بتنظيمه رغم صغر عدده ورؤيته الفلسطينية الإسلامية العميقة، ليخط طريقاً ثابتاً مؤثراً وتاريخياً في وقت واحد وهو أن: فلسطين لا تحرر إلا بالإسلام المسلح وأن الإسلام لن ينهض بغير تحرير فلسطين" (الشوبكي، 2005، ص138-139).

فقد عرفت المجتمعات الإنسانية منذ وقت طويل القتال والغزو، وكانت "القوة" هي العامل الأساسي الذي يحدد حدود الإمبراطوريات والممالك، وكأنه من الطبيعي أن يسيطر القوي على الضعيف، وأن يكون الحق للقوة، وفي المقابل يمارس الضعفاء أو المعتدى عليهم حق الدفاع عن النفس وعما يملكون بأقل الوسائل الممكنة. وقد سمحت بذلك، بل دعت إليه معظم الشرائع السماوية التي تصدت لمعالجة العلاقات بين المجتمعات والأفراد، بما ينظم هذه العلاقات ويجنبها ويلات القتال والحروب.

وفي تتبع لتطور مسار حق تقرير المصير باعتباره الإطار القانوني لحق المقاومة فإن الثورة الفرنسية كانت مؤشر في القرن الثامن عشر إلى مضمون هذا الحق عندما أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية في العام 1792 إعلاناً يتضمن مساندتها لكافة الشعوب التي تطالب بالحرية حيث إستندت الثورة الفرنسية إلى الأفكار التحررية التي طرحها عدد من فلاسفة عصر النهضة الأوروبية مثل : جان جاك روسو، جون لوك، مونتسكيو وغيرهم، حيث دافعت الثورة الفرنسية على الصعيد النظري بفكرة حق تقرير المصير كمبدأ أساسي، وهو ما ساهم فيما بعد في إيقاظ القوميات الأوروبية التي أخذت تطالب بحقوقها. ثم لينتكرس هذا الحق بنهاية الحرب العالمية الأولى مع إعلان مبادئ ويلسون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تضمنت مبدأ حق تقرير المصير. ثم لتصدر الثورة البلشفية الروسية في العام 1917 ما عرف بـ"إعلان السلام" الذي يقر بحق تقرير المصير لشعوب الامبراطورية الروسية، والذي تم فيما بعد تعميمه ليشمل كل حركات التحرير في المستعمرات على لسان لينين في العام 1920، إلا أنه ومع التناقض الذي حصل بين الممارسة والتنظير لهذا الحق من قبل القوى الكبرى فإنه تحول إلى مجرد شعار ديمagogي ترفعه تلك القوى لأسباب تكتيكية تبعاً لمصالحها، وبحيث تحول هذا المفهوم إلى كلمات ذات مدلولات واسعة يمكن التغاضي عن دلالاتها حين لا تتحقق مصالح الدول الكبرى، ثم ليتأكد هذا الحق، على الصعيد القانوني، في ميثاق الأمم المتحدة في العام 1945 بشكل واضح في مادتيه الأولى والخامسة والخمسين، وفي ميثاق باندونغ المؤسس لحركة عدم الانحياز في العام 1955 ، ثم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 في العام 1960 ورقم 2625 في العام 1970.(عبد الغني، 2011:5)

وإنطلاقاً من هذا الحق في مقاومة الإحتلال وحق تقرير المصير ورد العدوان، إنطلقت تجارب المقاومة الشعبية ضد الإحتلال وضد النظم الديكتاتورية فكانت الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية والمقاومة ضد الإحتلال النازي في أوروبا، وتحولت هذه التجارب إلى مصدر إلهام لكل حركات المقاومة والتحرر، وتحول قاداتها من الجنرال جورج واشنطن إلى الجنرال ديغول إلى أبطال لدى شعوبهم، وهو الأمر الذي يثير تساؤلاً مهماً حول المعيار الذي يتم إعتماده حينما يتم وصف حركات مقاومة الإحتلال في فلسطين والعراق بأنها إرهاب ويتم وضعها على قوائم الإرهاب الدولية ومصادرة أموالها وتحويل قاداتها إلى مطلوبين وخارجين عن القانون وإستهدافهم بالتصفية والإعتقال.

فحماس حركة مقاومة فلسطينية تسعى لإزالة الإحتلال الإسرائيلي عن أرض فلسطين، التي هي في نظر الحركة أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، وحماس بجانب كونها حركة

مقاومة، فهي حركة إسلامية ومنهجها الإسلام ومنه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها ومنه تستلهم ترشيد خطاها، وبالتالي تكتسب النزعة الوطنية لدى حماس إطاراً متفرداً عن أي حركة "علمانية" أخرى، ولو أنها سعت لذات الهدف الذي ترنو إليه حماس، وهو التحرير وإقامة الدولة".

وبهذا فإن حركة حماس هي "حركة عقائدية تحتكم إلى جملة من المبادئ والثوابت الإسلامية التي تتشكل وفقاً لها أهداف الحركة وبرامجها، وتأسيساً على هذا تعتبر الأيديولوجيا أهم روافد الأهداف للحركة، التي جعلت هدفها الإستراتيجي تحرير فلسطين إنطلاقاً من رؤيتها الفكرية النابعة من عقيدتها الإسلامية، وبالتالي تتوحد هنا النزعة الوطنية والدفاع عن الوطن وإستعادة ما أحتل من الأرض، بالنزعة "الدينية" التي تنظر إلى فلسطين الأرض كثابت وطني وواجب ديني يحتم القيام بواجب التحرير إتجاهها". (عبد الغني، 2011:7)

إن إستراتيجية حماس في مواجهة الإحتلال تقوم على أساس أن الشعب الفلسطيني هو المستهدف الأول من خلال الإحتلال الصهيوني الإستيطني، وعليه يقع العبء الأكبر في مقاومة الإحتلال الغاصب، ولذلك تعمل حماس على حشد طاقات هذا الشعب وتوجيهها نحو الصمود والمقاومة للعدو الغاصب، وأن ساحة المواجهة مع العدو هي فلسطين والساحات العربية والإسلامية. هي ساحات نصره ومؤازرة للشعب الفلسطيني، وأن مواجهة العدو ومقاومته في فلسطين يجب أن تظل متواصلة حتى النصر والتحرير، والجهاد في سبيل الله هو مبتغى الحركة في مواجهة العدو، ويأتي القتال وإلحاق الأذى بجنود العدو وآلياته على رأس وسائل المقاومة، وأن العمل السياسي في منظور "حماس" هو إحدى وسائل الجهاد ضد العدو. (Bilal, 2010:17)

وقد وضعت "حماس" تعريفاً أو توصيفاً لنفسها في المذكرة التي وجهتها إلى الملوك والرؤساء والوزراء المجتمعين في مؤتمر "شرم الشيخ" في العام 1996 باعتبارها "حركة مقاومة للإحتلال الإسرائيلي العسكري، كما أنها حركة بناء وتأسيس للمجتمع الفلسطيني، وهي حركة وطنية تعبر عن طموح وآمال الشعب الواقع تحت الإحتلال وفي الشتات، ومقاومة الإحتلال الإسرائيلي ترتبط بكيان الشعب الفلسطيني ذاته وليس بحركة حماس وغيرها.

وتحاول الإدارة الأمريكية تبرير سياستها المتشددة إتجاه حركة حماس بأنها تأتي في إطار خدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ومصصلحة الشراكة الإستراتيجية مع إسرائيل، فأى دعم عسكري وتقني تحصل عليه إسرائيل مثل حصولها على مساعدات من المخزون التابع لوزارة الدفاع، ومخزونات الحرب الإحتياطية، بإعتبارها الدولة الوحيدة في العالم التي تستطيع الإستفادة من برنامج الحساب الإحتياطي التي تستخدمها إسرائيل في مواجهة المقاومة، ودعم الاستيطان، تحاول الإدارة الأمريكية إقناع الشعب الأمريكي بأنها تهدف من

ورائها خدمة المصالح السياسية الأمريكية وأمنها القومي، لكن الكثير من الباحثين والأكاديميين والمفكرين الأمريكيين من أمثال جون ميرشايمر وبرجنسكي وآخرين يرون أن إسرائيل في وضعها الحالي قد أصبحت عبئاً إستراتيجياً على الولايات المتحدة الأمريكية لأنها أصبحت عاجزة عن دفع المخاطر عن نفسها بسبب حركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين، وأن إسرائيل حالياً أضعف ما تكون أن تقوم بحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، بعد أن فقدت هيبتها التقليدية أمام حركة حماس. (صالح، 1997:130)

أن التبرير بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحمي إسرائيل لأنها الديمقراطية الوحيدة المحاطة بعدد من الديكتاتوريات قد أصبح تبريراً بلا معنى، بعد أن وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضد الديمقراطية الفلسطينية التي أتت بحماس إلى السلطة. ورغم أن الديمقراطية الإسرائيلية تتعارض مع جوهر القيم الديمقراطية الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية ديمقراطية ليبرالية يتمتع فيها الأشخاص بحقوق متساوية بصرف النظر عن دينهم أو عرقهم، بينما إسرائيل تحكمها قوانين عنصرية، إلا أن الدعم غير المحدود يستمر بشكل لا يمكن تفسيره إلا بوجود أبعاد أخرى غير مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ على مصالحها الحيوية، هذه الأبعاد هي وجود التزام أخلاقي وديني من قبل القوى المسيحية الصهيونية إتجاه الكيان الصهيوني.

المطلب الثاني : الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من حماس بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية

صدمت الإدارة الأمريكية بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وطالبت حماس بالالتزام بالشروط الاسرائيلية لكي تقبل معها، وبدأت بخطوات عملية من شأنها أن تؤدي الى اجهاض التجربة الديمقراطية الناجحة التي حققها الفلسطينيون، وافرغها من مضمونها ودفن القضية نحو الاتجاه الخاطئ، حيث الرؤية الأمريكية التي تقوم على أساس المصلحة الاسرائيلية فقط. ثم اتخذت هذه الادارة سلسلة اجراءات وتدابير في مختلف المناحي، السياسية والمالية والدبلوماسية والامنية كل واحدة منها يمكن أن تكون كفيلة بإسقاط الحكومة التي شكلتها حركة حماس، نذكر منها أهم المشاريع الامنية التي أوردتها المصادر الاخبارية، وقد وردت على الشكل التالي:

أولاً: محاولة الإطاحة بالحكومة التي شكلتها حماس

نشرت جريدة نيويورك تايمز في 2006/2/14 تقرير كشف عن خطة أمريكية اسرائيلية، تهدف الى عزل السلطة الفلسطينية، وفرض المعاناة على الشعب الفلسطيني لتجربة على إسقاط حكومة حماس. وكشفت جريدة السبيل الأردنية في 2006/5/16 تفاصيل هذه الخطة، التي قالت انها وزعت على عدد محدود جدا من القيادات الفلسطينية بهدف التعاون

لإنجاحها، وجرى تسريبها عن طريق إحدى القيادات البارزة والمعروفة على الساحة الفلسطينية في شهر آذار/مارس. وقد جاء تفاصيل هذه الخطة، أنه تم تكليف طاقم أمريكي إسرائيلي مشترك، ضم خبراء في الأمن والمال والاقتصاد والعلاقات الدولية وخبراء استراتيجيين وعلماء نفس من البلدين، من أجل إعداد خطة لمحاصرة حماس. وذكرت المصادر بأنه تمت الموافقة على هذه الخطة في شهر فبراير 2006، وقد تضمنت: إثارة الساحة الفلسطينية ضد حماس والضغط على الدول الأوروبية إسرائيليًا، وخصوصًا عمليات الاغتيال، وشن حملة اعتقالات في صفوف قادة حماس، وخصوصًا أولئك الذين نجحوا في الانتخابات التشريعية أو الذين قد يتسلمون مناصب وزارية واستشارية، والايقاع بين رئاسة السلطة والحكومة، من خلال سحب الصلاحيات الفعالة من الوزارات وشن حملات الادعاء والتهامات ضد حماس بأنها تقيم علاقات تحالف مع هذه الدولة أو تلك، وتخويف بعض الدول العربية من تزايد قوة حماس وفرض حصار مشدد على الضفة الغربية، واستمرار إسرائيل في تجميد مستحقات السلطة الضريبية وشل الحركة التجارية في الضفة والقطاع، وتوتير الوضع الفلسطيني الداخلي. (Ertanger, 2010: 180)

في الوقت نفسه أعد المستشار المساعد في مجلس الأمن الأمريكي خطة وصفها بأنها من أجل العمل الجاد لضمان هزيمة حماس بأيد فلسطينية جاء كلام أبرامز هذا في لقاء ضمة مع مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين في مكتبة بالبيت الأبيض، حيث فاجأ الحاضرين، وأبان عن نيته في ضرورة توجيه ضربة مؤلمة ضد من أسماها الحكومة الحمساوية والإطاحة بها وبين بأن هذه المهمة ستنفذ بموافقة الإدارة الأمريكية، التي تتعهد بتقديم مساعدات عاجلة من الأسلحة الخفيفة تسلّم إلى رئيس السلطة الوطنية والأجهزة الأمنية التابعة له أكد قائلًا من واجب الولايات المتحدة مد يد المساعدة إلى فتح التي قال عنها بأنها المنافس المباشر القوي لحماس من خلال تزويد الحركة بالأسلحة والتدريب حتى تتمكن من مجابهة حماس النشطة، والسيطرة على الحكومة الفلسطينية وعلق حول الوتيرة التي سوف تسير وفقها عملية تسلح أجهزة أمن الرئاسة بقولها تجهيزات البنادق والذخيرة التي كانت تتدفق مثل القطرة في الماضي تصاعدت ونيرتها مع الأيام لتتدفق مثل السيل. (Bilal, 2010:27)

وفي سياق التحضيرات الأمريكية هذه لجأت رابيس في 2006/5/18. إلى تذكير رئيس السلطة محمود عباس بأنه يحوز ثقة الشعب الفلسطيني، وبالتالي يتوجب عليه أن يكون قادرًا على ممارسة صلاحياته والسيطرة على المواقف جراء القتال بين الفصائل الفلسطينية بما يعني أنها توجه له دعوة مباشرة لزوج الأجهزة الأمنية كي تقاتل الفصائل هذا التحليل بالمعلومات التي نشرتها جريدة المنار الفلسطينية نقلًا عن مصادر وصفتها بأنها مطلعة قولها

أن واشنطن وتل أبيب معنيان بحدوث اقتتال داخلي فلسطيني وأنهما تقومان بخطوات تطرحان برنامج يدفع الى هذا الاقتتال.

ومما يوحي بأن الامريكيين لم يعودوا يستطيعون الصبر على بقاء حماس في الحكومة هو ما نشرته جريدة المنار الفلسطينية في 2006/5/30. بأن واشنطن أبلغت حلفاء لها في الساحتين الاقليمية والدولية بأن الحكومة الفلسطينية سوف تسقط في شهر تموز القادم ونظر لعدم تحقيق هذا التوقع الامريكي فإن ادارة بوش لجأت الى اعتماد أسلوب الحسم العسكري المباشر، أي الانقلاب على الحكومة الشرعية. هذا ما أوضحته الجريدة ذاتها أي استعداد دحلان لدفع رجاله المسلحين الى خوض معركة ضد حماس.

ثانياً: تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية للقتال الداخلي للإطاحة بحركة حماس

وكررت واشنطن بذل المساعي والمحاولات، من أجل اسقاط حكومة حماس ومن هذه المحاولات ما أورته جريدة الاخبار البنانية في 2006/10/15 نقلا عن جريدة صنداى تايمز البريطانية في 2006/10/14، أن مسؤولين أمريكيين قالت انهم معنيون بالملف الفلسطيني الاسرائيلي أعلنوا أنه يمكن الاعتماد على الرئيس السابق لجهاز الامن الوقائي في قطاع غزة محمد دحلان، لتنفيذ خطة اطاحة حكومة حماس وأشارت الجريدة ذاتها نقلا عن مسؤولين أمريكيين وصفهم دحلان بأنه الرجل الذي يستطيع تنفيذ المهمة. (عبد الغني، 2011: 13)

عكست جميع المخططات والمحاولات السابقة، أن صحت مدى تورط واشنطن في دفع الوضع الفلسطيني نحو الاقتتال الداخلي ومع ذلك لم تكف الادارة الامريكية بالوقوف عند هذا الحد، بل لجأت الى التحضير لما بعد التصادم بين فتح وحماس، فأعدت سرا قائمة تضم بضعة خلفاء محتملين لأبي مازن، الذي يعدونه ضعيفاً ومتمرداً في اتخاذ القرارات ضد حماس، من ضمن هؤلاء المرشحين محمد دحلان، كتعبير منها عن الوجهة التي تريد أن تدفع الساحة الفلسطينية اليها وعن اصرارها على الاقتتال بين الفلسطينيين كسبيل لإنهاء قضيتهم على الشكل الذي يضمن لاسرائيل نجاح مشروعها الاستيطاني.

وبحسب جريدة الحياة اللندنية في 2006/11/4، فإن دايتوان عرض على الحكومة الاسرائيلية خطة طموحة تستهدف دفع عباس لمواجهة عسكرية مع حركة حماس القطاع تؤدي الى اسقاط حكومتها ووفقا للخطة سيتم تدريب وتجهيز القوات الموالية لعباس بالبنادق على أن يتولى ضباط بريطانيون ومن دول عربية مهمة التدريب.

وفي نيسان/ابريل 2007، بدأت تتحدث التقارير عن مقترحات قدمتها الادارة الامريكية للرئاسة الفلسطينية، ضمن خطة سميت خطة عمل الرئاسة الفلسطينية لعام 2007، تهدف الى تقوية فتح والاعداد للحسم العسكرية مع حماس واسقاطها وتضمنت هذه الخطة الدعوى لتحديد أسس العملية السلمية، وتوفير الدعم الازم سياسياً ومالياً لعباس وفتح وضرب قوة حماس

السياسية وتوفير ما يلزم لتمكين الرئاسة الفلسطينية من السيطرة على الاجهزة الامنية كما حددت الخطة فترة ما بين ثلاثة أشهر الى تسع أشهر، كحد أقصى لتحقيق أهدافها. (Woodward, 2007, 98).

وفي الموضوع نفسه نشرت مجلة فانيتي فير الامريكية في عدد نيسان/ابريل 2008، تقريراً حول الدور الامريكي في الصراع الفلسطيني الداخلي، وأشار كاتب التقرير الى أن خطة عمل الرئاسة كانت تهدف الى اعطاء عباس القدرة على اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية المطلوبة مثل حل مجلس الوزراء وانشاء مجلس طوارئ وأشار التقرير الى أن ضغطاً أمريكياً مارسته رابيس على الرئيس عباس في أثناء زيارتها لرام الله في 4/11/2006، من أجل حل حكومة حماس خلال أسبوعين. فقد نقل التقرير أن الرئيسة قالت للرئيس عباس على مائدة الافطار حيث كان شهر رمضان اذن فقد اتفقنا ستحل الحكومة في أسبوعين أليس كذلك فرد عباس قائلاً ربما لن يكفي أسبوعان امنحيني شهراً دعينا ننتظر الى ما بعد العيد كما ذكر التقرير أنه كان هناك معارضة من داخل الادارة الامريكية لمثل هكذا مخطط فقد انتقد ديفيد ويرمسر كبير مستشاري نائب الرئيس الامريكي ديك تشينيني لشؤون الشرق الاوسط الذي استقال بعد شهر من سيطرة حماس غزة، السياسية الامريكية الهادفة لخلق حرب فلسطينية أهلية .

تابعت واشتطن اتخاذ الاجراءات الرامية الى اسقاط الحكومة الفلسطينية العاشرة، فعرضت تصوراً يقتضي تشكيل قوة تنفيذية خاصة بقيادة محمد دحلان. كما أكد مصدر كبير في مكتب رئيس السلطة بأن محمود عباس وافق على تشكيل هذه القوة التي يصل تعدادها الى خمسة عشر ألف فرد، يتم تعيينهم بعد أن يخضعوا لتدريبات أمنية مكثفة يشترط فيها الولاء الكامل لدحلان وأضاف المصدر الرئاسي بأن اللواء عبد الرزاق المجايدة يتولى مهمة تأسيس القوة وتجهيزها والاشراف العام على خطط عملها، التي تدعو الى محاربة حماس وامتدادها العسكري وتشكيل قوة موازية لها على الارض.

وتابع المصدر نفسه موضحاً أن ملايين الدولارات صرفت من جهاز المخابرات المركزية الامريكية الى دحلان مباشر لتشكيل هذه القوة فضلاً عن تزويده بسيارات مصفحة وأسلحة مختلفة وقذائف ورشاشات ثقيلة وصل جزء منها وتم تخزينه في مقر الرئاسة بمدينة غزة وللتأكيد على أن هذه القوة المشار اليها قد بدأت مهمتها بين المصدر الرئاسي بأن هذه الاسلحة استخدمت للمرة الاولى حين هاجمت قوات الامن الوطني والرئاسة بسيارات مصفحة واسلحة ثقيلة مجموعات القسام ومن الجدير بالذكر أنه أبلغ عدد من الذين تم تنظيمهم في اطار هذه القوة بأن مهمتهم الانقلاب على الحكومة عسكرياً (Bilal, 2010:3) .

ثالثاً : موقف الولايات المتحدة من المصالحة بين حماس وفتح

تحاول الإدارة الأمريكية تيرير سياستها المتشددة إتجاه حركة حماس بأنها تأتي في إطار خدمة مصالح الولايات المتحدة، ومصالحة الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل، فأى دعم عسكري وتقني تحصل عليه إسرائيل مثل حصولها على مساعدات من المخزون التابع لوزارة الدفاع ، ومخزونات الحرب الاحتياطية، باعتبارها الدولة الوحيدة في العالم التي تستطيع الاستفادة من برنامج الحساب الاحتياطي التي تستخدمها إسرائيل في مواجهة المقاومة، ودعم الاستيطان، تحاول الإدارة الأمريكية إقناع الشعب الأمريكي بأنها تهدف من ورائها خدمة المصالح السياسية الأمريكية وأمنها القومي، لكن الكثير من الباحثين والأكاديميين والمفكرين الأمريكيين من أمثال جون ميرشايمر وبرجنسكي وآخرين يرون أن إسرائيل في وضعها الحالي قد أصبحت عبئاً استراتيجياً على الولايات المتحدة لأنها أصبحت عاجزة عن دفع المخاطر عن نفسها بسبب حركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين، وأن إسرائيل حالياً أضعف ما تكون أن تقوم بحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، بعد أن فقدت هيبتها التقليدية أمام حركة حماس. (عبد الغني، 2011:4)

في ضوء اتفاق المصالحة، فإن كبار أعضاء الكونغرس الأمريكي الذين كانوا محوريين في ضمان الدعم الاقتصادي الذي قدمته الولايات المتحدة للسلطة الفلسطينية خلال السنوات القليلة الماضية سيعارضون الآن تقديم المزيد من المساعدة، ومن بين هؤلاء النائبين الديمقراطيين عن ولاية نيويورك نيتا لوي وغاري أكرمان. وعلاوة على ذلك، أوضحت الرئيسة الجديدة لـ 'لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب' الأمريكي، النائبة إيلينا روس ليتنين جمهورية عن ولاية فلوريدا، بأنها سوف تسعى إلى إلغاء التمويل للسلطة الفلسطينية، مشيرة إلى أن المشاركة في حكومة فلسطينية من قبل حركة كانت الولايات المتحدة قد صنفتها كمجموعة إرهابية يتطلب قيام الكونغرس باتخاذ خطوة كهذه. إن المسألة تتجاوز المساعدات الخارجية فيمكن أن تؤثر أيضاً على جهود الجيش الأمريكي لتدريب وتجهيز ما يقرب من 3000 من أفراد قوات الأمن الفلسطينية، وهو برنامج أشادت به السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة وإسرائيل. (ماكوفسكي، 2011:4)

وبصرف النظر عن قرارات الكونغرس حول التمويل والمساعدة، فإن منهج عمل الحكومة الفلسطينية الجديدة وتكوين وزرائها سيحدد ما إذا كان باستطاعة إدارة أوباما من الناحية القانونية الاجتماع مع محمود عباس، ناهيك عن التفاوض معه. وقد ورد في الأخبار أن الإدارة الأمريكية تنتظر أيضاً معرفة ما إذا كانت الحكومة الفلسطينية الجديدة ستواصل التعاون الفعال في المجال الأمني وحتى يتم حل هذه المسألة، من المرجح أن لا يشارك البيت

الأبيض في النشاطات السياسية ذات الصلة. ويشير هذا الرأي إلى أن الهوة بين عباس و حماس واسعة إلى درجة بحيث لن يتم تنفيذ بنود اتفاق القاهرة.

وفي أعقاب إعلان عباس عن المصالحة، كانت الولايات المتحدة العضو الوحيد في اللجنة الرباعية الدولية حول الشرق الأوسط والتي تضم أيضاً الاتحاد الأوروبي وروسيا، والأمم المتحدة الذي كرر معايير اللجنة من عام 2006 التي تؤهل الاعتراف بـ «حماس» وهي: يجب أن تعلن الجماعة عن حق إسرائيل في الوجود، وتتبدد العنف، وتلتزم بالاتفاقات السابقة. وفي المقابل، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية السيدة كاثرين أشتون عن أملهما الحذر في حين دعا كليهما حركة «حماس» إلى نبذ العنف، بينما رحبت موسكو علناً بالإعلان. إن ذلك يشير إلى أنهم يؤيدون خطة عباس بدلاً من أن ينظروا إلى حماس باعتبارها حركة غير مقبولة. (ماكوفسكي، 2011:27)

أن الولايات المتحدة والغرب يرون أن أهم جزء من اتفاق المصالحة هو إعطاء المشروعية للتحركات الفلسطينية على المسرح الدولي لتأمين اعتراف هيئة الأمم المتحدة بدولة فلسطينية في شهر أيلول/سبتمبر عام 2011، وحيث أن الولايات المتحدة - مدفوعة من إسرائيل - تعمل بكل جد لمنع الاعتراف الدولي عبر أساليب مختلفة، فإن إفشال المصالحة أصبح هدفاً أمريكياً تعمل أمريكا على حشد الدعم الغربي له، وتلعب الولايات المتحدة دوراً أساسياً في إتمام أو إفشال الاتفاق؛ حيث أن الخلافات بين فتح وحماس يدور بعضها حول المواقف التي تتبناها فتح تحت الضغوط الأمريكية.

إن الولايات المتحدة ترى في عدم إتمام اتفاق المصالحة مصلحة لها ولحليفاتها إسرائيل؛ حيث من شأن توقف السير في الاتفاق أن يزيد من تأزم العلاقات بين فتح وحماس، ومن ثم زيادة ضعف وانقسام الفلسطينيين جغرافياً وسياسياً واستراتيجياً، وبالتالي تضؤل قدرتهم على التأثير على مستقبل قضيتهم إقليمياً ودولياً، وعليه فإن الولايات المتحدة تسعى لإذكاء الخلافات الفلسطينية، وتمنع تشكل إرادة حقيقية لدى فتح لتحقيق المصالحة، وكما يبدو فإن التراجع والتأخير الذي لوحظ من قبل السلطة فيما يتعلق بتنفيذ بنود المصالحة يدل على استجابتها للضغوط الأمريكية والغربية، حيث أن الولايات المتحدة لا تريد أن تحصل حماس على شرعية قانونية ودولية عبر انخراطها في الحكومة الفلسطينية والمجلس الوطني ومنظمة التحرير؛ لأنها مهما انخفضت مطالب حماس فإنها سترفع من سقف وقوة وتماسك المطالب الفلسطينية في مواجهة إسرائيل والمجتمع الدولي. (سمير، 2011:5)

المبحث الخامس

جبهة الإنقاذ الجزائرية

أدرك الأمريكيين منذ وقت مبكر أن ذراع القاعدة ليست بعيدة من المنطقة فعرضوا على حكوماتها تطوير التعاون والتنسيق الأمنيين وقطعوا أشواطاً كبيرة على هذه الطريقة نقلت العلاقات العسكرية والأمنية من حال إلى حال، إلا أن امتداد أصابع القاعدة لم يكن ممكناً من دون العبور من البوابة الأوروبية التي شكلت غطاءً وجسراً للذهاب إلى أفغانستان والعودة منها خصوصاً بعد انتهاء حكم طالبان في كابول.

لم يكن بين منفذي هجمات الحادي عشر من أيلول في نيويورك وواشنطن عناصر مغاربية لكن الأحداث اللاحقة كشفت عن وجود مغاربة كثير في الشبكة الدولية لتنظيم القاعدة ومن الأسماء التي أميط اللثام عنها التونسيان دحمان وبن نجيمة اللذان اغتالا القائد العسكري الأفغاني أحمد شاه مسعود المعارض الرئيسي لنظم طالبان في كابول قبل يومين من تنفيذ هجمات نيويورك وواشنطن، وكان التونسيان غادرا بلدهما منذ فترة طويلة وأقاما في بلجيكا حيث ارتبطا بالقاعدة وسافراً إلى أفغانستان.

وأتى اعتقال المتهم الأول في تفجيرات نيويورك وواشنطن زكريا موسوي الفرنسي من أصل مغربي ليكشف مدى سعة حضور المغاربة لدى شبكة القاعدة، وآخر التهم الموجهة إلى موسوي 34 عاماً المحتجز حالياً في ولاية فرجينيا، هي أنه حصل من الماليزي يزيد صفات الذي كان يعمل مديراً لشركة كمبيوتر ماليزية على رسالة جاء فيها أن موسوي يمثلها في الخارج بهدف تسهيل دخول الأخير إلى الولايات المتحدة (الشوبكي، 2005، ص154). وكان اعتقال موسوي ومعرفة هوية قاتلي أحمد شاه مسعود المفترضين منطلقاً لحملة واسعة في أوروبا الغربية عن العناصر المغاربة التي عرف أنها سافرت إلى أفغانستان أو باكستان في وقت من الأوقات.

وسيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول : السياسية الامريكية إتجاه جبهة الإنقاذ الجزائرية

المطلب الثاني : تصنيف جبهة الانقاذ الوطني في لائحة المنظمات الارهابية

المطلب الاول : السياسية الامريكية إتجاه جبهة الإنقاذ الجزائرية

ان الموقف الأمريكي والذي تحكمه اعتبارات مصالح الولايات المتحدة من حيث بسط هيمنتها علي كل بقاع العالم بالإضافة إلي اقتناع بعض مسؤولي الإدارة الأمريكية بأن 'الجبهة الإسلامية للإنقاذ' سوف تصل عاجلاً أم آجلاً إلي السلطة وأنه من الأفضل المحافظة على الصلة بها بعد توقيفها إذ يوجد إتجاه قوي يرى أنه لا بد من استخلاص الدروس والعبر من التجربة الإيرانية والتواصل مع الإسلاميين طالما أن هناك احتمالاً ولو ضعيفاً- أن تصل إلي السلطة. بناء علي ذلك حافظت الولايات المتحدة الأمريكية خلال مطلع تسعينيات القرن الماضي على مسافة مع الحكومة الجزائرية في نفس الوقت دون أن تنقطع اللقاءات السرية مع بعض قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أوروبا أو الولايات المتحدة. ففي ظل إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق 'بيل كلينتون' تم التركيز علي الأبعاد الاقتصادية في حين ركزت إدارة الرئيس الأمريكي السابق 'جورج دبليو بوش' خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 علي الأبعاد الأمنية فيلاحظ أن السياسة الأمريكية مالت لصالح النظام الجزائري ضد الجماعات المسلحة خاصة بعد أن تعددت المؤشرات الدالة على فشل الجماعات المسلحة في الإطاحة بالنظام الجزائري.(غيث، 2009:3)

ويشير إحصاء حديث أجراه الجنرال عبد الرزاق معيزة، قائد أركان الناحية العسكرية الأولى للجيش الجزائري وفقاً لما نشرته صحيفة الحياة اللبنانية في نيسان 2003م، أنه منذ تصاعد أعمال العنف وحتى كانون الثاني 2000م، قتل أكثر من 15200 عنصر من الجماعات المسلحة على أيدي قوات الأمن فيما أحيل أكثر من 30 ألفاً إلى القضاء، بنهم عناصر في هذه التنظيمات، وفي شبكات الدعم والإسناد وكشفت الدراسة الأمنية للمقدم زروق أن المحاكم واصلت خلال سنة 2001 نشاطها في محاكمة عناصر الجماعات الإسلامية الذين قدر عددهم بـ 1066 شخصاً اتهموا بالانتماء إلى هذه الجماعات أو إلى إحدى شبكات الدعم والإسناد فيما صدرت أحكام بإدانة 447 شخصاً بالتهم نفسها خلال الأشهر الأولى من سنة 2002م (الشوبكي، 2005: 156).

وحددت هذه الدراسة المتخصصة الأولى منذ بداية أعمال العنف عام 1992م على نحو دقيق خريطة الجماعات الإسلامية المسلحة التي قالت: إنها تتجه إلى الانحسار سواء لجهة عدد العناصر أو التنظيمات، لكن أضرارها ستبقى قائمة في السنوات المقبلة، وتتبادل ستة تنظيمات الأدوار في تنفيذ الاعتداءات المسلحة في نحو 20 ولاية من مجموع 48 ولاية بحسب أهدافها وإمكاناتها وفق ما خلصت إليه الدراسة التي رسمت خريطة نشاط هذه المجموعات المسلحة على التراب الجزائري، وهذه التنظيمات هي الجماعة الإسلامية

المسلحة، الجماعة السلفية للدعوة والجهاد، جماعة الدعوى السلفية، تنظيم التفكير والهجرة، الجماعة السلفية المقاتلة، الجماعة السلفية للدعوة والقتال. (الشوبكي، 2005: 157).

هذا وتعد الجماعة السلفية للدعوة والقتال أهم تنظيم مسلح انشق عن الجماعة الإسلامية المسلحة في الأعوام الأخيرة، وجاء خروج الجماعة عن التنظيم الأم أثر خلافات حادة نشبت بسبب حرب الزعامة على قيادة التنظيم المسلح إضافة إلى التفسير الديني للجهاد.

تلك هي أبرز الحركات الإسلامية العنيفة في الجزائر، وفي بلاد المغرب العربي، والشمال الإفريقي، وهي حركات كانت دائماً يتوازى معها في الفعل حركات أخرى سليمة الاتجاه والأسلوب، ومن أبرزها حركات الإنقاذ وحركة السلم حمس في الجزائر والعدالة والتنمية في المغرب، وغيرها لقد تراوحت كل هذه الحركات سواء في شمال أفريقيا أو آسيا وباقي أنحاء العالم بين السياسة بمعنى النضال السلمي للوصول إلى أهدافها المشروعة وبين المقاومة للأعداء المتربصين بها وبالأمّة سواء مقاومة ذات معنى ومضمون إيجابي كما هو الحال في فلسطين ولبنان والعراق، أو مقاومة ذات منحى سلبي لا يرى مقاومة للحكام العدو القريب وينسى في غمرة مقاومته وعدائه لهم العدو البعيد، والذي صار قريباً جداً نقصد طبعاً أمريكا وإسرائيل، إنهما ثنائيتا الحركات الإسلامية التي كانت وستظل معها لفترة طويلة مقبلة. (الشوبكي، 2005: 160).

المطلب الثاني : تصنيف جبهة الإنقاذ الوطني في لائحة المنظمات الإرهابية

يثير إدراج اسم الجماعة الإسلامية في الجزائر ضمن القائمة التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية للمنظمات والجماعات الموصوفة بالإرهاب والمرشحة بالتالي لشن ضربات عسكرية ضدها في إطار الحملة الدولية التي تقودها أميركا العديد من التساؤلات حول المعايير التي تم على أساسها تصنيف هذه المنظمات خاصة في بلد مثل الجزائر حيث يري المراقبون أن هناك العديد من الأطراف متورطة في العنف والإرهاب وأن الجماعة الإسلامية ليست سوى واحدة من هذه الأطراف. برزت الجماعة الإسلامية الجزائرية كمنظمة تتبنى العنف ردا على الضربة القوية التي وجهتها السلطات الجزائرية للتجربة الديمقراطية حين أصدرت قرارا بإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد في يناير 1992 ، واستهدفت الجماعة الإطاحة بما تصفه "النظام العلماني" الذي أجهض - بحسب ما تعتقده الجماعة - خيار الشعب الجزائري وتوجهه نحو إقامة دولة إسلامية. (عليوه، 2010: 2)

ومرت الجماعة الإسلامية المسلحة بمرحلتين مختلفتين تميزت المرحلة الأولى بوصولها إلى أوج قوتها مع أميرها أبو عبد الله محمد الشريف قواسمي أما المرحلة الثانية

فاتسمت - وفق التقارير المتواترة من داخل الجزائر - بالانحدار نحو أعمال القتل والتوسع فيها، وأطلق على الجماعة في ذلك الوقت الذباحين. (عليوه، 2010: 1)

و في مايو 1994 تمكنت من عقد اجتماع وصف في حينه بأنه اجتماع "تاريخي" بينها وبين الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي اكتسح مرشحوها معظم الدوائر الانتخابية في انتخابات نظيفة جرت عبر صناديق الاقتراع الزجاجية، ومثل الجبهة الشيخ محمد السعيد وعبد الرزاق رجام ويوسف بوب راس ومثل حركة الدولة الإسلامية الشيخان السعيد مخلوفي ورابح قطاف وأنتج عن هذا الاجتماع وحدة تنظيمية تحت قيادة الجماعة الإسلامية المسلحة. غير ان هذه الوحدة التنظيمية لم تدم طويلا.

فقد اغتيل الشريف قواسمي في معركة مع قوى الأمن الجزائرية وخلفه أبو خليل محفوظ الذي تنازل لجمال زيتوني عن الإمارة، وكانت الخلافات والانشقاقات قد بدأت تبرز داخل الجماعة فقام زيتوني بإعادة تنظيم مجلس الشورى وفقا لرغبته كما أوقف نشرتي الراية و الاعتصام وعزل زيتوني شيوخ جبهة الإنقاذ في الداخل والخارج وأهدر دماءهم.

ثم اغتيل زيتوني من جانب بعض الجماعات الأخرى بسبب اتهامه بتبني منهج الخوارج في تحليل دماء المسلمين، وخلفه عنتر الزوايري الذي صار علي نهج سلفه في التوسع في أعمال القتل إتجاه أفراد السلطة الجزائرية وخصوم الجماعة، والصدام مع المدنيين المعارضين لتوجه " الجماعة الإسلامية ". (عليوه، 2010: 1)

والطرف الثاني الذي يشار إليه بإصبع الاتهام بممارسة العنف فهي الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجناحها العسكري جيش الإنقاذ. يذكر أنه قبل إجهاض نتائج الانتخابات التشريعية من جانب النظام الجزائري كانت الجبهة تتبنى النضال السياسي وترفض العنف أو الصدام مع السلطة واستطاعت منذ نشأة الجبهة كحزب سياسي معترف به في عام 1989 بناء قواعد لها في معظم ولايات الجزائر تحت قيادة الشيخ عباس مدني مما مكنها من الفوز في الانتخابات.

ورافق إلغاء نتائج الانتخابات عمليات استقزاز واعتقالات واسعة النطاق من جانب السلطات الجزائرية لعناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مما فجر الأوضاع ودفع بالجبهة لتبني الخيار العسكري. (عليوه، 2010: 1)

وفي ظل تنامي القمع السلطوي ازدادت أعداد المنخرطين في الكفاح المسلح وظهرت الجماعة المسلحة الجيا والحركة المسلحة الميا إلى جانب الجيش الإسلامي للإنقاذ، ثم تلى ذلك إجبار الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد على الاستقالة وتشكيل المجلس الأعلى للدولة، مما أعطى لجنرالات الجيش سلطات أوسع وأكبر في إدارة شؤون البلاد وتوجيه ضربات عنيفة للتيار الإسلامي. (عليوه، 2010: 2)

وربما كانت شهادة أمير جماعة الرحمن الجزائرية الحاج مصطفى كرتالي أبلغ توصيف للأزمة الجزائرية آنذاك ، حيث أشار إلى أن إعلان السلطات لحالة الطوارئ والاستفزازات والاعتقالات التي مارستها هي التي دفعت الشباب للعنف بعد أن وجدوا أنفسهم ضحية وضع لم يتسببوا فيه ، فقد كانوا يرفضون العنف من حيث المبدأ ، بدليل ما قاله عباس مدني - رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ - في عام 1990 لأحد أعوانه حين قال له : ماذا لو نحضر جناحا مسلحا للجبهة الإسلامية؟ فرد عليه عباس مدني : لو قام أناس بهذا العمل في الجبهة فكأنهم ضربوني بخنجر .

ويرى المهتمون بالشأن الجزائري أن كتاب "الحرب القذرة" المؤلفه "حبيب السويدية - "الذي كان نقيبا بالجيش الجزائري ثم فر إلى باريس - يشكل وثيقة تلقي الضوء علي أبعاد المذابح والمجازر التي يتعرض لها الشعب الجزائري منذ عشر سنوات ، حيث يروى "حبيب" أنه شاهد بنفسه بعض عمليات الجيش الجزائري التي استهدفت إبادة قرى بأكملها بتهمة ولائها للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وأنها كانت سبباً في نجاحها في الانتخابات، وكيف أن الجنود الجزائريين القائمين بتلك المذابح والمجازر كانت تصدر إليهم الأوامر بارتداء الثياب البيضاء القصيرة ولصق لحي مصطنعة حتى يتم إصاق التهمة بالجماعات الإسلامية المسلحة.

في هذا الإطار لم يكن غريباً أن يقوم كثير من الضحايا وأقارب القتلى بتوجيه اتهاماتهم مباشرة للجنرال خالد نزار - الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع وقتها - مطالبين بمحاكمته دولياً بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ، حيث نسبوا إليه إصدار أوامر بارتكاب عدد كبير من المذابح ضد المدنيين الجزائريين في العديد من المناطق.

ولعل البيان الذي نشرته مجموعة من المثقفين الفرنسيين في صحيفة "لوموند" في نفس الفترة التي صدر فيها كتاب "الحرب القذرة" يكشف بعداً جديداً من أبعاد المذابح الدموية التي تشهدها الجزائر منذ نحو 10 سنوات، فقد اتهم هؤلاء المثقفون الحكومة الفرنسية بالتواطؤ في "جرائم ضد الإنسانية" في الجزائر، وأوضحوا أن السلطة الجزائرية تقوم باستئصال كل معارضة باسم مكافحة الإرهاب في محاولة للتغطية علي ما أسموه "بالفساد المالي والإثراء غير المشروع" لرموز السلطة العسكرية، التي تحالفت مع شريحة من رجال الأعمال، وخدمة لأجندة قوى خارجية غريبة. (عليوه، 2011:6)

الفصل الخامس

موقف الولايات المتحدة من الثورات العربية

الحركات الإسلامية لاعبٌ مؤثر في الحركات الاحتجاجية في معظم الأقطار العربية، كما أنها تمثل جزءاً لا يتجزأ من فئات وفصائل وتوجهات سياسية. والحركات الإسلامية ليست القاطرة الرئيسية في الثورات العربية، ومن أهم الدروس التي يمكن استخلاصها، وجود قوة ثالثة تقف بين الحركات الإسلامية والقوى الوطنية، لكن هذه القاطرة الثالثة ليست مؤطرة في أي حركة أو حزب سياسي، ثمة مؤشر مهم يمكن استخلاصه من الثورات العربية، بخلاف الثورة الإيرانية، ليس هناك آية الله أو مجموعة رجال دين تقود حركة الشارع، وهذا يدل على التميز الجوهري بين المجتمعات العربية والمجتمع الإيراني. أن القوة الثالثة أي القوى الشعبية، متعددة من حيث الرؤى والمشارب، وباختصار فإن الحركات الإسلامية ليست القوى الأهم والأكبر، وهذه الخلاصات تقود إلى إعادة النظر في الكتابات والتطبيقات التبسيطية والاختزالية السائدة في الغرب، ومفادها أن هناك أنظمة سلطوية من جهة وحركات إسلامية من جهة أخرى، وأن الرأي العام العربي ليس له أي حضور أو تأثير، في حين أن ما يجري في العالم العربي أثبت العكس، أن كل القوى السياسية ستؤدي دوراً على مستوى إعادة تكوين العملية السياسية في العالم العربي. (جرجس، 2011:4)

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة الحركة الاحتجاجية العربية من موقع التشجيع ودعم عملية التحول المؤسسي في اتجاه الديمقراطية، وستدعم بالتالي هذا التحول إذا تتناغم مع قضايا حقوق الإنسان والليبرالية السياسية والاقتصادية، كما يحاول الرئيس الأميركي باراك أوباما الاعتماد على مؤسسة الجيش في مصر وتونس، باعتبارها المؤهلة لحماية هذا التحول التدريجي والسلمي، أي الانتقال من الدولة التسلطية إلى الديمقراطية. بالنسبة إلى موقف واشنطن من الحركات الإسلامية، هذه النقطة ما زالت حساسة، وصناع القرار في الولايات المتحدة لم يحسموا قرارهم بشأن مرحلة ما بعد الثورات، وتحديداً ما يتعلق بالموقف من الإسلام السياسي. ثمة إتجاهان في أميركا، الأول محافظ يقول أن اشراك الإسلاميين في السلطة سيؤدي إلى أسلمة المجتمعات العربية على الطريقة الإيرانية، والثاني ليبرالي يدعو إلى التواصل مع هذه الحركات باعتبار أنها تغيرت ونضجت. ورغم أن الولايات المتحدة تحاول التواصل مع حركات التغيير في العالم العربي، ولكن ليس هناك أي محاولة جدية للتواصل مع الإسلام السياسي، وهذا ما يجعل القرار الأميركي غير واضح، ومرد ذلك عائد إلى الخوف من هذه الحركات، وهذا الخوف تفاقم منذ أحداث سبتمبر 2001. لإعتقاد أن الولايات المتحدة في هذه المرحلة لديها النية أو الرغبة في اتخاذ قرار للتواصل مع الحركات الإسلامية، ولعل عملية المصالحة الفلسطينية بين «فتح» و«حماس» تقدم دليلاً على

ذلك، وكلام الرئيس الاميركي باراك اوباما في شأن «حماس» كان صريحاً حين قال انها تشكل العقبة الاولى امام تقدم عملية السلام، وهذا يعني ان اوباما يقف على المسافة نفسها من بقية الحركات الاسلامية، و«حماس» جزء لا يتجزأ من حركة الاخوان المسلمين. (جرجس، 2011:7).

تحاول الحركة التواصل مع التحولات الاقليمية والدولية، وحركة «الاخوان» ككل الحركات السياسية ليست لونا واحداً، انها حركة متعددة الرؤى، والاختلاف الرئيسي بين الجيل القديم وجيل السبعينات يتمثل في كيفية التعامل مع هذه التحولات على المستويين الداخلي والخارجي. أن الجيل القديم الذي يملك سلطة القرار لم يصل بعد إلى مرحلة النضج المطلوبة، والتي تعني القدرة على استيعاب أهمية التغيير. الجيل القديم أسير الاطر الايديولوجية، أن جيل السبعينات الذي يمثله عصام العريان وعبد المنعم أبو الفتوح لديه القدرة على الانتقال بالحركة من عقلية الخمسينات إلى عقلية القرن الحادي والعشرين، مما يساعد في تدرج الجماعة نحو الإسلام السياسي التركي، الذي يعني المساواة بين الرجل والمرأة ودعم الدولة المدنية والمواطنة غير المنقوصة. والحركات السلفية عموماً ليس لديها مشروع سياسي، هي حركات نصوصية لا تؤمن باللعبة السياسية ومنغلقة على نفسها ومتشددة، وتنتظر إلى العالم انطلاقاً من النص. وظهورها في الثورة المصرية والتصريحات المخيفة التي أدلت بها تدل على تخوف السلفيين من فقدانهم أسلمة المجتمع، لكن المهم أن هناك محاولة لتحجيم هذه الحركات من المجتمع المصري، إلا أن تصرفات السلفيين ستؤدي إلى بعض الاضرار الخطيرة على المدى القصير، وهذه الاضرار بدت للعيان في إثارة المسألة الطائفية والتهم على الأقباط وملاحقة التيارات الصوفية. الخطر الاساسي على عملية الانتقال نحو الديمقراطية في مصر وغيرها يأتي من التطرف السلفي، خصوصاً في ظل الحديث عن بناء تحالف بين السلفيين وبقايا النظام السابق. (جرجس، 2011)

مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة وقوى الإسلام السياسي في الشرق الأوسط دخلت منعطفاً جديداً بإعلان وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون عن إعادة إطلاق اتصالات أمريكية "محدودة" مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر، فيما نفت الجماعة الاتصالات السابقة. وسوف يتم تناول الفصل منة خلال المباحث التالية :

المبحث الاول : دور الادارة الامريكية إتجاه الثورات العربية والانتخابات الديمقراطية في مصر

المبحث الثاني : موقف الولايات المتحدة من الانتخابات والديمقراطية في المغرب

المبحث الثالث : موقف الادارة الامريكية من الانتخابات في تونس

المبحث الاول

دور الادارة الامريكية إتجاه الثورات العربية والانتخابات الديمقراطية في مصر

صاغت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون تصريحها بعناية فائقة بما يتفق مع مخاوف دوائر أمريكية بعينها من إنفتاح الولايات المتحدة علي الجماعة قبل معرفة مواقفها من قضايا بعينها مثل الموقف من عملية التداول الديمقراطي للسلطة والموقف من حقوق الأقليات والمرأة والموقف من تعهدات مصر الخارجية وبخاصة معاهدة السلام مع إسرائيل وهو ما دفعها إلي الحديث عن "إتصالات محدودة" مع الجماعة لإحتواء الإنتقادات المتوقعة. (ابراهيم، 2011:4)

قامت وزارة الخارجية الأمريكية ولجان العلاقات الخارجية في مجلسي النواب والشيوخ ومجلس الأمن القومي الأمريكي بعمليات تقييم واسعة لجماعة الإخوان في الشهور الأخيرة 2011 إنتهي معظمها إلى النظر إلي "المصلحة الأمريكية" في الحوار مع جماعات الإسلام السياسي في مصر، ودول عربية أخرى، بعد ثورة يناير وبخاصة جماعة الإخوان، فيما تضغط قوى مؤثرة من أجل تحجيم الإتصالات مع الجماعة وفي المقدمة منها اللوبي الموالي لإسرائيل في واشنطن وهو يقود حملة لمنع إدارة الرئيس باراك أوباما من توسيع دائرة تلك الإتصالات قبل حسم موقف "الإخوان المسلمين" والتنظيمات الخارجة من عباءة أفكارها- مثل حركة المقاومة الإسلامية "حماس"- من وجود دولة إسرائيل والتخلي عن العنف والالتزام بقواعد العمل السلمي في الممارسة السياسية.

وفي أول تصريح للولايات المتحدة الأمريكية بشأن الإتصالات مع الإخوان، أن "الإتصالات مع جماعة الإخوان المسلمين مستمرة علي نحو متقطع منذ سنوات تسعينيات القرن الماضي ، وأن ما أعلنته هيلاري كلينتون ليس بجديد وسبق أن دخلت الولايات المتحدة في حوارات مع نواب الجماعة. وأن الإخوان هم جزء من المشهد السياسي المصري والذي أصبح أكثر ديناميكية من ذي قبل، بالتالي تريد واشنطن أن تدخل في حوارات جديدة بعد أن أعلنت الجماعة عن التزامها بالديمقراطية وبالتالي سوف تتعامل معها مثلها مثل القوى السياسية الأخرى في البلاد . وحول ما إذا كانت الإتصالات سوف تفرق ما بين "الجماعة" و"حزب العدالة والديمقراطية" الخارج من تحت عباءة الجماعة، تقول الصحفية تمارا ويتيس أن "الاتصالات الحالية تشمل كل القوي السياسية في مصر بما فيهم النشطاء السياسيين والحركات الشبابية وستكون هناك اتصالات بالجماعة والحزب الجديد". وبشأن طبيعة اللقاءات والاتصالات التي تشير إليها وزيرة الخارجية الأمريكية، أن "الاتصالات التي نقصدها تأتي في إطار الأنشطة المعتادة للدبلوماسية الأمريكية وأن السفارة الأمريكية سوف تقوم بعقد تلك اللقاءات في الإطار المعتاد ولن تكون هناك تجهيزات خاصة لإدارة الحوارات مع

الإخوان. "كما أن الوضع في مصر اليوم أكثر انفتاحاً لكل الأطراف. وفي مناخ جديد كل القوى السياسية تواجه أسئلة من الرأي العام المصري وهو الذي سوف يحكم علي مصداقية تلك القوى ودرجة التزامها بالثورة التي قامت من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وحزب العدالة والحرية سوف يواجه الأسئلة نفسها من الرأي العام المصري مثل غيره. (ابراهيم، 2011:6)

خلال أحداث الثورة المصرية من 25 يناير وحتى الحادى عشر من فبراير 2011 وبعد الإنقسام الحاد فى الإدارة الأمريكية والذي ظهر فى إجتماع مجلس الأمن القومى الأمريكى لبحث إتخاذ موقف أمريكى موحد إزاء الثورة المصرية والرئيس حسنى مبارك والذي حسمه الرئيس أوباما بتبنى وجهة نظر فريق الشباب من أعضاء المجلس بالإصرار على تخلى الرئيس مبارك عن السلطة فى الحال وتأييد الثورة فى مصر. حيث وجدت إدارة الرئيس أوباما أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجية فى الشرق الأوسط تتطلب الرهان على تأييد جماعة الإخوان المسلمين حتى لو وصلوا للحكم بعد إندلاع الثورات العربية والمصرية وبعد فشل الحكام الذين إعتمدت عليهم الولايات المتحدة سنوات طويلة فى الحفاظ على هذه المصالح، وقرر الرئيس أوباما قبول المخاطرة بالرهان على جماعة الإخوان المسلمين، رغم معارضة إسرائيل ورئيس وزرائها بنيامين نتنياهو واللوبي الصهيونى الموالى لإسرائيل فى الولايات المتحدة لهذا التوجه الجديد، وأيدت الإدارة الأمريكية كل الإجراءات التى إتخذها المجلس العسكرى الحاكم فى مصر مثل الإستفتاء الذى جرى فى شهر مارس 2011 على عدد من التعديلات الدستورية، كان هذا هو الموقف الأمريكى المعروف لكن مع نهاية شهر مايو 2011 حدث تغير تكتيكى فى الموقف الأمريكى تجاه الإخوان وموضوع الإنتخابات البرلمانية فى مصر. (حجازي، 2011:3)

الاسباب التي زادت الاهتمام الأمريكي بالثورة وتطور الاحداث في مصر:

1- عنصر المفاجأة التي هزت ليس فقط نظام حسنى مبارك باعتباره رأس النظام، والرجل الذي ينفذ الأجندة الأمريكية.

2- الخوف من انتقال فكرة الثورة من مصر إلى دول أخرى من حلفاء الولايات المتحدة فى المنطقة، والتي تمارس القمع والقهر ضد شعوبها، وهو ما أكد عليه بوضوح ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى الذي قال إن رد فعل أمريكا يجب أن يتم بشكل سري بينها وبين مبارك ولا يتم الإعلان عنه حتى لا تهتز صورة أمريكا أمام حلفائها فى المنطقة خاصة إن علاقة أمريكا بمصر قوية منذ 30 سنة والتخلي عنها من شأنه إثارة قلق بقية الحلفاء.

3- الخوف من وصول طرف آخر للحكم في مصر ليست لواشنطن سيطرة عليه، هذا الطرف تحديداً "الإخوان المسلمين" الذي استخدمهم النظام دائماً كفضاعة لتخويف الغرب من فكرة تطبيق قواعد الديمقراطية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، خاصة انتخابات 2011.

4- الخوف من قدوم نظم حكم في المنطقة تستند ليس فقط إلى المشروعية القانونية " عن طريق الانتخابات التي غالباً ما كانت مزورة أو تشهد عزوفاً جماهيرياً للمعرفة المسبقة بنتائجها"، وإنما تستند أيضاً إلى الشرعية المستمدة من التأييد الشعبي لهذه النظم، وبالتالي فإن تأثير الداخل على هذه النظم سيكون أكبر بكثير من تأثير الخارج وتحديداً الولايات المتحدة التي طالما لعبت على هذه الجزئية من حيث استقدام أو حتى دعم رؤساء لا يحظون بالشرعية، أو ينتمون إلى أقليات كما هو الحال في العديد من الدول الأفريقية المجاورة لمصر، حيث منطقة حوض النيل بدءاً من الراحل جون جرانج في جنوب السودان، مروراً بموسيفيني في أوغندا، وبول كاجامي في رواندا، وميليس زيناوي في إثيوبيا. أو حتى خارج أفريقيا مثل ضياء الحق في باكستان، سوهارتو في أندونيسيا، رضا بهلوي في إيران، فرانكو في أسبانيا. (شافعي، 2011:5)

المواقف الأمريكية من الثورة المصرية:

لقد انعكس عنصر المفاجأة، والرغبة في بقاء نظام مبارك على سلوك الولايات المتحدة إتجاه الثورة المصرية، والذي تميز بأمرين :

الأول : تأخر الرد انتظاراً لما ستسفر عنه مجريات الأمور.

الثاني : تذبذب الموقف ما بين تأييد النظام، وتأييد الثورة، والمطالبة ببقاء النظام مع إدخال بعض الإصلاحات الإرضائية لهؤلاء، وما بين رحيل النظام وإحداث حالة من الانتقال السلمي للسلطة. وحتى هذا الخيار شهد تذبذباً أيضاً ما بين الرغبة في الرحيل بعد انتهاء مدة الأشهر السبعة المتبقية، وما بين الرحيل الفوري.

ويمكن تقسيم الموقف الأمريكي من الثورة إلى ثلاث مراحل حكمتها ثلاثة سيناريوهات:

المرحلة الأولى: منذ اندلاع الثورة وحتى "2 فبراير"

المرحلة الثانية : من 2 فبراير وحتى ما قبل التنحي " 11 فبراير"

المرحلة الثالثة : تنحي مبارك

أما السيناريوهات الثلاثة التي حكمت الموقف الأمريكي خلال الثورة فهي كالتالي:

الأول : دعم مبارك وتأمين الحماية لنظامه السياسي.

الثاني : تنحية مبارك والإتيان بعمر سليمان وتقوينته مع الحفاظ على النظام السياسي القائم في مصر.

الثالث: نتحية عمر سليمان وإيداله بالجيش عن طريق انقلاب عسكري والقيام بتغييرات جزئية في الدستور الأساسي المصري من دون إجراء أي تغييرات أساسية في السياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بمعاهدة كامب ديفيد.

ولقد كان هناك تداخلا بين هذه المراحل والسيناريوهات على النحو التالي: بالنسبة للمرحلة الأولى يلاحظ تأخر إعلان الموقف الأمريكي من الثورة انتظارا لما ستسفر عنه الأحداث بعد يوم 25 يناير، وكان أول رد فعل صادر في هذا الصدد عن وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون التي أشارت إلى أن الأوضاع في مصر مستقرة، والأمر يتطلب إدخال بعض الإصلاحات، وهو ما يفسر تمسك الإدارة الأمريكية بمبارك. بالرغم من أن كلينتون أنكرت ذلك، بل أشارت عندما سئلت بعد الثورة عن أسباب هذا التذبذب، على أن واشنطن انتهجت منهجاً متوازناً من الأزيمة، ولم ترغب في الميل إلى أحد طرفيها" في إشارة إلى مبارك" حتى لا يدفع ذلك طرف ما" أي مبارك" لعمل أي شيء لا نوافق عليه" في إشارة إلى إمكانية استخدام العنف". ويلاحظ أن واشنطن كانت حريصة خلال هذه المرحلة على الحفاظ على مبارك، أو إعداد بديل له، وعدم تكرار النموذج التونسي المتمثل في رحيل الرئيس الفوري، على اعتبار أنه لو تكرر هذا السيناريو التونسي في مصر، فقد يصعب بعد ذلك السيطرة على الأوضاع في باقي المنطقة.. ومن هنا فإن هناك بعض التحليلات ترى أن واشنطن هي التي ضغطت على مبارك من أجل تعيين عمر سليمان تحديداً نائباً له من أجل امتصاص غضب المحتجين من ناحية، وطمأنة واشنطن وتل أبيب من ناحية ثانية، ثم إمكانية تفويض الصلاحيات له في حالة الاضطرار، وهو ما حدث في خطاب مبارك الثالث والأخير يوم 10 فبراير "ليلة التنحي". أما بالنسبة للمرحلة الثانية، فهي الخاصة بموقعة الجمل الشهيرة، والتي اضطرت الولايات المتحدة ليس إلى تأييد ما جاء في خطاب مبارك الثاني قبل الموقعة بيوم، والخاص بعدم ترشحه لفترة قادمة بعد انتهاء مدة ولايته، وإنما مطالبته بالرحيل الفوري تماشياً مع باقي المواقف الدولية الأخرى كالمواقف الأوروبية أو الأممية "الأمم المتحدة"، أو حتى التركية. (سمير، 2011:5)

لكن يلاحظ هنا أمران :

الأول : أن المطالبة الأمريكية برحيل مبارك الفوري لم تتحدث عن خليفة مبارك، وهل سيكون في هذه الحالة رئيس مجلس الشعب بموجب الدستور، أم سيتم إعلان مرض الرئيس أو سفره للعلاج، وبالتالي سيؤول الأمر لعمر سليمان باعتباره النائب في هذه الحالة. ويبدو أن كلا الخيارين كان مقبولاً لواشنطن.

الثاني : تغير الموقف الأمريكي بعد أيام، وعودة الحديث إلى المطالبة بالرحيل، لكن ليس الرحيل الفوري. وربما كان هذا الموقف سبباً في زيادة حدة السخط الشعبي الذي جعل الجمعة التالية لأربعاء الجمل هي جمعة الرحيل "4 فبراير"، وربما ساهم هذا أيضاً في الضغط

الأمريكي على مبارك للقبول بالسيناريو الثالث، وهو ضرورة التنحي وإيصال الأمر للمؤسسة العسكرية التي تحظى بتأييد كبير من قبل واشنطن خاصة بعدما أكدت استطلاعات الرأي الأمريكية التي أجراها معهد جالوب الشهير لقياس توجهات الرأي العام يوم 5 فبراير " أي بعد جمعة التنحي بيوم واحد" تأييد 82% من الأمريكيين للثورة المصرية مقابل عدم تعاطف 7% معها..ولعل هذا يفسر التسريبات الأمريكية قبل قيام مبارك بإلقاء خطابه الأخير " ليلة التنحي " بأنه سوف يرحل عن السلطة.وهو ما يكشف على أن واشنطن كانت على علم واتصال مع مبارك والمؤسسة العسكرية في آن واحد.

الثالث : الرؤية الأمريكية المستقبلية لمصر بعد الثورة

في ضوء فهم الأهداف والمصالح الأمريكية والإسرائيلية إتجاه مصر، فإن الإدارة الأمريكية تعكف على بحث الوضع المستقبلي في البلاد بعد الثورة، ويلاحظ أن واشنطن ترغب في إطالة أمد المرحلة الانتقالية، بما يتيح لها المزيد من الوقت لدراسة الأوضاع ، ومحاولة استقطاب الأطراف الجديدة التي أفرزتها الثورة، أو حتى توطيد العلاقات مع الأطراف القديمة الموالية لها " الليبراليين العلمانيين" من أجل احتواء الثورة، وبالتالي ضمان تحقيق مصالحها.

وبالرغم من صعوبة التكهن بهذه الرؤية، إلا أنه في إطار الاجتهاد العلمي، وفي ضوء تحليل المواقف السابقة للإدارة الأمريكية يمكن القول بأن الرؤية الأمريكية المستقبلية ستركز على عدة أمور لعل أبرزها مايلي : (شافعي، 2011:7)

1- بالنسبة للمؤسسة العسكرية، ستعمل واشنطن على استمرار توطيد علاقاتها بالمؤسسة العسكرية باعتبارها حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار في البلاد، كما هو الحال خلال المرحلة الانتقالية، لاسيما في ظل حالة التأييد الذي تحظى به لدى القوى الشعبية، بل قد تدفع واشنطن أحد الشخصيات العسكرية لترشيح نفسه في انتخابات الرئاسة ليحدث التزواج والتآلف بين المؤسسة العسكرية والسلطة التنفيذية، لاسيما وأن قيادات المؤسسة العسكرية لديها روابط جيدة بواشنطن. ولعل هذا يفسر أسباب عدم مساس واشنطن بالمعونة المقدمة للمؤسسة العسكرية والتي تبلغ 1.3 مليار دولار سنويا مقابل 800 مليون دولار للمعونات المدنية بالرغم من تلويع الإدارة الأمريكية أكثر من مرة بتقليص هذه المعونة، كما رفضت مطالب بعض أعضاء الكونجرس في هذا الشأن.

2- بالنسبة للسلطة التنفيذية، خاصة فيما يتعلق بالرئيس القادم، فإن واشنطن ستعمل على دعمها الخفي غير المعلن لبعض الشخصيات التي لها علاقة وطيدة بها، واستغلال وجود أكثر من مرشح من أجل ابتزاز الرئيس القادم لمصر تحقيقا للأجندة الأمريكية. هذا الدعم الخفي حتى لا يؤدي الدعم العلني إلى نتائج عكسية في ظل حالة الاحتقان الشعبي ضد واشنطن .

3- بالنسبة للسلطة التشريعية، سوف تحاول واشنطن استقطاب بعض العناصر الشبابية، ومساعدتهم بصورة غير علنية في تشكيل أحزاب، مع إبراز هذه الأحزاب من خلال وسائل الإعلام الخاصة من أجل ضمان نجاح نسبة منهم على الأقل في الانتخابات البرلمانية، وإن كان هذا الأمر سيحتاج وقتاً طويلاً ربما يتجاوز الانتخابات القادمة خاصة في ظل رفض فئات كثيرة من شباب الثورة الموقف الأمريكي المؤيد لمبارك من ناحية، وبسبب ضعف الثقل الشعبي لهؤلاء الشباب الذين يمكن استمالتهم، فضلاً عن وجود بعض العقبات الخاصة بعملية تمويلها في ضوء قانون الأحزاب الجديد، وإن كانت هذه الجزئية يمكن التحايل عليها بعدة طرق. ويتوازى مع هذا الشأن استمرار دعم القوى العلمانية التقليدية إما من خلال عملية التمويل، أو من خلال الصحف ووسائل الإعلام التي يمكن أن يمتلكها هؤلاء.

وبالطبع فإن هناك بعض القوى التي لا ترغب واشنطن في سيطرتها على الساحة السياسية، وتحديدًا الإخوان المسلمون، فإذا كانت الإدارة الأمريكية تعمل على إظهار قبولها بنتائج عملية التحول الديمقراطي في مصر، فإنها ستسعى لعدم سيطرة الإخوان على الساحة، وتحجيمهم قدر الإمكان عبر إثارة مخاوف الأقباط والقوى العلمانية من هؤلاء، خاصة فيما يتعلق بقضايا تطبيق الشريعة على غير المسلمين وغيرها.

المبحث الثاني : موقف الولايات المتحدة من الانتخابات والديمقراطية في المغرب

واشنطن استهلكت نظرية 'الإرهاب' ولم يعد في الإمكان الإعتماد على ورقة 'الإسلاموفوبيا' لأن الشعوب العربية والعالم أيضاً أدرك مدى زيف هذه النظرية من خلال قبول هذه الشعوب بالدخول في المسار الديمقراطي والتعاطي مع التيارات الإسلامية باعتبارها مؤسسات سياسية لها برامج واضحة وليست فئة أو مجموعات دعوية تعبوية غايتها الترويج لإيديولوجيا معينة أو فرضها وبالتالي فالحكومات الغربية لم تعد تجد ذريعة لعدم القبول بهذه الأحزاب أو التيارات الإسلامية التي أحسنت في الواقع الإنخراط الإيجابي في المسار الديمقراطي بطرح رؤية أو برامج سياسية لا تتكر دور المؤسسات ولا تدعو إلى الإعتداء على الحريات أو التصادم مع الآخر المخالف.

لا يجب أن الاستغراب من قبول واشنطن ورضاها بما تمخضت عنه الثورات العربية من صعود للتيارات الإسلامية، لأن عدم الإعتراف سيكرس بشراسة واقع الفوضى وبالتالي تغذية التطرف الديني المسلح على غرار ما وقع في الجزائر جراء إلغاء فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإنتخابات التشريعية سنة 1991، وهي حقيقة أوضاع لو حصلت، لن تكون أمريكا قادرة على مجابهتها لا مادياً ولا إستخباراتياً وخصوصاً بعد رحيل بعض رجالاتها عن سدة الحكم في البلدان العربية وبالتالي فإن قبول وصول هذه التيارات والأحزاب والحركات الإسلامية للحكم والتعاطي معها بشكل إيجابي سيكون له نتائج جيدة من المنظور الأمريكي إذا

اعتبرنا أن هذه التيارات ذات المرجعية الدينية هي عبارة عن مؤسسات سياسية لها مشروع تنموي واقتصادي تسعى لإقناع شعوبها بتبنيها عن طريق صناديق الاقتراع وأيضا عن طريق الإنخراط فيه مما قد يمكن حتى من تحييد الرؤية الفكرية والإيديولوجية لبعض المنتسبين لهذه الأحزاب التي قد تكون مشوبة بالتطرف وبالتالي إرغامها على تبني برامج هذه الأحزاب لتتحول من مجموعات دينية إلى أعضاء في حزب سياسي في شكل مؤسسة تحمل مشروعا ملزما لمنخرطيها. (الطويل، 2011:3)

قد تكون واشنطن إكتشفت أو إستكشفت أن خوفها لم يكن من الإسلام عندما يكون مرجعا فكريا لحزب أو مؤسسة سياسية بل خوف من الإسلام عندما يتبناه أفراد أو مجموعات غير مسيئة لا تعترف بالعملية السياسية ولا تؤمن بالديمقراطية لذلك فإن الإعتراف والتعاطي مع الأحزاب سيجعل الحكومات الغربية وخاصة واشنطن تتخلص من عبء التأطير والأدلجة ومقاومة هذه المجموعات 'المتطرفة' بالتقويت في هذه المهمة إلى هذه الأحزاب والحركات ذات المرجعية الدينية التي تتطلع للحكم وذلك لأنها تدرك أن هذه الأحزاب ستسعى لإحتواء هذه المجموعات في إطار العمل السياسي وبالتالي إلزامها ببرنامج الحزب مما يجعلها تتخلى ولو تدريجيا عن إيديولوجياتها 'الجهادية' ربما أو 'التكفيرية' كشرط للقبول في إطار اللعبة السياسية.

أثبت التاريخ للعالم أن فرض الرؤى والإيديولوجيات على الشعوب عن طريق ترسيخ أنظمة قمعية تتبنى الفكر الأمريكي في الإصلاح لم يكن له نتائج جيدة لأن القمع عن طريق هذه الأنظمة ساهم في رفع مؤشر الثقة لدى المواطن العربي في التيارات ذات المرجعية الدينية فقط لأنها تتاهض الأساليب القمعية للأنظمة الخادمة للطرح السياسي الأمريكي.

موقف الإدارة الأمريكية من الثورة والانتخابات في المغرب

هي حملة احتجاجات شعبية انطلقت يوم الأحد 20/2/2011م متأثرة بموجة الاحتجاجات التي اندلعت في الوطن العربي في مطلع عام 2011م وبخاصة بالثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك. قاد هذه الاحتجاجات الشبان المغاربة" حركة 20 فبراير "بدعم من الهيئات الحقوقية والأحزاب السياسية المغربية والمواطنين المغاربة، وطالب المتظاهرون بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.ومن أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الاحتجاجات المغربية ما يلي:

تتلخص المطالب الأساسية للاحتجاجات الشعبية في ضرورة إقرار دستور ديمقراطي، وحل الحكومة والبرلمان الحاليين، وتشكيل حكومة مؤقتة، فضلا عن إقرار قضاء مستقل،

ومحاكمة المتورطين في الفساد، ووضع حد للبطالة خاصة بين حاملي الشهادات العليا. كما طالبت بالاعتراف بالأمازيغية لغة رسمية، وإطلاق جميع المعتقلين السياسيين : وتنقسم الاسباب التي أدت الى حدوث الاحتجاجات في المغرب الى (ويكيبيديا،2011)

الاسباب المباشرة التي أدت الى الثورة المغربية:

-المطالبة بالتغيير

طالب المحتجون بحل الحكومة والبرلمان والعيش بكرامة في مغرب حر ديمقراطي

-المطالبة بالإصلاحات السياسية وتغيير الدستور

طالب المحتجون بصياغة دستور جديد للمملكة يتم بموجبه فصل السلطات، وانتخاب الحكومة من قبل الشعب، وإقامة الملكية الدستورية على غرار الديمقراطيات العريقة واكتفاء المؤسسة الملكية بدورها الرمزي فقط. حيث قال المنظمون للاحتجاجات أن "الفجوة بين الحاكم والمحكوم اتسعت والثقة أصبحت منعدمة"، والحل "بإصلاح ديمقراطي عميق وعاجل ينهي الاستبداد وحكم الفرد المطلق ويلبي حاجات ومطالب الشعب".

- انتهاكات حقوق الإنسان

ندد المحتجون بانتهاكات الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب. وأعمال التعذيب من قبل الأجهزة الأمنية والمسؤولين في الدولة. وطالبوا بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإغلاق السجون السرية، واحترام سلطة القضاء واحترام الحقوق والحريات .

- المطالبة بإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية

طالب المتظاهرون بإعادة الثروات المهربة. وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين، وإقرار مبادئ العدالة الاجتماعية. حيث رفع المتظاهرون شعارات مثل: "تريد إنهاء الرشوة" إضافة إلى شعارات تطالب بإنهاء الفساد، ويذكر أن سكان عدد من المدن المغربية التي فوضت خدمات الماء والكهرباء وجمع النفايات لشركات أجنبية يشكون بشكل مستمر من غلاء تلك الخدمات .(ويكيبيديا،2011)

الأسباب غير المباشرة

- اندلاع الثورة الشعبية في تونس في 18 ديسمبر عام 2010 م احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامناً مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه. واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر في 14/1/2011م الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضة حديدية.

- اندلاع ثورة 25 يناير في مصر والتي تأثرت بالثورة الشعبية التونسية .واستطاعت هذه الثورة في 2011/2/11 م إسقاط أقوى الأنظمة العربية وهو نظام حسني مبارك خلال 18 يوماً من اندلاعها.

هذا النجاح الذي حققته هاتين الثورتين أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع. كما أضاعت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على التغيير وتحقيق تطلعاته.

تطور الثورة المغربية

بعد نجاح الثورة الشعبية في تونس وسقوط نظام زين العابدين بن علي ،دعا شابٌ من قوى اليسار اسمه أسامة الخلفي، وذلك عبر مقطع فيديو قصير يظهر فيه وهو يدعو إلى التظاهر في هذا التاريخ. ثم تبعه تسجيل آخر لشابٍ من الإسلاميين اسمه سعيد بن جبلي، وبعدها توالى دعوات الشبان، وبدأت معالم المطالب السياسية تظهر وتتحدّد. وحين استمرت مساحة المطالبة بالتظاهر تتسع، بدأت تتضمّن لها بعض الأحزاب والمجموعات الشبابية الحزبية .كما قام رشيد عننيد مع صديقين بالدعوة على موقع فيسبوك خلال شهر كانون الثاني/يناير 2011 م لإطلاق "حركة حرية وديمقراطية الآن"، وانضم آلاف معظمهم من الشبان المغاربة إلى الحركة خاصة بعد نجاح ثورة 25 يناير المصرية. ثم انسحب لاحقاً رشيد عننيد من الحركة بسبب: "محاولة بعض التيارات المحسوبة على الإسلاميين واليسار الراديكالي الركوب على هذه المبادرة السلمية وإعطائها حمولة إيديولوجية" حسب قوله.(البقالي،2011:7)

وهكذا تأسست حركة 20 فبراير المؤلفة من ثلاث مجموعات : حرية وديموقراطية الآن والشعب يريد التغيير ومن أجل الكرامة، الانتفاضة هي الحل ،والتي تهدف إلى ما سمته استعادة كرامة الشعب المغربي .وفي يوم الخميس 2011/2/17 م قررت 20 هيئة حقوقية مغربية دعم الحركات الاحتجاجية التي دعا إليها النشطاء الشبان عبر موقع فيسبوك يوم 20 فبراير/شباط 2011 م .

وفي نفس اليوم 17 شباط 2011 م عقد شبان حركة 20 فبراير مؤتمراً صحفياً في مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أعلنوا فيه لائحة مطالبهم بكل وضوح، وفي مقدمتها: تشكيل ملكية برلمانية، ووضع دستور جديد يعتمد على أسس ديمقراطية، وحل البرلمان، وإقالة الحكومة.

وقدم الملك محمد السادس إصلاحات دستورية وجرى استفتاء على الدستور وتم تحديد موعد للانتخابات التشريعية وقد أظهرت النتائج النهائية للانتخابات المغربية فوز حزب العدالة والتنمية الإسلامي بأغلبية مقاعد البرلمان المغربي مما يعطيه الحق في ترؤس حكومة

ائتلافية. وعلنت وزارة الداخلية فوز حزب العدالة والتنمية ب107 من مقاعد البرلمان الـ395 وكان الحزب يشغل 47 مقعدا في البرلمان السابق، ما جعله الحزب المعارض الرئيسي. ويأتي فوز حزب العدالة والتنمية بعد شهر من فوز الاسلاميين في اول انتخابات تجري بعد الثورة التي اطاحت بنظام زين العابدين بن علي في تونس وعشية البدء بالانتخابات المصرية التي يتوقع ان يتصدرها الاسلاميون ايضا

واعرب حزبان ينضويان ضمن الائتلاف الحاكم المنتهية ولايته هما حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية عن استعدادهما للدخول في ائتلاف حاكم مع الحزب الاسلامي. كما اعرب حزب الاصلاح والمعاصرة الذي أسسه عام 2008 العديد من السياسيين المقربين من الملك، عن انفتاحه على الدخول في ائتلاف حاكم مع الاسلاميين. وكان حزب العدالة والتنمية قد زاد تدريجيا من نصيبه الانتخابي في المغرب الذي ينظر اليه باعتباره احد اكثر البلدان استقراراً في المنطقة. فبعد فوزه بثمانية مقاعد في العام 1997، تصاعدت شعبيته حيث حصل على 42 مقعدا في انتخابات 2002، وهي اول انتخابات تجرى بعد تولي الملك محمد السادس الحكم. ثم زاد الحزب من نصيبه في 2007 حين جرت الانتخابات السابقة التي حل فيها ثانيا وحصد 47 مقعدا. (الجزيره نت، 2011)

وفي البداية ركز الحزب على قضايا اجتماعية مثل معارضته للمهرجانات الموسيقية الصيفية وبيع المشروبات الكحولية، وتحول بعد ذلك الى قضايا تروق لشريحة واسعة من الناخبين مثل الحملة على الفساد والبطالة المرتفعة في البلاد. وخلال الحملة الحالية وعد الحزب بخفض الفقر الى النصف وزيادة الحد الأدنى للدخل بنسبة 50 بالمائة. وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الراهنة 45,4%، بارتفاع عن نسبة الـ37% التي سجلت في الانتخابات البرلمانية السابقة في 2007، وان كانت اقل من نسبة 51,6% التي سجلت في 2002. وهذه المشاركة المرتفعة شكلت عاملاً حاسماً في نجاح حزب العدالة والتنمية بفضل التعبئة التي قام بها في صفوف انصاره في المراكز المدنية في البلاد حيث يتركز وجوده. وقد اعلنت وزيرة الخارجية الاميركية "هيلاري كلينتون" عن تأييدها للانتخابات التشريعية المغربية غير انها حذرت من ان مهمة بناء ديموقراطية ستتطلب المزيد من "العمل الشاق". وقد كلف ملك المغرب محمد السادس، زعيم حزب "العدالة والتنمية" المغربي عبد الإله بنكيران بتشكيل حكومة جديدة، عقب فوز الحزب في الانتخابات البرلمانية.

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارك تونر: إنّ كون حزب "العدالة والتنمية" يتمتع بأيدولوجية إسلامية أو يطلق عليه اسم إسلامي لا يحدّد طريقة العمل معه ويجب أن ننتظر ونرى كيف سيعمل هذا الحزب في الواقع وما الأشياء التي يقولها علناً. وقالت كلينتون في بيان لها: "أهنئ الشعب المغربي بالاستكمال الناجح للانتخابات التشريعية حيث توجه

ملايين المغريين إلى صناديق الاقتراع لاختيار قادتهم السياسيين الجدد".(حزب العدالة،2011)

حثت الولايات المتحدة المغرب على الوفاء بالإصلاحات السياسية التي سبق أن تعهدت بها حكومتها، مع تصاعد الثورات والاحتجاجات الشعبية الداعية للإصلاح في عدد من الدول العربية. وأعلن روبرت ماكسويل نائب مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون المغرب العربي، أن بلاده تنتظر ما إذا كانت الإصلاحات التي وعدت بها الجزائر والمغرب ستطبق فعلياً.

وتطرق المسؤول الأميركي إلى تطور الربيع العربي في ليبيا ومصر وتونس ومجمل دول المغرب العربي، معتبراً أن السلطات المغربية "تتخذ الخيار الصائب بكونها تتقدم الربيع العربي". واعتبر ماكسويل أن الولايات المتحدة لن تحكم على الحكومات الليبية والتونسية والمغربية "انطلاقاً من دياناتها، بل استناداً إلى احترامها لمبادئ الديمقراطية الأساسية". وقال "إن همتنا الأساسية ليس الهوية الدينية للحكومة الجديدة بل كيفية نظرها إلى بعض المبادئ الأساسية".(وكالة الأنباء الفرنسية، 2011)

المبحث الثالث

موقف الإدارة الأمريكية من الانتخابات في تونس

أعلنت اللجنة العليا المستقلة للانتخابات في تونس عن فوز حزب حركة النهضة الإسلامي بمعظم مقاعد المجلس الوطني التأسيسي في الانتخابات، وقد حصل حزب النهضة بزعامة راشد الغنوشي على 90 مقعدا في المجلس التأسيسي من أصل 217 بنسبة 41.47% من المقاعد، وبذلك يكون أكبر حزب بالمجلس. جاء حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بزعامة منصف المرزوقي في المرتبة الثانية حيث حصل على 30 مقعدا بنسبة 13.82%، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات بزعامة مصطفى بن جعفر ثالثا بـ 21 مقعدا 9.68% فيما فازت قائمة "العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية" بـ 19 مقعدا فقط. وأعلن رئيس الهيئة أن الحزب الديمقراطي التقدمي حصل على 17 مقعدا، في حين نال القطب الديمقراطي الحداثي بقيادة أحمد إبراهيم خمسة مقاعد فقط. ويضم المجلس الوطني التأسيسي 49 امرأة، أي ما يعادل نسبة 24% من إجمالي الأعضاء في المجلس. (الجزيره نت، 2011)

وقد أشادت الإدارة الأمريكية بانتخاب منصف المرزوقي رئيساً جديداً لتونس معتبرة أن انتخابه يشكل "خطوة إيجابية في المرحلة الانتقالية الديمقراطية لتونس". وكان المجلس الوطني التأسيسي التونسي قد انتخب منصف المرزوقي 66 عاما، المدافع عن حقوق الإنسان والمعارض للرئيس السابق زين العابدين بن علي رئيسا لتونس. وأكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون خلال لقائها بنيويورك مع وزير الشؤون الخارجية محمد مولدي الكافي اعتزاز الولايات المتحدة الأمريكية بالوقوف إلى جانب تونس بعد الثورة لاسيما في هذه المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد. وأوضحت كلينتون أن البيان المشترك للشراكة السياسية والاقتصادية الذي وقعت عليه مع نظيرها التونسي على هامش الدورة 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك من شأنه أن يساهم في مزيد دعم التعاون الوثيق بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية على الأمدين القصير والطويل. ومن جهته ابرز وزير الشؤون الخارجية أهمية إقامة شراكة متينة بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية تترجم عمق العلاقات التاريخية بينهما مثمنا موقف الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها لتونس. واستعرض الوزيران في هذا الإطار الإمكانيات المتاحة لدفع نسق الاستثمار المشترك واستكشاف فرص التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. وعلى صعيد آخر شارك وزير الشؤون الخارجية في الاجتماع رفيع المستوى لمجلس أمناء "مجتمع الديمقراطيات" وثنى بالمناسبة مساندة الدول الأعضاء في هذا المجلس لتونس وعزمها على مساعدتها في هذه الفترة الانتقالية في إطار مبادرة "رفع التحدي من أجل شراكة ديمقراطية" (www.diplomatie.gov)

الخاتمة

لقد شكلت الهجمات التي شنها تنظيم القاعدة على الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2001 نقطة تحول هامة وإستراتيجية في مسار التنظيم، بل ونقطة انعطاف في التاريخ السياسي المعاصر، إذ أنه وفي خضم حالة النشوة الأمريكية بانتهاء الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين، وحالات التنظير التي ظهرت في أعقاب هذا الانتصار الأمريكي، والتي مثلتها كتابات نهاية التاريخ لـ فوكوياما وصدام الحضارات لـ هنتنغتون، والمقولات التي واكبت حملة التبشير بالعولمة كاسم حركي لـ الأمركة والحديث عن انتصار التكنولوجيا على الأيديولوجيا و انتصار الجغرافيا على التاريخ و انتصار الاقتصاد على السياسة والشركات متعددة الجنسيات كبديل عن الصواريخ عابرة القارات كشعارات لهذا العصر الأمريكي الجديد. حيث جاءت هجمات نيويورك وواشنطن في 11 أيلول من العام 2001 لتضرب كل هذه الأدبيات

ولتتولى الولايات المتحدة الرد على هذا العنف الإسلامي الذي جرح كبرياءها الإمبراطوري، بعنف مضاد تمثل في احتلال أفغانستان ثم احتلال العراق، وإعلان حرب عالمية ضد الإرهاب، لتبدأ حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد، وليتحول الإرهاب الدولي، كإسم مستعار للعنف السياسي الإسلامي، إلى لاعب جديد في النظام الدولي، وليتحول الخطر الإسلامي الأخضر إلى بديل عن الخطر الشيوعي الأحمر ولتتحول القاعدة من تنظيم بالمعنى اللينيني، إلى فكرة أو أيديولوجيا أو عقيدة، حيث تحولت - بعد ضرب بنيتها التحتية في أفغانستان وملاحقتها عبر العالم- إلى تنظيم هلامي فضفاض أو عنوان عام يضم تحته تنظيمات مناطقية مستقلة وحررة الحركة ولامركزية تنظيم القاعدة في أوروبا، تنظيم القاعدة في بلاد الحرمين، تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، تنظيم القاعدة في بلاد الشام... الخ إلى جانب خلايا كامنة أو نائمة منتشرة في مختلف أنحاء العالم وتقوم بتوجيه ضربات مباغطة وسريعة تفجيرات اسطنبول/2003، تفجيرات مدريد/2004، تفجيرات لندن/2005، وليدخل التنظيم في طور جديد من العنف السياسي، للرد على العنف المقابل الموجه له، ولتنتقل معاركه إلى شوارع الرياض ومكة والدوحة والكويت وبغداد وعمان فضلاً عن شوارع لندن ومدريد ونيويورك. وإذا كان التنظيم قد خسر أفغانستان بفعل الاحتلال الأمريكي - كقاعدة لوجستية له - فقد ربح العراق - بفعل الاحتلال الأمريكي نفسه - كساحة جديدة، مما يقود الباحث إلى توقع أن يتحول العراق إلى أفغانستان جديدة، وهو ما يحدث بالفعل، وأنه إن كانت التجربة الأفغانية قد أنتجت ظاهرة العائدين من أفغانستان التي أطلقت موجة العنف السياسي الإسلامي في فترة تسعينيات القرن الماضي، انطلقت إدارة الرئيس الأميركي "بوش الابن" في تعاملها مع الحركات الإسلامية من قناعة: "حجم واحد يناسب الجميع" أي "التعامل مع الجميع بسياسة

واحدة"، وذلك في وقت تتمايز فيه الحركات الإسلامية فيما بينها على أساس أجندتها وأيديولوجيتها وأساليب عملها، والتي تنقسم إلى تيارين رئيسيين حسب منظورهما لاستخدام العنف والقوة؛ هما كالآتي:

التيار الأول: يضم الحركات الإسلامية التي تتبنى العنف والقوة في تنفيذ أجندتها مثل "تنظيم القاعدة"، و"حركة حماس" و"حزب الله اللبناني". وتذهب الدارسة إلى أنه ليس كل الحركات الإسلامية التي تتبنى منهج القوة والعنف ذات أجندة دولية، بل هناك نوع يعمل في نطاق جغرافيا سياسية محدد، مثل إسرائيل والأراضي الفلسطينية بالنسبة لحركة حماس، ولبنان وشمال "إسرائيل" بالنسبة لحزب الله اللبناني، وباكستان وأفغانستان بالنسبة لحركة طالبان غير المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة. وهي الحركات التي يطلق عليها "فواز جرجس" في كتابه "كيف يصبح الجهاد عالميا؟" "القوميين الدينيين" وهم الذين يتبنون أجندة تميزهم عن الحركات العابرة للحدود مثل تنظيم القاعدة.

التيار الثاني: ويأتي في مقابل التيار المذكور آنفا، حركات إسلامية لها أجندات ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، ترفض استخدام القوة ضد حكوماتها ومجتمعاتها -خاصة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية- وهي التي لم يتم إدراجها ضمن التصنيف الأميركي للجماعات الإرهابية الدولية التي تهدد المصلحة والأمن القومي الأميركي.

النتائج

1. تنظر الولايات المتحدة الأمريكية الى الحركات السياسية الإسلامية المعاصرة ككتلة واحدة متجانسة وبالتالي إصدار أحكام ذات طابع تعميمي عليها، فهذه الحركات وإن كانت تتفق في تبنيها للإسلام كمرجعية أساسية تشتق منها نظرياتها السياسية فإنها تختلف فيما بينها في الآليات التي توظفها في تفعيل هذه النظريات، وضمن هذا الإطار ينبغي فهم مواقف هذه الحركات المتفاوتة من ظاهرة العنف السياسي.
2. هناك مقاربتان للحركة الإسلامية. الأولى هي المقاربة الأحادية التماثلية التي تُوَطر للحركة باعتبارها مشروع واحد، وإن تعددت داخله المتغيرات. فالإخوان المسلمون والقاعدة مستويين مختلفين للتيارات الإسلامية تفصلهما الأجندة السياسية، ولكن يبقى النسق الأيديولوجي الأحادي هو الأبرز في المستوى الأخير للمقياس الطيفي؛ وفي هذا المقياس أيضا، يظهر أسامة بن لادن وطارق رمضان كوجهين لذات العملة. أما المقاربة الثانية فتعتمد التعددية التمايزية كملح أصيل للحركات الإسلامية. ويذهب "لينش" إلى أن الولايات المتحدة قد انتقلت من المقاربة الأولى التماثلية إلى الثانية التمايزية في حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر عندما وضعت مؤسستها العسكرية يدها في يد الجهاديين الوطنيين بالعراق ضد القاعدة. ونحت المؤسسة السياسية المنحى ذاته بعد رصدها لاستجابة الإخوان المسلمون لقواعد اللعبة الديمقراطية، ومشاركتهم في العملية الانتخابية بالعديد من بلدان الشرق الأوسط.
3. يعتقد القائمون على السياسة الخارجية الأمريكية أنهم لكي يحافظوا على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة فلا بد من وجود عدو محتمل يكون بمثابة مبرر لهم في التدخل في المنطقة ولهذا تم استدعاء الخطر الإسلامي تحت مسمى "محااربة الإرهابيين الإسلاميين" بدلاً عن محاربة الشيوعيين، إن استدعاء هذا العدو المحتمل "الإسلام" لكنه بالمفهوم الأمريكي "الإرهاب" الهدف منه هو تكثيف التواجد الأمريكي في المنطقة للسيطرة عليها وذلك باستقدام المزيد من القوات وتجنيد الدول لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة والتي يأتي على رأسها الدعم اللامحدود لإسرائيل والسيطرة على النفط والإبقاء على الأنظمة الموالية لها ولمنع أي قوة أخرى محتملة من الهيمنة عليها.
4. إن السياسة الخارجية الأمريكية تنتم في أغلبها بالاستمرارية والاستقرار على مستوى الأطر العامة والتوجهات الكبرى، أما التغيير فيطال فقط السياسات

والآليات التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها وفي ترتيب أولويات هذه السياسات بحسب ترتيب المصالح، والتي يقدمها الساسة الأمريكيان على الأيدلوجيا "الأخلاق" فالأولوية دائماً للمصالح فهي التي تتحكم بالتوجهات الأمريكية وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بالمواجهة مع الإسلاميين، حيث تبرز أمام الساسة الأمريكيان مصطلحات كالغاية تبرر الوسيلة والصراع الحضاري والأهم من ذلك البعد الديني.

5. إن السياسة الخارجية الأمريكية المبنية على الدعم الغير محدود للإسرائيل لا يمكن تفسيرها إلا في إطار أبعاد أخرى لا تصب في مصلحة الولايات المتحدة والحفاظ على مصالحها الحيوية، بقدر ما هو التزام أخلاقي وديني من قبل القوى المسيحية المتصهينه واللوبي اليهودي التي تقع الإدارة الأمريكية تحت وطئتهما وسطوتهما ونفوذهما على صانع القرار في واشنطن الذي يبقى على الدوام في أمس الحاجة لدعم هذه القوى المتغلطة والنافذة في المجتمع الأمريكي.

6. إن السياسة الأمريكية إتجاه الإسلاميين، مبنية على التوجس والخوف من الإسلاميين عموماً والشك في نواياهم المستقبلية إتجاه ما تراه مصالح أمريكية، لذا فإن أسلوب العرقلة والمحاربة والإستبعاد السياسي لهم هو الخط الأساسي المعتمد إتجاههم في عموم المنطقة العربية على الرغم من المقاربة الأمريكية بين الحركات الإسلامية والأحزاب الشيوعية، إلا أن ذلك على ما يبدو يندرج في إطار التهويل والتوظيف السياسي لخدمة أهداف وقضايا أخرى، أكثر مما يعكس شعوراً أمريكياً جدياً بالتهديد الإسلامي الحقيقي مثلما كان عليه الحال مع المعسكر الاشتراكي.

7. إن السمة الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية هي الإزدواجية في المعايير وخاصة فيما يتعلق بتطبيق القوانين والاتفاقيات الدولية ومساعدة الأمم المتحدة في تنفيذها، فعندما يتعلق الأمر بالعالم العربي والإسلامي عموماً وبالإسلاميين خصوصاً، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تخترق القوانين والاتفاقيات الدولية كما حصل للأسرى الذين تم أسرهم في أفغانستان والعراق وكذلك المعاملة غبر الإنسانية في سجن أبو غريب وجوانتناموا، والتي تم فيها خرق لاتفاقية جنيف ورفض أمريكا لمعاملة الأسرى كأسرى حرب، لكن عندما يتعلق الأمر بغير المسلمين فالأمر يختلف.

8. إن الربط بين الإسلام و"الإرهاب" أو بين المسلمين العرب وبين "الإرهابيين" لم يكن إلا تأكيد على التوظيف السياسي التي درجت أمريكا على إتقانه والذي يأتي

في إطار الإبتزاز السياسي للأنظمة في المنطقة، وإلا لماذا تنهرب الولايات المتحدة من عقد مؤتمر دولي يتم فيه تعريف الإرهاب كظاهرة عالمية لا كظاهرة إسلامية، إلا لكونها تعلم أنها ستكون هي المتضرر من وراء التعريف الحقيقي لمصطلح "الإرهاب" كونها القوة الإرهابية العظمى في العالم.

9. إن السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الديمقراطية في الوطن العربي لم تنتهج النهج السليم الذي يتوافق والنتائج التي توصلت إليها الإدارة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بشأن الأساليب التي تولد وتصنع الإرهاب في المنطقة العربية والتي من أهمها غياب الديمقراطية، والدليل على ذلك عدم الاعتراف بالانتخابات الفلسطينية كونها جاءت بحركة حماس الإسلامية واكتفت بدعم الوضع الراهن والسبب أن الديمقراطية قد تأتي بالإسلاميين، ولهذا يصبح الحديث عن المشاريع التي تطرحها الإدارة الأمريكية للإصلاح السياسي في المنطقة – والذي يأتي في مقدمتها نشر الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية – مثيراً للسخرية بالنسبة لشعوب المنطقة الذين باتوا يدركون جيداً التناقض الفاضح بين مثل هذه الشعارات وبين السياسة الأمريكية الفعلية في المنطقة.

10. إن التغيير في بعض التوجهات في السياسة الخارجية الأمريكية جاء نتيجة أحداث سبتمبر كاعتراف الإدارة الأمريكية وتعاملها مع بعض الإسلاميين مثل حزب العدالة والتنمية في تركيا وهو النموذج الأبرز في تعاملها مع الإسلاميين، كذلك محاولة استيعاب الإسلاميين حسب ما أوصت بذلك مراكز الدراسات والبحوث، عن طريق فتح الحوار معهم وإمكانية إشراكهم في العملية السياسية وبالتالي التعايش معهم بدلاً من سياسة المصادمة، يعد تحولاً ولو جزئياً في العقلية الأمريكية لفهم الحركات الإسلامية، وخلق نوع من التواصل معها وفهمها عن قرب ومن ثم التحول التدريجي نحو التعامل مع الإسلاميين، وهذا بمثابة بداية التغيير في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

التوصيات

1. أن تقدم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية منحاً وأن تقوم بدعم بعض الدراسات العلمية الموضوعية للتعريف بأهم الجماعات الإسلامية وأهدافها ونشاطاتها وأن يتم الأخذ بنتائج هذه الدراسات في تحديد المواقف الأمريكية من هذه الحركات. ومن الضروري بـمكان إنشاء مننديات إقليمية يجتمع فيها مفكرو التحديث الإسلامي بانتظام للبت في الاختلافات السياسية والفلسفية والعقائدية، وتقرير قواسم مشتركة وأهداف مشتركة. ولا يكفي حشد دعاة التحديث لكي يعبروا عن أنفسهم. فمن المهم تحديد سياسات إصلاحية معينة تنشر على الشعوب والحكومات في العالم الإسلامي، وكذلك على المجتمع الدولي بما في ذلك الدول الغربية والأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومحكمة العدل الدولية، والبنك الدولي.
2. مخاطبة الولايات المتحدة للأحزاب الإسلامية على أسس معيارية. فقد ظهرت الأحزاب الإسلامية في المنطقة كفاعلين رئيسيين وكفائزين محتملين عند السماح لهم بالتنافس بدون قيود. ويطبق بعض هذه الأحزاب برامج محافظة ويعد بتطبيق الشريعة، بينما البعض الآخر أكثر تحرراً وينادي ببرنامج اجتماعي حديث. ومع ذلك، فإن معظمها عملي، ولديها استعداد للتوصل إلى حل وسط بشأن الحد الذي يجب الذهاب إليه في تطبيق الشريعة الإسلامية. ويثير ذلك قضية كيفية دمج الإسلاميين في العملية الديمقراطية بدون تقويض روح الديمقراطية أو القواعد والإجراءات الرامية لإدامتها.
3. التركيز من قبل الولايات المتحدة على الإصلاحات الاجتماعية والتعليمية والدينية الجوهرية، ويعد إجراء الانتخابات الوطنية أساسياً للسلطة التشريعية والتنفيذية الديمقراطية. ولكن هذه الممارسة إذا جرّدت من القضايا الجوهرية فسوف ينتج عنها عملية رسمية سطحية يتلاعب بها الحكام شبه الاستبداديين والإسلاميين الراديكاليين. والجدير بالذكر أن الاهتمام بالقضايا المعيارية الجوهرية لا يستبعد الإصلاحات المؤسسية الحاسمة الأخرى. ذلك أن تطوير مجتمع مدني قوي، وقضاء مستقل، وحكومة تتسم بالشفافية، ومؤسسة عسكرية لا تتعاطى بالسياسة، وأجهزة أمنية تخضع للمساءلة، يعتبر مساوياً في الأهمية لإنشاء ظروف مؤاتية للتمثيل الديمقراطي.
4. إعادة تركيز الولايات المتحدة الأمريكية وتنسيق نشاطاتها الدبلوماسية في المنطقة العربية وربط برامج المعونات والمساعدات الخارجية بتعزيز الإصلاحات السياسية ونشر مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- القرآن الكريم
- السيرة النبوية

ثانياً: المراجع العربية

أ- الكتب

- باروت ، محمد جمال (1994) يثرب الجديدة : الحركات الإسلامية الراهنة ، لندن : رياض الريس للكتب والنشر ، ط الأولى .
- البشري، طارق (1989)، الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، ضمن كتاب: الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، تحرير عبد الله النفيسي، القاهرة، مدبولي، ط1.
- جربوعة، محمد، وديشوم، رمزي، (2001)، أسامة بن لادن وظاهرة العنف الديني، دار النداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- حتي، ناصيف يوسف (1985) النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي.
- حمدان، غسان (1989) التطبيق استراتيجيات الاختراق الصهيوني، دار الإمارات بيروت، ط1.
- الرمضاني، مازن إسماعيل. (1991). السياسة الخارجية دراسة نظرية، بغداد.
- رواء، أوليفيه، (1994). تجربة الإسلام السياسي. ترجمة نصير مروة، (ط1)، بيروت: دار الساقى.
- سكاكني، باية (2004) العدالة الجنائية الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان، الجزائر، دار هومة.
- سليم ،محمد السيد (1998) تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط2.

- سليمان، محمد و الشيشاني، مراد (2002) الإسلاميون والسلطة والمجتمع (حالة الأردن)، مركز الأردن الجديد، عمان، قيد النشر.
- الشاهر، شاهر إسماعيل (2009) أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، الطبعة الأولى، الهيئة العامة السورية للكتاب.
- شمش، علي محمد (1988)، العلوم السياسية، الجمهورية العربية الليبية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
- الشوبكي، عمرو (2005) مستقبل الحركات الإسلامية، درا الفكر ، دمشق.
- صلوخ، فوزي (2002)، أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات، بيروت: دار المنهل اللبناني.
- عودة، عبد القادر (1999) الإسلام وأوضاعنا السياسية، مؤسسة الرسالة.
- فولير، جراهام (2003) Graham E., مستقبل الإسلام السياسي Palgrave, MacMillan,
- القرضاوي، يوسف، (1987). ظاهرة الغلو في التكفير. القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامية.
- قطب، سيد، (1987). نحو مجتمع إسلامي. (ط7)، القاهرة- بيروت : دار الشروق.
- كنعان، حسين (2005)، مستقبل العلاقات العربية- الأمريكية، بيروت: دار الخيال.
- لابيفير، ريشار (2003)، الجماعات الإسلامية المسلحة، ترجمة عبد الرحيم حزل الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.
- لويس، برنارد (1993) الإسلام والغرب. New York : Oxford University
- الموسى، خليل محمد ، (2004). استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، عمان: دار وائل للنشر، ط1.
- نعمان، عصام. (2003)، نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي. مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع (291)، ج (26).

- الهضيبي، حسن، (1977). دعاة لا قضاة: أبحاث في العقيدة الإسلامية ومنهج الدعوة إلى الله. القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامية.
- هلال، رضا، (2001)، الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة، الإمبراطورية الأمريكية، ج1، القاهرة: مكتبة الشروق.
- واصل، ساسي جاد عبدالرحمن (2003) إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف.

ب- الدوريات

- الأفندي ، عبد الوهاب (2006) الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع.
- باكير، علي حسين(2005)، هل يؤدي تخبط الاقتصاد الأمريكي إلى انهيار الإمبراطورية؟، مجلة العصر.
- البرغوثي، إياد (1998) ورقة بحث بعنوان الإسلام والغرب: إشكالية الوحدة والصراع، مقدمة لندوة الاتجاهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، الجامعة الأردنية.
- البناء، حسن، (1984)، مجموعة الرسائل (في مؤتمر طلبة الإخوان المسلمين). (ط4)، بيروت: المؤسسة الإسلامية.
- جابر، حسن (1994) الأمة والتحديات، الابيثاق الجديد، المنطقة، عدد 106، الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين.
- جرجس، فواز (1997)، الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، المستقبل العربي، السنة 19، العدد 217، آذار، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الحسن، يوسف، (2000)، البعد الديني في السياسة الأمريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الحسيني، سنية (2010) السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط، جامعة بير زيت، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية العدد 2924.

- حلمي، مصطفى (2003) الصحوة الإسلامية والعودة إلى الذات.
- حمودة، عمرو كمال (2006)، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل.
- خليل، سعد خالد (2000)، مقاتل من مكة، دار الإعلام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المجلد الأول.
- زبيخنيو، بريس نسكي، (1999). تحديات القيادة الأمريكية في القرن الـ 21، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع (78 - 79)، ج (84)، بيروت.
- الزرقاوي، فؤاد حسين (2005) "الجيل الثاني من القاعدة"، الجزء الرابع عشر، وصحيفة القدس العربي.
- سليمان، حسن سيد (1992) الإسلام السياسي في الجزائر - ورقة منشورة ضمن كتاب الإسلام في إفريقيا - تحرير مدثر عبد الرحيم والتيجاني عبد القادر - شركة دار الحكمة للطباعة والنشر المحدودة - الخرطوم .
- السيد، رضوان، (1995)، حركات الإسلام السياسي والصراع على السلطة في الوطن العربي، الدستور، عمان، ع10108، 14 تشرين أول.
- السيد، رضوان (2005)، الإسلام المعاصر: تياراته الفكرية والسياسية والتحويلات الثقافية في العالم، الحياة، (لندن).
- الشاهر، شاهر إسماعيل (2009) أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة - دمشق .
- شحاتة، رضا أحمد (1995) تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر، الطبعة الأولى، المجلد الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- شريف، محمد (2009) التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لمحاسبة إسرائيل علي أعمالها في غزة، سويس إنفو، 18 فبراير.

- الشطي، إسماعيل، (2002). تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع (283)، ج (25).
- صالح ، محسن محمد (1998) منشورات فلسطين مسلمة، لندن.
- عاروري، نصير (2002) حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب، المستقبل العربي، ع284.
- عبد الجليل، إبراهيم (2003)، من تكساس إلى بغداد.. النفط مقابل الدماء، وجهات نظر، العدد 52، أيار مايو.
- عبد الشافي، عصام (2005) ، السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكاليات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع (160)، ج (1) .
- عبد الله ، صالح، (1997)، مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ع (127)، ج (32).
- عثمان، محمد فتحي (2001) تأثير السلفية في المجتمعات المعاصرة.
- عثمان، محمد فتحي (2003) عبد الحميد بن باديس رائد الحركة الإسلامية المعاصرة بالجزائر.
- علي، حيدر ابراهيم، (1996). التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية. (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عوني، مالك (1997)، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، (127)، ج (32).
- قبلان، مروان (2005)، دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأمريكي، جامعة دمشق، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 16.
- ندا ، يوسف (2008) مفوض العلاقات السياسية الدولية في جماعة الإخوان المسلمين :الأمريكيون استخدموا مصر «سلخانة»، جريدة المصري اليوم.

- نقرش، عبد الله ، حميد الدين، عبد الله(2002)، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول، المستقبل العربي، العدد 286.
- هويدي، أمين (2006)، تغييرات في مفاهيم الأمن القومي، الأهرام 17 يناير.
- هياجنة، عدنان محمد (1999)، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي إتجاه العالم العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- يوسف ، طلال أيمن، (2001)، تنميط الإسلام في التصورات الغربية بين الأصولية والقويبا.

ج - الانترنت

- ابراهيم، عزت (2011) الخارجية الأمريكية تؤكد لـ «الأهرام» وجود اتصالات غير منتظمة منذ التسعينيات، نقلا عن الرابط: <http://digital.ahram.org.eg>.
- أبو رمان، محمد سليمان، (2003)، الإسلام المعتدل معضلة الخارجية الأمريكية، www.Islamtoday.net
- أحمد ،يوسف، (2005) الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط: استهداف الإسلام بدعوى محاربة الإرهاب، نقلاً عن الرابط التالي : <http://www.jimsyr.com/05>
- باروت ، محمد جمال(2003) المسلمون والإسلام بعد أحداث 11 سبتمبر ، موقع إسلامي أون لاين : حوارات حية.
- باكير،علي حسين(2005) هل يؤدي تخبط الاقتصاد الامريكي الى انهيار الامبراطورية، مجلة المعرفة، نقلا عن الرابط: www.alasr.ws.
- بركات،نظام (2002) تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي ، المعرفة، نقلا عن الرابط: <http://www.aljazeera.net>
- البشاري، محمد (2004) صورة الإسلام في الإعلام الغربي، نقلا عن الرابط: www.siironline.org.

- البقالي، مصطفى(2011)، مطالب عده لحركة الاحتجاج بالمغرب، نقلا عن الرابط: www.aljazeera.net.
- تلي، عبد المالك(2010) آليات صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، نقلا عن الرابط: telliabdelmalek.majtoobblog.com.
- توفيق، دينا(2011) الحرب بالراديو سلاح أمريكا الجديد في أفغانستان، نقلا عن الرابط: www.akhbarelyom.org.
- جرجس، فواز(2011) الحركات الإسلامية ليست القاطرة الرئيسية في الثورات العربية، نقلا عن الرابط: www.alraimedia.com.
- الجزيرة نت ،(2006) نقلا عن الرابط الإلكتروني: www.aljazeera.net
- الجزيرة نت ،(2011)، نقلا عن الرابط: www.aljazeera.net.
- الحايك، حنان(2011) الصراع مع حركة الاخوان المسلمين وأحداث الثمانينات، نقلا عن الرابط: Syrian.baniut.net.
- حجازي، مسعد ، (2011)، الأمريكان والإتصالات السرية مع الإخوان، المصريون صحيفة يومية مستقلة، نقلاً عن الرابط : <http://www.almesryoon.com>
- حسن، سامي عطا(2010) الاصولية بين المفهوم الاسلامي والمفهوم الغربي، دنيا الرأي، نقلا عن الرابط: <http://pulpit.alwatanvoice.com>
- حلمي، مصطفى(2003) الجبهة الاسلامية للإتقاذ بالجزائر، نقلا عن الرابط: www.saaid.net.
- حماده، منتصر(2004) الإسلام في الإعلام الغربي، نقلا عن الرابط: <http://www.siironline.org>.
- حمو، خوشناف(2011) الإسلام السياسي لاعب جديد للقرن القادم، الحوار المتمدن، العدد: 3567، نقلا عن الرابط: www.ahewar.org.
- الحواري، سفر(2007) الجبهة الجزائرية للإتقاذ، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.alhawali.com.
- خليل، حسن، (2005)، الإستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الأمن القومي الأمريكي، نقلاً عن الربط الإلكتروني. <http://www.arabgate.com/more/>.

- الدباغ، عماد الدين، 2007، السودان والاسلام السياسي 1955-2007، الحوار المتمدن، العدد: 2136، نقلا عن الرابط: www.ahewar.org.
- الدليل، أسامة (2006) الثورة الامريكية المصرية القادمة، في الرابط التالي: alrubiay.elaphblog.com
- زيادة، رضوان، (2007)، المنظور الغربي لحركات الإسلام السياسي، مجلة التسامح، العدد الثامن عشر، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.altasamoh.net
- سمير، مي (2011) سيناريوهات أمريكا للتعامل مع ثورة المصريين، جريدة الفجر المصرية على الرابط التالي <http://www.elfagr.org>
- سميره، صبري (2011) الموقف الأمريكي والدولي من المصالحة وأثره على إنجاحها، نقلا عن الرابط: www.mese.com.
- السنو، محمد (2011) هل الإسلام هو دين سياسة، مركز الدراسات العلمانية في العالم العربي، نقلا عن الرابط: www.ssrcaw.org.
- شافعي، بدر حسن (2011) الولايات المتحدة والثورة المصرية تحديات الواقع وآفاق المستقبل، نقلا عن الرابط: <http://www.sis.gov.eg>
- الشنقيطي، محمد بن المختار (2010) الحركات الإسلامية وهجمات 11 سبتمبر خلافات وخلفيات، موقع الجزيرة دوت نت، www.aljazeera.net
- ضيف الله، ياسمين سامي، (2003)، الإمبراطورية الأمريكية: تاريخ قديم ورؤى متعددة، نقلاً عن الربط الإلكتروني: www.islamonline.net
- الطويل، فرحات (2011) واشنطن والتيارات الإسلامية هل هي لعبة شطرنج جديدة ، نقلا عن الرابط: <http://alquds.co.uk>.
- عبد الشافي، عصام (2010) الدروس السياسية للأقليات الإسلامية في المجتمع الأمريكي (1990-2000)، الإسلام اليوم، نقلا عن الرابط: <http://islamtoday.net>.
- عبد العاطي، عمرو، (2010)، الإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان والحوار مع حركة طالبان، الجزيرة نت ، نقلاً عن الرابط الإلكتروني : <http://www.aljazeera.net>

- عبد العظيم، زينب(2002) الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر، نقلا عن الرابط:
<http://www.ccps-egypt.com>
- عبد الغني، عماد، (2011) ، الفتح العربي الإسلامي وإشكاليات التفاعل الحضاري بين
المختلفين (مقاربة انتروبولوجية وسوسيو معرفية) نقلاً عن الرابط :
agimad.maktoobblog.com
- العريان، عصام(2011) العلاقات بين الولايات المتحدة والايخوان المسلمين من
الالتباس والارتباك التفهم والتعاون، نقلا عن الرابط:www.bakerabubaker.info
- علوي،مصطفى(2010) السياسة الخارجية الامريكية وهيكل النظام الدولي، الاهرام
الرقمي، نقلا عن الرابط:www.digital.ahram.org
- عليوه ،علي(2010) الجماعات الإسلامية بالجزائر: أمراء " عنف " أم ضحية " إرهاب
" السلطة للتستر على " فساد " الكبار، نقلا عن الرابط:
<http://membres.multimania.fr>
- عيسى، صلاح(2011) الخوان المسلمون عسكر يوليو1952 وعسكر يناير2011،
نقلا عن الرابط:www.rosai.nline.net.
- غيث ، مى عبدالرحمن (2009) تأثير التحول الديمقراطي علي الاستقرار السياسي في
الجزائر (1991-2007)، نقلا عن الرابط: <http://digital.ahram.org.eg>
- فضل الله، محمد حسين، (1990). الحركة الإسلامية (هموم وقضايا) . (ط1)،
بيروت: دار الملاك.
- الفضلي، ابو فضل(2006) بوش وتشيني والمحافظون الجدد يسرون على خطى
هتلر، نقلا عن الرابط: <http://www.abyanboard.net>.
- ماكوفسكي،ديفيد(2011) المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحماس، معهد واشنطن
لسياسة الشرق الأدنى، نقلا عن الرابط:www.syrianpin.com
- محفوظ، عبد الهادي(2011) مقاربات السلفية والقاعدة والايخوان للثورات العربية،
نقلا عن الرابط: www.saidaonline.com.
- محمد،خالد محمد(2011) دور الاخوان المسلمين في ثورة 23 يوليو 1952،
المصري الحر، نقلا عن الرابط:www.almasry-alhorr.com.

- مناع، هيثم (2006) الثورة المعلوماتية وجماعات الضغط العدوان على لبنان نموذجاً، المعرفة، نقلا عن الرابط: <http://www.aljazeera.net>.
- موقع المركز الفلسطيني للإعلام نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.palestine-info.info، 2006.
- ناصر الين، عاهد (2009) انتصار الاسلام السياسي، الحوار المتمدن، العدد: 2646، نقلا عن الرابط: www.ahewar.org.
- وثيقة: (إعلان بوش الحرب على أفغانستان)، شؤون الأوسط، العدد 105، شتاء 2002.
- وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، (2009) منظمة معاهدة الأمن الجماعي توسع قائمة المنظمات الإرهابية إلى 31.
- www.diplomatie.gov

د- الرسائل الجامعية

- أبو جاموس، ماجده (1996)، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وازمة الخليج، جامعة مؤته.
- سعد، حسين علي، (1997). إشكاليات الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت، لبنان، ص 399.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- A.F.K.Organski and Jacek Kugler (1980), **The War Ledger** (Chicago:University of Chicago Press) and Waltz,op.cit.
- Albright,Madeleine K(2005) Vin Weber Stephen A. Cook, "**In Support of Arab Democracy: Why and How**", Report of an Independent Task Force, Sponsored by the Council on Foreign Relation.
- Bergen (2006).. **Wright indirectly quotes one of the documents, based on an exhibit from the "Tareek Osama"** document presented in United States v. Enaam M. Arnaout
- Bilal Saab, Former Research Analyst (2006-2009), The Saban Center; (2010) Consultant, Centra Technology Inc. The Brookings Institution
- Clark ,William(2003) (**The Real Reasons for the Upcoming War With Iraq: A Macroeconomic and Geo-strategic Analysis of the Unspoken Truth**).
- Espoite, L jhones,(2005) **voices of resurgent Islam, Newtork Oxford Univesity press.**
- Francis Fukuyama, (2005)"**The Bush Doctrine, Before and After**", **Financial Time.**
- George Soros(2003).**The Atlantic Monthly. Vol.292, No.5,December . The Bubble of American Super emacy.**
- Grenzier ,Irene ,2002(**Oil, Politics and the military in the US war on Terror**): part1,
www.houston.indymedia.org.
- Hearings before **the Committee on International Relations in the House of Representatives (1) 117**

- Congress (Oil Diplomacy: Facts and Myths Behind Foreign Oil Dependency)** , <http://commodocs>.
- James A. Paul (2002) , **Irag: The Struggle for Oil**, (Global Policy Forum, August).
 - Michael A. Weinstein : **Washing tons Long War and its strategy in the Horn of Africa**, [http: WWW.PINR.Com](http://WWW.PINR.Com), 9Nov2005 .
 - S. Huntington: (1997) **The Clash of Civilization and the Remaking of World. Order Simon and Schuster..**
 - Simon Tisdall (2002) **Reaching the parts other Empires , Could Not Reach** – The Guardian.
 - W. A. Terrill, "Low Intensity Conflict in Southern Lebanon: Lessons and Dynamics of the Israeli-Shi'ite War," **Conflict Quarterly** (Fredricktown, New Brunswick) 7, no. 3 (1987): 22-35.
 - Wright **indirectly quotes one of the documents, based on an exhibit from the "Tareek Osama"** document presented in United States v. Enaam M. Arnaout